التهديد الأمريكى لليبيا

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ العدد الثانى والعشرون / ديسمبر ١٩٩١ م / جماد اول ١٤١٢ هـ / الثمن جنيه مصرى ■



مبارك (يفضح) السياسة المصرية!

اللعبة مستمرة بين الحكومة وصندوق النقد!

التغيير الوزارى فى الأردن .. لماذا ؟

النظام الأمريكى بين فقدان الثقة وفقدان الشرعية

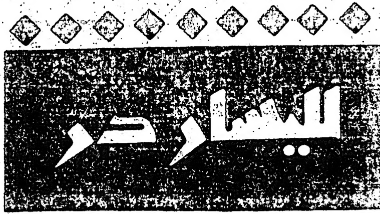
العرب .. يرفضون "كامب ديفيد" ويقبلون بالتسوية السياسية فى "مدريد"

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

في هذا العدد





أبو العز.. والسلطة

طوال الأشهر الثلاثة الماضية تابعت «اليسار» إنتخابات اللجان النقابية العمالية في طول مصر وعرضها. وبالإضافة إلى أهمية الانتخابات العمالية عامة، فقد تميزت هذه المرة بملامح خاصة تماما. فهي تتم في ظل المرحلة الآخيرة من تحول المجتمع المصري من العلاقات الإجتماعية المتقدمة التي سادته في ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقيادة «جمال عبد الناصر» منذ ١٩٦١ تحديدا، والتي عرفت بمرحلة التحول الاشتراكي.. الى مجتمع رأسمالي تابع بصورة كاملة، تسيطر عليه بورجوازية طفيلية (أساسا) ..

وتتعرض الطبقة العاملة- كجزء من المجتمع- لهجمة شرسة ولتغييرات في العلاقات بينها وبين مؤسسات وقوى المجتمع، خاصة في ظل قانون «قطاع الأعمال» وسيادة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد والادارة، وإستمرار القيود الصارمة على حركة الطبقة العاملة وتنظيماتها.

ورغم النجاح النسبي الذي حققته القوى النقابية التي تنتمي حقا للطبقة العاملة وتدافع عن إستقلال الحركة النقابية، وفي القلب منها القيادات العمالية اليسارية «التجمع والشيوعيون والناصريون».. فقد كشفت المعركة عن ضراوة وعنف التزوير والتدخل الذي مارسته الحكومة والحزب الوطني ومباحث أمن الدولة وجهاز الأمن القومي، و بعض مجالس إدارات القطاع العام وأيضا قيادات الاتحاد العام للعمال والنقابات العامة التقليدية والفاسدة.

ومن واقع متابعتنا إخترنا في «اليسار» أن نخصص باب «وجوه في الأنباء» لقائد عمالي بارز ، وزعيم سياسي مرموق، إجتمعت كل هذه الأجهزة لتحول بينه وبين الفوز في الانتخابات العمالية بكافة أشكال التدخل والتزوير.. إنه «أبو العز الحريري» الذي جسد ماتعرض له ، هذه الشبكة الحاكمة المعادية للشعب وللطبقة العاملة، والتي لجأت يأسا من اسقاطه إلى فصله من التنظيم النقابي، ومن العمل.

والى «أبو العز الحريري» وكل رفاقه من العمال المناضلين الصامدين.. نهدي هذا العدد من اليسار.

اليسار

موقفنا

مبارك
يكشف السياسة المصرية الحقيقية!

حسين عبد الراق

فى ٣ نوفمبر الماضى، وفى الاحتفال بالعيد المئوى لكلية دار العلوم، ألقى الرئيس «حسنى مبارك» خطابا، عرج فيه على مؤتمر «مدريد» والتسوية السياسية، و«إتفاقيات كامب ديفيد»، بصورة هدمت تماما محاولات تقديم الموقف المصرى ودور الحكومة المصرية فى «مسيرة» السلام بشكل مقبول من الرأى العام المصرى والعربى، وإدعاء تمسك الحكم فى مصر بالثوابت الفلسطينية والعربية.

لقد قدم الرئيس بحديثه حججا للرافضين لمؤتمر «مدريد» والذين يعتبرون المؤتمر تعريبا لكامب ديفيد وتصفية للحق العربى والفلسطينى.

ماذا قال الرئيس فى ٣ نوفمبر؟!

بعد أن شارك فى حملة رد الاعتبار للرئيس السابق «أنور السادات» وإتفاقيات كامب ديفيد، إنتقل لتقديم مبررات توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد، والصلح المنفرد مع اسرائيل، وما أدى اليه من إنتقاص للسيادة المصرية.

قال الرئيس- خارجا على نص الخطاب المكتوب- «.. الحمد لله إحنا مشينا فى السلام دلوقتى.. وإلا لو أقول لكم أسعار زمان وأسعار النهارده، كان لازم تهيعوا البلد بحالها وبلدين جنبنا علشان نقدر نجيب أسلحة.. لو حاولنا نشترى أسلحة، كنا يبقى شكلنا إيه النهارده؟.. ماكناش نقدر نقعد القعدة دى. أنا بأقولها بمنتهى البساطة، ولا حد حايدرس فى الجامعة ولاهنا ولاهنا ...الأكل مفيش، البنية الأساسية مفيش، مصانع مفيش، أدويه مفيش...منين هايبجى لك وأنت فى حالة حرب؟.. مافيش حاجة خالص.. مش قادر أتخيل يكون شكلنا إيه...»

وينتقل الرئيس فى هذا الحديث الغريب غير المسبوق من رؤساء الدول، ليحدثنا عن قوه اسرائيل الخارقة عسكريا واقتصاديا قائلا..«وإلا ماكانتش الأربعة مليون الموجودين فى إسرائيل مغلبين ١٧٠ مليون اللى هنا.. مغلبينهم»..«ياحبيبى فلوسك عند إسرائيل. عند اليهود.. العالم الغنى كله فى إيدين اليهود لأنهم ناصحين»..

لقد أذيع هذا الكلام الغريب من الاذاعة والتلفزيون مباشرة لحظة إلقائه، ثم تم التحفظ على هذه العبارات ومثيلاتها، فلم يذع مرة أخرى، ولم ينشر فى صحيفة مصرية، إلا صحيفة «الشعب».

وبعيدا عن الفجاجة والتناول السطحى للأمور والذى لايليق برئيس جمهورية مصر.. فإن أخطر مافى هذا الكلام المعنى الكامن وراءه، والذى يعكس إستسلام الحكم الكامل لاسرائيل وأمريكا. وعجزه عن رؤية أى طريق غير طريق التبعية والاستسلام.

ولكن.. هل حقا إن مؤتمر مدريد هو طريق للاستسلام الفلسطينى والعربى؟!

وهل حقا أن كامب ديفيد كانت فرصة أضاعها العرب والفلسطينيون، وأن مايجرى الآن هو تكرارلها، أو أقل منها بكثير؟.

بداية فإن كامب ديفيد، كانت حلا جزئيا منفردا أقدمت عليه السلطة الحاكمة

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

فى مصر خروجا على الاجماع العربى والدولى، وفى اتجاه معاكس تماما للتوازن القائم فى المنطقة والتوازن الدولى.. بينما المطروح- حتى الآن- فى «مدريد»، هو حل شامل وعادل يلتزم بالشرعية الدولية والعربية والفلسطينية، رغم إختلال التوازن الاقليمى والدولى لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

التفريط...

فى عام ١٩٧٧ عندما بدأ «السادات» رحلته الى الحل الجزئى المنفرد وكامب ديفيد، بزيارته للقدس المحتلة (فى نوفمبر ١٩٧٧)، كان يلقى تحت أقدام «بيجن» بكل عوامل القوة العربية، ويسبح ضد التيار ويسعى لتحويله فى اتجاه يخدم مصالح اسرائيل وأمريكا.

** **فى ذلك العام كان العرب مازالوا يملكون نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣** وماتحقق فيها من انجازات عسكرية (وسياسية)، سعت السياسة المصرية بزعامة **السادات** (ونائبه حسنى مبارك) لإهدارها منذ اتفاقية فصل القوات الثانية، مرورا بالعديد من المواقف بلغت ذروتها فى زيارة السادات للقدس المحتلة، وتقديم اكبر دولة عربية إعترافا مجانيا بإسرائيل وعاصمتها «القدس»، لحظة هبوط طائرته فى مطار «بن جوريون».

****فى عام ١٩٧٧ لم يكن التوازن العسكرى بين العرب واسرائيل مختلا على النحو الذى أصبح عليه الآن.** فهو إن لم يكن لصالحهم فلم يكن ضدهم، وحتى لوكان قد أصابه بعض الخلل نتيجة لإفتعال السادات لأزمات متتالية مع الاتحاد السوفييتى- بعد دورهم الهائل المساند لمصر والعرب فى حرب أكتوبر- وعدم تجديد سلاح القوات المسلحة المصرية، فقد ظل خللا يمكن حصر اثاره والتعامل معه.

**وفى عام ١٩٧٧ وبعده بسنوات طويلة، كان الاتحاد السوفييتى مايزال قوة عظمى مساندة للحق العربى وللحق الفلسطينى، سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

****وكانت الثورة الفلسطينية خارج وداخل الأراضى المحتلة تمارس دورا عسكريا هاما، خاصة من الجنوب اللبنانى.**

** **وكان العرب يملكون إجماعا على موقف أساسه قرارات قمة فاس.**

ظروف معاكسة

وتختلف الصورة اليوم تماما.

* فكامب ديفيد أخرجت أكبر وأهم قوة عسكرية (عربية) من المواجهة (مصر)، بل وقعت حكومة مصر معاهدة صلح مع اسرائيل، ودخلت فى دوامة التطبيع، والتحالف غير المباشر مع اسرائيل وأصبحت دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجى (تعاقديا) لاسرائيل.

* وبعد الغزو الاسرائيلى للبنان واحتلال عاصمة عربية لاول مرة (بيروت) وخروج المقاومة الفلسطينية، **أصبحت الثورة الفلسطينية بضربة نافذة** وحوصرت بعيدا عن خطوط التماس مع العدو الاسرائيلى.

* وجاءت أزمة الخليج ونجاح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين والعرب فى تحويل ماسمى بحرب تحرير الكويت الى حرب تدمير وإبادة للعراق، لتخرج القوة العسكرية والاقتصادية العراقية (**وهى القوة الثانية بعد مصر**) من **الساحة لسنوات طويلة قادمة**، ولتتحول دول الخليج من دول دعم ومساندة للثورة الفلسطينية وللحق العربى، إلى دول حليفة بصورة غير مباشرة لإسرائيل.

* وانقلبت صورة عالم مابعد الحرب العالمية الثانية بعد انهيار الأنظمة القائمة فى أوربا الشرقية. ثم الانهيار السوفييتى وخروجه من الساحة العالمية عمليا أو سيره فى ركاب الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالى فقدت حركة التحرر الوطنى العربية والثورة الفلسطينية حليفها الاول، وأصبحت فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التى تسعى لاقامة **نظام عالمى جديد تسيره وتحركه واشنطون**، دون أى يكون للعرب حليف.

* **انهيار النظام الاقليمى العربى** ممثلا فى جامعة الدول العربية ومؤسساتها واتفاقية الدفاع المشترك، والتحلل الفعلى للدول العربية من التزاماتها فى مؤتمرات القمة..

أوراق عربية

إن هذه الحقائق تقول لنا إن قبول «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨ كان جريمة لاتغتفر، فعوامل القوة المصرية والعربية كانت فى قمتها. أما قبولها اليوم - بفرض أنها مقبولة- فهو أمر وان كنا نرفضه تماما، إلا أنه فى النهاية تعبير عن الهزيمة العربية التى بدأت بمعاهدة «السادات -بيجن» وماتلاها من خيبات عربية كنتيجة لها، حتى الغزو العراقى للكويت، وحرب تدمير العراق، وسقوط العالم العربى فى التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يكن عرفات متجاوزا للحقيقة عند ماقال فى الندوة الدولية التى عقدت فى تونس حول حقوق الشعب الفلسطينى..

«إن الفلسطينيين والعرب كانوا مرغمين على الذهاب الى مدريد».. وأن شروط مدريد فرضتها علينا، الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذى يعكس إنحيازها الى جانب إسرائيل».

ومع ذلك، فإن الفلسطينيين والعرب الذى ذهبوا الى مدريد وقبلوا المؤتمر تحت المظلة الأمريكية (على الأقل المنظمة وسوريا..) لم يذهبوا لتوقيع كامب ديفيد ثانية، ولا للتسليم بالشروط الأمريكية والاسرائيلية، بل أعلنوا تمسكهم بالثوابت الفلسطينية والعربية. ولديهم رغم كل هذه الأوضاع السيئة- مايستندون إليه ويضغطون به.

ويشير «د. احمد يوسف احمد» أستاذ العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد الى ثلاثة من الاوراق التى يملكها العرب.

الورقة الاولى هى الانتفاضة الفلسطينية التى تبدأ عامها الخامس فى ٨ ديسمبر الحالى.. فمن «الظلم لأهلنا فى الأرض المحتلة أن يعتقد أحد بأن مؤتمر مدريد كان من الممكن أن ينعقد من دون الانتفاضة المستمرة منذ أربع سنوات. وبعيدا عن الشعارات التى لاتملك من قدرة التأثير شيئا، نسأل ماالذى يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى السعى لعقد هذا المؤتمر إذا كانت الجبهة الفلسطينية هادئة كغيرها من الجبهات.

الورقة الثانية هى الورقة الامريكية.. «إن قيمة إسرائيل بالنسبة الى حماية المصالح الامريكية بعد السقوط المريع للمعسكر الاشتراكى فى أوربا، تقلصت بقدر نسبة دورها فى الاستراتيجية الأمريكية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط الى مجمل دورها العام فى المنطقة فى خدمة المصالح الأمريكية. ثم تقلصت هذه القيمة مرة أخرى بمناسبة أزمة الخليج التى أثبتت عقم الدور الاسرائيلى إزاء صراع عربى- عربى يتهدد المصالح الأمريكية على نحو حيوى، ولم يعد لإسرائيل سوى دورها

المحتمل فى إجهاض نمو أى قوة عربية تتحدى النفوذ الأمريكى . وهو إحتمال لايمكن للاستراتيجية الأمريكية أن تغفلة مهما بدا الآن بعيدا بمعطيات الواقع الراهن..

وعلى الجانب العربى.. الاستفادة من هامش التناقض المحتمل والثانوى بين السياستين الأمريكية والاسرائيلية، مع محاولة زيادة عناصر القوة فى الموقف العربى..»

الورقة الثالثة والأخيرة فى يد العرب «هى رفض التسوية. «صحيح أننا ندخل المؤتمر بحسابات معينة تشير الى سوء أوضاعنا، وهى حسابات أدت الى أن نظهر قدرا كبيرا من المرونة. إلا أن المهم للغاية هو أن يكون واضحا للخصم أننا سنلقى بالتسويه المقترحة فى سلة مهملات التاريخ إذا قل مشروعها عن حد معين..»

وتبدو أهمية هذه الورقة الأخيرة، إذا أخذنا فى الاعتبار تصميم الولايات المتحدة للوصول الى تسوية فى الشرق الأوسط، ووضع «بوش» كل ثقله وراء تحقيق هذه التسوية . وهنا- كما تقول النيوزويك الأمريكية- **ثلاثة أخطار تهدد بالانفجار فى أى لحظة فى الشرق الاوسط..**

١- النمو الهائل لأسلحة الدمار الشامل فى المنطقة.

٢- امكانية تهديد إمدادات البترول من المنطقة للعالم الصناعى.

٣- خطر نمو تيارات راديكالية فى بعض البلاد العربية.

ويضيف «يهوشافات هاركابى» استاذ العلاقات الدولية فى جامعة القدس العربية...«**من الخطر البالغ أن نقلل من أهمية الصراع (العربى الاسرائيلى) فالشرق الاوسط فى موقع متوسط من العالم وبه ترسانة ضخمة من الاسلحة . وهناك أيضا البترول».**

وهنا تبدو أهمية أن يكون العرب قادرين على إستخدام هذه الورقة. والتهديد الحقيقى بالانسحاب من التسوية اذا لم تكن تستجيب لحقوقهم ومصالحهم.

اللعبة الأمريكية

وتكتسب هذه الاوراق جميعا أهميتها من تحقيق موقف عربى موحد والوصول إلى أعلى درجة من

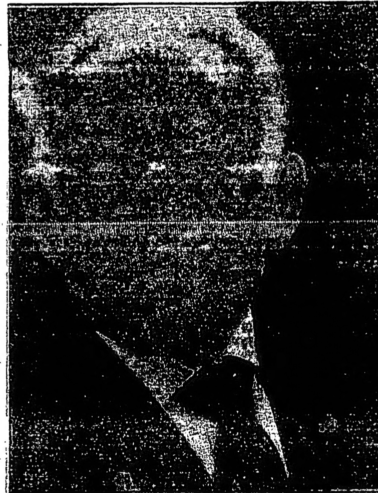


الوفد الفلسطينى يرفع أغصان الزيتون

التنسيق بين كافة الدول العربية ، وخاصة الدول المشاركة«فلسطين- سوريا- الاردن» ومصر، والدول المراقبة والتى ستشارك فى المباحثات الاقليمية المتعددة الأطراف «دول الخليج الست» ودول المغرب العربى الثلاث.

وكانت جوله «مدريد» بصفة عامة ناجحة وفى صالح العرب ،

شامير.. يستمع فى حزن فى مؤتمر مدريد



خاصة الفلسطينيين. وقد إعترف الجميع، أصدقاء وأعداء بالمكاسب السياسية التى حققها الوفد الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية ،ولكن ذلك لاينفى وقوع خلافات بين الوفود العربية، إستفادت منها اسرائيل جزئيا. فقد تجاهل الفلسطينيون والاردنيون الموقف السورى بالنسبة للمباحثات الثنائية، وبدءوا مباحثاتهم مع إسرائيل ، قبل أن تصل سوريا الى اتفاق حول هذا الموضوع الهام.

ومارست مصر والسعودية ضغوطا على سوريا للقبول بوجهة النظر الأمريكية. وتقول «النيوزويك» (١١ نوفمبر ١٩٩١)..«**غضب عمرو موسى وزير الخارجية المصرى والأمير بندر بن سلطان سفير السعودية فى واشنطون مما إعتبراه خيانة سورية. وقالا «لبيكر» أنهما يعتقدان أن سوريا تقوم بلعبه ولكنها ستخضع لمزيد من الضغط. وفى إجتماع متوتر فى فندق ريتز، حذر عمرو موسى غاضبا الوزير السورى فاروق الشرع- الغاضب بدوره- من فقدان كل شئ اذا لم يحضر المباحثات الثنائية مع إسرائيل..»**

وتشتت الموقف العربى وإشتداد الخلافات ، هى جوهر اللعبة الاسرائيلية (الأمريكية).

وقد عبر وزير الشرطة الاسرائيلى «رونى ميلو» عن سعادته بوجود هذه الخلافات فى مدريد، وأكد إرتياحه الى «عدم وجود جبهة عربية متحدة» وسعادته لبدء المحادثات الاسرائيلية، الأردنية - الفلسطينية فى موعدها.

وقالت مصادر فلسطينية أن هناك «ضغوطا كبيرة مورست على الوفد السورى للتنازل عن مطالبه الشاملة، وعلى الوفد الفلسطينى للتخلى عن الوفد السورى والسير نحو تنفيذ الحكم الذاتى والقضايا الإقليمية من دون إنتظار نتائج المحادثات الثنائية فيما يتعلق بالانسحاب. وقال فاروق قدومى «أبو اللطف».. «هناك محاولة واضحة للانفراد بالأطراف العربية».

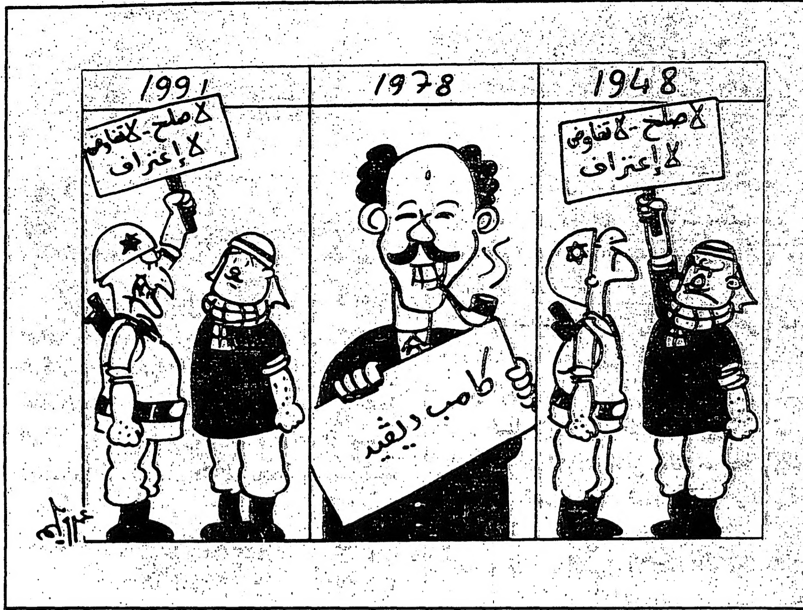
مصر.. ودول الخليج

وتتركز الخلافات الأن حول العلاقات بين المباحثات الثنائية (المرحلة الثانية) والمباحثات الاقليمية متعددة الأطراف (المرحلة الثالثة).

فسوريا تتمسك بعدم المشاركة فى المباحثات الاقليمية والتى تتناول مواضيع البيئة والمياه والتنمية ونزع السلاح والتعاون الاقليمى (المرحلة الثالثة) قبل تحقيق تقدم ملموس فى المباحثات الثنائية الخاصة بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والخاصين بالانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. وتدعو الدول العربية لاتخاذ نفس الموقف.

وقد نجحت سوريا والفلسطينون فى الوصول الى درجة عالية من التنسيق والتفاهم حول الخطوات المقبلة، بعد زيارة عرفات لسوريا (٤ نوفمبر ٩١) ثم وفد حركة فتح برئاسة «أبو اللطف» وإعادة فتح مكاتب «فتح».

وكان أهم إنجاز هو الاتفاق على موقف متماثل من خطوات المباحثات. فأعلنت «حنان عشراوى» فى عمان «أن المفاوضات المتعددة الأطراف سيبدأ الاعداد لها بعد ثلاثة أسابيع. وهذا لايعنى أن المفاوضات نفسها ستبدأ فى ذلك الموعد.. وقد تبدأ بعد شهرا أوشهرين أو ثلاثة..» ثم أعلن فاروق قدومى أن الاتفاق السورى الفلسطينى هو **«أنه عندما يتم تحقيق إنجاز جوهرى فى المحادثات الثنائية نذهب الى المحادثات متعددة الأطراف، وليس قبل ذلك لأن القضية الأساسية هى قضية فلسطين، ولابد من إحراز** **تقدم قبل أى شئ».**



ولكن هذا الاتفاق السورى الفلسطينى يهددة موقف الأردن، وأيضا موقف مصر ودول الخليج.

فالاردن تصر على المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف دون تعليق ذلك على التقدم فى المباحثات الثنائية. ويقول وزير السياحة الأردنى «عبد الكريم الكباريتى».. «إن الاردن يجب أن يشارك فى المحادثات المتعددة الأطراف لأنه يعتبرها أقرب صيغة للمؤتمر الدولى الذى كان العرب يطالبون به سابقا» مشيرا إلى أن هذه المشاركة ستؤكد رغبتهم فى السلام الحقيقى وتقوى موقفهم لدى الولايات المتحدة. وأضاف أن سوريا والاردن مهتمتان بالتنسيق بينهما وأن الخلاف ليس على المشاركة فى المباحثات متعددة الأطراف ولكن فى توقيت هذه المشاركة «أى خلاف شكلى.

ويدعم من هذه الموقف الاردنى، موقف حكومة مصر ودول الخليج. فالحكومة **المصرية تصمم على المشاركة فى المباحثات الاقليمية- حتى لو غابت سوريا**- مادام «ليس هناك الزام والتزام لتوقيع إتفاق حول تعاون إقليمى من أى نوع، بل يمكن أن يؤدى ذلك الى دفع المفاوضات على الناحية الأخرى» أى المباحثات الثنائية الخاصة بالانسحاب الاسرائيلى. وأنه من الخطأ التركيز على الشكل على حساب الجوهر.

وتتخذ دول الخليج نفس الموقف بحجة «أهمية حضور المفاوضات المتعددة الجوانب من باب عدم إعطاء الفرصة لاسرائيل ولتأكيد رغبة العرب فى السلام مادام هناك موقف عربى يقضى بعدم التوقيع على إتفاقيات قبل حل المشاكل على كل الجبهات..»

وربما يفسر موقف دول الخليج ومصر الموقف الأمريكى الاسرائيلى الذى أصر على حضور دول الخليج منذ البداية كمراقب فى المؤتمر.

وعلى نفس المنوال رفضت حكومة مصر عقد قمة عربية لعبور الآثار السلبية لحرب الخليج، أو عقد قمة خماسية تضم الدول المحيطة باسرائيل «سوريا- فلسطين- الاردن- لبنان- مصر».. هروبا من الالتزام بالتنسيق والموقف العربى الموحد والذى قد لاترضى عنه أمريكا.

وإذا ما إستمر هذا الانقسام العربى، وتمسك عرب أمريكا بلعب هذا الدور السلبى، فسيكون مدريد طريقا الى الانفجار أو إلى ماهو أسوأ من كامب ديفيد.

أما إذا نجحت القوى الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب والقوى العربية الوطنية فى الزام الحكومات الشاردة بالالتزام بالحق الفلسطينى والعربى، فإن معركة السلام تكون قد بدأت وستستمر فترة طويلة. فالأهداف الاسرائيلية والأمريكية تتناقض بقوة مع الأهداف والحقوق العربية والفلسطينية، ونحتاج الى استخدام كل الأوراق العربية بلا أى تسليم أو تفريط.

أهداف أمريكا فى ليبيا

موقفنا

لم يترك الرئيس الأمريكى «جورج بوش» وحلفاؤه الغربيون شكًا فى إعتزام الولايات المتحدة منفردة أو بالتعاون مع حلفائها توجيه ضربة لليبيا و«معمر القذافى» بحجة ثبوت اتهام مواطنين ليبيين (يعملون فى المخابرات الليبية حسب قول واشنطون) بتفجير طائرة أمريكية تابعة لشركة «بان أمريكان» فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨. وتم هذا الثبوت المقال به لدى محققين بريطانيين وأمريكيين. وتطالب الحكومة البريطانية بتسليم المواطنين الليبيين لها لمحاكمتهم، بينما أمريكا لم تتقدم بهذا الطلب، ولكنها إنطلقت فورا لاعداد «ردود دولية» واجراء مشاورات مع رئيس وزراء بريطانيا **«جون ميجور» والرئيس الفرنسى «فرانسوا معيران» من أجل إعداد «رد دولى مشترك على هذه العملية الوحشية الارهابية التى إرتكبتها حكومة العقيد معمر القذافى»**. ويتراوح الرد المقترح بين فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية، وبين القيام بعمل عسكرى ضد ليبيا. وأكد الناطق باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة **«لن تتخلى عن خيارات التحرك فى شكل منفرد ضد ليبيا»**.

ولايحتاج المرأ الى ذكاء خاص ليعرف أهداف هذا العدوان الأمريكى الجديد الذى يعد ضد ليبيا.

فالولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إنفرادها بقيادة مايسمى بالنظام العالمى الجديد لم تعد تقبل بوجود نظُم حكم راديكالية، أو خارجة عن طوع الادارة الأمريكية. وبعد تدمير قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية، وإخضاع كل دول الخليج البترولية، ومن قبلهما الحكم فى مصر للنفوذ الأمريكى، وقبول الجميع لمبادرة بوش لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى، لم يعد هناك من قوة تحاول الهروب من السيطرة الأمريكية إلا ليبيا. ولذا حق عليها- من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية- الضرب والتصفية حتى نعلن الخضوع والولاء.

وقد حددت ليبيا بنفسها وقت العدوان، باعلانها رفض مؤتمر مدريد والتسوية السياسية على أساس مبادرة ريجان وتمسكها بتحرير فلسطين كاملة. فالقذافى بهذا الاعلان يتحول من مجرد قوة راديكالية خارجة على الخط الأمريكى وخطر محتمل.. الى خطر حال لابد من الاسراع بتصفيته حتى لايشكل عنصر مقاومة للسلام الأمريكى فى الشرق الأوسط.

ولايقتصر الدور الليبى المناؤى لواشنطون على الشرق الأوسط، بل يمتد- طبقا لوثيقة الخارجية الأمريكية التى نشرت يوم ١٤ نوفمبر الماضى- الى مناطق توتر عديدة فى العالم. فالوثيقة تقول أن ليبيا تساند جبهة التحرير الفلسطينية. ومنظمة الصاعقة فى الشرق الأوسط. والجيش الجمهورى الايرلندى فى أوربا. وحزب العمال الكردستانى والحزب الشيوعى الفلبينى فى آسيا. ومنظمة «خوان سانتاماريا» الوطنية فى كوستاريكا، وحركة «توباك آمارو» الثورية فى بيرو، و«جبهة مانويل رودريجنز» الوطنية فى تشيلى. وهى أمور تستوجب الاسراع بالعدوان وتصفية ليبيا.

لقد حاولت الولايات المتحدة من قبل توجيه ضربة عسكرية لليبيا، وإستهدفت فى الأساس إغتيال القذافى وقتله وتدمير مقره، وذلك فى ١٦ ابريل ١٩٨٦. ولم تنجح لأسباب عديدة.

واليوم ورغم إنفراد أمريكا بقيادة النظام الدولى بعد انسحاب الاتحاد السوفييتى الاضطرارى، فإن الأمر لن يكون سهلا.

فمن الصعب توفير غطاء لمثل هذا العدوان شبيه بمقولة تحرير الكويت من الغزو العراقى، والتى استخدمت لضرب وتدمير العراق . فليبيا لم تعتد على أحد.

كذلك من الاصعب توفير غطاء عربى. فجميع الأنظمة العربية الآن فى حالة وفاق مع ليبيا فى ظل سياسة التهدئة وحسن الجوار التى تنتهجها منذ مؤتمر القمة الأخير فى المغرب.

ومصر التى تواطأت حكومتها عام ١٩٨٦ مع أمريكا ، تقيم الآن علاقات ممتازة مع ليبيا، تحتاجها بنفس القدر الذى تحتاجه ليبيا ان لم يكن أكثر.

الأخطر من هذا أن عدوان أمريكى (أو دولى) ضد ليبيا قد يؤدى الى انفجار محاولات التسوية فى الشرق الأوسط التى بدأت فى مدريد، وهو أمر لاتريده الولايات المتحدة.

ومع ذلك فخطر العدوان الأمريكى يظل قائما، طالما ظلت ليبيا شاردة ورافضة للخضوع للسيد الأمريكى الذى لايقبل إلا التبعَ والخاضعين.



اللعبة لم تنته بين الحكومة وصندوق النقد

الصندوق يحذر من إثارة قضية الأجور والدعم والاستوقف المساعدات والقروض



محمود الخضرى

كادت الحكومة تنتهى من تنفيذ المرحلة الأولى من برنامجها «للتحرير الاقتصادى» والذى بدأ فعليا من فبراير ١٩٩١ مع إنشاء السوق المصرفية الحرة، ثم تبعته خطوات أخرى بإصدار عدد من القوانين والقرارات فى إطار إتفاقها مع صندوق النقد الدولى فى أبريل الماضى. و تستعد الحكومة حاليا لأخطر مرحلة فى عملية التغيير الاقتصادى، والتى تختص بخطوات التغيير فى هياكل ووظائف الهيئات والمؤسسات والشركات بكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. والتى يختص بها البنك الدولى، الذى لم يوقع إتفاقة النهائى حتى الآن مع الحكومة.

تشير تقارير المتابعة أن الحكومة كانت أكثر إلتزاماً بتنفيذ بنود إتفاق صندوق النقد الدولى الاخير بعكس إتفاق عام ١٩٨٧. فقد قامت خلال حوالى ٨ شهور بإصدار مالايقل عن ٦ قوانين و١٣ قراراً لإعمال إتفاق الصندوق، وكلها خاصة بإلغاء سلطات الدولة على الاقتصاد الوطنى ووسائل الانتاج، وإخضاعها لقوى السوق، علاوة على تحرير الأسعار لجميع أنواع السلع والخدمات وتحديدها طبقاً للعرض والطلب وصولاً بها للأسعار العالمية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل هناك خطة مقدمة من وزير البترول لوضع نظام جديد لتحديد أسعار وحجم الانتاج من البترول حسب قوى السوق العالمى فى هذا الأمر.

ملاحظات «صندوقية»

ورغم تعجيل الحكومة بخطوات إصلاحها «لتحرير» الاقتصاد الوطنى فى توقيتات أقل من المعدلات التى جاءت فى وثيقة الاتفاق **«خطاب النوايا»** مع صندوق النقد الدولى، إلا أن المسئولين عن الصندوق بعد مقدمة طويلة- فى مذكرة لمصر- أشادوا فيها بجدية الحكومة «حكومة د. عاطف صدقى» فى إتخاذ الخطوات التنفيذية لتحرير الاقتصاد والانتقال لنظام السوق الحر، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاستثمارى، ونقل الملكية العامة للقطاع الخاص، والتوجه نحو السوق العالمى لتحديد أسعار السلع خاصة الطاقة بنوعيها «البترولية والكهربائية».. رغم كل هذا يعود الصندوق ويقول أن هناك نقاط مازالت بحاجة لمعالجة، وحددها الصندوق **بأشكال الدعم المتبقية لبعض السلع والخدمات، وأسعار الفائدة على قروض الاسكان، ووجود وزارات لاداعى لوجودها، ووجود قوائم حظر فى عمليات الاستيراد من الخارج. بجانب زيادة حجم الانفاق الحكومى.** وبعد مناقشات طويلة وتعهدات حكومية أن هذه الخطوات وغيرها قادمة وسيتم تنفيذها فى مراحل متصلة خاصة خلال العام المقبل، عاد الصندوق فناقش ما قالته الحكومة من أنها **تمكنت من خفض معدل التضخم من ٢٧٪ إلى ١٨٪** نتيجة الاعتماد على أذون الخزانه فى سد العجز بالموازنه العامة للدولة. مؤكدا أن هذا الموضوع محل مراجعة من جانب خبراء الصندوق. ورأى الصندوق أن بعد ما تأكد من جدية الحكومة المصرية فى الاصلاح فالمطلوب دعم هذا التوجه، وربما يتم التنازل عن بعض الشروط فى برنامج «الاصلاح» لبعض الوقت، وأنه سيسعى لدى الهيئات الدولية المالية لدعم هذا الاتجاه حتى لايحدث ماجرى عام ١٩٨٧.

وفى هذا السياق يقول **بول شابريه** مدير الصندوق أننا لن نترك الحكومة المصرية فى مهب الفشل هذه المرة، بل سيتم دعمها بكل الوسائل، حتى يدخل الصندوق لدول أخرى، بعد إنجاح برنامج الصندوق فى الاقتصاد المصرى، ولن نسمح بتكرار ماحدث فى إتفاق مايو ١٩٨٧، فالتاريخ لن يعود مرة أخرى، ولن نكرر احداث الماضى. ولن نترك ثغرة للتراجع أمام حكومة مصر.

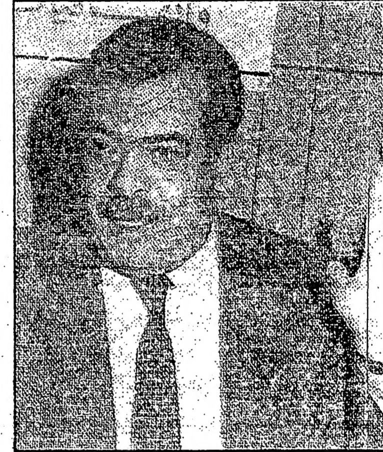
مأزق الاسكان

وعلى المستوى الحكومى لم يكن برنامج صندوق النقد محل إتفاق من الجميع فى مراحل تنفيذه، فقد أطلق المديدون تحذيراتهم من عواقب التنفيذ على العديد من الفئات بالمجتمع المصرى، فقد أثير جدل طويل حول أسعار الفائدة على قروض الاسكان واشتدت الأزمة بين الأطراف الحكومية ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع، خاصة البنك المركزى الذى أصر على تحديد سعر الفائدة على قرض

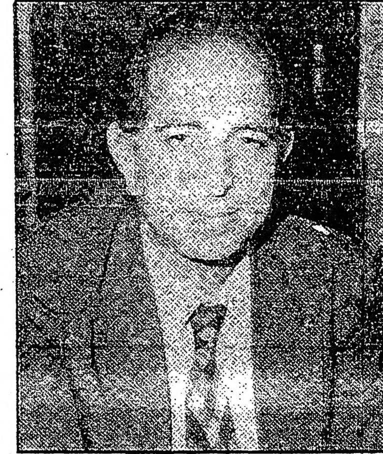


الاسكان وزيادتها، بينما رفضت وزارة الاسكان خشية فشل خطة بناء المساكن، وتوقف ٧٥٪ من المشروعات فى مراحل الإنشاء، وعدم قدرة الغالبية العظمى من راغبى الحصول على مسكن التمكن من ذلك فى ظل النظام الجديد.. وبعد جدل طويل رفضت وزارة المالية أن تتحمل الموازنة العامة للدولة الفرق فى أسعار الفائدة. ولم يتم التوصل لحل لهذه القضية حتى الآن. وكانت المفاجأة أن كشفت المناقشات الحكومية عن أن وزارة الاسكان لن يكون لهاوجود خلال السنوات القادمة وستتحول إلى وزارة شرفية، تقتصر مهمتها على الأعمال الخدمية للمساكن، بمعنى أن تكون هى ذاتها المهمة التى تقوم بها الإدارات التابعة للجهاز المحلى حاليا «البلدية على سبيل المثال». ولم يكن هذا مفاجأة لصغار المسئولين فقط، بل كان مفاجأة للكبار أيضا بما فيهم الوزير نفسه، وأتضح أن دور الدولة فى توفير السكن سيقتصر على

حسب الله الكفراوى



محمد الرزاز



إنشاء شركات المقاولات التى ستقوم ببناء المساكن، وتقديم التسهيلات لها فقط، أما بناء السكن فليس للدولة دور فيه على الإطلاق.

وظل صندوق النقد بعيداً عن مناقشات هذا الموضوع، بعد إعلانه أن المسكن خدمة، والدولة «الليبرالية» ليست مهمتها تقديم الخدمات.

وثار جدل جديد مرة أخرى حول القروض التى تقدمها البنوك المتخصصة للمشروعات الصناعية والزراعية. وهنا تدخل صندوق النقد والبنك الدولى والهيئات الدولية «المعونة الأمريكية، والتنمية الدولية الأمريكية» وأعلنوا جميعهم أن هذه الأنشطة سيتم

عاطف صدقى



تقديم القروض والمساعدات لدعمها، باعتبارها أنشطة تدفع إلى الاستثمار الخاص وهو هدف من أهداف الاصلاح والتحرير الاقتصادى.

ويفسر مسئول اقتصادى هذا بقوله أن مثل تلك الأمور تحق واحد من أهم توجهات صندوق النقد والمؤسسات الدولية، والذى يقلص دور الدولة، ويطلق يد القطاع الخاص، أو مايسميه البعض بالمبادرة الخاصة، ووقف إلتزام الدولة بتوفير فرص عمل للخريجين وراغبى الحصول على عمل.

فى أحد مناقشات الحكومة مع صندوق النقد الدولى فى الشهر الماضى، طرح المفاوض المصرى قضية الأجور والدعم، وكان ذلك بمثابة «سكب البنزين على النار» حيث أن هذا الأمر مرفوض مناقشته. فالحديث عن الأجور قضية مؤجلة لحين الانتهاء من تنفيذ مراحل برنامج التحرير الاقتصادى وستخضع هذه القضية لمعدلات الإنتاج، ولن يكون للدولة دور فى ذلك، ونصح الصندوق الحكومة بأن أى محاولة للحديث عن هذا الموضوع قد يؤثر على المفاوضات مع الهيئات والدول الأجنبية، وقد يؤدى لوقف المساعدات والقروض المعتمدة من تلك الدول والهيئات. وكان هذا بمثابة إغلاق لباب المناقشة. والغريب أن أحد كبار المسئولين عنف المفاوضين على طرح هذا الموضوع من أساسه. وكانت المشكلة أكبر عندما تم طرح موضوع الدعم للمناقشة.. حيث قال مندوبو الصندوق أن خبراءه لاحظوا أن هناك إصراراً على الابقاء على بعض أنواع

الدعم، ولابد أن يكون التحرير كاملا، وهو لايحوى بين سماته شيء يسمى الدعم. **وطالب الصندوق بسرعة إلغاء باقى أنواع الدعم بكافة أشكاله.**

أزمة بنكية دولية

ومع البنك الدولى لم تكن الأمور تسير على مايرام فقد سبق أن وافق على منح مصر **قرض قيمته ٣٠٠ مليون دولار** لتمويل عدد من المشروعات الانتاجية بعد مراجعة الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها مصر فى الفترة الأخيرة.. وبعد شهر من المفاوضات شملت مراحل المراجعة، وخطة إنشاء فرع للبنك الدولى بالقاهرة، جاءت ملاحظات خبراء البنك أن لائحة قانون قطاع الأعمال تحتوى على بنود خرجت عن الإتفاق الأساسى، كما أن هناك تعطيل من جانب الحكومة فى إنهاء بعض الاجراءات. وبعد ست جلسات من المباحثات **إنتهى البنك لقرار بوقف صرف القرض.** ولجأت الحكومة لصندوق النقد مرة أخرى للتوسط لحل هذه الأزمة، وسافر وفد خاص لواشنطن للبحث عن

قوانين العلاقة الايجارية والعمل والنقابات تصدر خلال عام


الدكتور صلاح حامد

مخرج من الأزمة قبل تفاقمها، ويتردد أن الموضوع كاد ينتهى بعد تعهدات حكومية جديدة.

صندوق الدعم

ومازالت قضية صندوق الفقراء أو ماتسميه الحكومة **صندوق الدعم الاجتماعى** لمواجهة الأثار السلبية للبرنامج محل نقاش وبحث طويل. فالحكومة تسعى لدى العديد من الدول والهيئات للحصول على قروض ومساعدات لتمويل هذا الصندوق، وفى نفس الوقت مازال برنامج عمل هذا الصندوق غير معلوم، ولم تنته المناقشات لقرار محدد بشأن نوعيه القروض التى سيقدمها والمستفيدين منها. بل المشكلة الأكبر هى **إنفاق مبالغ من موارد الصندوق قبل عرضه على مجلس الشعب، وموافقة المجلس على القروض والمنح المقدمة له.** وهناك خلاف حول أحقية أصحاب المعاشات المبكرة فى الحصول على قروض الصندوق، أو قصره على الخريجين الجدد. بل هناك قضية أخرى محل خلاف أيضاً وهى خاصة بمدى جدوى هذا الصندوق فى معالجة الأثار المترتبة على برنامج التغيير فى نظام الاقتصاد الوطنى تحت إسم التحرير، وكذلك تحديد المدة الزمنية التى سيتم خلالها استمرار عمل نشاط صندوق الدعم. فصندوق النقد يصر على أنها محددة بفترة الاصلاح والمحدده بخمس سنوات، بينما ترى الحكومة أنها ممتدة لحين استقرار الوضع الاقتصادى فى شكلة الجديد، والمشكلة لم تنته بعد.

إجراءات جديدة

وفى الشهور القادمة ستشهد مصر العديد من القرارات والاجراءات الاقتصادية فى أخطر مرحلة من مراحل تطبيق برنامج الحكومة وتشمل تلك المرحلة التغيير فى هياكل الشركات والهيئات، بما يتفق ونظام الاقتصاد الحر. ويترتب على ذلك وضع نظم جديدة تماماً للوائح الشركات الداخلية، يعطى لها مزيداً من الحرية، وكذلك سيتم وضع المعايير التى سيخضع لها تحديد أسعار المنتجات طبقاً للعرض والطلب، وفصل ميزانيات المؤسسات والهيئات عن ميزانية الدوله، لمنحها الاستقلالية التامة فى وضع هياكلها الإدارية والاقتصادية، وتحديد نوع وحجم ونشاط كل مؤسسة على حدة كما تشمل المرحلة اصدار عدة قوانين بينها **قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر، وتعديلات بقوانين العمل. وبعض قوانين النقابات.**

وتتوقع المصادر أن تستغرق تلك المرحلة حوالى ثلاثة أعوام تتزامن مع السنوات الأخيرة من المرحلة الأولى.

وحسب توقعات المصادر فإن تلك المرحلة هى أهم مراحل المواجهة المباشرة بين الحكومة والمواطن. والسؤال ماذا ينتظر الفقراء **فى مصرنا؟ سؤال وراءه كثير من المفاجآت.**





أبو العز الحريرى.. نائب الشعب الرافض للتطويع

فريدة النقاش

«أبو العز الحريرى» نائب الشعب.. هذا هو اسمه بالكامل الذى يعرفه العمال فى عنابر **الأهلية للنسيج** بالاسكندرية، ويعرفه الأطفال فى حى **كرموز** جيلا بعد الآخر، وتعرفه المقاهى الشعبية فى العاصمة الثانية، ويرهبه كل المستغلين على امتداد الوطن الذين تكاتفوا لملاحقته، وتفننوا فى ابتكار الأساليب الأمنية والإدارية والسياسية لعزله عن ناسه.. من الفصل والتشريد إلى السجن والتجريع.. لكن صموده بث الذعر فى قلوبهم. لا لأنه صمود فرد خارق بل لأنه تحديدا.. إشارة من أعماق الشعب تقول إنه رغم الإرهاب والملاحقة والإذلال والمهانة لن يرضخ الشعب.. وتقول أيضا ان طاقاته النضالية الكامنة قادرة على صنع المعجزات مهما طال الزمن، وتقول ثالثا إن قادة من هذا النسيج الفريد شأن «الحريرى» سوف يخرجون تباعا من أعماق الشعب ليكون للوطن شأن آخر.

وتكون نهاية كل المظالم ذات يوم آت لا ريب فيه وحينها سيعتدل الميزان.

من الريف جاء **«أبو العز الحرير»**. ولد لأسرة فلاحية متوسطة سنة ١٩٤٤ من قرية **«الدواخلية»** مركز **«المحلة»** بالقرب من قلعة صناعة النسيج.. بعد مولده بثلاث سنوات كانت المحلة تنتفض حين نظم عمالها واحدا من أهم الإضرابات فى تاريخ الحركة العمالية سنة ١٩٤٧ يخمده النظام الملكى بالدبابات ولتتحول المدينة العمالية إلى معمل إختبار للرجعية المتسترة بالدين التى تحميها أجهزة أمن جبارة بينما تواصل الحركة العمالية تربية قادة مناضلين جيلا بعد جيل.

مات أبوه عن ستة وسبعين عاما دون أن يتعلم القراءة والكتابة، لكنه حرص علي تعليم الأبناء وبث الحكمة الشعبية فى قلوبهم- كان «أبو العز» هو الوحيد من أبناء قريته الذى يحصل علي الإعدادية ليلتحق بمدرسة المحلة الثانوية الصناعية.. ولأن أسرته كانت تستخدم عددا محدودا من الأجراء لفلاحة أرضها الصغيرة، أخذت تساؤلات غامضة تؤرقه وهو فى العاشرة.. ليجد لها ردودا شافية فى سنوات النضج..

«..ليه فيه ناس تشتغل على طول وفقيرة على طول وناس أغنياء على طول ومابيشتغلوش»!!

فيما بعد سوف تتطور أسئلته حين يصبح النضال فى صفوف العمال مهمة حياة، سوف يعرف ماهو الصراع الطبقى فى الواقع ومن الكتب ليبرز قائدا فذا لايلين جسورا لايفرط فى حق «وهل الحق يتجزأ؟» ومرناكما ينبغى حين تقتضى الضرورة، وطيبا فى كل الحالات لأن كراهيته العميقة موجهة دائماً وأبداً للظلم والفساد والاستغلال.

بعد تخرجه من المدرسة الصناعية عين فى شركة **الشوربجى** بإمبابة.. «سألت عن فندق رخيص فأشار على زملائى بالعتبة. «حين توقف الترولى فى الميدان خنقنى الحر والزحام، عدت إلى المصنع سحبت أوراقى، ومن المحلة ذهبت الى الاسكندرية بحثا عن البراح والهدوء.. وبدأت الرحلة إلى كرموز الى **الأهلية للغزل والنسيج** ، وكان زملائى الذين سبقونى قد بادروا بتقديم طلب للعمل باسمى لنكون معنا..»

كان قرار تأميم الأهلية قد صدر سنة ١٩٦٢ وهناك بدأ **«أبو العز»** فى تكوين رابطة للعمال بالتعاون مع حاملى المؤهلات المتوسطة. وكانت ذاكرة الأهلية تحمل تراثا حيا عن مناضلين شيوعيين.. وكانت حكاياتاها تتردد عن **«محمد شندى»** أول نائب عمالى يدخل البرلمان سنة ١٩٣٨ وهو من أبناء الشركه.

قدم مشروعات قوانين للتأمينات الاجتماعية، والنقابات العمالية، والاصلاح الزراعى وتأميم قناة السويس كان ممثل الطبقة العاملة الفتية حينذاك يطرح مشروعا وطنيا متكاملا للشعب كله وليس لطبقته وحدها، وهو المشروع الذى طوره «أبو العز» مع رفاقه من العمال والقيادات الوطنية الشريفة على مدى ثلاثين عاما بعد ذلك ، رغم حسه الطبقى العمالى المرهف الا أنه لم يكن فئويا أبدا.

كانت حكايات نضال **«محمد صادق»** و**«فتحى»** من أبناء الشركه وعشرات غيرهم قد دفعت أبو العز للبحث عن تاريخهم وخبراتهم والمثل التى دافعوا عنها. فى سنة ١٩٦٢ كان عدد عمال الشركة ١٤ ألفا وفى ٧٥ وصل الى ١٨ ألف وتقلص العدد فى زمن الانفتاح الذى خرب الاقتصاد القومى ليصل الى خمسة آلاف عامل تأسست الأهلية سنة ١٨٩٩ لتكون أقدم شركة لصناعة الغزل والنسيج الميكانيكى فى افريقيا والشرق

وجوه في الأنباء

الأوسط والأدنى، ومنبع الخبرة التى قامت عليها كل شركات الغزل والنسيج المصرية. ورغم الأعداد المتزايدة من العمال المؤهلين ظلت تستقبل أبناء الفلاحين، لكن هولاء سرعان ما كانوا يرتفعون إلى مستوى القدرات والتدريب الذى توارثوه، ويستوعبون حقيقة التكوين النضالى من التراث الذى حفظوه عن ظهر قلب. وبينهم تعلم «أبو العز» كيف يترجم خبرة القراءة اليساريه التى انغمس فيها، الى عمل يومى لصالح الجماعة وباسمها لتتأسس زعامته على أرض الواقع تهديها الأفكار التقدمية، ويلهمها اطمئنان الجماهير له وثقتها الخالصة فى شرفه.

فى الجيش من ديسمبر ١٩٦٤ الى يونيه ١٩٦٦ تعرف «الحريرى» على وجه آخر للظلم الاجتماعى **«كنت أرى العساكر الفقراء القادمين من الصعيد يقومون بالأعمال الحقيرة فأتألم وبسبب دفاعى المستمر عنهم دخلت السجن عدة مرات فى الجيش»**.. وبعد انتهاء فترة التجنيد التحق بمنظمة الشباب الاشتراكى، وفى نفس الفترة تعرف على **«محمد يونس»** الذى كان خارجا من السجن لتوه بعد الافراج عن الشيوعيين ونشأت صداقة فكرية وإنسانية عميقة بينهما.

وبعد عدوان ١٩٦٧ تبلورت فى منظمة الشباب مجموعة أخذت تنادى بالتغيير الجذرى خاصة بعد مظاهرات ٩ و١٠ يونيه ١٩٦٧ التى أدت إلى تراجع **عبد الناصر** عن إستقالته ولكن عبد الناصر رد على دعوة التغيير الجذرى قائلا:

«..إن السياسة ليست سيفا بتارا ولكنها توازنات»

أما الداعون الى التغيير وبينهم أبو العز فكانوا يتطلعون الى تطوير الثورة وإعداد الشعب لمواجهة طويلة مع العدو فى الداخل والخارج، ضد الصهيونية والأمبريالية الامريكية ولصالح الطبقات الشعبية العريضة، وكان أن قدم «أبو العز» للمحاكمة فى منظمة الشباب، ثم تراجعت المنظمة عن قرارها بسبب شعبيته المتزايدة. ثم خاض تجربة أول عمل جماهيرى مباشر فى الشارع حول بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ الذى دعا فيه عبد الناصر للتغيير خاصة بعد محاكمات الطيران التى رفض الشباب نتائجها، وطالبوا بمحاسبة شاملة للمسئولين عن الهزيمة وبعد هذه التجربة تبلورت لدى مجموعة الشباب فكرة انشاء تنظيم مستقل عن الاتحاد الاشتراكى ولم يتم تنفيذها إلا مع بداية عام ١٩٧٣..

قبل ذلك كان **«أبو العز»** قد تعرض للفصل من منظمة الشباب والاتحاد الإشتراكى سنة ١٩٦٩ وكان عضوا منتخبا فى مصنعه عام ١٩٦٨ وعشيه انتخابات مجلس الأمة التى جرى تزويرها لصالح أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وأشرف أنور السادات على التزوير بنفسه..

«يومها خاطبت الجماهير بالميكروفون فى الشارع لأول مرة، وكنا قد رشحنا الزميل **«إسماعيل عبيد»** ضد المدير الادارى للشركة التى نعمل بها، وكانت أول مرة ننزل نقعد على القهوة ونعقد ندوة بسيطة ثم تتسع شيئا فشيئا، وهو الشكل الذى استخدمناه بعد ذلك فى انتخابات كرموز..»

حين يخطب الحريرى ينصت الناس بشوق اذ ينفتح أمامهم عالم كامل هو الحق والحرية والسعادة والمساواة.. عالم كأنه غاف يأخذ فى الاستيقاظ.

وفى سنة ١٩٧١ أعيدت له عضوية الاتحاد الإشتراكى ونجح فى لجنة الوحدة والمكتب التنفيذى فى كرموز..

وفى منظمة الشباب التقى «أبو العز» برفيقة عمرة **«زينب الحضرى»** التى كانت بدورها عضوا نشطا وكان هو يبحث عن زوجة تتجاوز الدور التقليدى للمرأة فوجدها نموذجا ونشأت فى قلب الحركة العارمة أسرتهما الصغيرة بالأولاد الثلاثة «هشام» و«هيثم» و«هند» كيف ينظرون الى الأبوين.. هذه حكاية طويلة أبو العز فيها هو نموذج البطل المهيمن الذى يحجب سحره خصائص الأخرين فيسيرون فى الركب وهم يكبرون.

فيما بعد وحين تزايدت عمليات الفصل والتشريد سافرت «زينب» مدرسة الفلسفة لتعمل لمدة عام فى السعودية.. تعمل بالتدريس أثناء النهار وبالتفصيل فى الليل لكى توفر رأس مال صغير لمكتبة يديرانها معا إتقاء لمحاولة إخضاعهما بالفصل من العمل بين الحين والآخر.. وحين سافرت «زينب» وصلته رسالة من الداخلية تقول انهم على استعداد لإصدار جواز سفر له، لكنه رفض.

وكان قرار آخر بالفصل ينتظره بعد زواجه من زينب بعامين، ففى عام ١٩٧٣ كان اسمه ضمن قائمة الصحفيين والكتاب والمحامين والفنانين والنقابيين الذين فصلتهم لجنة النظام من الاتحاد الإشتراكى فى فبراير من ذلك العام، لتشهد البلاد موجه هجرة غير مسبوقة فى تاريخها للمثقفين المصريين.. ومع ذلك فإن «أبو العز» لم يهاجر بل إنه حين قررت الشركة نقله الى البحر الأحمر سنة ١٩٧٦ بقى فى الاسكندرية ورفض تنفيذ قرار النقل وكان بقاؤه شهادة لروح التضامن العمالى اذ قرر رفاقه أن يدفعوا له راتبه من صندوق زماله.

كانت رحلة نضال طويل أخرى قد بدأت عام ١٩٧٥ حين أجبر العمال مجلس ادارة الجمعية التعاونية للأهلية على حل نفسه وكان يرأسه **«صلاح غريب»** رئيس اتحاد العمال حينذاك ورشح «أبو العز» نفسه فى انتخابات الجمعية ونجح، وعقابا له ألقى القبض عليه فى يناير ١٩٧٥ فيما سمى حينذاك بقضية اليسار الجديد. ومرة أخرى يكون السجن خبرة جديدة وإلهاما فمن سجن **«طره»** لسجن **«أبو زعبل»** التقى بكوكبة من القادة والكتاب اليساريين والشيوعيين **«زكى مراد»** و**«مبارك عبده فضل»** **«سيف صادق»** **«عيد صالح»** **«أحمد مصطفى»** **«عبد القادر شهيب»** **«رشدى أبو الحسن»** **«أسامة الغزالى»** **«أحمد القصر»** **«صلاح عيسى»** وآخرين.

وفى نفس العام ١٩٧٥ عقد مؤتمر لعمال الغزل والنسيج فى الاسكندرية بدعوة من مجموعة القيادات العمالية وكان أبو العز واحدا منهم حيث بدأ فصل جديد ومجيد من تاريخ الأهلية.

وكان لهذا المؤتمر تاريخ سابق ففى عام

١٩٧١ انعقد مؤتمر مشابه بدعوة من قيادات عمالية لخمس شركات نسيج واستمر لمده خمسة أشهر ونتج عنه أن الحكومة قررت صرف علاوة دورية للعمال. وفى مقر الاتحاد المحلى للعمال ونقابة الغزل بالاسكندرية إستمر مؤتمر ٧٥ ينعقد دوريا كل يوم جمعه ولمده ستة أشهر، وكان عدد الحاضرين يتراوح بين ٥٠٠ وثلاثة الاف عامل. وبعد مقابلة مع «سيد مرعى» أمين الاتحاد الاشتراكى حينذاك تقررت الوجبة الغذائية لكل العمال على مستوى الجمهورية وكانت فى الأصل تصرف لمصر حلوان للغزل والنسيج فقط.

كذلك تمت الاستجابة لبعض مطالب العمال الخاصة بالاصلاح الوظيفى وفى هذه الأثناء كان «أبو العز» ومعه تسعة عشر عاملا قد اعتقلوا وأفرج عنه فى مايو ١٩٧٦..

«..خرجت من السجن الى مقر منبر التجمع- لم يكن قدّ أصبح حزبا بعد- وسجلت نفسى عضوا فيه.. ثم فوجئنا بقرار نقل تسعة عشر عاملا للوجه القبلى والبحر الأحمر.. بعضهم استمر فى العمل النقابى فى مواقعه الجديدة واستقروا فى أماكنهم، رفضت أنا وعامل واحد التنفيذ.. وبقينا فى الاسكندرية فى الأهلية كنا قد نجحنا فى انشاء ٨ صناديق زمالة وأسسنا شبكة تنظيمية جيدة من العمال فى كل وردية وقد أثبت هذا التنظيم فعاليته فى مؤتمر الغزل وبقيت فى الدائرة التى انهمكت معى فى التحضير لانتخابات مجلس الشعب وقد اتسعت الدائرة جدا بسبب طابع الشركة التى أصبحت أقرب الى الترانزيت العمالى، كان العمال يتركونها بسبب تدنى الأجور ولكنهم يبقون فى كرموز وتبقى علاقتى بهم حية، وحتى الذين غادروا كرموز شكلوا رصيدا دعائيا هائلا فى الاسكندرية كلها، وعشت فى هذه الفترة على ماجمعوه لى باعتبارى مفصولا بل إنهم دفعوا أيضا تكاليف المعركة البرلمانية التى خضتها مستقلا وببرنامج خاص بى وبهم وبمصر كلها».. تماما كما فعل محمد شندى سنة ١٩٣٨

ورغم أن أبو العز لم يلتق بالمرحوم الدكتور «محمود القاضى» حتى ذلك الحين إلا مرة واحدة أثناء مؤتمر الغزل الا أنه أى القاضى تنبأ بنجاحه ودعا العمال الى تأييد ترشيحه. وكان «ممدوح سالم» رئيس الوزراء حينذاك قد اختار دائرة «كرموز» ممثلا للفئات. وتحددت معالم معركة أبو العز أذا أن كل منهما يمثل توجهات سياسية هى نقيض بعضها، كان ممدوح سالم ممثلا لنظام الانفتاح وأبو العز ممثلا للمطامح الشعبية والوطنية داعية للتنمية المستقلة وللحقوق العمالية.. فكانت معركة سياسية من طراز فريد استخدمت فيها الحكومة الخارجين عن القانون والمسجلين خطر وتجار المخدرات، وتم تزوير فاضح لصالح رئيس الوزراء مع إرهاب لم يسبق له مثيل لمؤيدى «أبو العز» ، وهناك عشرات التفاصيل عن عمليات التزوير وهى تفضح خرافة نزاهة انتخابات ١٩٧٦ التى تغنى بها الحكم مدعيا أنه يفتح صفحة جديدة.. واذ به يصدر المزيد من القوانين المعادية للحريات.

نجح أبو العز فى الإعادة بعد عدة محاولات لاغتياله، وماتزال آثار ضربة سكين واضحة على خده الأيسر حتى هذه اللحظة. واكتشف مؤيدوه بصدفة بحتة مسدسا كان لاغتياله حين سقط من أحد المجرمين وانكشف أمره.

أبو العز الحريرى فى مجلس الشعب



وبدأت رحلته كنائب للشعب واستمرت عامين كان فيها واحدا من ألمع البرلمانيين قدم خلالهما مشروعات قوانين لكادر جديد للشرطة لتحسين ظروف العاملين وأجورهم، وللتأمينات الاجتماعية. وكانت يناير الشعبية سنة ١٩٧٧ التى اتخذت الطبقة الحاكمة برئاسة السادات على أثرها قرارا بتغيير شامل للمسار الاقتصادى- السياسى للبلاد كان قد بدأ بقوانين الانفتاح سنة ١٩٧٤ ووصل ذروته بزيارة القدس، ونشأت حينذاك فكرة التخلص من عدد من النواب بدأت بفصل الشيخ عاشور الذى هتف فى المجلس - يسقط الرئيس السادات **أما السبب المباشر لفصل «أبو العز» فكان مطالبته عشية زيارة السادات لاسرائيل بمحاكمة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى**، وكان قد إعتاد أن يقدم كشف حساب لأبناء دائرة كرموز مرة كل شهرين فى إجتماع حاشد

«..وفى هذه الليلة ودعنا بعضنا «زينب» وأنا لأننى كنت قد قررت أن أوجه هذه التهمة لرئيس الجمهورية علنا وتوقعت هى أننى سأموت!! كنا راضين تماما عن أنفسنا واثقين من صحة اختيارنا للطريق..»

وكانت محاولة سابقة لطردى من المجلس قد وقعت عشية انتفاضة يناير، وبعد أن سمعت النيابة أقوالى وقد ادعوا أننى كنت أقود المظاهرات تراجع قرار الفصل خوفا من أن أسجل فى مضبطة- مجلس الشعب رأيى فى أسباب هبة يناير...»

ولكن قاضيا شريفا يدعى «حكيم منير صليب» سجل بعد ذلك بعامين رأيا مشابها لرأى أبو العز الحريرى فى مضابط محكمة امن الدولة العليا التى كانت تحاكم المتهمين فى قضية يناير... وقال القاضى الشريف فى حيثياته التى هى شهادة على نزاهته وشجاعته إن الحكومة التى جوعت الشعب

وجوه فى الأنباء

هى المسؤولة عن الأحداث.

- فى مايو ١٩٧٨ وأثناء انتخابات تكميلية فى الجمرك جرى الاستفتاء على القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ عن الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى وقبض على «أبو العز» فى ليلة الانتخابات التى كان مرشحا فيها «أحمد مصطفى» عن حزب التجمع.

وفبركوا قصة تقول أنه لم يكن مقبوضا عليه ولايحزنون، وانما فقط كان الضابط مكلفا بتوصيله الى منزله وفى الطريق قال له تعالى نشرب شاى فى القسم وانتهى التحقيق- مع الشاى طبعا -بالافراج عنه بكفالة لكنه رفض أن يدفعها فأودع فى سجن الحضرة وهو نائب، وأفرجت عنه غرفة المشورة بدون كفالة، فقرر المدعى الاشتراكى التحفظ عليه فى سجن القلعة كل هذا وهو نائب فى مجلس الشعب. وفى ٢٦ يونيه ٧٨ تم إسقاط العضوية عنه بتصويت فى المجلس بحجة أنه **«فقد الثقة والاعتبار»، وأيد كل من «إبراهيم شكرى» و«مصطفى كامل مراد» قرار الفصل، وتغيب «كمال أحمد» عن الجلسة** وصوت ضد الفصل كل من **«خالد محيى الدين» والمرحوم «الدكتور محمود القاضى»، و«عادل عيد» «وممتاز نصار» و«أحمد ناصر» «أحمد طه» «محمود زينهم» و«قبارى عبد الله»** وليكون المرحوم قبارى رفيقا للحريرى بعد ذلك فى زنزانة سجون ابو زعبل أثناء حملة التحفظ سنة ١٩٨١ واحتشدت جماهير الاسكندرية لترد على إهانة نائب الشعب الموجهة لها ولأمانيها فتكاتفت لانجاحه فى انتخابات تكميلية فى دائرة غير دائرته وهى محرم بك سنة ١٩٨٣ وفى انتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٧م كان هناك قرار باستبعاد التجمع وإسقاطه.. وكان أبو العز مرشحا فى المرتين وفقد مقعده بطريقة ديمقراطية!!

وقبل انتخابات ١٩٩٠ بعام كان القرار القضائى بعودته للعمل فى الأهلية قد صدر بعد ثلاثة عشر عاما من نقله فعاد ليرشح نفسه فى «كرموز» على أرضية اجتماعية وثقافية جديدة فيها كل رصيده الحزبى والنضالى العمالى. وتحولت ندواته فى الدائرة الى مؤتمرات حاشدة تجاوز الحضور فيها العشرة آلاف، وكان هو نفسه قد بلغ ذروة جديدة فى نضجه السياسى والانسانى.

ولكن كان هناك قرار بإسقاط أبو العز الذى حصل مع ذلك على ستة آلاف وخمسمائة صوت، وجرى تزوير الانتخابات بصورة فاضحة عن طريق طرد المندوبين وعدم الاعتداد بالتوكيلات، وإشهار الأسلحة، وحشو الصناديق بأصوات تزيد على عدد المسجلين فى الجداول، وقدم أبو العز- الذى كان فى فترة التعطل قد حصل بدأب به المشهود على ليسانس الحقوق وبكالوريوس التجارة معا- قدم طعنا فى دستورية المادة عشرين فى قانون مجلس الشعب ووصل الطعن فعلا الى المحكمة الدستورية العليا، وهو مقدم ضد إجراءات ادارية، وبحكم أنها أعمال ادارية لابد أن تخضع لرقابة مجلس الدولة لامجلس الشعب.

كذلك رفع أبو العز دعوى قضائية ضد مجلة «نصف الدنيا» التى نشرت تحقيقا عن كرموز اتهمت سكانها بالخروج على القانون وطالبت بتأديبهم تأديبا جماعيا.

وقبل الانتخابات العمالية الأخيرة رشح أبو العز نفسه مع قائمة كاملة للجمعية التعاونية للعاملين بالشركة فنجحت كلها.

ومع اقتراب الانتخابات النقابية لفقت ادارة الشركة تهمة له حققت معه فيها النقابة العامة بدعوى أنه يهين التنظيم النقابى واستندوا فيها على تحقيق صحفى نشره فى الأهالى عام ١٩٨٣، ثم صدر قرار من النقابة العامة بفصلة من الجمعية العمومية، وحصل على أوامر ولائية قضائية بقبول ترشيحه.

الأجهزة السياسية والأمنية والحكومية تتكاتف لاسقاطه فى البرلمان ومنعه من الترشيح للنقابة

فقدموا استشكالا رفضه القضاء، فلجأت الشركة الى فصله من العمل بحجة التقارير الضعيفة رغم أنه ممنوع من العمل أصلا، وأصدر القضاء حكما بوقف تنفيذ قرار الفصل، وحكما آخر بادراج اسمه فى كشوف المرشحين لمجلس الادارة والنقابة وحكما رابعا بوقف تنفيذ الفصل من الجمعية العامة لنقابة الغزل والنسيج وامتنعت الشركة عن تنفيذها جميعا بحجة الاستشكال فى التنفيذ، رغم أن بعضها لايصح فيه الاستشكال مثل حكم مجلس الدولة والمحكمة الادارية. ويقوم أبو العز الآن بمباشرة دعاوى قضائية لالغاء واعادة الانتخابات لمجلس الادارة وللجنة النقابية..

وعبر هذه الرحلة الطويلة الممتدة من السجن للبرلمان، لعضوية مجلس ادارة الجمعية التعاونية. ومن المعتقل الى ساحات المحاكم، ومن المسيرات الجماهيرية الضخمة التى ساندت ترشيحه، واستمعت لخطبه الطويلة الممتعة لساعات الى بيته الصغير فى «محرم بك» الى القاهرة لممارسة عملة الحزبى كعضو فى الأمانة المركزية لحزب التجمع... للمكتبة التى يعمل بها كل أفراد الأسرة لمقاهى كرموز.. ومحرم بك.. يندر أن يتوق ابو العز الى لحظات راحة لإلتقاط الأنفاس، يواصل بعدها العمل هو الذى قبل عامين كان قد منح إحدى كليتيه لينقذ شقيقا من الموت المؤكد.

«الحريرى» هو نوع من الشخصيات الثورية غير القابلة للتطويع أو الشراء، لأن الأهداف العامة التى يناضل من أجلها هى نفسها أهدافه الخاصة، وهو يعرف أن الطريق الى الانتصار شاق طويل ومليئ بالتعرجات والمحن، والتى بدلا من أن ترهبه صلّبت عوده وعلمته أن الاستقامة الفكرية هى قرين الموقف السياسى الواضح المنحاز للكادحين دائما وأبدا وللاستقلال والكرامة والحرية الحقه.

اذا سألته ماهو المعيار قال لك دون تردد:

- مصلحة العمل والعمال اذا استطعنا أن نصرنها فانما ننقذ الوطن..

وماأحوج الوطن لمئات.. آلاف.. ملايين «الحريرى» لكى يسترد عافيته، ويتفادى الكارثة المقبلة.

اغتراب المثقفين المصريين في الثمانينات

د. جلال أمين

خلال الاحتفالات الصاخبة التى دارت قبل وبعد ١٤ أكتوبر الماضى احتفالا بمرور عشر سنوات على تولى **الرئيس مبارك** رئاسة جمهورية مصر، كان من المستحيل على أحد أن يجنب نفسه التعرض لقذائف المديح والثناء التى وجهت للرئيس، مهما حاول المرء أن يقى نفسه منها. فعلى كل صفحة صورة، وفى كل إذاعة حديث، وفى كل قناة تليفزيونية برنامج يحكى قصة إنجازات العشر سنوات، مع أن المرء قد يظن أن المفروض أن من يريد الثناء والاطراء الى هذا الحد يحسن به أن يرسل باطرائه وثنائه الى الشخص المعنى مباشرة، دون أن يشرك العالم كله معه بهذه الطريقة فيما يقوم به من عمل، وأن يقوم بهذا على نفقته الخاصة، دون أن يبدد صفحات الجرائد وأموال الإذاعة والتليفزيون التى هى أموال الناس جميعا، ودون أن يعتدى على أوقات الناس وأعصابهم على هذا النحو لمجرد تحقيق منفعة خاصة.

فى أثناد هذا المهرجان قرأت فى برنامج التليفزيون المنشور فى الجريدة الصباحية، أن برنامجا عن **نجيب محفوظ** مدته ثلث ساعة سوف يذاع فى التاسعة والربع مساء. ولأنى أحب الرجل، شخصا وأدبا ولأن قلوبنا كانت متعلقة به وهو على سرير المرض، فى لندن، تطلعت بشوق الى مشاهدة هذا البرنامج فى المساء، فإذا بى، وقد حل موعد البرنامج، أرى بدلا من ذلك برنامجا لم يعلن عنه التليفزيون بعنوان «مواقف» أوشئ من هذا القبيل، عبارة عن حوار بين شاب صغير السن، وأحد قادة الحزب الوطنى الديمقراطى، يدور حول **ديمقراطية الرئيس مبارك**.



يقوم فيه الشاب بسماجة وسخافة منقطعى النظير، (ينبئان بمستقبل باهرله فى الإذاعة أو التليفزيون) بتوجيه السؤال التالى الى المسئول الكبير: «وماهى الأمثلة التى يمكن لسيادتك تقديمها عن إيمان الرئيس العميق بالديمقراطية؟» أو« ماهى الأمثلة التى يمكن ذكرها والتى تدل على سعة صدر سيادته؟». فيبتسم المسئول الكبير ابتسامة عريضة مثله، تدل على إعجابه بذكاء السؤال والمعية الشاب السائل، وعلى مدى اغتباطه بالحديث فى هذا الموضوع الذى لاتمله النفس، ويشرع فى تقديم مثال بعد آخر، بإطناب رهيب، وإن لم يزد فى الحقيقة عن قراءة فقرات من خطاب مكتوب ألقاه الرئيس فى إحدى المناسبات عن مزايا الديمقراطية كما يضيف من عنده القصة الرائعة التالية: وهى أن الرئيس كان جالسا فى أحد الاجتماعات، فاختلف الرأى فى الاجتماع حول قضية من القضايا، فاقترح الرئيس كحل لهذا الخلاف- أن تؤخذ الأصوات لمعرفة أى الآراء يحظى بأصوات أكثر. وهنا ابتسم المسئول ابتسامة أعرض من ذى قبل، وابتسم أيضا الشاب الذى يسأله، تعبيرا عن سعادة كليهما الغامرة بسعة صدر سيادته.

وانتظرت برنامج **نجيب محفوظ** دون جدوى، ودون أن يكلف التليفزيون نفسه بالطبع عناء الاعتذار. **فنجيب محفوظ** المريض فى لندن يمكنه الانتظار، ونحن بالطبع يمكننا الانتظار، حتى ينتهى هذا الرجل أوذاك من الحديث عن سعة صدر السيد الرئيس، صبرت نفسى بأن برنامج نجيب محفوظ سوف يأتى بعد هذا البرنامج، ولكنه لم يأت على الأطلاق، بل تلا البرنامج المذكور عن الديمقراطية، تسجيل كامل للحفل الذى شهده الرئيس احتفالا بمرور عشر سنوات على توليه الرئاسة، وعرض فيه ماسمى بأنشودة مصرية، من شعر **عبد الرحمن الأبنودي**، استمعت الى بضع دقائق منها لم أميز خلالها أى شئ يمكن أن يوصف بالشعر.

* * *

أغلقت التليفزيون وتذكرت الطريقة التى نشر بها خبر مرض **نجيب محفوظ** لأول مرة فى جريدة **الأهرام**. إذ كان الخبر يتعلق بالأستاذ **ابراهيم نافع** رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الأهرام أكثر مما يتعلق بمرض الأديب الكبير. فقد جاء بالخبر أن الطبيب المعالج رفع تقريرا طبيا للأستاذ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عن الحالة الصحية للأديب الكبير، فقرر رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير علاجه على نفقة الأهرام ، أو شيئا من هذا القبيل. ومن ثم ضاع مرض الأديب الكبير المسكين، وكل مافعله فى تثيقف نفسه وتثقيف الناس، وسط ألقاب رئيس التحرير المتعددة.

وكان قد حدث شئ مماثل فى نقل أخبار مرض الدكتور **يوسف إدريس**، حيث قيل عن زيارة الرئيس له وامتنان الأديب للرئيس أكثر مما قيل فى وصف المرض واحتمالات الشفاء. حتى لقد كتبت إحدى جرائدنا القومية إن الدكتور يوسف إدريس عندما أفاق لفترة قصيرة من غيبوبة طويلة، لم يصدر عنه الا التعبير عن الشكر للرئيس لسؤاله عنه.

قلت لنفسى: إذا لم يكن هذا هو مايعنيه علماء الاجتماع «بالاغتراب» فما هو الاغتراب ياترى؟ أم لعله «الاستلاب؟» ؟ أن توعد بشئ عزيز على نفسك، فإذا تقدمت لأخذه صفعك شخص على وجهك، أو أن تشرك رغما عنك فى شئ ليس لديك أى رغبة فى الاشتراك فيه، أو أن يلوح لك بشئ من بعيد تظن أنه شئ تحبه، فإذا اقتربت منه سمعت من يقهقه قهقة شيطانية ويختفى هذا الشئ الذى كان يلوح به إلى غير رجعة: «هل ظننت أن الخبر عن نجيب محفوظ أيها الأبلة؟ هاها...هاها.. إنه عن رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير». أو يقال لك إن شخصا عزيزا عليك ، كنت تعتقد دائما أنه مشغول بهمومك، مشغول فى الواقع بغيرك: «الدكتور يوسف إدريس ليس لديه مايفكر فيه إذا أفاق من غيبوبة طويلة الاشكر السيد الرئيس؟» هل هذا معقول؟ وقد ذكرنى هذا بطريقة من طرق التعذيب المتبعة مع المسجونين السياسين عندما يقال لأحدهم، إن زوجته تخونه بعد أن طال غيابه عنها ، وتكون الحقيقة أنها لايشغلها شاغل سواه.

* * *

على قمة إنجازات العشر سنوات فى مجال الديمقراطية وإطلاق الحرية للمثقفين ، يذكر دائما القرار الذى اتخذ بمجرد اعتلاء الرئيس الحكم، بالأفراج عن نحو ٤٠ من الأدباء والمفكرين والسياسين وأساتذة الجامعات الذين كان السادات قد اعتقلهم فى ٥ سبتمبر ١٩٨١، ثم حرص الرئيس على استقبال هؤلاء المعتقلين الذين أفرج عنهم فى مكتبه، فخرجوا من السجن لمقابلته مباشرة.

وقد كان قرار الإفراج بلاشك قرارا حكيما ، ولكنى أعتقد أن من الخطأ الجسيم المبالغة فى تمجيد هذا القرار، بل مجرد تمجيده. فقرار الاعتقال كان على درجة من فساد الرأى



نجيب محفوظ



يوسف ادريس

وسوء التدبير تجعل إلغاءه أمرا أقرب الى طبيعة الأمور منه الى القرارات التاريخية. إن تمجيد قرار الافراج عن ٤٠ من الأدباء والمفكرين والسياسين وأساتذة الجامعات، على هذا النحو، والإمعان فى الاشادة بتكريم الرئيس لهم باستقبالهم فى مكتبه، هذا التمجيد لايحمل فى طياته الانتصار لقضية المثقفين بل يحمل فى الواقع توجيه الاهانة لهم، إذ أنه يحمل فى طياته معنى أن الأصل هو أن يكون المثقفون فى السجون والاستثناء والغريب والمدهش أن يطلق الرئيس سراحهم. والامر هنا يشبه الابتسامة العريضة التى ارتسمت على وجه المسئول الكبير فى التليفزيون وهو يشيد متعجبا ومندهشا بأن الرئيس قد طلب فى أحد الاجتماعات أخذ أصوات الحاضرين. وإذا كان من الغريب والمدهش أن يستقبل الرئيس فى مكتبه كبار المفكرين وأساتذة الجامعات، فمن عساه يستقبل؟ والإمعان فى التعبير عن الشكر



عبد الرحمن الأبنودى

والامتنان لشئ طبيعى لابد أن يؤدى فى النهاية بالشاكر والممتن الى أن يحرم من هذا الشئ الطبيعى نفسه.

سيقال لى: هاأنت تكتب مايعن لك، وينشر لك، فمم تشكو؟ وهل أتيح لك ولأمثالك مثل هذه الحرية من قبل؟ وردى على ذلك أنى لم أسمع بعد بدولة ديمقراطية تقوم فيها السلطة بتعيين رؤساء مجلس إدارة الصحف والمجلات ورؤساء التحرير، وتتكلم عن مضار التأميم والقطاع العام فى كل مجال من المجالات الا فيما يتعلق بملكية الصحف والمجلات ووسائل التعبير عن الرأى ، ولايمكن أحداً من أن ينشئ جريدة أو مجلة جديدة، حتى لو توفر لديه المال، الا اذا حصل على تصريح من السلطة والسلطة لا تعطى التصريح إلا اذا كانت الجريدة أو المجلة تتكلم عن الرياضة أو الجنس أو مشاكل محلية بحتة، أو اذا أنشأت حزبا جديدا فتكون له جريدته، والحزب لاينشأ الا بتصريح من السلطة والسلطة لاتسمح بحزب جديد الا اذا كان لايضر ولاينفع. كانت النيجة الطبيعية لكل هذا أنه وإن كنت لازلت حتى الآن تسمع بعض كلمات الحق، **فإن كلمات الحق المسموح بها قليلة وكلمات الحق الممنوع نشرها كثيرة، وكلمات الحق** المسموح بالتنكير فيها، بله قولها، **تقل مع الأيام، وكلمات الباطل** المسموح بنشرها وقولها وإذاعتها **أكثر من أن تحصى. والتكريم الذى يحظى به قائلو الحق قليل أو معدوم، والتكريم الذى يحصل عليه قائلو الباطل أكثر مما يحصى ويزداد مع الأيام. وهذا هو الوصف الحقيقى لأوضاع المثقفين المصريين فى هذه الأيام.**



يعقوب زيادين الأمين العام للحزب الشيوعى الاردنى

يعقوب زيادين

الأمين العام للحزب الشيوعى الأردنى..

يتحدث عن:

التسوية.. والأزمة الاقتصادية ..والديمقراطية.. والتغيير الوزارى

شهد «الاردن خلال الاعوام القليلة الماضية تطورات درامية هائلة، بدءا من أحداث العنف والمظاهرات احتجاجا على إرتفاع الأسعار والأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والتى تعامل معها «الملك حسين» بمنتهى الذكاء والحنكة السياسية، وأدت إلى السماح بحرية تكوين الأحزاب وتعددية سياسية واسعة نادرة فى العالم العربى الآن (بإستثناء الجزائر)، وعودة الحياة النيابية، واجراء إنتخابات برلمانية أثمرت تمثيل قوى وتكتلات سياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.. إلى أحداث الخليج والحرب التى انعكست على الأردن سياسيا واقتصاديا بصورة بالغة العنف، وغيرت من التحالفات الأردنية التقليدية.. إلى الدور الذى تقوم به الاردن -حكومة وشعبا- فى التسوية السياسية، خاصة والفلسطينيون يشاركون فى مباحثات التسوية من خلال وفد أردنى - فلسطينى مشترك.

وفى الأيام الأخيرة تجمعت كل الأزمات فى سماء الأردن.. السياسية والاقتصادية والوطنية .. وقدمت حكومة طاهر المصرى استقالتها، وكلف الملك حسين «الشريف زيد بن شاكر» تأليف وزارة جديدة. وعادت كل الاسئلة حول الأردن وسياسته ومستقبله تطرح من جديد.

واختارت اليسار أن تحاور «يعقوب زيادين» الأمين العام للحزب الشيوعى الأردنى، وواحد من أهم ساسة الأردن الذى استطاع وحزبه أن يكون دائما فى الصفوف الأولى دفاعا عن جماهير الأردن وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن يملك شجاعة قول الحقيقة فى مواجهة الجميع، حتى ولوصادم تيار جارف فى الشارع.

* أثار التغيير الوزارى وتقديم السيد «طاهر المصرى إستقالة حكومته إهتماما واسعا فى مصر والعالم العربى فقد ربطت بعض المصادر بين هذا التغيير وقضية رفض قوى سياسية داخل البرلمان الاردنى للتسوية السياسية المطروحة الأن للصراع العربى الاسرائيلى..

بينما رجحت مصادر أخرى أن المعارضة فى البرلمان وحجب الثقة عن الحكومة، ترتبط بصراعات بين الكتل السياسية والرغبة فى المشاركة فى الحكم من واحدة من هذه الكتل.. وتذهب بعض التحليلات إلى الربط بين الأزمة الوزارية والأزمة الإقتصادية الطاحنة فى الأردن..

ماهى الأسباب الحقيقية من وجهة نظرك، والعلاقة بين التغيير الوزارى، وكل من هذه الموضوعات.. التسوية- الصراع السياسى- الأزمة الاقتصادية؟

** لاشك أن التغيير الوزارى فى الاردن فى الوقت الحاضر يثير اهتماما مبررا لدى مختلف الاوساط السياسية عربيا ومحليا، وذلك بسبب دقة الظرف الذى تجرى خلاله عملية التغيير وباعتقادنا ان عدة عوامل ساهمت وتسببت فى هذا التغيير **كالموقف من التسوية والصراع السياسى بين مختلف الكتل والأزمة الاقتصادية،** اذ أن هناك علاقة وثيقة بين التغيير الوزارى وبين كل من هذه العوامل، هذا اضافة الى عوامل أخرى بينها **ضعف الاداء الحكومى، خلال الفترة الماضية خلافا لكل التوقعات.**

عندما تشكلت حكومة السيد **طاهر المصرى** ،كان واضحا ان المنطقة والاردن تقف على اعتاب مرحلة جديدة بسبب الجهود المبذولة من اجل التسوية السياسية وخاصة الامريكية لأزمة المنطقة وللصراع العربى-الاسرائيلى والقضية الفلسطينية. وكانت الاتجاهات الاساسية للرحلات المكوكية **لجيمس** بيكر وزير الخارجية الامريكية واضحة تماما، وان مشاوراته فى المنطقة مع الجهات المعنية كانت تشير الى احتمال قيام الاطراف المعنية بمفاوضات بهدف التوصل الى تسوية. ولذلك فان بعض القوى والكتل السياسية حاولت ان تتهم حكومة المصرى بأنها حكومة مفاوضات منذ تشكيلها. وكان جواب الناطقين باسم الحكومة فى البداية ان هذه الحكومة ليست حكومة تسوية أو حكومة مفاوضات، وهو الأمر الذى اضعف موقف الحكومة. **فالسيد المصرى ضم فى وزارته اشخاصا يعارضون التسوية والمفاوضات، اشتركوا فى الوزارة على اساس انها لن تفاوض. وعندما أعلن عن قرب ابتداء المفاوضات، بعد أن توصل بيكر الى اتفاق معلن مع جميع**

الاطراف، استقال بعض الوزراء. ومن ناحية اخرى فقد كان هناك صراع واضح منذ البداية بين بعض الكتل السياسية حول بعض القضايا والمواقف الداخلية. وطفت هذه الأمور على السطح لدى تشكيل الحكومة، وكان أهمها الخلاف مع الاخوان المسلمين الذين يشكلون اكبر كتلة نيابية فى البرلمان حول السياسات المتعلقة بالعربية والتعليم مثلا واصرارهم على الحصول على حقائب وزارية محددة. وكذلك الخلاف مع كتل برلمانية اخرى كانت لها مطالب محددة من حيث المناصب وعدد حقائب وزارية. يمكن القول ان التشكيل الوزارى صادف عدة مشاكل منذ البداية. وحصل تعديلان فى الوزارة خلال مدة خمسة أشهر هى فترة حكمها. وفى تقديرنا ان السبب الاهم للصعوبات والتعديلات هو الموقف من التسوية بسبب تفاوت المواقف منها. وجاء الاعلان عن الخطوات الجديدة فى السياسة الاقتصادية ليضاعف الجدل فى المجتمع. اذ ان توسيع استخدام ضريبة الاستهلاك وفرضها على معظم السلع المنتجة محليا. وهى فى الغالب سلع الاستهلاك الضرورى، قد أدى الى زيادة الاسعار الامر الذى اثار غضب الصناعيين جنبا الى جنب مع الجماهير العريضة التى تعانى من قسوة الظروف المعاشية. حيث تشير التقديرات الرسمية الى ان ما يقرب من ٣٠٪ من الاسر فى الاردن تعيش تحت خط الفقر. واتسمت فى البلاد موجة الغضب بسبب رضوخ الحكومة لوصفة صندوق النقد الدولى سيئة السمعة. اذ لم تكتف الحكومة بفرض ضريبة الاستهلاك وزيادة اسعار المنتجات الصناعية المحلية، ولكنها لجأت الى تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة، وبالتالى فانها تضع الصناعة المحلية فى حالة من المنافسة غير المتكافئة وتجعل سوقنا الداخلية سهل الاجتياح والخضوع للمنتجات الاجنبية، مما يعمق تبعية البلاد الاقتصادية. وهكذا فاننا نعتقد ان التسوية والصراعات بين الكتل والاتجاهات السياسية والأزمة الاقتصادية، هى أسباب تضافرت مع غيرها، وأدت الى خطوة التغيير الوزارى الذى يدور الحديث عنه حاليا، اذ لم يعلن ذلك رسميا حتى هذه اللحظة.

اهمية التنسيق العربى

* أين تقف القوى السياسية أحزابا وتكتلات برلمانية من قضية التسوية؟ وماهو الموقف الأردنى الرسمى من التنسيق العربى فى المباحثات القادمة. سواء بالنسبة للمكان، أو بالنسبة للمشاركة فى المرحلة الثالثة (المفاوضات حول القضايا الأقليمية) بصرف النظر عن مدى التقدم فى المباحثات الثنائية؟

وأين يقف الحزب الشيوعى الأردنى من كل هذه القضايا؟

** يتفاوت موقف القوى السياسية من قضية التسوية بشكل عام. فبعض هذه القوى يقف ضد التسوية السياسية من حيث المبدأ، ويصر على مبدأ التحرير الشامل. ومن بين هذه الأطراف من يؤكد على انه اذا كنا لانمتلك فى الوقت الحاضر مقومات الجهاد فاننا نمتلك مقومات الصبر «الاخوان المسلمون». وتشمل القوى الرافضة لمبدأ الحل السياسى بعض القوى القومية وبعض التنظيمات الفلسطينية وأوساط فى التيار الدينى.

ولكن توجد قوى كثيرة أخرى تؤيد التسوية السياسية للأزمة فى المنطقة وللقضية الفلسطينية بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية. والأهم من كل هذا انه يوجد مزاج جماهيرى خاصة فى التجمعات الفلسطينية يؤيد التسوية وهذا المزاج يتكون فى ظل تراكم العوامل والظروف وتطور نضال الشعب العربى الفلسطينى خاصة فى ظل الاحتلال، مع قيام الانتفاضة الباسلة والاعلان عن برنامجها السياسى والذى جوهره انهاء احتلال الاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

الا ان القضية المهمة هى ان الذين يؤيدون التسوية من حيث المبدأ تساورهم المخاوف والشكوك بسبب الظروف المحيطة بالتسوية حيث يسود الخلل فى ميزان القوى فى المنطقة بعد أزمة الخليج وبعد التبدلات العميقة على الصعيد العالمى، وفى ظل المحاولات الامريكية للعب دور القطب الوحيد، والاستفراد بمناطق محدودة فى العالم فى محاولة للخروج من ازمتها الاقتصادية العميقة، وكذلك فى ظل المحاولات الامريكية لإعادة صياغة العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا بما يضمن لها الهيمنة والاستفراد. كما ان بعض القوى التى تقف ضد التسوية حاليا وضد المفاوضات، تأخذ هذا الموقف على خلفية الخلل فى موازين القوى.

اما موقف الحزب الشيوعى الاردنى من التسوية وملابساتها فيتلخص فيما يلى: اننا نؤيد التسوية السياسية للازمة فى المنطقة وللقضية الفلسطينية بالاستناد الى القرارات الدولية مع ضرورة التمسك بالثوابت وهى الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس العربية وقطاع غزة والجولان والجنوب اللبنانى) وكذلك الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها الحق فى تقرير المصير واقامة الدولة وحق العودة ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد. ونحن نؤيد الذهاب للمفاوضات، ولكن ليس بروح من التفاؤل التى يطرحها البعض، بل اننا نعتقد ان المفاوضات معركة لاتقل عن المعارك العسكرية السابقة الكثيرة. ان لم تكن اصعب وأكثر تعقيدا، وتجرى فى ظروف جديدة مختلفة عن السابق. لذلك فانها معركة قاسية يجب خوضها بحذر شديد، مع العمل الدؤوب لتوحيد الموقف العربى حول ثوابت محددة وتعميق التنسيق بين الاطراف العربية المعنية وبذل جهود حثيثة لتوسيع دائرة العمل العربى المشترك

فشل المجلس النيابى الأردنى فى وضع الأسس الحقيقية للديمقراطية والتعددية..

قوة العرب... أنهم يملكون القدرة على السماح بالوصول إلى حل أو تعطيله



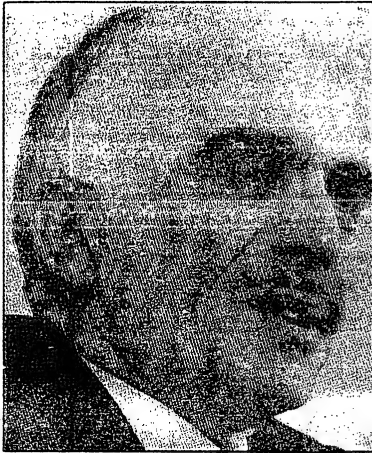
الشريف زيد بن شاكر

والتضامن الى اوسع نطاق ممكن وصولا الى مؤتمر قمة. نحن ندرك ان انتهاء الحرب الباردة قد غير الشئ الكثير بالنسبة للصراع العربى- الاسرائيلى والعلاقات الدولية.

لقد كان دور اسرائيل كبيرا فى ظل الحرب الباردة، حيث قامت بدور قلعة متقدمة للقوى الامبريالية واحتكاراتها، وشكلت اداة هامة فى الصراع بين الشرق والغرب وضد حركة التحرر العربى. وكان الانفاق الامريكى على اسرائيل والمعونات والمساعدات المختلفة العسكرية والمدنية جزءا من الانفاق العام فى ظل الحرب الباردة. ومع تغير الظروف، فان الموقف من اسرائيل سيتغير ودورها الجديد سيختلف عن السابق. وطبيعة العلاقة مع دول المنطقة ستتغير كذلك. وعلينا ان ندرك ان فى هذه التبدلات ماهو سلبى بالنسبة لاسرائيل، ولكن هذا لايعنى انعطافا فى الموقف الامريكى تجاه العرب بل بالعكس نظرة جديدة تناسب المصالح الامريكية فقط وقد تؤدى الى تخفيف ملموس فى الاعتماد على مايمكن ان تقوم به اسرائيل لصالح الاحتكارات الامريكية فى المنطقة. ولذلك فاننا ندرك أن الخلل فى موازين القوى فى المنطقة والتبدلات ليست كلها فى صالح اسرائيل كما يعتقد البعض. رغم ازدياد دور ووزن الدور الامريكى فى العالم وفى منطقتنا. ونحن ندرك كذلك ان الولايات المتحدة بحاجة الى حل لازمة المنطقة، كى تتمكن من استثمارها لأقصى درجة ممكنة من الناحية الاقتصادية كنعصر فعال للمساعدة فى اخراجها من أزمتها الاقتصادية الطاحنة. وان مثل هذا الحل الدائم لايمكن الوصول اليه إلا عن طريق توفر فرصة لقبول الاطراف المعنية به، وبدون ذلك ستبقى المنطقة فى وضع مضطرب، حتى فى ظل انتهاء الحرب الباردة. **وهكذا فان العرب يملكون القدرة على السماح بالوصول الى حل أو تعطيله.** وهو الامر الذى يجعل امكانية تمرير المخططات الامريكية اكثر صعوبة، وفرصة بلوغ كل أو بعض أهدافها، بعد الانتصار العسكرى فى الخليج اقل تيقنا.

ونحن نعتقد ان جوهر الحل يكمن فى الانسحاب من الارض والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وهذا جوهر القرارات الدولية. ونعتقد كذلك ان المفاوض العربى يجب ان يذهب للمفاوضات للاتفاق على وجود آلية لوضع القرارات الدولية موضع التنفيذ وليس لتفسير القرارات الدولية، وهو الامر الذى سيركز عليه المفاوض الاسرائيلى. ويجب الاستفادة من الظروف الجديدة فى العالم، حيث تطغى الرغبة بحل بؤر التوتر الاقليمى واطفاء اية بؤر اخرى على اساس قرارات الشرعية الدولية. ويجب العمل لكسب المزيد من التأييد لقضيتنا وتوسيع المعرفة العالمية بها، **ونحن نعتقد ان المرحلة الاولى فى مدريد، رغم النواقص والهفوات فى الاداء هنا أو هناك قد حققت هذا الهدف.**

اما بالنسبة للموقف الاردنى الرسمى من التنسيق العربى فى المباحثات القادمة، فالمسؤولون الاردنيون يعلنون رسميا عن تمسكهم بالتنسيق ازاء مختلف القضايا، وخاصة فى العلاقة مع الوفد الفلسطينى. ولكن القضية الاكثر اهمية هى الموقف من المرحلة الثالثة للمفاوضات فمن الواضح ان الامريكيين يريدون الدخول فى هذه المرحلة، حتى قبل الانتهاء من المباحثات الثنائية، والهدف الواضح، **انهم يريدون التحقق من تأمين حالة التطبيع فى العلاقات العربية- الاسرائيلية ودخول مرحلة جديدة من التعاون، حتى قبل انهاء القضايا الثنائية.** والمسؤولون الاردنيون يصرحون انهم يوافقون على المقترحات الامريكية الاجرائية بشأن المفاوضات متعددة الاطراف. ونحن نعتقد ان هذه قضية معقدة وخطرة، يجب معالجتها بحذر وبهدف الحفاظ على وحدة الموقف العربى اولا. لانه حجر



الملك حسين

الزاوية فى دعم موقف الوفود العربية المفاوضة بشكل جماعى او فردى. نحن لاننكر العلاقة المتبادلة بين القضايا الاقليمية والقضايا الثنائية، ولكننا نعتقد ان جوهر القضية، والنقطة التى يجب الانطلاق منها هى الاقرار بمبدأ الانسحاب من الاراضى المحتلة والاتفاق على آلية تنفيذ ذلك والاعتراف بالحقوق المشروعة، وهذا هو الذى يفسح المجال لأية علاقات لاحقة، وأية مواقف أو سياسات لاتأخذ ذلك بنظر الاعتبار ستجعل الموقف العربى اكثر ضعفا.

وصفة صندوق النقد

* تنشر كثير من التحيلات والتقارير الإخبارية حول الأزمة الاقتصادية فى الاردن ومدى تفاقمها عقب أزمة وحرب الخليج.. ماهى الأبعاد الحقيقية للأزمة وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية.. وهل تملك القوى والاحزاب السياسية رؤية لمواجهة هذه الأزمة؟

** الازمة الاقتصادية والاجتماعية واضحة وهى آخذة فى التعمق. **فالبلاد تعانى من ارتفاع مستوى البطالة والتى تزيد عن ٣٠٪ من قوة العمل،** طبعا وصلت هذا المستوى بعد ازمة الخليج وخروج الكثير من العاملين من الدول الخليجية وخاصة من الكويت والعراق. وترتفع الاسعار بشكل جنونى فى الوقت الذى يعيش، حسب التقارير الرسمية، حوالى ٣٠٪ من العائلات تحت خط الفقر. ويلاحظ ارتفاع معدل الآفات والجرائم الاجتماعية المصاحبة عادة لهذه الحالة، كجرائم القتل والسرقة والسطو المسلح وتعاطى المخدرات والاتجار بها.. وغير ذلك.

وفى نفس الوقت، فإن المديونية الخارجية للبلاد عالية جدا، وخدمة الدين العام **مرتفعة حيث بلغت ٧٥٠ مليون دولار تدفع فى بداية عام ١٩٩٢،** وجرى التوقف عن دفعها أبان أزمة الخليج بسبب الظروف المعروفة. والان تجددت مطالبات صندوق النقد الدولى بضرورة تنفيذ شروط التصحيح الاقتصادى، والتى يقال ان الاردن سيعلن قريبا قبوله لها من خلال كتاب النوايا. وقد وضعت الحكومة قيد التطبيق اهم هذه الشروط فى المرحلة الحالية، وهى التوسع فى فرض ضريبة الاستهلاك والتى ستؤدى الى زيادة اسعار المنتجات الصناعية الوطنية وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة، بهدف ازالة الحواجز امام التجارة الخارجية. وهو الامر الذى يهدد الصناعة الوطنية من جهة، ويرفع الاسعار ويزيد مصاعب اصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة من جهة ثانية، ويسهل غزو المنتجات الاجنبية لاسواقنا ويضعف مقدرة صناعتنا الوطنية على مزاحمتها من جهة ثالثة. واذا كان ذلك سيساعد على تخفيض عجز الموازنة فانه سيضعف الرغبة فى الاستثمار ويدفع رؤوس الاموال المحلية للهرب أو لوضع نفسها فى خدمة الرأسمال الاجنبى بدلا من المساهمة الجدية والنشيطة فى تعزيز الطاقة الاقتصادية الانتاجية الوطنية وتوفير فرص عمل لمواجهة البطالة المحتدمة فى البلاد.

نعم، أن الاجراءات الاقتصادية الاخيرة تعمق الازمة وتدفع نحو الاوضاع الاجتماعية. اذ قبل هذه الاجراءات فان البلاد شهدت موجة عارمة من الاضرابات أو التهديد بالاضراب لاسباب اقتصادية قام بها العاملون فى مختلف الشركات والمؤسسات والمصالح الحكومية والمختلطة. وتزداد النزاعات بين العمال وأصحاب العمل وتتركز معظمها على المطالبة برفع الرواتب والاجور وتحسين شروط العمل والضمانات الصحية والاجتماعية وغير ذلك. فاذا كانت البلاد فى حالة من التوتر بسبب ذلك فان الاجراءات الاخيرة ستوتر الأمور وتدفع الى المزيد من صراعات العمل وتعمق التمايز الطبقى والاجتماعى.

نحن نعتقد ان الاستجابة لوصفة صندوق النقد الدولى سيلحق ضررا بليغا بالبلاد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. واذا كانت القوى السياسية الرئيسية بما فى ذلك اوساطا واسعة من البرجوازية الوطنية وخاصة الصناعيون يعلنون رفضهم لوصفة الصندوق، الا ان القوى السياسية لم تبلور مجتمعة للآن السياسة البديلة، والتى نعتقد ان النضال من اجل بلورتها يجب ان يكون ابرز اهداف العمل الداخلى سياسيا واقتصاديا.

نحن نعتقد بوجود امكانية فعلية لسياسة بديلة تستند الى دعم وحماية الصناعة الوطنية وعدم فسح المجال لهروب رأس المال الوطنى أو تسربه الى الخارج وتوسيع الاستثمار لتعزيز القاعدة الوطنية المنتجة من جهة وتوفير اكبر قدر من فرص العمل لمواجهة البطالة ووضع سياسة سعرية تتناسب مع معدل مداخيل ذوى الدخل المحدود وقدراتهم الشرائية.

ولكن مثل هذه السياسة تحتاج الى التفاف وطنى واسع. ومن الواضح ان النضالات المطلبية التى خاضتها وتخوضها الطبقة العاملة ومختلف العاملين فى القطاعات المختلفة هى بداية حقيقية لتكوين موقف وطنى من شأنه بلورة سياسة اقتصادية وطنية بديلة لسياسة صندوق النقد الدولى.

ونحن نعتقد ان التجاوب مع اقتراحنا لعقد مؤتمر اقتصادى وطنى يضم كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية سيقدم خطة عمل تخرج البلاد من الازمة.

الديمقراطية فى خطر

*هل صحيح أن التجربة الديمقراطية فى الاردن تتعرض للخطر؟.. ولماذا؟

** نعم، التجربة الديمقراطية تتعرض

••

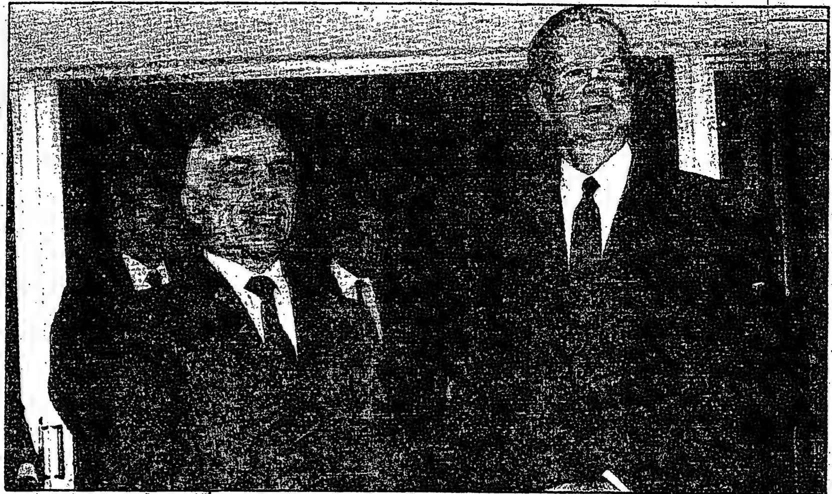
مزاج جماهيرى فلسطين مؤيد للتسوية...

••

الحكومة خضعت لوصفة صندوق النقد الدولى وضربت الصناعة الوطنية لحساب الأجنبية

طاهر المصرى





الملك حسين وبيكر

للخطر لعدة أسباب منها:

أولا- صحيح ان البلاد تعيش حالة من الانفراج السياسى، وتوقف العمل كليا أو جزئيا بمعظم القوانين والأنظمة التى كان يتم بموجبها محاربة الديمقراطية ومصادرة الحريات العامة، **ولكن من الواضح انه لم يجر وضع القوانين والتعليمات البديلة لتنظيم الحياة السياسية من جهة ولاطلاق الحرية فى بناء التنظيمات الاجتماعية والمهنية والفئوية التى تستدعيها الديمقراطية من جهة ثانية**. فلم تصدر قوانين الاحزاب والصحافة واباحة التنظيم النقابى وغيرها. ولم يتم **الغاء بعض القوانين المحدة للحريات ومن بينها قانون مكافحة الشيوعية**، الذى طالبت الحكومة بالغائه ولكنه يغط فى نوم عميق لدى اللجنة القانونية لمجلس النواب حيث تتكون من اكثرية من الاخوان المسلمين.

ثانيا- ان المسؤولية الرئيسية لعدم وضع القوانين الضرورية لتنظيم الحياة السياسية وفقا لاحكام الدستور، يتحملها بالدرجة الاولى المجلس النيابى والذى جرى انتخابه كعنوان للمرحلة الجديدة فى البلاد. نحن نعتقد، مع وجود بعض الانجازات للمجلس، **انه لم ينجح حقيقة فى وضع الأسس الضرورية لتكريس الديمقراطية والتعددية السياسية ووضع القوانين التي تتيح اطلاق الحريات العامة**. وطبعا هذا لاينفى ان الحكومات المتعاقبة تتحمل جزءا من المسؤولية.

ثالثا- يتضح فى الآونة الاخيرة، تزايد الميول نحو السلوك غير الديمقراطى ومحاولات العودة للقديم من قبل بعض الاجهزة والمواقع، واتضح ذلك فى محاولات التضييق على الرأى الاخر، أو الرأى المعارض لمفاوضات مدريد **والعودة الى الاعتقالات غير القانونية بالنسبة للذين يعبرون عن آرائهم ازاء القضايا السياسية** والاقتصادية والاقوال التى يطلقها بعض المسؤولين الحاليين أو السابقين عن ان الديمقراطية ستجلب الضرر للبلاد، متناسية ان غياب الديمقراطية والرقابة الشعبية هو الذى وفر الفرصة المؤاتية لايقاع البلاد فى شباك المديونية الخارجية والتخريب الاقتصادى وعمق حالة الفساد.

رابعا- **إن احتدام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، واحتمالات تفاقم الصراع الاجتماعى يحمل فى طياته خطرا حقيقيا على الديمقراطية خاصة فى غياب الارضية القانونية التى سبق ذكرها.**

الازمة فى الحزب

* ماحقيقة مايقال عن أزمة داخلية فى الحزب الشيوعى الاردنى؟.. وهل من مخرج؟

** نعم، يجب الاعتراف **بأنه توجد ازمة فى الحزب الشيوعى الاردنى**، وهذه الازمة تختلف عن جميع الازمات السابقة من حيث اسبابها والظروف التى تتم فيها.

فأسباب الازمة الأساسية تأتى نتيجة مباشرة وغير مباشرة لما يجرى حولنا، وذلك فى اعقاب الزلزال فى الاتحاد السوفياتى واوروبا الشرقية وفى اعقاب ازمة الخليج والموقف ازاءها وتقييم اسبابها ونتائجها. ان الكثير **من هذه الامور قد هزت وزعزعت قناعات البعض فى حزبنا ودفعتهم نحو سلوكيات وممارسات تتنافى مع تقاليد حزبنا**

فقد اعتقد بعضهم أن أشاعة الديمقراطية فى الحزب تعنى نشر كل اشكال الليبرالية فى السياسة والفكر والتنظيم. وقاد ذلك الى الحاق ضرر بالحزب واضعاف روح الانضباط والالتزام الحزبى. صحيح اننا عشنا تحت ظل المركزية الديمقراطية والشديدة احيانا، ولكن ذلك كان اولا بسبب قناعتنا بذلك، وثانيا نتيجة ظروف الكبت والارهاب التى تسود بلادنا. ولقد حاولنا ولازلنا نحاول توسيع وتعميق الديمقراطية فى حزبنا، وحققنا الكثير فى هذا الاتجاه، ولازال لدينا مشوار طويل بهذا الخصوص ويجب العمل باتجاهه بتصميم وحزم، ولكن مع الحفاظ على وجه حزبنا المستقل وطابعه السياسى والفكرى.

إن بعض جوانب الازمة فى حزبنا ترتبط بنشوء بعض المفاهيم التى تحاول الابتعاد عن الاساس الفكرى والسياسى والتنظيمى لعمل الحزب، وقد تم نتيجة ذلك ارتكاب العديد من الخروقات التنظيمية والسياسية من قبل بعض الرفاق.

ان التجديد فى فكر وسياسة الحزب يجب الا يمر عبر الليبرالية التى تشيع كل اشكال الشلل وعدم الانضباط وبعث التكتلات، بل من خلال العمل الدؤوب مع الحفاظ على قواعد الحياة الحزبية.

نحن نعتقد ان معالجة الازمة فى حزبنا تحتاج الى صبر لمساعدة الرفاق فى تبين الخطأ من الصواب فى قضية السلوك الحزبى، مع عدم السماح بتعطيل عمل الحزب فالجماهير تسأل عن موقف الشيوعيين من هذه القضية او تلك. ولكنها ليست معنية فيما اذا تمكن الشيوعيون من التغلب على صعوباتهم أم لا.

٣٠٪ من الاسر الاردنية تعيش تحت خط الفقر.. و٣٠٪ من قوة العمل تعانى البطالة..



قانونا العلاقة بين المالك والمستأجر

«كل الأطراف تمسك بالمشارط، لكن لا أحد يجرؤ على الدخول الى غرفة العمليات»

هذه العبارة البليغة للدكتور ميلاد حنا تلخص الموقف بدقة، على ساحة انتظار تعديلات قانونى العلاقة بين المالك والمستأجر، مع تعديل طفيف وواجب هو أن هناك أطرافا تمسك بالمشارط وأخرى تمسك بطنها!!

ويقينا فان أطنان «الملترت» من الكلام حول هذين القانونين، طوال السنوات الماضية، شئ، وما سيحدث فى الأسابيع المقبلة، شئ آخر، ولا يعنى هذا ان القانونين سيتم تمريرهما فى هذه الدوره البرلمانية، وانما وجه الاختلاف يأتى من الاجواء المحيطة بالنقاش حولهما، والتى رصدت من مستجداتها مايلى، خلال عدد من اللقاءات والندوات:

- انتهاء نغمة التمحك فى الرئيس فى الصراع السياسى، وهى النغمة التى كان رجال الأعمال بمقتضاها يهاجمون كل شئ ويطالبون بكل شئ، ويعلنون فى النهاية تأييدهم للرئيس ولسياسته، وأصبح كل طرف يعرض مالديه بلا موارية.
- أن الأزمة السياسية فى مصر شارفت على بلوغ قمتها بعجز الدولة الفاضح عن حسم أية قضية من القضايا المثارة فى البلد، هذا العجز الذى تحسه جماعات المصالح، وتحاول الاستفادة منه الى أقصى طاقة ممكنة، جعلها تضع فى مقدمة مطالبها، ليس انصاف الملاك، أو تحقيق العدالة، أو تشجيع الاستثمار العقارى والزراعى، ولكن أساسا رفع الغطاء السياسى عن الفئات التى لازالت تتبناها الدولة، من خلال هذين القانونين، باعتبار ان هذا الرفع سيدشن التحول التام الى سيطرة الرأسمال على الحكم.
- شيوع الرغبة العارمة فى الحلول الحدية المتعسفة ليس بين الجماعات الدينية فحسب، ولكن ايضا بين الجماعات التى كانت تنتمى بحكم تكوينها وأوضاعها الى التراث الديمقراطى والعلمانى. وفى أكثر من ندوة رأيت هذا المشهد: ملتح يقف، وبحماس فوار ليقول: ولماذا نتعب انفسنا.. نلغى كل هذا، ونصدر قانونا من مادة واحدة، يقول بتطبيق الشريعة فى العلاقات الايجارية. ثم يتنهد بارتياح، ليعقبه آخر من اساتذة الجامعة أو المسئولين، مطالبا بالغاء كل القوانين السابقة، والاكتفاء بالمواد التى تنظم تلك العلاقات فى القانون المدنى!.


حسنى مبارك

- دفعت ظروف الأزمة الاقتصادية والروحية «الوسط» المصرى التقليدى، الى «الاتجاه يمينا» تحت مبررات تأتى حتى من زاوية التنقيب فى الدفاتر القديمة لحل أزمة الفرد بغض النظر تماما عن الأوضاع العامة ومقتضياتها. كل ذلك اضافة الى التشكيل القلق للبرلمان الحالى، وضغوط صندوق النقد الدولى لانجاز هذين القانونين، والمطامع المتنامية للرأسمال الدولى فى «خيرات» فقراء مصر. واليكم فى الواقع العملى تفصيل ما أجمل.

كلهم يتحدثون عن «العدالة»

تحددت الاتجاهات بدقة فى الندوة التى نظمتها جمعية الاقتصاديين الزراعيين، حول قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية شارك فى تمويل الندوة مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية وحضر الندوة عقيد من القوات المسلحة، بزيه الرسمى، وظل يتابعها حتى النهاية. كلمة وزير الزراعة التى ألقيت تحدثت عن زيادة عدد المستأجرين عن عدد الملاك فى الوقت الراهن، وعن ضرورة علاج الخلل الهيكلى فى العلاقة الايجارية وفى توزيع الدخل، وعن الكفاءة الزراعية قبل العدالة، وانتهت الى تأييد ماقدمه الحزب الوطنى وماقدمته لجنة زراعته أخيرا، فى مارس ١٩٩١. وهذا مفهوم.

وقد دارت اغلب البحوث، المعدة من قبل باحثين يعملون فى وزارة الزراعة وأجهزتها، حول تلك الأفكار، وأن جدفت يمينا. فهذا دكتور يدعو الى تحرير العلاقة تماما ويقدم جدولا يبين فيه منافاة القانون الحالى للشريعة والدستور، ويقدم نموذجا أعده لعقد المزارعة لاسلامى (د. مصطفى الطمداوى-



عبد الناصر -يوزع عقود تمليك أراضى الاصلاح الزراعى

رئيس وحدة بمراكز البحوث الزراعية) وهذا آخر هو د. **عثمان جاد** استاذ زراعة القاهرة، يريد أن يقسم بالله أن ابحاثه العلمية الموضوعية أكدت أن المشاركة هى أنسب الحلول لكنه يعف عن القسم لأن العلم مفيهوش حلفان، وهو يدعو الندوة الى تبنى برنامج الحزب الوطنى ١٩٨٦، **وتبنى اطلاق الايجارات لقوى العرض والطلب**، وربط الايجار بنسبة من ثمن استرداد الأرض، وصولا الى دنيا المودة والمحبة بين المالك والمستأجر ، وفى ظل ايجار يصل الى ٨٠٠ جنية بدلاً من ٢٠٠ جنية شهدت الندوة ظواهر غريبة.. أساتذة جامعة يلوحون بفتوى المفتى حول عدم جواز إن يحصل المستأجر على نصف ثمن الأرض من المالك (**بقية الفتوى يجيز تدخل الدولة فى حالات الضرورة**)..همهمات من نوع: داكلام شيوعيين.. تتكلم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ما أنت ماتعرفش القرآن... سيبونا من التاريخ وخلونا فى النهاردة، وذلك ردا على أى افكار علمية رصينة تصدر عن المنصة.

وكان هناك بعض التجديد فى طرح الأفكار التى تفضى فى النهاية الى تغليب كفة الملاك، من ذلك مثلا اثبات ان المشاركة ، علميا هى اختيار المستأجرين! و الدعوة الى ربط الايجارات بأسعار الجملة القياسية، والاكتفاء بالقانون المدنى فى العلاقة، باعتباره ايضا يرضى المتطلعين الى قانون تحكمه الشريعة الاسلامية كما شهدت الندوة مفاجآت فى الأرقام التى يقال انها صحيحة، وهى أولا تثير سؤالاً حول ظهورها فى هذا التوقيت بالذات. منها الأرقام التى كشف عن جزء منها الأستاذ فاروق عفيفى رئيس مجلس المحاصيل السكرية، وتقول ان مساحة الاراضى المؤجرة بالنقد والمزارعة ٩١٨٩٠٧ فدان مخالفة بذلك كل التقديرات المعلنة الرسمية ايضا ، والتى تشير الى ٧ر١ مليون فدان. ان تقليل المساحة مرتبط باتجاه ساد فى الندوة بتقليل خطورة المشكلة، وهو اتجاه حديث يود فتح الباب للحل وطمأنة الحكومة، وقد وصل الأمر بمتحدث الى القول بأن الناس بتروح للقيادة السياسية وتهوش ان الفلاحين «حيهيجوا بالفؤوس» .. وان الملاك حياكلوا المستأجرين لو تعدل القانون ويرى المتحدث ان ذلك غير صحيح.

ولاحظت فى الندوة ايضا إصراراً على تحرير العلاقة تماما فى خلال ٣ سنوات (مع نهاية برنامج الصندوق) وقد لمست ان هناك رهانا على انتهاء، أو فتور، حماس العسكرتاريا المصرية، للدفاع عن مصالح فقراء الفلاحين، مع نهاية برنامج الخصخصة ويذكر ان الرئيس مبارك كان قد أعلن فى اشارة فهم منها العلاقات الايجارية فى الأرض، ان تعديلها حاليا (منتصف عام ١٩٩٠) سيضر باستقرار المجتمع رغم ايمانه بان القانون الحالى يضر بصغار الملاك. وقد قلت لأحد ممثلى مؤسسة ناومان: انتم تقولون أن المانيا تكسب دعم الديمقراطية والليبرالية من خلال معونات مؤسساتها فكيف تقفون فى صف تهميش فقراء وصغار الفلاحين، الى الحد الذى سيجعل لجوءهم الى العسكريين- اصحاب الفضل فى قانون الاصلاح- هو الاختيار الوحيد؟ فسكت.

متحدثان فى الندوة من ناومان تحدثا باتجاه اهمية تحرير العلاقة لأجل رفع الكفاءة الانتاجية ، وآخر قال انه يجب وضع هدف استراتيجى لتعديل القانون بالغاء نمط الايجار خلال ١٠ أو ١٥ عاما مثلا (بلد ملاك)

الشريعة للجميع بما فى ذلك المستأجرين

وقد ثبت فى الندوة تهافت التمسح فى دعوى مخالفة العقود الحالية للشريعة الاسلامية، وقد قدم الخبيران د. **احمد حسن ود. محمد ابو مندور**، حججا بالغة القوة من خلال استعراض التاريخ الاسلامى فى هذا الصدد. غير أن هذا لاينفى استمرار العزف على هذه النغمة، فالمسألة ليست حوار عقل لعقل، ولكنها حوار مصلحة، وقد قال د. **عماد صيام** ازاء الاصرار على التمحك فى الشريعة ان الشريعة للمستأجرين أيضا وليست للملاك فقط. ودعا مع الاصرار على التحرير الشامل الى تحرير الفلاحين سياسيا والسماح بانشاء منظمات تعبر عن مصالحهم. وطالب بأن نكف عن استخدام كلمة العدالة وأبدالها بكلمة التراضى. لأن العدالة مفهوم نسبى.

وقدم د. أمام الجمل معلومة مذهلة، نحمد الله انها افلتت من حصار المعلومات، المضروب من الحكومة حول هذا الموضوع، تقول ان اسعهيانا **فى ٦ محافظات مختارة كشف أن ٥٪ من الملاك فقط يؤجرون كل أرضهم، وان ١٨٪ من المستأجرين، كل حيازتهم ارض ايجار.**

وأوضح ممثلو الحركة الوطنية الذين حضروا بالصدفة، ومنهم **الشيخ محمد عراقى**، كيف ان الدولة هى المجرم الغائب الذى وضع يده فى جيب كل من المالك والمستأجر، وكيف تناقصت عقود الايجار **وزاد تركز الملكية فى السنوات الأخيرة**، وفندوا الحجج التى تحمل الفلاح المسئولية عن الكوارث الزراعية فى القطن والطماطم وغيرها، وتبلور اتجاه قوى مع زيادة معقولة فى الايجار دون المساس بهيكل العلاقات الايجارية وأعلن **د. أحمد الجويلى** رئيس الجمعية فى نهاية الندوة ان «الترفيقية هى الحل» وأكاد أرى اضافة هى «حتى الآن» الى اشعار آخر تنعدل فيه موازين القوى.

بضاعة المبانى..

وتأخذ المعركة على صعيد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، فى العقارات، أشكالا أخرى، وان لم يختلف المنهج.

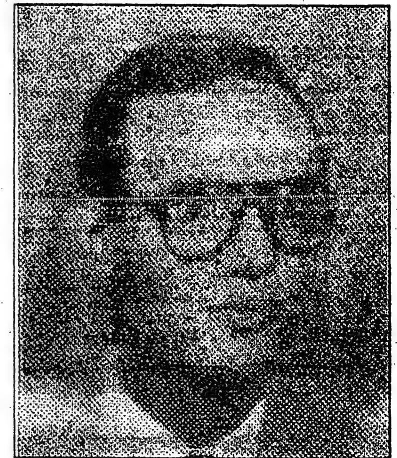
وقد حدث فى جلسة للجنة الاسكان بالبرلمان يوم ٩١/١٠/٢٠ أن اعلن سيد سرحان رئيس اللجنة (وهو رجل أعمال ومقاول ووكيل اللجنة ايضا هو المقاول المعروف صبحى وهدان انه تم استبعاد مشروع وزارة الاسكان، وان مشروع المجالس القومية المتخصصه أكثر شمولا وارتباطاً بالواقع وقال انه جرت ايضا مناقشة تقرير جمعية رجال الأعمال (!) حول مشروع المجالس القومية المتخصصة وأعلن أن الحكومة لو تقدمت بمشروع فسيؤخذ فى الاعتبار دون أهدار لمشروع المجالس المتخصصة. وأثار هذا الكلام ضجة كبرى، **فمشروع وزارة الاسكان كان قد لقى موافقة جميع الأحزاب المصرية، عدا الحزب الوطنى كما أعلن وزير الاسكان نفسه (تصريح فى ١٩٩٠/١١/٣)** وتقول ديباجة الخطاب الذى أرسله الوزير الى رؤساء الأحزاب فى مارس ١٩٩١ ان القانون احيل الى مجلس الدولة وأقره قسم الفتوى والتشريع فى ٩١/٢/٣، وانه يهدف الى تقريب وجهات النظر وصولا الى «التوازن فى العلاقة» نفس هذا المشروع كان قد تعرض للعبث به داخل مجلس الدولة على أيدى مسئولين موالين لرجال الأعمال عام ١٩٨٩. لكن المهم ان تحدى سيد سرحان لمشروع الكفراوى كان مثيرا وغير مسبوق وقد سارعت المجالس القومية إلى نفى انها أرسلت مشروعا الى مجلس الشعب مؤكدة أن ذلك ليس من اختصاصها وقد تبين ان المجالس القومية، اعدت من خلال المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، مقترحات بمشروعين، فى مجال الاسكان واحالتهما كما يوجب القانون الى رئاسة الجمهورية، واحالتهما الرئاسة بدورها الى مجلس الشعب لوضع مافيهما من مقترحات فى الاعتبار. وقد ظن سيد سرحان ان هذا بمثابة ضوء اخضر لتحدى مشروع الكفراوى الذى يلقى شبه أجماع وطنى لمافيه من محاولة للحرص على مصالح الكافة وعلى سلامة الثروة العقارية فى نفس الوقت.

وقد وصلت مقترحات المجالس القومية الى الأحزاب والنقابات ووزارة العدل وغيرها من الجهات وبالنظر اليها يمكن أن نجد الآتى.

– المشروع الأول ويتضمن ٧٥ مادة وتم ترتيب أهدافه كالتالى: العدالة والتوافق ثم الوئام، فالقضاء على المنازعات ثم تشجيع الاستثمار.

وهو يقترح زيادات فى الأجور تتراوح بين ٥٥٪ و٢٣٠٪ ويؤيد المساواة فى شروط هدم

د. محمد أبو مندور



د. يحيى الجمل

ممثل الدفاع فى وزارة التعمير



د. ميلاد حنا



المبانى بين المبانى الخاصة وبين المؤجرة للحكومة والمدارس والمستشفيات، ويرفض فكرة (الكفراوى) لانشاء صندوق لدعم المستأجرين المتضررين من رفع الايجارات.

- المشروع الثانى وهو يتكون من مادة واحدة تنص على اعتماد المواد من ٥٥٨ الى ٦٠٩ فى القانون المدنى لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. ويتحيز تقرير لجنة المجالس القومية لهذا المشروع ويعدد مناقبه فى ترك تحديد المدة والقيمة للمتعاقدين، وفى اجراء الصيانة- على حساب المستأجر وفى تشجيع الاستثمار.

وقد تلقفت الجهات التى تمثل رجال الأعمال مثل هذين المشروعين وحررت جمعية رجال الأعمال تقريرا بالرأى يهاجم مشروع الكفراوى ويمدح بعض مشروع المجالس المتخصصة، صدر عن مكتب د. الابراشى (رئيس لجنة التشريعات فى جمعية رجال الأعمال) ودير ماركار. ويبرز فى التقرير بنحو خاص منحى العودة الى «الاوضاع الطبيعية» (عبارة تمنى العرض والطلب) والبعد عن تدخل الدولة. ويقدر التقرير اهمية التفرقة بين العلاقات التعاقدية القائمة، والعلاقات التى يرادلها أن تنشأ فى المناخ الطبيعى الذى يعود بنا الى نصوص القانون المدنى». وأكاد أرى- وقد لمست تكرار هذا النص فى عدة ندوات للمجتمع الراقى- ان هذا هو الميكانيزم المعتمد من الطبقات المالكة لمساعدة الدولة- المرعوبة- على اطلاق العلاقات الايجارية دون خسائر اجتماعية وسياسية مخيفة، من وجهة نظر واضعى هذا المقترح ، ويشير عدد من الخبراء الى أن الباب مفتوح أمام الاستثمارات العقارية فى المبانى الفاخرة ودون الفاخرة، غير أن هدف رجال الأعمال ليس الاستثمار فحسب.

وتطالب مذكرة «مكتب الابراشى ودير ماركار» ايضا بالتفرقة بين المصرى والأجنبى بصدد امتداد عقود الايجار واعادة النظر فى امتداد العقود بعد وفاة المستأجر الأصلى او تركه للعين ورفع المتاريس التى وضعها القانون ١٣٦ لسنة ٨١ فى سبيل اخلاء المستأجر؟! وزيادة الأجرة دوريا وصولا الى الوضع الطبيعى، وعدم تجريم خلو الرجل، ويجند التفرقة فى الزيادة بين الاسكان الفاخر والشعبى والمتوسط، ويؤيد ايلولة كامل الزيادة الى المالك (الكفراوى يجعل ٤٠٪ من الزيادة للصيانة). وقد صرح لنا د. حسن الابراشى بانهم يقدمون مجرد مقترحات لامشروع قانون، ودعا الى ربط عائد



محمد عراقى

الاستثمار فى المبانى بمعدل التضخم + ١٠٪) ورفع ايجارات المساكن سنويا بنفس النسبة. والملاحظ انه رغم ان العلاقة بين المالك والمستأجر فى العقارات، تحكمها ٩ قوانين غير القانون المدنى وقانون العمل، وهى تنظم كذلك تخطيط المبانى والتنظيم والمصاعد ، الا أن الرأسمالية المصرية لاتركز إلا على القانون ٨١/١٣٧ المعدل للقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المتعلق بالعلاقة الايجارية.

المشلولون

ولكن ماذا عن الخريطة السياسية، وتحرك الوسط التقليدى يمينا (الأزمة الاقتصادية ودعاية مابعد انهيار الدول الاشتراكية) فى هذا المجال.

د. ميلاد حنا يقدم تصورا شاملا: قانون العلاقة بين المالك والمستأجر من القوانين الحساسة التى تؤثر فى المجتمع كله، وكان عبد الناصر يقدر ثم يطلب من الأستاذ محمود ابو نصير وزير الاسكان وقتذاك. ان يصوغ له قانونا بما يراه، فيصدر القانون ويطبق، مفاجئا الجمهور. الأن الساحة السياسية خالية من القوى الاجتماعية: فالحزب الوطنى مشغول بمعاركة الداخلية، وانتخاباته ولم تتبلور له ايديولوجية بعد، ورئيس الحكومة ملخوم مع الصندوق ومع التوترات الاجتماعية، الكفراوى سعيد بأن الرئاسة سعيدة بمارينا! وليس للرئيس توجه خاص فى مسألة الاسكان. ووزير الاسكان قدم مشروعا تم رفضه، ولم يستشمر فى الأمر مرارة. ورئيس مجلس الشعب أنذا ان المجلس سيتقدم بمشروع مالم تتقدم الحكومة والمجالس المتخصصة عرضت مشروعا وهى ليست الجهة المختصة، بما يعنى ان هناك فراغا سياسيا. ويواصل د. ميلاد: الاثرياء منظمون ومتواجدون فى نوادى الجزيرة ومصر الجديدة والليونز والروتارى وغيرها وعلى القمة جمعية رجال الأعمال والغرفة التجارية المصرية الأمريكية وكلهم يودون الاتجاه بسرعة الى آليات السوق. **واتحاد النقابات العمالية مشغول بنفسه وبارضاء الحكومة للحصول على مكاسب تمنحه مشروعية امام القواعد العمالية:** أما الفلاحون فلا تنظيم لهم، ولاينتشر بينهم نمط الايجار على نطاق واسع. فى هذا الجو تضغط القوى الأجتماعية الصاعدة من كبار رجال الأعمال والمستوردين وتجار العقارات والأراضى واصحاب المكاتب الاستشارية الكبيرة، وتدفع فى اتجاه تبنى مشروع المجالس القومية باعتباره مشروعها.. أما اليسار فهو يجمع صفوفه بعد البيروسترويكا ولايستطيع فى الوقت الراهن تعبئة الطبقة العاملة أو الطبقة المتوسطة، ومن هنا فان قانون الاسكان المقترح يمثل قمة الأزمة السياسية والتى لن يحلها الا تبلور محدد للقوى من خلال ديمقراطية حقيقية، تدفع ممثلين يستطيعون صياغة مشروع يناسب كل الفئات، ويمكن تحمل كلفة اصداره ويقول د. ميلاد حنا، وهو قائد فريق العمل المسئول عن الاسكان فى التجمع، انه هو صاحب المبادرة الخاصة بالاكتفاء مرحليا باطلاق الايجارات فى التعاقدات الجديدة، مع بقاء الفئات المحمية تحت الحماية، حتى يتم انضاج حل ديموقراطى لعلاقاتها الايجارية. ويذكر فى هذا الصدد أن وزير الاسكان فأجا الجميع بتصريح يوم ١١/٩/ الى وكالة انباء الشرق الأسط الرسمية وقبل ايام من وصول

د. أحمد الجويلى- محافظ سابقا



بعثة صندوق النقد لاعداد أول تقرير متابعة أعلن فيه انه سيتم الغاء لجان

الايجارات خلال عامين وفى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى يوم ١١/١٢

قال الرئيس مبارك انه يدعو الى عقد لجان استماع فى مجلس الشعب لمناقشة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، ليصدر التشريع محققا التوازن ، وتشير بعض المصادر المقربة من صناعة القرار، الى تزايد احتمالات عدم طرح القانونين للتعديل فى الدورة البرلمانية الحالية وقال خبير مطلع انه يصعب ان تستمر البلد فى ظل الأوضاع الاقتصادية البالغة الصعوبة فى ظل القهر وحده ولابد من تحقيق بعض المكاسب لفئات اجتماعية واسعة، ولم يعد لدى الحكومة ماتقدمه سوى انصاف الفقراء من المستأجرين، والملاك، فى هذا الصدد بعدم تحميلهم اعباء جديدة.

الايجار واللحمة

وازاء أحاديث عن مشاركة القانونى البارز د. يحيى الجمل، فى صياغة الأفكار الرسمية الحالية حول العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاسكان، خاصة وانه صاحب المقال الشهير بالأهرام، والذى يسخر فيه من قبول المستأجر دفع كذا فى كيلو اللحمة كلما ارتفع سعره ورفضه الدفع على نفس المنوال فى الايجار.. سألته فقال انه لم يشارك فى مثل هذه التصورات، وأكد انه قصد من مقاله بالأهرام بيان ان المشكلة ليست سهلة، وانه من الصعب تحرير العلاقات فى مختلف المجالات وبقائها كما هى فى الايجارات. وقال د. يحيى انا لا أدافع عن الملاك ولست منهم، وأيد أهمية صياغة مشروع ديموقراطى يحوز الأغلبية ويخضع له الكل وأضاف انه لايمكن تصور ابعاد دور الدولة فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بل والايجارية فى الوقت الراهن، غير أن المطلوب هو تدخل الدولة لصالح العدل وليس لصالح فئات وأوزان خاصة.

وعارض الدكتور يحيى الأفكار المسطحة حول الاقتصار على الشريعة أو القانون المدنى وقال ان كلا الخيارين مستحيل لتعارضهما مع العلم ومع معطيات الواقع المعقد. وقال د. يحيى ان رجال الأعمال لم يكونوا طرفا محايدا حين تبنت الدولة برنامج صندوق النقد الدولى، ولذا لايجوز الدفع بانه مادامت تحررت العلاقات الاقتصادية، فلتتحرر الدولة من التزاماتها تجاه المستأجرين.. إذ إن هذا القول منقوص ، وتكملته ان الناس العادية لم تختر العلاقات التى نشأت قبل التحرير ولابعده، وان من حقها ان تشارك فى صياغة ماهو قادم لإقرار عدل طويل النفس والعمر، يحقق مصالح متوازنة لكافة الأطراف.

معلومات تهمك اذا أردت المشاركة.

مع ازدياد تركز الملكية الزراعية فى مصر اصبح ٢ر٢٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من مساحة الأراضى (جهاز التعبئة). ونقصت نسبة المساحات المستأجرة من ٤٦٪ فى السبعينات الى ٢٦٪ بنهاية ١٩٨٧ (د. محمد ابو مندور)

بلغ نصيب الريع من الدخل الزراعى ٥٪ عام ١٩٥٠، و٤٦٪ عام ١٩٦١، و٢٩٪ عام ١٩٨٨. ومع هذا فان التدرج فى رفع الايجار الرسمى، وان يكن ليس افضل الأساليب، مقارنا بالتحرير، فانه الاحسن من أجل منع تدهور الانتاج الزراعى.

يبلغ صافى دخل دورة القمح والذرة ١٤٥٠ جنية ودورة الفول والرز ١٠٠٤ جنيه، ودورة القمح والرز ١٤٢٠ جنيه والفول البلدى والذرة ٢٣٣٣ جنيه والقصب ٩٤٣ والفول والقطن ٨٦٤ جنيه والبرسيم والقطن ٧٥٤ جنيه وذلك طبقا لتقديرات وزارة الزراعة عام ١٩٩٠ وقد بلغ متوسط القيمة الايجارية الحرة على مستوى الجمهورية ١٠٦٧ جنيه فى ذات العام بزيادة ٩١ جنيها عن متوسط ١٩٨٩ ومتوسط الايجار الرسمى ١٧٥ جنيها (منها ٢٥ جنيها للضريبة). تقدم هذه المعلومات التى يزاح عنها الستار لأول مرة المهندس فاروق عفيفى وكيل أول وزارة الزراعة وقال انه يلزم لتسوية الدخلين جمع ١٥٠ (صافى الايجار) + ١٠٦٧ على ٢ فيكون الناتج ٦٠٨ جنيه وهو الايجار المقترح ويعادل ٢٢ مثل الضريبة على متوسط الدورات الأعلى دخلا و٢٨ مثل الضريبة لمتوسط الدورات الأقل دخلا. ودعا الى علاج المشكلة من خلال هذا المنظور وبالتدرج على ثلاث سنوات وصولا للتحرير الكامل!

اثبت الحصر التصنيفى للأراضى المصرية عن وجود ٧٪ من المساحة عالية الخصوبة و٢٥,٢٪ جيدة و٥ر٤٢٪ متوسطة، و٣ر١٩٪ بورا! و٦٪ منافع عامة وأراضى غير صالحة للزراعة!

من المتوقع أن يحل عبد الحميد غازى، عضو البرلمان الحالى ، وطنى، وعامل التليفونات الفقير الذى رفعته يوليو الى مكانة أمين الفلاحين، محل الحاج مهدى شومان فى رئاسة الاتحاد التعاونى المركزى فى الدورة القادمة. النزاع الحاد الذى يدور بين الاثنين على المنصب وصفه تعاونى بارز بانه صراع من غيروا جلودهم.. باعتبار ان الاثنين كانا من الفقراء والآن يتنكران لهما.

٩٢٪ من المستأجرين يطالبون بعدم المساس بالقانون الحالى، وتطالب اغلبية الملاك بتعديله وكل يقول: العدالة الاجتماعية (بحث د. أمانى جاد قنديل بمركز البحوث الاجتماعية).

الوزير المهندس نجيب سيفين طالب بربط الايجار الزراعى بأسعار المحاصيل وقال إنه آن الأوان للتعديل، بعد ان كانوا يقولون لنا من قبل. بلاش قلقلة!

قدرت دراسة فى مطلع الثمانينات للمجالس القومية احتياجاتنا من المساكن حتى عام ٢٠٠٠ بـ ٦ر٣ مليون وحدة منها ٨٠٠ ألف لسد العجز المتراكم، و٢ر٢ مليون وحدة لمواجهة الزيادة السكانية، و٦٠٠ ألف وحدة للاحلال والتجديد (أى ان عددا مماثلا من الوحدات سينهار!) وقدرت الدراسة مستويات الاسكان كالتالى ٥٥٪ اقتصادى ، ٣٧٪ متوسط، ٦٪ فوق المتوسط، و٢٪ فاخر وهذا التصنيف يصلح معيارا لقياس أوزان الطبقات المختلفة فى مصر.

فى مشروع المجالس القومية القومية الأخير تكتشف ان عدد المساكن الجوازة كالعشش والمقابر ٦١٧٣٢ وعدد وحدات السكن المشتركة ٥٤٢٢٤ وحدة، وعدد الاسر التى تسكن غرفة واحدة ٣٥٩٢١ أسرة وعدد الوحدات المتقادمة ١١٧٩٧٩ وحدة سنويا وذلك خلال الـ خمسين عاما المقبلة.

عشر سنوات من التعذيب فى مصر

علامات استفهام للسياسيين حول تراجع حملة المعارضة ضد التعذيب

مدحت الزاهد

أثار التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية «عشر سنوات من التعذيب فى مصر» ضجة كبرى فى أجهزة الاعلام الغربية والعالمية واهتمت به الاذاعة البريطانية فتصدر نشراتها الاخبارية فى اليوم التالى على صدور التقرير.

وللأسف لم يحظ التقرير فى مصر، مسرح الجريمة، ووطن، ضحاياها بنفس الاهتمام، مع ان المعارضة المصرية كانت هى التى بدأت الحملة ضد التعذيب، ومع ان التقرير يستند إلى احكام القضاء المصرى الذى أثبت على وجه القطع واليقين التعذيب الجماعى للمتهمين فى العديد من القضايا. على يد الجلادين..

وعندما طرحنا التقرير على قادة الفكر والرأى اجمعوا على تراخى وفتور حملة المعارضة ضد التعذيب، وحذروا من إغلاق ملف هذه القضية..

بدعة فاشية

ويلاحظ د. محمد عصفور ان الحملة ضد التعذيب قد فترت فى الاحزاب وصحف المعارضة ويخشى د. عصفور ان يكون هذا الفتور جزء من حالة تهدئة تنتهجها قوى المعارضة مع الحكم فى أمور لايجوز فيها التهدئة..

يكشف د. عصفور عن أنه كان قد اقترح على الهيئة العليا للوفد رفع دعوى قضائية ضد تمديد حالة الطوارىء ولم تستجب له، فرفع الدعوة منفرداً!

ويلاحظ ان مقاومة التعذيب كمجرد حالة صارخة لانتهاك حقوق الانسان قد لاتكفى وحدها، فالحملة ضد التعذيب ترتبط بالحملة ضد الطوارىء، وحتى مع انتهاء العمل بقانون الطوارىء يمكن ان يستمر التعذيب مع تبعية السجون لوزارة الداخلية.. وحتى بالنسبة للقضاء فلابد من اتخاذ اجراءات للاصلاح القضائى منها الغاء نيابات ومحاكم أمن الدولة، فهى بدعة فاشية لأن الأصل فى آى

د. محمد عصفور



جريمة انها تهدد أمن الدولة بينما ابتدعت الفاشية هذا النظام فى التحقيق والتقاضى لقهر اصحاب الرأى..

وباختصار يرى د. عصفور ان التعذيب هو جزء من فلسفة ونظام متكامل، ورغم ان القوى السياسية يمكن ان تحقق بعض النجاحات فى مواجهة ظاهرة التعذيب، إلا أن الحملة ضد التعذيب، ينبغى ان ترتبط بإصلاح دستورى وسياسى شامل.

مسئولية النيابة

ويتفق د. حلمى مراد مع كل ما اثير من ملاحظات حول موقف المعارضة المصرية من قضية التعذيب، ويقول إن جانبا من هذا التراخى قد يعود لكثرة الهموم.. الأسعار، الصندوق، حرب الخليج، مدريد تهديدات أمريكية لليبيا.. المخدرات.. احكام النقض.. فالظواهر الاستثنائية، على حد تعبير د. حملى مراد، أصبحت كثيرة.. ويركز د. حلمى مراد على نقطة بالذات فى قضية التعذيب هى موقف النيابة العامة، فمن حق النيابة العامة بالذات التفتيش على السجون، والتحقيق فى وقائع التعذيب، واحالة ضحاياه إلى الطب الشرعى، وتحريك الدعوى الجنائية ضد الجلادين..

ولكن للأسف، يلاحظ د. حلمى، ان النيابة لاتقوم بواجبها لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وإذا استثنينا ما قامت به النيابة فى عهد المستشار محمد عبد العزيز الجندى من تحريك الدعوى الجنائية ضد الضباط المتهمين بالتعذيب، فإن السلوك العام لايبدو مشجعاً ويلاحظ د. حلمى مراد ان منصب النائب العام هو المنصب الوحيد فى رئاسات الهيئة القضائية الذى يتم فيه التعيين بقرار جمهورى بدون الموافقة المسبقة أو ترشيح المجلس الاعلى للقضاء.. ويضيف إلى ذلك ان معظم من تولوا منصب النائب، فى السنوات الاخيرة، خرجوا بعد التقاعد إلى مناصب مرموقة، ماعدا المستشار محمد عبد العزيز الجندى، الذى خرج إلى منزله!

فالحكم يسعى من خلال منطق المكافأة إلى تقليم أظافر المعارضة وردا على سؤال لليسار حول تقنين لائحة مصلحة السجون للعقوبات البدنية بالمخالفة للدستور ولتوقيع الحكومة المصرية على الميثاق العالمى لحقوق الانسان والاتفاقيات المكملة ومن بينها اتفاقية مناهضة التعذيب طالب حلمى مراد، خالد محيى الدين، بوصفه زعيما للمعارضة،

بالتقدم إلى مجلس الشعب بمشروع قانون جديد للائحة السجون يحظر بصورة تامة العقوبات البدنية. ويحيل إلى النيابة وحدها سلطة التحقيق والجزاء فيما يتم من مخالفات داخل السجون، على أن ينحصر الجزء الموقع من النيابة فى أمور منع الزيارة أو الحرمان من الطوابير لفترات محددة.

التعذيب والارهاب

ويطالب د. جلال رجب قوى المعارضة المصرية والأحزاب والنقابات وانصار حقوق الإنسان حتى داخل الحزب الحاكم بتحرك مشترك فى مواجهة ظاهرة التعذيب من خلال برنامج يركز على:

*انهاء الحكم بالطوارىء والقوانين والمحاكم الاستثنائية

*تبعية السجون لوزارة العدل.

*الغاء كل مظاهر تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية.

*دور النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ضد الجلادين فى كل القضايا التى ثبت فيها التعذيب

ويركز د. جلال رجب على تفنيد الحجة التى ترددها فى تبرير التعذيب فى مواجهة الارهاب، ويقول د. جلال حتى بصرف النظر عن ممارسة التعذيب ضد ابرياء، حامت حولهم مجرد الشبهات وشملتهم حملات اعتقالات جماعية، وبصرف النظر من ممارسة التعذيب ضد المعارضة المدنية كما ظهر فى قضية الحديد والصلب، فإنه لايجوز حتى ممارسة التعذيب ضد متهمين باعمال ارهابية، وذلك لان المجتمع المدنى لايشتق تشريعاته من أكثر مظاهره تخلفا وبشاعة فلا يوجد تشريع يجيز أغتصاب المغتصب! أو حرق منزل المسئول عن اشعال حريق! أو سرقة اللص! هذا معناه ان السلطة تتحول إلى سلطة تحكمها الغرائز التى تحكم الحيوانات..

والمؤسف، كما يقول د. جلال رجب، ان ظاهرة التعذيب لاتشمل مجرد اصحاب الرأى، فغالباً لاتلتفت المعارضة، إلى التعذيب فى أقسام الشرطة. فى الجرائم العادية.. فقد أصبح التعذيب هو وسيلة الحصول على الدليل.. وهذا مظهر عجز، وهو لايكشف فقط عن وحشية القائمين به، بل يؤكد فشلهم فى حماية الأمن فيلجأون إلى حملات الاعتقال الجماعى وحملات الرهائن والتعذيب، للحصول بصورة قسرية على اعترافات يلجأ إليها الضحايا لوقف جحيم المعاناة..

ولهذا يرى د. جلال ان التعذيب قضية قوية يجب ان تتسع خطة معارضتها لتشمل كل الحقوق الدنيا للمتهمين.

تعليم حقوق الانسان فى المدارس

وتلقى تهانى الجبالى، عضوة مجلس نقابة المحامين بطرف من المسئولية فى استمرار ظاهرة التعذيب فى السجون المصرية على الأحزاب والنقابات والمنظمات الجماهيرية.. وتشير إلى ان هناك ثغرتين فى حملة هذه القوى ضد التعذيب:

*الطابع الموسمى للحملة التى تقتصر على أكثر الانتهاكات الصارخة.

*وافتقادها لآلية منظمة للعمل المستمر من خلال اقتراحات محددة تقوم بها هذه القوى ولاتقتصر على مجرد مطالب للحكومة وتتساءل مثلا عن مصير مشروع كتاب أسود عن المسئولين عن التعذيب فى السجون المصرية.. عن دور نقابة الاطباء من اطباء السجون الذين تنسب إليهم تقارير التواطؤ على هذه الجرائم، وتشير تهانى الجبالى ايضا إلى امكانية القيام باضراب احتجاجى لمدة ساعة فى الأحزاب والنقابات فى ذكرى الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر القادم وتطرح ضرورة ان تطالب المعارضة بتدريس مادة حقوق الانسان فى المدارس والجامعات وللطلاب فى كلية الشرطة..

لجنة قومية لمناهضة التعذيب..

ويرى نبيل الهلالى أن تقرير منظمة العفو الدولية يمثل وثيقة كان ينبغى أن تحظى بكل الاهتمام والرعاية من الأحزاب والنقابات

د. محمد حلمى مراد





د. جلال رجب

والمنظمات الجماهيرية، فقد اثبت هذا التقرير ان كل ما كانت تلح عليه المعارضة من وقائع صارخة للتعذيب، كان صحيحا، رغم اتهام الحكومة لها بالمزايدة!

والان فإن هيئة دولية تؤكد كل هذه الوقائع فى تقرير يحمل عنوانه «عشر سنوات من التعذيب فى مصر»، وهو تقرير يفضح ادعاءات الحكومة عن الديمقراطية وحقوق الانسان ويثبت أن التعذيب ليس استثناءا ولاهو تجاوزات افراد يقول الهلالى ان تقرير منظمة العفو الدولية يستند إلى احكام قضائية صادرة عن محاكم مصرية ثبت لها على وجه القطع واليقين تعذيب المتهمين فى بعض القضايا بصورة جماعية، على ايدى الجلادين.

ومع هذا يضيف الهلالى، فإن التعذيب، حتى وان صح ادعاء الحكومة بأنه استثناء قد يكون الحالة الوحيدة التى يمثل فيها الاستثناء القاعدة.

ويشير الهلالى إلى ان القوى السياسية المصرية لم تتعامل مع هذه الوثيقة (عشر سنوات من التعذيب فى مصر) كنقطة انطلاق فى حملتها ضد التعذيب».

ويقترح نبيل الهلالى تشكيل لجنة قومية لمناهضة التعذيب ورعاية ضحاياه، ويرى أن تشكيل مثل هذه اللجنة لايستهدف بلورة اشكال عمل موازية لنشاط لجان الحريات فى الأحزاب والنقابات أومنظمة حقوق الانسان بل ابراز الأهمية لظاهرة أستثنائية، ينبغى ان يتوفر على امرها فريق محدد من كل هذه المنظمات، يشمل ممثلين عن كل الأطراف من كل التيارات، الراغبة حقا وفعلا فى مقاومة ظاهرة تنتمى إلى ظلامية العصور الوسطى.

سلاسل كتب تجارية

سهى مختار

أكثر الكتب رواجا فى سوق النشر خلال الأعوام القليلة الماضية، هى كتب الفتيان، التى تضاعفت المناوين التى تصدر لهم، فأصبحت تصدر بواقع كتاب كل يوم!

وتصدر هذه الكتب فى مجموعة من السلاسل، تضم قصصا عن الجاسوسية، أو روايات تدعى أنها تستند على الخيال العلمى، وهناك سلسلة مهمتها تسلية الفتيان، تضم طرائف، ومتاهات وكلمات متقاطعة!

ويجرى الترويج لهذه السلاسل من خلال حملات إعلانية ضخمة فى الصحف والتليفزيون، وتطبع عشرات الألوف من النسخ، وتشكل مرتجماتها التى تعرض للبيع أو للايجار فى أسواق الكتب القديمة، اكثر الكتب رواجا فى تلك الأسواق!

والسؤال الآن هو:

* ماذا تقول هذه الكتب للجيل الصاعد؟!
* وهل هذه هى النوعية المطلوب أن يقرأها الجميع فى مهرجان القراءة للجميع؟

الانتحار هو الحل

مع تزايد أعداد خريجى الجامعة العاطلين عن العمل وفشل اجهزة الدولة فى حل مشاكلهم تراءى لأحد كتاب قصص الأطفال أن يحل مشكلة هؤلاء الشباب، وكما ورد فى إحدى قصصه فقد كان الحل هو.. الانتحار؟!

كما أن نفس هذا المؤلف قد انهى قصصه الأخرى بحل مثالى آخر وهو.. الجنون

هذا مايقرأه أطفالنا الآن من قصص اجتماعية أما القصص الخيالية فحدث ولاحرج فهى تدخل فى قائمة «الشطح العلمى» وليس «الخيال العلمى» وقد يكون أخطر مافى هذه المجموعة هو قصص الجاسوسية فهى تختزل العمل الوطنى فى مجرد جمع المعلومات التى يجب أن تحصل عليها من الأعداء، فلكى تخدم وطنك يجب أن تصبح «جاسوسا».

والملفت للنظر أن هذه الكتب قد اعدت بحرفية وذكاء شديدين. فقد اجبرتنى على الاستمرار فى قراءتها حتى النهاية (ولولا ستر ربنا لاصبحت مدمنه لقراءتها) وكذلك فإنها واسعة الانتشار إذ انها تصدر حوالى ١٣ كتابا شهريا، وتوزع حوالى ٢ مليون نسخة فى مصر والدول العربية طبقا لتقديرات العاملين فى الحقل.

اما مايباع منها فى سور الازبكية (بنصف ثمنه) فهو لايمكن احصاؤه.

ويمكنك ان تجد كل أعداد هذه السلاسل فى مكتبات القراءة للجميع. التى تتبناها الدولة.

ملء الساحة

قابلت احد مؤلفى هذه الكتب د. نبيل فاروق، وسألته: كيف ولدت فكرة هذه السلسلة؟

- نشأت الفكرة أساسا لملء الساحة الثقافية حيث لايوجد غير التلفزيون كمصدر يستقى الشباب منه المعلومات. لذلك اخرجنا هذه السلاسل لجذب الفتيان للقراءة.. فقط تعويدهم للقراءة.

وكذلك لغرس الانتماء فى نفوسهم وكان من أهدافنا أيضا توصيل المعلومات والمصطلحات العلمية لشباب لايقرأ بحيث تصبح مفهومة ومألوفة، وكل ذلك فى قالب من الإثارة. فقد كان استخدامنا للعامية لجذب القراء بغض النظر عن توصيل فكرة ما للقارئ.

* وقصص الجاسوسية؟

- هذه الروايات ولدت للتصدى للأفكار التى يبثها «جيمس بوند» و«آرسين لوبين» وغيرهما حيث أن البطل او (السوبرمان) يجب أن يكون رجلا شرسا وسكيرا وكذلك معبودا للنساء وهذا يتنافى مع تقاليدنا.

فرأينا أنه لا مانع من تقديم شخصية (السوبرمان) للطفل مادام يحبها.

ومادام الفتيان والشباب يفضلون البطولات الفردية فلماذا لانقدمها لهم!

ولكن فى إطار من قيمنا الخاصة وتقاليدنا وتعاليم ديننا.

فشبابنا اليوم اصبح فى ازمة اخلاقية بسبب غياب قصص البطولة، او تقديمها بشكل مشوه حيث يظهر البطل دائما لصا ولكنه خفيف الظل تلتف حوله الحسناوات، ويشرب

١٣ سلسلة و٣٧١ عنوانا، وعشرات الموضوعات تمتد من التسلية والمغامرات والخيال الموصوف بـ علمى إلى الفوازير والقصص المصورة والفكاهات والمسابقات وكل هذا اتفق على هرش مخ الجيل الصاعد

الخمر ويدخن بشراهة.

العنف... العنف..

*و كم العنف فى هذه الروايات؟

– أنا لست ضد العنف فنحن لانستطيع محو العنف من العالم حيث يجده الطفل او الشاب حوله دائما... فى الشارع والمدرسة والبيت... فكيف نمنع الطفل من التصرف بعنف او رفض هذا العنف؟ من أجل ذلك فلنوجه هذا العنف الى رد فعل فقط او «عنف دفاعى».. للدفاع عن كرامته او اخلاقياته. واى محاولة عكس ذلك فهى محاولة فاشلة.

– لايوجد شخص متخصص فى التربية للإشراف على هذه السلاسل؟

– ونحن (المؤلفين) غير متخصصين فى هذا العلم فمثلا أنا طبيب وخالد الصفتى مهندس ديكور

* هل قرأت قصة طالب الهندسة، وسر العداد، ودافع الضرائب؟

– نعم قرأتها. وأنا اختلف مع خالد الصفتى على وضع مثل هذه النهايات المحبطة، ولكن ألسنا محاصرين بكل ماهو محبط!

كما أن خالد شخصية مكتئبه دائما ويمكن أن يكون هذا سر وضعه لمثل هذه النهايات.

– من يؤلف ويرسم الكاريكاتير فى كتبه؟

– هو...!؟

طرف آخر فى هذه الصناعة العجيبة هو الاستاذ حمدى مصطفى صاحب دار للنشر، تعمل فى هذا المجال، يؤكد أن هدفه من هذه السلاسل هو تنمية اللغة العربية لدى الطفل!

والربح المادى هذا (شئ جانبى) وليس هدفا اساسيا.

* هل يوجد مشرف متخصص فى اللغة العربية؟

– لا

* هل يوجد مشرف للمادة العلمية؟

–لا.. كل مؤلف مسئول عن مراجعة مادته العلمية.

ولكل كاتب توجهاته وثقافته وفكرته التى يريد أن يوصلها للنشئ، وأنا لا اعترض إلا فيما يخص الدين أو الاخلاق.

ولا اعتقد أن المجتمع سيفهم هذه السلاسل قبل مرور ١٥ سنة. حيث يكون قد تربى جيل يسمى «جيل روايات الجيب»

كم كتاباً تؤلف. أؤلف زووم وزهور وأحرر باباً ثابتاً «فلاش بالإضافة لرواية كوكتيل ٢٠٠٠ «جانب آخر من الصورة يعكسه رؤوف وصفى، كاتب قصص الخيال العلمى، اذ يقول:

نعم يوجد قدر من العنف فى هذه القصص. ولكنى أوجده لتخويف الأطفال من الحرب وتلوث البيئة والشتاء النووى!!

فأنا أبين لهم أن العلم سلاح ذو حدين يمكن أن ينفع ويمكن أن يضر.

وأحاول أن تكون كل قصصى لها أصل علمى ابنى عليه ما اتخيله حتى لاتصبح ألف ليلة وليلة متطورة.

وارفض أن نصور للطفل أن المستقبل بشع لهذه الدرجة فهذا يؤثر سلبيا عليه.

يتجسسون على أنفسهم

وكان للاستاذ/ محيى اللباد الفنان المعروف والحاصل على جوائز عديدة فيما يتعلق بكتب الاطفال رأى آخر. اذ قال: هذا النوع من الدوريات مقصود به «هرش الدماغ». فهى لاتحمل أى نوع من الابداع الحقيقى. وكذلك لاينقل خبرات جيل لجيل.

لذلك فهو وسائل تسلية تماما مثل «اللب» والآتارى. اما بالنسبة لبعض المؤلفين فيمكن أن يبدعوا ابداعا حقيقيا، ولهم خبرة بعلاقة السيناريو بالرسم وهم تواقون لتأدية أعمال جيدة. ولكن فى النهاية الناشر هو الذى يحدد نوعية الاعمال المطلوبة. وهو تاجر يحاول جمع أكبر ربح ممكن.

هذا من ناحية الشكل، أما الموضوع فان محيى اللباد يقول أن له عليه عدة تحفظات، يأتى على رأسها أن السمة المميزة لهذه الاعمال أنها مجرد تقليد للمجلات الاجنبية، وتستهدف جيلا تربى على تقليد الاجنبى ووضعه نموذجا فى زمن لم تصبح فيه التبعية عيبا، ورغم خبرات المؤلفين وقدرتهم نسبيا على قراءة واقعهم إلا انهم اخذوا شكل القصص المصورة بمفهومها عن التشويق و«الاكشن» من المجلات الغربية، ولم يحاولوا إضفاء سماتهم الخاصة عليها.



لذلك فموضوعاتهم ليس لها معادل فى واقعنا. ولكن لانستطيع إدانة هؤلاء الكتاب ودور النشر الخاصة فقد بدأت موجه إصدار الكتب ضخمة التوزيع قليلة التكاليف عندما اصدرت دار المعارف سلسلة الألغاز الشهيرة منذ حوالى ٢٥ سنة. وكانت «ممضرة».

وبعد ذلك قلدتها دار الهلال.. وتوالى نشر هذه الألغاز. وفى النهاية هذا طبيعى ضمن السياق العام للتخبط وغياب المشروع القومى. فهى وسيلة لتغييب الوعى.

ويضيف «محيى اللباد»:

– ومع ذلك فأنا لا ادعو إلى رقابة، ولكن هناك طريقة اتبعتها دول الغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهى «دستور الاطفال»، وهو اتفاق عام، على بعض القيم المدانة او الممنوع تقديمها للأطفال. واذا ماحدث وخالفت احدى دور النشر هذه القواعد فيمكن لأى شخص رفع دعوى ضدها امام المحاكم.

ويضيف اللباد:

اخشى هذه الدوريات لأنى اشعر أن الهدف من وراءها كالهدف من طبعة مجلة «الريدرزديجست» للأطفال. ولكنى لا اميل الى الاتهام بدون أدلة. وان رأيت أن حجم الاستثمار فى هذه الكتب لافت للنظر ويدعو للقلق حقا.

اذ أنه ينمى السلوك الاستهلاكى دون النظر إلى المحتوى او المضمون.

لذلك فلا استبعد نوعا ما من المخططات وراءها، ولكنى ادعو الى كشف هذه المؤامرة بمتابعة هذه المطبوعات وتحجيمها اذا امكن... والرد عليها بالأعمال الابداعية البسيطة والجميلة.

اما الاستاذة نبيلة راشد صاحبة التاريخ الطويل فى الكتابة للاطفال رئيس تحرير مجلة «سمير» فلها رأى آخر عن السر وراء عدم تصنعيات من الكتب، وهى تقول:

– فى الستينيات كان هناك مشروع لترجمة الأدب العالمى للطفل واصدرنا عدة كتب كانت تنفذ فى أيام وقد عمل فى هذا المشروع محيى اللباد وفؤاد حداد وهبه عنايت وناجى شاكر وحلمى التونى. وقد نالت اعمال هؤلاء عدة جوائز.

* ولماذا توقف هذا المشروع؟

– كما هى العادة بسبب تغيير القيادات، ومشاكل الورق وأنا شخصيا أرى أن مايقدم لجيل اليوم شئ يهدم عقولهم ولاينميها على

الاطلاق فنحن قرأنا شكسبير وهوجو فى سن الخامسة عشرة وايضا طه حسين ومحمد حسين هيكل، فماذا يعرف جيل اليوم عن هؤلاء؟!

* تصدورن كتاب شهرى باسم الشياطين الـ ١٣ فهل تعتقدين أنكم بهذا تنافسون دور النشر الخاصة؟

- بالطبع لا.. فهذا كتاب واحد مهما بلغت نسبة توزيعه- وهى بالمناسبة ليست عالية- فكيف له أن ينافس عشرات الكتب التى تصدر شهريا من دور النشر الخاصة؟

وعموما أنا غير راضية عن هذه النوعية من الكتابة للاطفال، فالكتابة للأطفال ليست إثارة، ولكن يجب أن تنمى وجدان الطفل ومعلوماته وتفتح مداركه. وقد ذكر فى تقرير «لليونسكو» أن أسلوب الإثارة هذا فى الكتابة للاطفال يدمر عقولهم ويفسد التذوق الفنى لديهم.

تقييم تربوى

حملت ماسمعت وماقرأت الى د. سعيد اسماعيل على رئيس قسم اصول التربية كلية التربية جامعة عين شمس

فقال:

- منذ أن تبدأ قدرة الطفل على التمكن من القراءة تنحصر خبرته عادة فيما يقرر عليه من كتب دراسيه. وغالبا لاتكون وسيطا حسنا لتكوين اتجاهات ايجابية نحو القراءة بحكم ماتتسم به من الزاميه، فضلا عن جفاف كثير من المعلومات التى تقدمها، وارتباطها بالامتحانات وسوء الوسائل والطرائف التى تستخدمها فى الغرض. ومن هنا تشكل القراءة الحرة وسيطا خطيرا للطفل للتعرف على جوانب متعددة.

فإن كانت خيرا تشكل عقله فى طريق ايجابى وإن كانت متدنية تدنى معها تفكيره لما تتميز به من طرق عرض جذابة، وعدم ارتباطها بالامتحانات، وتناولها من الموضوعات ماهو سهل ممتع. ولأن الطفل يكون فى مرحلة تعرف على العالم وتشتد لديه نزعة حب الاستطلاع، ويلهبه الشوق إلى المعرفة فإنه يسرع الى منفذ القراءة الحرة.. لكن سوق الكتاب عندنا تحكمه متغيرات يتمحور معظمها فى الرغبة الجامحة للربح السريع اما (التثقيف والتعليم) فتأتى مرتبتهما فى المؤخرة وعلى استحياء شديد وبصورة من صور إضفاء الشرعية من الناحية الشكلية لا اكثر ولا اقل.

ويضيف د. سعيد اسماعيل على:



ولعل تأملا سريعا فى عدد من الكتب المتداولة يكشف لنا عن عدة ظواهر

* فبعض هذه الكتب يدور حول مجموعة من المواد المسليه التى تقوم بوظيفة لعب الطاولة او الكوتشينة، إلا فيما ندر مما قد تحمله من تمرينات يمكن أن تقوم بدور فى تنمية الذكاء.

ولكن هذه النوعية لاتستغل هذه الوسيلة من خلال معلومات تضيف جديداً الى النمو المعرفى او تدرب الطفل على مواجهة مشكلات واقعية مما تحفل به حياته، بل انها كثيرا ماتسرب قيما متدنية ومفاهيم محزنة وألفاظا سوقية.

(٢) بعضها الآخر يوحى بأنه يدور فى فلك (الخيال العلمى) لكن تأملا منصفاً فى بعض العينات الرائجة يجعلنا ندرك إنها اقرب إلى أن تكون صورة من صور ألف ليلة وليلة قد استبدلت بمسميات عصرية انها تتجه كثيرا الى (الشطح والسرحان) وتترك انطباعا لدى الطفل بأن العلم هو ساحر العصر وان العلم هو مصباح علاء الدين، فهو قادر على تحطيم الحواجز وتحقيق الخوارق ويقول للشئ كن فيكون.

ونحن وإن كنا نسعى الى تنمية الاتجاه العلمى وتحبيب الاطفال فى العمل العلمى وزرع الثقة فى العلم وإمكاناته. ولكن هناك حدوداً منهجيه وامكانات عقلية لابد من الالتزام بها حتى لايتحول مايسمى بالخيال العلمى إلى تخبط خيالى باسم العلم.

ويواصل د. اسماعيل: أما قصص الجاسوسية فهى عندما تشيع بين الاطفال يمكن أن يقوم الطفل بعملية تعميم لها فى سائر جوانب حياته.

بينما حياة الجاسوسية يحكمها نظام من القيم والمعاملات التى لاتصلح إلا فى نطاقها العسكرى المعروف وعلى ايدى فئة غير عادية من المتخصصين. وتعميمها فى السلوك الاجتماعى العام من شأنه أن يدرب الطفل على الكذب، والتلصص، واخفاء مصادر المعلومات، والتظاهر الكاذب والتمويه إلى غير ذلك من اساليب تعامل خاصة بعالم الجاسوسية.

ومن الخطورة أيضا التى تنتج عن هذا التعميم أن الطفل يتعامل مع اصدقائه وزملائه على انهم يشكلون فريقا من الاعداء مثلما يحدث فى عالم الجاسوسية حيث يسود منطق الصراع، بينما عالم الطفل هو عالم من الأصدقاء والإخوان، والذى يجب أن يسوده التعاون والمحبة. ومن هذا نلاحظ امرين خطيرين

(١) أن تلك الكتابات توثق العلاقات بين الطفل المصرى والثقافة الغربية لافى مصادرها الحضارية العلمية التثقيفية وانما فى مظاهرها السطحية المتدنية.

(٢) إضعاف العلاقات بين عقل الطفل المصرى وينابيع الثقافة العربية، وفى ذلك خطر مابعده خطر اذ أن معناه أن يترك عقل الطفل فريسة لمظاهر السوء فى الثقافة الغربية، ويجعل من الغرب النموذج الأوحد، ويمهد الطريق للتبعية الثقافية. كذلك فإن انقطاع الطفل عن ينابيع الثقافة الاصلية القومية يذيب الذاتية والخصوصية الحضارية ويميع الهوية القومية.

بوورتريه لهم

بعد كل ماتقدم فقد تخيلت شخصية تربت على مثل هذه الكتب، وأصبحت بعد سنوات وزيرا أو مسئولا أو كاتبا أو قياديا ... أو معلما للأطفال.... أو أما أو عاشقا أو حبيبة! وتصورت الى أى حد سينتصر برنامج الـ «إيزى» فى البلد لأن كل شئ عند هؤلاء الصبية مثل كل شئ، وكله ايزى (EASY) وتخيلت كيف انهم سيزوغون من الروح الخالد للحياة الى الروح الميت للرخام والأنانية بل وكيف سيزوغون من المدارس والوطن والمأذون والزهور.. إن الأصل بالنسبة لهم هناك، امريكيا كان أم غربيا، فلماذا القعود مع الصورة الباهتة ولو حدث واستضاف «أمانى وأغانى» أحدهم فان امنيتة الأولى ستكون ان يعمل مرشداً للمباحث او جاسوسا أو يازرجيا يضرب الارنجة ويلعب بالبيضة والحجر والدنيار ولسوف يحمل علم الوطن رشاش رامبو كرمز وطنى ثمين، وسيسود ثقل الظل الى حد قفز زمن جرار النكت البايخة فى تلك الكتب... اتمنى ألا يكلفنى رئيس التحرير بموضوعات أخرى فى هذا المجال!!

بدلاً من المجاعة والتبعية

عريان نصيف

«إن نقص الحبوب فى العالم، من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة سلطة لم تكن تملكها من قبل. انها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية، تفوق تلك التى مارستها فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية».
(من تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، تم اعداده بناء على طلب هنرى كيسنجر، قبيل انعقاد المؤتمر العالمى للتغذية فى روما عام ١٩٧٤)

فى إحدى دراسات المهندس سيد مرعى فى السبعينيات، كان يعجب- وله كل الحق- من أن السودان وهى من أغنى دول العالم العربى فى الموارد الزراعية، قد استوردت فى عام واحد- هو عام ١٩٧٣- بماقيمته ٣٥ مليون جنيه استرلينى، ثلاث مواد غذائية هى من أقدر الدول على انتاجها، وهى القمح والأرز والسكر. وليت الأمر كان فى هذه الحدود.

* فالعراق- بكل امكاناتها البشرية والمائية وكافة عوامل النمو الزراعى- يتطور استيرادها من الحبوب الغذائية كمايلى:
عام ١٩٧٣- بما قيمته ٢٥٧ مليون دولار.
عام ١٩٧٥- بماقيمته ٦٠٠ مليون دولار.
عام ١٩٧٩- بماقيمته مليار و٤٠٠ مليون دولار.

* ومصر- مخترعة الزراعة منذ آلاف السنين- تتصاعد قيمة الفجوة الغذائية معها إلى أن تصل إلى حوالى ٣ مليار دولار فى العام الواحد.

* والفجوة الغذائية تتسع فى الوطن العربى، كما يلى:
- عام ١٩٧١، كانت قيمة الواردات الغذائية لمجمل الأقطار العربية ٢ر٢ مليار دولار، وكانت قيمة صادراتها الغذائية ٦ر١ مليار دولار، وكانت قيمة العجز لاتتجاوز ٥٦٠ مليون دولار.
- وفى عام ١٩٨١، أصبحت قيمة هذه الواردات ٧ر٢٢ مليار دولار، ولم تتجاوز قيمة الصادرات الغذائية العربية ٧ر٣ مليار دولار، ووصل العجز إلى ٨ر٢١ مليار دولار.
- وفى نهاية الثمانينيات كانت قيمة الفجوة الغذائية قد زادت عن ٣٠ مليار دولار. ولقد ترتب على ذلك- بطبيعة الحال- أن قفز حجم مديونيات العديد من الدول العربية إلى معدلات كبيرة فما بين عامى ١٩٧٧، ١٩٨٣، ارتفعت ديون هذه الدول كمايلى:

* سوريا ، من ٦ر٧٠٧ مليون دولار- إلى ٣ مليار، ار٩٤٠ مليون.
* الجزائر، من ٤ مليار، ٤ر٩١٦ مليون دولار إلى- ١٨ مليار، ٧٦٢ مليون.
* السودان، من ٨ر٩٧١ مليون دولار- إلى ٦ مليار، ٩ر٥٣٩ مليون.
* مصر، من ٢ مليار ، ٩١٢٩ مليون دولار- إلى ١٩ مليار، ٧٨٩ مليون.
* وللأسف، فلقد أصبحت البلاد العربية هى أكثر دول العالم استيرادا للغذاء والحبوب.
ففى عام ١٩٨٥ مثلا: استوردت البلاد العربية ٧ر٣١ مليون طن من المواد الغذائية:
- كانت تمثل ٢٧٪ من جملة المستوردات الزراعية والغذائية فى العالم.
-ونحو ٦ر١٤٪ من مجموع مستوردات العالم من الحبوب.
- كانت كمية القمح المستوردة ٢١ مليون طن، بما قيمته حوالى ٤ مليار دولار، وبما يمثل ٢ر٣٠٪ من حجم استيراد العالم كله للقمح ودقيقه.
- والغريب، أن أكثر خمس دول عربية تتميز بامكاناتها الزراعية، هى التى حصلت على حوالى ٨٠٪ من القمح المستورد، وهى مصر- المغرب- الجزائر- العراق- السودان.
* واليوم- ووفقا للأوضاع الزراعية فى الأقطار العربية- فلقد وصل حجم الفارق بين انتاجنا المحلى من القمح وبين احتياجاتنا الاستهلاكية له، حوالى ٦٤٪، وتراوحت نسبة الفجوة بالنسبة لباقى المحاصيل الغذائية بين ٣٨٪ ، ٥٠٠٪.

عام ٢٠٠٠، على الأبواب:

من المتوقع -علميا- أن يصل تعداد الوطن العربى عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، وأن تصل قيمة وارداتنا من المواد الغذائية- وبالذات الحبوب- الى مالايقل عن ١٥٠ مليار دولار سنويا.

ليس هذا فحسب، بل هناك العديد من الاعتبارات الهامة التى يجب أن نعيها، ونفكر فى آثارها:

* فالعديد من البحوث العلمية تؤكد أن مساحة تتراوح بين ١٥٪، ٢٠٪ من الأرض المزروعة والقابلة للزراعة مهددة بخطر «التصحر».

* وقضية المياه فى المنطقة العربية لم تعد بالقضية السهلة، وقد تدخلت فيها - ومن المتوقع المزيد من التدخلات- الأطماع الأقليمية والصراعات السياسية الدولية كأحد محاور الضغط الأساسية على الشعب العربى.

* ومن الصعب التكهن من اليوم بحجم المخزون الاستراتيجى من السلع الغذائية لدى الدول المصدرة عام ٢٠٠٠، ومن الأصعب، التكهن بموقف هذه الدول- الذى تحكمه الاعتبارات السياسية- من استمرار امدادنا بالغذاء.

العوامل التى أدت الى هذا التدهور

أولا: اهدار الأرض: بالرغم من أن مساحة الأرض فى الوطن العربى تزيد على ١٠٪ من جملة مساحة اليابس فى العالم، الا أن الرقعة القابلة للزراعة لاتتجاوز ٤ر١٢٪ من مساحة الارض العربية.

ومع ادراك العرب لهذه الحقيقة إلا أنهم - بشكل عام- لايتعاملون مع هذه المساحة المحدودة من الأرض الزراعية بالصورة الأمثل.

فإنه لايزرع من هذه المساحات الصالحة للزراعة سوى نسبة لاتتجاوز ٢٣٪ وتصل نسبة الأرض «المتروكة» دون زراعة رغم صلاحيتها لذلك إلى نسب عالية فى بعض البلدان العربية (٩٠٪ فى السودان ،مثلا).

ليس هذا فحسب ، بل إنه حتى بالنسبة للأرض المزروعة ، فلا يتم استغلالها لزراعة المحاصيل الدائمة إلا فيما يقرب من ٢ر٨٪ من مساحتها، بينما أكثر من ٩٠٪ لايستغل زراعيا بشكل منتظم.

ثانيا- اهدار المياه:

مع أن معظم الأراضى العربية تقع فى المناطق الصحراوية التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار، إلا أن هناك كماً كبيرا من المياه



من الممكن- لواستثمر جيدا- أن يرفع نسبة الأرض الزراعية المروية الى اكثر من الضعف.

فبالاضافة الى المياه المطرية والجوفية، فإن المنطقة العربية تمتلك موارد مائية سطحية تقدر بحوالى ٢٧٤ مليار متر مكعب.

ولكن- وللأسف- لايستخدم منها فى الأغراض الزراعية إلا حوالى ١٦٢ مليار فقط، وحتى هذه النسبة المستثمرة فى الرى الزراعى، أثبتت الدراسات المتخصصة أنه نتيجة عدم الاهتمام بالوسائل العلمية فى الرى، يهدر منها نسبة تزيد على ٣٠٪.

ثالثا- إهدار عملية الانتاج الزراعى:

فنسبة الاستثمار فى القطاع الزراعى ، هى أدنى نسبة فى المجمل العام لخطط التنمية فى الوطن العربى بشكل اجمالى، وهى ليست فقط لاتزيد بل على العكس تتدهور

- ففى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠: كانت نسبة الاستثمار الزراعى- بالنسبة لمجمل الاستثمارات العربية، حوالى ٥ر١١٪.
- وتقلصت فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٥: لتصبح حوالى ٤ر٨٪.

وينعكس هذا الميل إلى تهميش الانتاج الزراعى أو على الأقل عدم اعطائه الأولوية التى يستحقها فى بعض المظاهر العلمية.

ففى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة الحاصلات الزراعية المستوردة للعالم العربى مئات الأضعاف، نجد أن الاهتمام باستخدام الميكنه الزراعية، يسير بخطى شديدة التباطؤ. فلم يتطور مثلا حجم الجرارات المستخدمة فى الزراعة- على مدى عشر سنوات (١٩٦٩-١٩٧٩). الا بهذه النسبة الضئيلة:

- الجزائر (من ١٧٢ر٤٧- ٠٠٠ر٥٣ جرار).
- مصر (من ٢٧٦ر١٧- ٥٠٠ر٢٣ جرار).
- العراق (من ٣٦٧ر١٣- ٨٠٠ر٢١ جرار).

رابعا- اهدار الطاقة البشرية المنتجة:

* فدخل السكان الزراعيين (وليس الفلاحين فقط) ، مقارنا بمتوسط الدخل العام للسكان فى العالم العربى (عام ١٩٨٠ مثلا)، لم يتجاوز ١٢٪.

* ومتوسط دخل العامل الزراعى العربى منسوبا لمتوسط نصيب الفرد من باقى القوى العاملة فى الوطن العربى يبلغ حوالى ١٣٪

* ومتوسط نصيب الفرد من السكان الزراعيين، بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من مجمل السكان، يتضح وفق احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٨٠، كمايلى:

* مصر: متوسط دخل الفرد ٥٤٣ دولار متوسط دخل المزارع ٩ر٣٢٣ بنسبة ٤١٪.

* سوريا: متوسط دخل الفرد١٤٣٧دولار، متوسط دخل المزارع ٦ر٥٣٨، بنسبة ٥ر٣٧٪

* الجزائر متوسط دخل الفرد ٢١٥٢ دولار، متوسط دخل المزارع ٥ر٢٣٤، بنسبة ٩ر١٠٪

* المغرب متوسط دخل الفرد ٨٩٥ دولار متوسط دخل المزارع ٢ر٢٧٨، بنسبة ١ر٣١٪

وقد أدى ذلك الى انخفاض نسبة العمالة الزراعية، من ٥٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٣٪ عام ١٩٨٣ ،والى هجرة الفلاحين والعمال الزراعيين إما الى المدن والعواصم، أو الانتقال من البلاد العربية ذات الدخل الزراعى المنخفض بالرغم من الأهمية النسبية للزراعة فى بناء هيكلها العام، الى بلاد عربية أخرى ذات أجور مرتفعة نسبيا وإن كان العمل الزراعى يمثل نشاطا هامشيا فى اقتصادياتها.

***

.. وما الحل؟!

اولا- الحلول الأمريكية:

١- إيقاف النمو السكانى:

فى تقرير «دراسة المواد الغذائية والتغذية العالمية» الذى أعده عام ١٩٧٧ خبراء المجلس الوطنى الأمريكى ورفعوه الى الرئيس الأمريكى كارتر، وكان الحل المثالى الأمريكى لمشكلة الغذاء فى العالم الثالث هو «تقليص معدل الولادات فى هذه الدول، وفى تقرير أسبق لخبراء البنك الدولى عام ١٩٦٩، أوصوا بقصر المعونات الغذائية على الدول التى تدرك أهمية خطر نمو السكان.

متجاهلين أن السياسة السكانية- كما أكدت ندوة الأمم المتحدة بالقاهرة عام ١٩٧٣ عن نمو السكان والتنمية -«ليس بوسعها فى حد ذاتها أن تقدم حلولا للمسائل العالمية الأساسية، وأنها يجب أن تكون جزءً لايتجزأ من خطة التنمية فى كل دولة بما يساعدها على الإسراع فى النمو الاقتصادى.

ولكن هؤلاء الخبراء- حقيقة- منطقيين مع ماعثلونه من أوضاع طبقية عالمية. فكما تفسر الباحثة سوازن جورج أسباب اهتمام الغرب بتنظيم الأسرة فى البلدان النامية «نحن نخاف بلا شك. نخاف من أن شعوب العالم الثالث المتزايد العدد قد تطلب منا فى يوم من الايام مانحن مدينون لها به، وتتطاول على مستوى معيشتنا!»

٢- التصدير من أجل الاستيراد:

أى أن تقوم الدول النامية- ومنها البلدان العربية- بزراعة المحاصيل القابلة للتصدير إلى الولايات المتحدة ودول الغرب، بما يمكنها من استيراد القمح- والسلع الغذائية الأخرى من هذه الدول.

وبالإضافة إلى ماتحمله هذه السياسة من مخاطر اقتصادية وسياسية، فانها قد تأكد فشلها العملى فى دول العالم الثالث التى اتبعتها.

وبالنسبة لعالمنا العربى، ففى منتصف الثمانينيات، عندما وصل قيمة استيرادنا للمواد الغذائية إلى حوالى ٢٥ مليار دولار، لم تتجاوز قيمة صادراتنا الغذائية ٤ مليار دولار.

ولابد لهذه السياسة من الفشل، ولابد أن ينتج عنها تقلص الانتاج الزراعى المحلى والمزيد من الاعتماد على الخارج فى الغذاء.

«فالمحاصيل الترفيهية التى تزرعها دول العالم الثالث من أجل السوبر ماركت العالمى»- كما يقرر البروفيسير جولدبرج من جامعة هارفارد الأمريكية- «تطرد عادة المحاصيل ذات القيمة الغذائية الأكبر والتى تزرع من أجل الاستهلاك المحلى، مستولية على الأرض التى تزرع بهذه المحاصيل الغذائية، وفى نفس الوقت فإن ٦٥٪ على الأقل من المحاصيل المعدة للتصدير لاتجد لها طريقا إلى التصريف، إما لأنها تواجه سوقا متخماً فى الولايات المتحدة وأوروبا، أو لأنها لاتستوفى المعايير الجمالية لأذواق المستهلكين المستوردين بينما فى الوطن- حيث ننتج- يعجز الناس عن شرائها بسبب فقرهم»:

٣- الاعتماد على المعونات والمنح الغذائية الأمريكية.

لم يعد فى الأمر- أمام شعوب العالم الثالث ومنهم الشعب العربى- مايمكن أن يضاف للخبرة المتراكمة، حول مخاطر اعتماد الدول النامية -فى استهلاكها الغذائى- على ما يسمى المعونات والمنح الأمريكية.

ويكفى أن نؤكد فى هذا المجال- على مقولة «جاك هوثر»- أحد صناع السياسة الزراعية الامريكية «نحن نوزع الغذاء على الدول الاخرى، ليس على أساس مدى الاحتياج، وانما على أساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية الأمريكية».

ويكفى أيضا أن نعى بعض وقائع هذه السياسة فى عالمنا العربى المعاصر:

* فالعراق، الذى استورد خلال سبع سنوات (١٩٧٣-١٩٧٩)، موادا غذائية أغلبها من الولايات المتحدة بما قيمته ٣ مليار، ٢٥٧ مليون دولار، لم تتجاوز قيمة مايسمى المعونات الامريكية الغذائية له- طوال فترة الحرب مع إيران- سوى ماقيمته ٤٥٠ مليون دولار.

* ومصر، وهى تحتل أولوية- وأهمية نسبية عالية- فى هذا المجال، تشترط عليها الولايات المتحدة من خلال آخر اتفاقية مصرية/ أمريكية بدأ سريانها عام ١٩٩١، أن تدفع ٥٪ من قيمة صفقة القمح المبرمة كدفعة أولى، ١٠٪ فى السنة التالية لوصول الشحنة، وأن تقسط ثمن الباقى مضافا إليه الفوائد المركبة.

بل ويشترط الجانب الأمريكى العديد من الشروط التعسفية، لعل أخطرها وأشدها استفزازاً، عدم قيام الهيئات المختصة فى الموانى المصرية بفحص القمح والدقيق المستورد من أمريكا وتقرير مدى صلاحيته ومطابقته للمواصفات، وأن على الطرف المصرى استلامه كماهو!!

ثانيا= الحل العربى

دون إية مغالاة فى طرح قضية الوحدة العربية، أو حتى التكامل العربى. ..أليس من أضعف الايمان، أن نسعى لمجرد «تنسيق عربى»؟!

ودون أية مغالاة فى طرح قضية التنسيق العربى الشامل فى المجال الزراعى، أو حتى التنسيق الغذائى العربى... أليس من أضعف الايمان أن نسعى لمجرد تنسيق «قمحى» عربى؟!

* يقوم بين الدول العربية الزارعة للقمح.

* ويتم من خلاله..

- دعم امكانات الزراعة الأمثل «-دعم إمكانات زراعة الأرض القابلة للزراعة -دعم إمكانات التوظيف الأمثل للعمالة الزراعية -دعم إمكانات الاستثمار الأفضل للمياه.

- دعم إمكانات الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا فى المجال الزراعى.

- دعم امكانيات قدرتنا على الاكتفاء الذاتى من القمح بشكل تدريجى.

- دعم امكانات عدم اعتمادنا على الغرب فى «رغيف خبزنا»..

.. هل هذا مستحيل؟.. لا أعتقد.

.. هل هذا صعب؟.. نعم، ولكن الأصعب منه أن نوضع فى الخيار الردئ بين «المجاعة، والتبعية».



النقابات والإثراء غير المشروع

د. محمد أبو الاسعاد

عندما يتقدم مواطن إلى أجهزة الشرطة المختلفة لإستخراج بطاقته الشخصية أو صحيفة الحالة الجنائية أو رخصة القيادة ونحو ذلك مما يحتاجه المواطن فإنه يلزم بلصق طابع شرطة على طلباته.

وعندما يتقدم تلميذ بأوراقة إلى أى مدرسة لامتحان غام أو يحصل على شهادة مدرسية ونحو ذلك فإنه يكون ملزما بلصق طابع مهن تعليمية.. وعندما يتقدم فلاح إلى أى من أجهزة وزارة الزراعة المختلفة فإن طابع المهن الزراعية يلاحقه.... وهكذا يجد المواطن المصرى نفسه مطارداً أينما حل بلعنة الطابع النقابى الذى يسلمه إلى مزيد من الفقر والفاقة.

وهذا الوضع الشاذ الذى يتعرض له المواطن المصرى هو وضع غير قانونى ويتنافى مع مبادىء الدستور ذلك أن طابع الشرطه الذى يدفعه المواطن لايستفيد به المواطن المصرى فى صورة خدمات موجهة للمجتمع ككل ولكن يخصص دخل هذا الطابع إلى فئة خاصة من العاملين بالشرطة الذين يستفيدون وحدهم دون باقى المواطنين بعائدات طابع الشرطة فى الوقت الذى يتحمل فيه المواطنون جميعا العبء المالى الخاص بهذا الطابع.

وهذا هو نفس الحال مع طابع المهن التعليمية الذى يدفعه التلميذ وولى أمره فلا يرتد إليه فى صورة خدمات تعليمية بل يستفيد به المعلمون وحدهم بواسطة نقابتهم.. وكذلك الحال بالنسبة لطابع المهن الزراعية الذى يدفعه الفلاح ليتسفيد به المهندس الزراعى وهلم جرا.

والحق أن هذا الوضع الشاذ الذى يعانى منه المواطن المصرى هو نتاج مزدوج للعجز الحكومى والشعبى فى آن واحد فمن ناحية أصبحت بعض الفئات والطوائف المهنية عاجزة عن حل مشكلاتها الاقتصادية بجهودها الذاتية ومن ثم اتجهت إلى الإثراء على حساب الغير الذى أصبح سمة مميزة للحياة العامة فى مصر بوجه عام والحياة النقابية على وجه الخصوص. ومن ناحية أخرى عجزت الدولة عن حل المشكلات الاقتصادية لبعض الفئات والطوائف المهنية ومالت إلى اعتماد امبدأ لاثراء على حساب الغير أساساً لسياستها الخاصة بحل مشكلات بعض الطوائف المهنية.

وقد دافع منظروا السلطة فى عصر الانفتاح عن هذا الاتجاه استنادا إلى مبدأ التضامن ودعوا إلى أن يتضامن الفلاح مع المهندس الزراعى والتلميذ مع معلمه والمواطن مع الشرطى وذلك عن طريق الطوابع المهنية المقررة لحساب بعض النقابات والفئات المهنية.

لكن الاستناد إلى مبدأ التضامن فى مثل هذه الحالة هو تلاعب غير مقبول بالمبادىء فالقاعدة الدستورية والقانونية هى أن النقابة تنظيم خاص بأعضائها الذين يتحملون العبء المالى للنقابة فى نظير تمتعهم بالمقابل الذى تقدمه النقابة فى صورة خدمات ومعاشات خاصة بهم وقاصرة عليهم دون غيرهم من المواطنين.

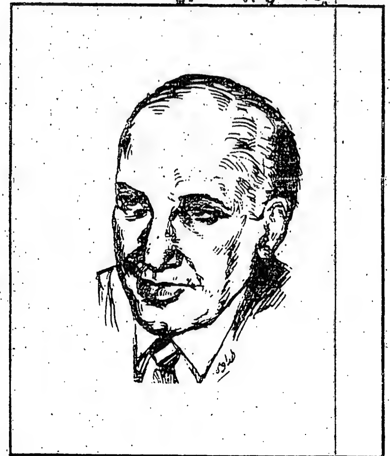
ولذلك فالقاعدة الصحيحة، كما هو الحال على سبيل المثال، فى نقابة المحامين، ونقابة الأطباء حيث يتحمل. المحامى وحده بقيمة طوابع نقابة المحامين التى تلصق على الأوراق القضائية وكما يتحمل الطبيب وحده دون المريض عبء طوابع نقابة الأطباء التى تلصق على تذاكر العلاج الطبية أما أن يتحمل المواطنون عبء الطوابع النقابية ليستفيد بها أعضاء النقابة وحدهم فذلك إثراء بلا سبب مشروع يتنافى مع النصوص الصريحة للقانون والتى ترفض الإثراء على حساب الغير.

وعندما يدفع التلميذ رسما للالتحاق بالمدرسة فلا يستفيد منه سوى المعلم وعندما يدفع المواطن رسما لينفرد بفائدته الشرطى وعندما يدفع الفلاح رسما ليستأثر بفائدته المهندس الزراعى فهذا إثراء على حساب الغير يتنافى مع المبادىء الدستورية المقررة والتى لايتفق معها أن تفرض ضريبة على طائفة معينة من المصريين لتستفيد بها طائفة أخرى.

وإذا كان الإثراء على حساب الغير قد أصبح سمة لحياتنا فى هذا الزمن الردىء فما هو رأيكم فى تعميم الفائدة بفرض ضريبة على هيئة طابع نقابى على المريض لحساب الطبيب وعلى السجين لحساب المحامى وعلى الدواء لحساب الصيدلى وعلى إيجار المسكن لحساب المهندس؟!

والحق أن فوضى التشريع المالى الذى يقوم على أساس الاثراء على حساب الغير وفرض ضريبة على فئة من المصريين لتستفيد بها فئة أخرى فى حاجة إلى وقفة وخاصة مع مايرزح المواطن المصرى تحت وطأته اليوم من فقر وفاقة.. فهل نجد بين رجال القانون وحماة الدستور ونواب الشعب من يتصدون لمبدأ الاثراء على حساب الغير الذى أصبح سمة مجتمعنا فى هذه الأيام؟!

د. حسين كامل بهاء الدين



محمد عبد الحليم موسى





سيف صادق
نوبى كسر القاعدة

د. رفعت السعيد

الاسم: سيف الدين محمد صادق
الاسم الحركى: عز
المهنة: ميكانيكى سيارات ثم محترف ثورى
تاريخ الميلاد: ٣١-١٢-١٩٣١
تاريخ الوفاة: ٢١-٤-١٩٨٠
محل الميلاد: قرية ادندان- النوبة

فى اليوم الأخير من العام... وربما فى اللحظات الأخيرة منه، ولد سيف صادق. فى قرية نائية، تفترش بالضبط خط الحدود بين مصر والسودان. باب البيت فى مصر، لكن شباكه يطل على أرض سودانيه.

الرزق جاف، والاسرة فقيرة، لا أحد يعرف أن ثمة شيئاً اسمه ليلة رأس السنة، فقط طفل جديد يأتى... يكبر قليلا ليسافر الى القاهرة. ليعمل.. ليرسل للبطون الخاوية فى أدندان بعضا من طعام.

الجميع يفعلونها، ينتصب عود الفتى قليلا ليسرع الى حيث الرزق.. والنوبيون يعرفون طريق هذا الرزق، خادم فى منزل ارستقراطى، أو بواب، أو فى احسن الاحوال يجاور فى الأزهر ليحصل على الجرايه وليؤمل فى مستقبل أفضل.

لكن هذه المجاورة فى الأزهر الشريف تتطلب بطونا ليست خاوية فى القرية الأم.

أما سيف صادق فقد كسر القاعدة، رفض ان يكون خادماً او بوابا، ولم تكن لديه رفاهية ان يجاور فى الازهر.. كسر القاعدة واختار ان يكون عاملا..

.. الفتى النوبى الاسمر كثمرة تمر، النخيل كنواة بلح، يخلع الجلباب، ويرتدى بنطلونا ازرق، وينحنى تحت سيارات الاغنياء ليتعلم اسرار الميكانيكا، ويتعلم معها بعض أسرار الحياه..

وفى حى الفواله بعابدين، حيث يتجمع النوبيون، عاش هو ايضا، وعمل، وكما كسر القاعدة فى العمل، كسر القاعدة فى السياسه..

نواة البلح السمراء النحيلة، تنتمى لحزب الوفد، ويصبح سيف صادق سكرتيرا للشباب الوفدى بالفوالة فى حى عابدين.

لكن مصر تتفجر غيظا وغضبا ضد الاحتلال والقصر الملكى وايضا ضد خدام الاثنين من كبار ملاك ورأسماليين، وحزب الوفد لايجد لا الشجاعة ولا الرغبة ولا المحتوى الاجتماعى الذى يمكنه من التفجر مع غيظ مصر ومع غضب المصريين.

والفتى الاسمر الذى يقضى نهاره ليصلح سيارات الاغنياء، لايريد أن يقضى ليله مترثرا فى السياسة معهم، تاركا مصر لغيظها، والمصرين لغضبهم.

وفى ١٩٤٧ يصبح سيف صادق شيوعيا. ويستقيم الأمر، لكنه لم يترك موقعه كسكرتير للشباب الوفدى.. ،ونجح فى ان يضم العديد من زملائه فى لجنة الشباب الوفدى.. الى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى».

وكان «الرفيق عز» هادئا دائما، قادرا على النفاذ فى صمت وهدوء الى حيث يريد..

كان هادئا بصورة تثير أعصاب الآخرين، وصامتا بصورة تدفعك الى الإحساس بأنه لا ولن يتكلم. وبعد صمت طويل يقول كلمة أو كلمتين تلخصان كل شئ، وتضعان الطرف الاخر فى حرج من الإفراط فى الكلام.

هذا الهدوء المفرط أفاده كثيرا فى العمل السرى، ولهذا فإن أحدا لم يفكر مطلقا فى ان هذا الميكانيكى الاسمر والنحيل والصامت والمنساب دوما فى رفق.. هو أحد الكوادر الشيوعية التى تعمل بنشاط محموم فى حى عابدين وسط النوبيين والعمال والوفديين وطلاب الازهر..

ولكن...لابد أن يأتى السجن. فهذا هو قدر الشيوعيين. «١٩٤٨-١٩٥٠» فترة السجن الاولى.

خرج ليجد حدتو تحاول ان تلملم جراحها من آثار التمزق. فى السجن كان قد وجد الفرصة ليتعلم الكثير، وليقرأ الكثير، وكان قد انضم الى منظمة صغيرة اسمها «نحشم» (نحو حزب شيوعى مصرى).. لكنه ما ان خرج ووجد الحبيبة تلعق جراحها وتنهض، حتى شعر بالحنين الى العودة اليها.. الى حدتو.

وتبدأ مفاوضات سهلة بين حدتو ونحشم يشارك فيها عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى.. الصديق الحميم للطرفين، والابن البار لحدتو.

ويتحد التنظيمان..ويعود الرفيق عز الى حدتو

.. وهنا توقف سيف صادق ليسأل نفسه «هل ثمة وقت فائض يمكنه ان يضيع فى اصلاح سيارات الاغنياء؟». وتأتيه الاجابة بقرار الاحتراف..

والمحترف.. كالراهب، ينكر نفسه وأسرته وعمله ويتخذ بلدا جديدا واسما آخر.

والى طنطا يسافر الفتى النوبى ليعمل

وسط الفلاحين.

.. فى هذه الفترة تقابلنا، انا كنت طالبا بالثانوية فى المنصورة، وهو محترف فى طنطا. وفى إطار العمل المشترك التقينا.

تأملت هذا النوبى البطئ الحركة، النادر النطق، وتساءلت ماذا يمكن لهذا الرجل ان يفعل معنا. وماذا يمكنه ان يقول للفلاحين؟ كنا نحن سريعى الحركة، كثيرى الكلام، نسرع وكأننا نقفز، نتكلم وكأن الكلام بلا نهايه.. ونحقق نتائج جيدة ولابأس بها، لكنه فى هدوئه وصمته تفوق علينا جميعا. وفجأة اصبحت طنطا واحدة من معاقل حدتو.. وبدأنا فى المنصورة نشعر بمنافسة حادة وثورية بيننا وبين هذا القادم الهادئ الصامت.. الذى لايوحى بأى قدرة، فاذا به هائل القدرات، وغزير النتائج.

... وتلغى معاهده ١٩٣٦ وتتفجر مصر هتافا بطرد الانجليز وتحرير منطقة القنال.

كنا نصرخ على رأس مظاهرات صاخبة، غاضبة، أما هو فقد تسلل هادئا الى الشرقية ومنها الى التل الكبير حيث قاد عملية تشكيل فصائل «الانصار» (فصائل الكفاح المسلح التى بدأت حدتو فى تكوينها).

وتحترق القاهره. وتجهض عمليه الكفاح المسلح، وتسرع قوات الامن لاعتقال الفدائيين.. وينساب الفتى الاسمر الى بحر الفلاحين العميق.. ويستحيل العثور عليه.

وابتداء من ١٩٥١ تصبح منطقة بحرى فى منظمة حدتو واحدة من أنشط المناطق.. ويمتد النشاط الفلاحى الى عشرات القرى؛ ويلتصق الشيوعيون بالريف فى تجربة فريدة ونادرة، ويتحول العمل التنظيمى الى عمل جماهيرى، والى انتفاضات فلاحية، والى نقاط إرتكاز قويه.. والى كوادر فلاحية، وتتجمع خبرات ومعارف وتجارب لم يتوصل اليها سياسيون مصريون من قبل.

وتصدر بانتظام «صوت الفلاحين» كمجلة فلاحيه شيوعيه..

هذا العمل الثورى الفذ والجديد تماما على الشيوعيين أحرزته كوكبة من المناضلين لابد ان نذكرها ونتذكرها فؤاد حبشى الذى أتى الى بحرى فى ١٩٥٠ وهى منطقة جرداء من العمل الشيوعى الا بعض واحات صغيرة ثم أثمرت على يديه نشاطا عارما، ومعه طاهر البدرى والشيخ عبد السلام الخشان... ومع هؤلاء وغيرهم كان سيف صادق..

.. ولكن وللمرة الثانية يأتى السجن ومن ١٩٥٣ الى ١٩٥٦ يتواصل اعتقاله عسكريا ليخرج اكثر فتوة واكثر صلابة واكثر خبرة.

كانت حدتو قد توحدت مع المنظمات الصغيرة وتكون الحزب الشيوعى المصرى الموحد. وأعيد ترتيب الكثير من المواقع، أما هو فما ان خرج حتى تسلل بهدوئه المعتاد الى طنطا.. ولكى يحسم الأمر مع نفسه ومع رفاقه تزوج من هناك...

لقد أدرك أن عمله وسط الفلاحين هو مصيره ومستقبله. فلماذا يهرب الانسان من مصيره ومن مستقبله؟ واصبح «الرفيق عز» واحدا من ابرز المناضلين الفلاحيين..

ألم أقل انه يحب ان يكسر القاعده..

فكيف لنوبى.. عامل... هادئ. صامت ان يفعلها؟.. انها واحدة من اسرار القوة الكامنة فى عمق المناضل المصرى..

ويتجاسر هذا الهادئ هدوءا يملؤك بالغيظ، يتجاسر فيفعلها.. ويجعل من طنطا نقطة انطلاق لعمل نشط وسط ريف بحرى..

ويصدر مجلة الفجر» (اول مجله فلاحية علنيه يصدرها الشيوعيون) وتسرع يد الحكم لتوقفها، لكن الرجل الهادئ يرد على التحدى بتحد حاسم وهادئ ايضا فيحول المجلة الى دار للنشر، ولعلها المرة الاولى التى تؤسس فيها دار للنشر متخصصة فى النشر الفلاحى، بل لعلها المره الاولى التى تؤسس فيها دار للنشر فى مدينة كطنطا.

ألم اقل اكثر من مرة انه من هواة كسر القاعده..

ويتواصل عمله فى طنطا حتى تأتى صاعقة يناير ١٩٥٩.. ويعتقل مع من اعتقلوا ويستمر تحت وطأة السجن الذى لانحتاج للعودة إلى وصف وحشيته ولا انسانيته.. ويفيده هدوءه كما يفيدنا جميعا. كان كقطعة جرانيت إشتقت من صخر اسوان.. لاتتأثر بمطارق الطغيان.. ولاتهتز، ولا تنعكس عمليات التعذيب الوحشى عليها بأيه انفعالات،.. وكنا ننظر إلى هدوئه فنخجل من توترنا، والى صمته فنخجل من انفعالنا، فكان بالنسبة لنا جميعا مانعة للصواعق.

وفى ١٩٦٤ يخرج مع الخارجين. وفى ١٩٦٥ يصبح يتيما للمرة الاولى فى حياته.. هكذا وصف لى حالته يوم قرار حل الحزب.

لكن الفتى يعرف كيف يفعلها مرة ومرات..

وبذات الهدوء تسلل الى المجموعة الاولى، فكان خامس خمسة بدأوا بعملية تأسيس حزب جديد.

وفى هذا الوقت كان قد عين بالشركة العامة لاستصلاح الاراضى، وكان قد أصبح زوجا وأبا.. لكنه الحنين الهادئ والصاخب فى آن واحد، يفرض عليه ان يترك الوظيفة، ويعود محترفا ثوريا من جديد.

ومرة آخرى يقبض عليه عام ١٩٧٥ عقب اضرابات عمال حلوان الصاخبة، ولكنها تكون المرة الأخيرة التى يناله فيها الخصم..

ففى ١٩٧٧ وعندما تنتفض مصر فى ١٨، ١٩ يناير وتعقب ذلك حملة اعتقالات وتمشيط واسعه، ينساب سيف صادق من ايديهم.. عامان ونصف يبحثون عنه وهو يعيش مناضلا، ويناضل هادئا، ويستمر نضاله ثمارا صاخبة..

عامان ونصف يبحثون عنه فى كل مكان، وهو ينساب هادئا فى شوارع القاهرة.. يرتب كل أمر، ويدبر كل فصل، ويمضى من بين اصابعهم.. دون ان يشعروا به.. وهكذا يثبت ان هدوءه كان فعلا ثوريا لازما..

.. وتنتهى القضيه برمتها، فيعود للظهور.

ومالبثوا أن انقضوا عليه فى محاوله للانتقام، ولكن الحرص الهادئ يفيده مرة أخرى وينجيه من ايديهم بعد شهر او اكثر قليلا..

ثم.. اسابيع قليله ويأتيه نبأ استشهاد زكى مراد.

رفيق النضال الطويل يذهب.. ويتحول الحزن الى مرض، ونتصور انها مجرد وعكة حزن، فاذا بها غزوة خبيثة فى المخ..

وينتظر متماسكا حتى اربعين زكى مراد، ليسقط من جديد فينقل الى المستشفى.. ليلحق بصديق العمر ورفيق النضال بعد ثلاثة اشهر من مصارعة هادئة مع المرض.

.. وفى الساعات الأخيرة عرف انه يموت.

وكأنه أراد أن يودع كل شئ، أن يرى وللمرة الأخيرة شوارع القاهرة وحوارى الفواله، والمقاهى التى عقد عليها الاجتماعات، والبيوت التى اختفى فيها عن الأعين المتلصصه، فاستدعى رفيقه صابر بسيونى وركب معه سيارة، وطلب منه ان يدور به على مواقع النضال القديم..

أيه رومانسية تغلف اعماق هذا النوبى الهادئ..

تهادت به السيارة فى حوارى القاهرة وفيما كان يستنشق عبيرها، كان يلفظ آخر انفاسه.

وبهدوئه المعتاد كسر القاعدة للمرة الآخيرة.. ومات ليس على فراش المرض فى المستشفى كما كنا نتوقع جميعا، وإنما فى سيارة تنتقل به بين أماكن أحبها، وعاش فيها أجمل لحظات النضال، وبين أناس اعتاد ان يحبهم وان يهبهم الحياة.. حتى آخر لحظات الحياة.

الانهيار السوفييتي
وانعكاساته
على حركة التحرر العربي



البريســـتروبكا

.. والـديمقراطية .. والماركسيـة في حوار ٨ من مفكري وساسة اليســـار

سجل الندوة: عماد فؤاد

كثيرة هى أسئلة اليسار واليمين والوسط، أسئلة المهتمين وغير المهتمين، أنصار الاشتراكية وأعدائها حول الانهيار الكبير فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية.

لكن أهم هذه الأسئلة على الاطلاق هو مايخص أثر هذا الانهيار على حركة التحرر العربى بكل قواها وفصائلها، على وضعها الراهن ورؤيتها للمستقبل.

ورأت اليسار فى محاولة لاستخلاص علامات أولية، أن تستضيف عددا من الأساتذة والكتاب، تدعوهم لمناقشة حرة، جدول أعمالها هو هذه النقطة الواحدة. وحين التقوا أول مرة وبعد مناقشة أولية حارة قرروا أن ينقسم الموضوع الى قسمين أو سؤالين كبيرين. فأضافوا للأول السؤال الثانى والذى لايقل أهمية ألا وهو «مستقبل الحركة الاشتراكية فى مصر» ليكون موضوع ندوة أخرى مستقلة يشارك فيها المنتدون أنفسهم فى ضوء ماتبلور فى الندوة الأولى، وماتقدمه الخبرة الحية للأحداث المتلاحقة.

أدار الندوة الدكتور «عبد العظيم أنيس» العالم والمفكر الماركسى الذى رفض أن يشارك فى ندوات آخرى منتظرا أن تطرح «اليسار» أسئلتها وتقدم مشروعات إجاباتها حتى يستترشد برؤية الجماعة وشارك فيها كل من:د. إبراهيم سعد الدين- د. رفعت السعيد-د. عبد العظيم أنيس- أ. عبد الغفار شكر- أ. فريدة النقاش- أ. محمود أمين العالم- أ. نبيل الهلالى

وبعد أن قدم د. عبد العظيم أنيس للندوة وطرح المحاور الرئيسية بدأ النقاش الذى ننشره نصاً.



د. عبد العظيم انيس

غيبة الطبقة العاملة

نبيل الهلالى:

الإطار المحدد للندوة يثير تساؤلا أوليا؟ هل نملك هنا الصفة التى تخول لنا تقييم هذه المتغيرات؟ وهل نملك القدرة... على الحكم عليها؟

واقع الأمر إن التطورات الجارية فى العالم الاشتراكى. ليست مجرد احداث محلية.. ولايصح التعامل معها باعتبارها من الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا. ذلك ان عواقب هذه التطورات تتخطى حدود هذه البلدان. لتمس فى الصميم قضايا ومصالح كل الشعوب كما لها انعكاساتها الخطيرة على حركة التحرر العربية بالذات.

صحيح أنه لم تتوافر لدينا بعد... كل التفاصيل

وصحيح ان الصراع الدائر هناك..لم يحسم نهائيا بعد. لذلك فمن السابق لأوانه إطلاق الأحكام النهائية على الأمور وما ستنتهى اليه.

لكن القدر المتوفر لدينا من الحقائق.. يكفى لبلورة نظرة اولية للأحداث للتوصل الى تقييم موضوعى ينطلق من الواقع.. وليس من مقولات اوشعارات او تصريحات او نوايا مختلف الاطراف. وفى تقديرى ان مايجرى اليوم هو مظاهر ازمة طاحنة شاملة، سياسية، اقتصادية اجتماعية.. يضاعف من خطورتها.. كونها تتفاعل فى غيبة الدور القيادى للطبقة العاملة فى المجتمع ، وافتقاد هذه الطبقة لحزبها الثورى الجماهيرى.. الذى يمثلها حقا.. ويستأهل ثقتها وتستثمر القوى المعادية للاشتراكية هذه الأزمة بمهاره وتستغل المزاج الجماهيرى المناوئ لتجارب (الاشتراكية السلطوية) لشطب ومسخ التاريخ.. ولنسف كل منجزات الثورة الاشتراكية... وللانقضاض على ما حققته من مكتسبات لشعوب هذه البلدان

واعتقد انه قد آن الآوان لكى نسمى الاشياء بمسمياتها.. ولكى يتوقف الرهان الخاسر على (البرسترويكا) باعتبارها ثورة فى الثورة الاشتراكية.

فيوما بعد يوم، يتكشف لكل ذى عينين ان ما صور فى البداية كعملية تجديد لشباب الاشتراكية .. ماهو الا محاولة لتجريف تربة الاشتراكية.. وان كل الاحاديث السابقة عن ان البرسترويكا هى عودة الى روح واصول اللينينية مجرد ستار دخان يتم باسمه وتحت عباءته الارتداد الصريح والكامل عن الاشتراكية.. واللهث المهيمن والمخجل وراء سراب الرأسمالية الخادع. وساعة بعد ساعة تكشف الثورة المضادة عن وجهها الكريه. واتساءل.. هل من تسمية اخرى، خلاف الثورة المضادة ..يمكن ان نطلقها على مايجرى- والذى يتمثل فى التنصل من الماركسية اللينينية والتخلى عن المسار الاشتراكى والعودة لقوانين السوق والخصخصة وخطوات إحياء الرأسمالية والسعى للاندماج فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.. وحظر الحزب الشيوعى السوفيتى وملاحقة كوادره.. والتخلى عن الدور التاريخى للاتحاد السوفيتى المعادى للامبريالية العالمية والداعم لحركات التحرر الوطنى؟.

وهنا يثور السؤال:

مامغزى ودلالة هذا الارتداد؟ ثم ما أسباب هذا الارتداد؟ واخيرا ماهو مآل هذا الارتداد؟

هل الارتداد. يعنى ان النظرية هى التى سقطت.. ام مجرد التطبيق؟ وان فكرة الاشتراكية ومبادءها هى التى هزمت... ام الممارسات؟ وان المنهج العلمى الماركسى اللينينى هو الذى يثبت فساده.. ام النموذج ونمط الحكم؟

فى تقديرى أن الاشتراكية كنظرية علمية.. لازالت حية ومتطورة. وهى كأى علم من العلوم لاتكتمل ابدا.. وهى لازالت قادرة على الاستجابة للمسائل الملحة فى عصرنا.

وهذا لايعنى ان ازمة العالم الاشتراكى مجرد ازمة تطبيق ،اذ يظل لهذه الازمة بعدها النظرى المتمثل فى الفشل فى استيعاب النظرية والعجز عن تطبيقها تطبيقا خلاقا على الواقع المتجدد والمتغير من زمان الى زمان ومن مكان الى مكان وحبس النظرية فى نصوص جامده ومسخها الى قوالب جاهزة وسلبها إمكانية التطوير والاستكمال والاشتراكية كفكرة ومثل اعلى يتجسد فى مجتمع انسانى يكفل خلاص الانسان من استغلال الانسان ويحرر الفرد من جميع اشكال الاغتراب لم تسقط.. ولايمكن ان تسقط بسقوط هذا النموذج الفاسد اوذاك.

ومع ذلك فان الزلازل التى تجتاح العالم الاشتراكى تلقن الاشتراكية درسا ثميناً مؤداه ان انتصار الاشتراكية لايتوقف فقط على ماتصبو اليه من اهداف سامية، ومانجسده من قيم انسانية نبيلة، ولكن انتصارها.. واستمرارها.. وازدهارها رهن ايضا بسلامة اساليب ووسائل تحقيق التحول الاشتراكى.

وستظل الاشتراكية هدفا للبشرية، وتواصل السعى اليه.. حتى لو تنكبت الطريق اليه أول مرة.

ان الانهيارات التى تجتاح العالم الاشتراكى، ليست حكما باشهار افلاس الاشتراكية.. ولاشهادة وفاة لها.

ولايعيب الماركسيين اللينينين ان تتعثر محاولتهم الاولى لاستخدام الماركسية اللينينيه كمرشد للعمل.

فالنموذج السوفيتى لايعدو ان يكون أول اختبار للماركسية اللينينية على ارض الواقع.. والاختبار الاول يرد فيه دائما النجاح أو الفشل.

ولم يكن من السهل بالطبع ان تتفوق الاشتراكية الناشئة خلال اربعة او خمسة عقود فقط، على الرأسمالية ونظامها الاجتماعى الذى يمتد عمره اربعة قرون.

ومن جهة أخرى فان الانهيارات لاتعطى الرأسمالية شهادة بالعظمة او الديمومة.

فمحنة العالم الاشتراكى لاتمثل الانتصار الحاسم والنهائى بالضربة القاضية للرأسمالية على الاشتراكية.. انها مجرد انتصار مرحلى احرزته

الرأسمالية فى جولة من جولات.. مباراة متعددة الجولات بين الرأسمالية والاشتراكية واذا كان نموذج الاشتراكية السلطويه الذى فشل فى إبراز واستثمار امكانيات الاشتراكية وقدراتها الكامنة قد انهار.

واذا كان انهياره يهز بالضرورة مصداقية الاشتراكية، و يزعزع صورتها فى عيون الناس.. ويتيح للبعض فرصة الادعاء بانه الدليل على فساد الماركسية اللينينية منذ مولدها.

فعلينا تذكر الناس بان مسيرة الاشتراكية.. لم تكن مجرد مجموعة من الاخطاء والخطايا.. بل حققت رغم كل مثالب وسلبيات (الاشتراكية السلطوية) انجازات مبهرة.

واخفاقات اليوم.. لاتبرر شطب انجازات الأمس حتى تجارب الاشتراكية السلطوية مرت بفترات ازدهار.. قبل ان يلحقها الانحسار فالانهيار. ان الماركسية اللينينية لم تفشل من البداية، فى طرح المجتمع البديل عن المجتمع الرأسمالى.. بل نجحت فى تحويل روسيا القيصرية الدولة بالغة التخلف والتى كانت تعيش فى ظلمات القرون الوسطى الى الدولة العظمى الثانية فى العالم كما نجحت فى تحويل الصين.. إمبراطورية الأفيون والفساد.. الى دولة من الدول الكبرى الخمس.. كما نجحت فى كسر احتكار النظام الرأسمالى لعالمنا واقامت نظاما اشتراكيا جبارا رفع رايات الماركسية علنية على رقعة شاسعة يقطنها مايزيد على ثلث البشرية.

ونجح هذا المعسكر فى التعامل لفترة طويلة مع المعسكر الامبريالى على أساس الندية ولعب المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى دورا حاسما فى مناصرة. النضال التحررى الوطنى للشعوب وفى لجم عدوانية الامبريالية.

وتحت قيادتها الماركسية اللينينية، استطاعت الثورة الفيتنامية إلحاق هزيمة تاريخية باعتى الدول الامبريالية فى العالم.

واخيرا فقد حققت الماركسية اللينينية لشعوب الاتحاد السوفيتى وشرق اوربا انجازات ضخمة فى الاقتصاد والعلم وقدمت نموذجا فريدا لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية من العدالة الاجتماعية. والدلالة الاخيرة للأحداث التى لابد من الاشارة اليها، هى ان سرعة الانهيارات المتتابعة هناك تكشف مدى الابتذال فى بعض المقولات التى راجت حول إتمام بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى، أوحول الاشتراكية الواقعية، او حول بلوغ مشارف الشيوعية وعدم واقعية مقولة ان البشرية تعيش عصر الحتمية التاريخية لانتصار الاشتراكية، وأن القرن العشرين هو قرن انتصار الاشتراكية النهائى فى العالم أجمع.

لقد دللت دروس الحياة على ان هذه الاحلام تنطوى على قدرية تاريخية غريبة عن الفكر الاشتراكى العلمى. كما دللت على ان بناء الاشتراكية فى مجتمعات متخلفة اكثر صعوبة وتعقيدا من كل هذه الاحلام الوردية وهى عملية تغطى بالضرورة مرحلة تاريخية طويلة، وتحتوى بالضرورة على حلقات وسطية لايمكن القفز عليها بمراسيم اوقرارات علوية.

ان هذه الاحداث تؤكد أن المجتمع السوفيتى وسائر مجتمعات شرق اوروبا مجرد مجتمعات انتقالية ذات طابع تناقضى تتعايش فيها الحقائق الاشتراكية مع الحقائق غير الاشتراكية والمعادية للاشتراكية وتزخر بالتناقضات والتفرجات.

ان انتصار ثورة اكتوبر لم يكن تدشينا لعصر الانتقال العالمى الى الاشتراكية. بل كان تدشينا لعصر (الخيار الاشتراكى)

والاختيار فى ذاته لايحسم بالضرورة مسار التطور الاجتماعى.

فبناء الاشتراكية ورسوخ هذا البناء لايعتمد فقط على خيارات أو إرادات.. الشعوب أو الحكام.

كما دللت تطورات الاحداث أن للردة جذورها الموضوعية داخل هذه



فريدة النقاش

المجتمعات وان الاتجاهات المعادية للاشتراكية لها قاعدتها الاجتماعية التى كانت موجودة من قبل قدوم البرسترويكا. والتى عجلت البرسترويكا وسياساتها على مدى خمس سنوات من نمو هذه القاعدة الاجتماعية ذات المصالح الطبقية المرتبطة بالسياسات والتوجهات الاقتصادية الجديدة. والتى تتشكل اساسا من:

الرأسمالية البيروقراطية الناشئة، والمنتفعين من اقتصاد الظل وتجار السوق السوداء وشبكات المافيا.

ان تداعيات الاحداث فى العالم الاشتراكى.. لاتعنى ان المعركة هناك قد حسمت نهائيا لصالح الرأسمالية.

فلازالت هناك بلدان اشتراكية بمنأى عن عواصف الارتداد.

وحتى فى الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا ..فان المعركة مستمرة ودخلت هذه البلدان مرحلة طويلة نسبيا من الصراع الطبقى المحتدم وسوف تتعدد الجولات بين القوى الطبقية المتشبثه بالاشتراكية، والقوى المعادية للاشتراكية الساعية لإحياء الرأسمالية من جديد..

صحيح ان القديم البالى يتهاوى دون ان يطرح الشيوعيون هناك البديل الثورى مما يعرض الثورة الاشتراكية ذاتها.. ومنجزاتها للضياع لكن تظل التراجعات عن التحول الاشتراكى فى تقديرى قصيرة العمر طبعا بمقياس الزمن عند الشعوب لا الافراد.

إن الانتقال الى قوانين السوق سيفاقم الازمة الاقتصادية اذ يستحيل إلغاء شر الاشتراكية بوسائل واليات رأسمالية.

وسوف يعمق التمايز الاجتماعى ويولد تناقضات طبقية حادة، وستكتوى الشعوب هناك بنار المجتمع الاستهلاكى. وهاهى الاوضاع الاقتصادية بعد خمس سنوات من البرسترويكا فى الاتحاد السوفيتى تكاد تصل إلى قاع الهاوية.

وهاهى الحكومات غير الشيوعية التى تولت الحكم فى شرق اوروبا يتضح إفلاسها.. وينفضح زيف شعاراتها الديماجوجية.. وتتبدد وعودها الجوفاء لتحقيق الرخاء هناك كما تتكشف حقيقة شعارات الليبراليين واليمينين الديموقراطية والتعددية التى تختزل اليوم فى تعددية للقوى المعادية للاشتراكية.

.. ان شعوب هذه البلدان ستتوصل بخبراتها الذاتية ان عاجلا او آجلا إلى ان المخرج من ازمتها لم يكن فى الارتداد الى الرأسمالية.. وإنما فى الاهتداء الى نموذج أرقى من الاشتراكية.

أنتقل بعد ذلك الى عواقب المتغيرات الجارية على حركة التحرر العربى. فلاشك ان النضال السياسى والاجتماعى والديموقراطى لحركة التحرر العربية يجرى اليوم ضمن اطار دولى مختلف جذريا.

وسيكون للمتغيرات الجارية فى العالم الاشتراكى تأثيراتها السلبية البعيدة على مسار هذا النضال.

لقد شكل وجود المعسكر الاشتراكى تاريخيا عامل توازن سياسى وعسكرى مع المعسكر الامبريالى والمنظومة الاشتراكية أوجد التوازن الموضوعى الضرورى لانتزاع المستعمرات السابقة لاستقلالها السياسى.

ولقد اختبرت حركة التحرر العربية، المعسكر الاشتراكى فى معاركها المصيرية ضد الامبريالية العالمية والصهيونية.

لذلك لم يكن محض الصدفة ان يتراكب انتعاش حركة التحرر العربية مع الانجازات السياسية الضخمة للمنظومة الاشتراكية فى الخمسينات والسيتنات ولاشك ان اختفاء المعسكر الاشتراكى من على الساحة الدولية سوف يكون له اوخم المواقب على حركة التحرر العربية والعالمية.

ومما يفاقم الأمور.. ان أزمة العالم الاشتراكى جاءت فى اعقاب ازمة خانقة اصابت حركة التحرر العالمية والعربية التى دخلت منذ اواخر السبعينيات فى مرحلة انحسار وجدر.

والعواقب السلبية لهذه المتغيرات لاترجع فقط لما اصاب مواقع الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا من ضعف مما الحق الخلل بالتوازن الدولى وإنما تترلد هذه العواقب فى المقام الاول من التحولات فى السياسات والممارسات السوفيتية فى مجال السياسة الخارجية التى تجسدها مااصطلح على تسميته بالتفكير السياسى الجديد، وبدعوى التجديد .. يتم التخلى عن المواقف المبدئية الثابتة التى التزم بها الاتحاد السوفيتى منذ الايام الاولى لثورة اكتوبر الاشتراكية..

وبدعوى التجديد ايضا يتهمون التمسك بهذه المواقف المبدئية بالجمود العقائدى وأستخلص أهم المحاور الرئيسية للتفكير السياسى الجديد والتى لها انعكاساتها مباشرة على حركة التحرر العربى. سواء على المستوى القومى أو الوطنى أو الاجتماعى أو حتى فى نضالها الديمقراطى وفى الختام.. فلابد من كلمة عن المهام.. فبعد الحديث عن التحديات والصعوبات التى تكتنف نضال حركة التحرر العربية والعالمية فى الاوضاع الجديدة يبقى أن نتساءل

ما المطلوب فى ظل هذه الأوضاع من حركة التحرر العربية؟

المطلوب اولا ادخال تجديد كيفى على برامجها واستراتيجيتها وتحالفاتها واشكال عملها التنظيمى المطلوب ثانيا ان تتجاوز فصائل حركة التحرر العربية اوضاع التشرذم والتمزق والتطرف.. وان تتوصل الى توحيد صفوف كل فصيل وتلاحم الفصائل فيما بينها. فالأيام المقبلة تفرض على حركة التحرر العربية الاعتماد فى الاساس على الذات.. أى على الطاقات العربية والطاقات العربية غير الموحدة.. طاقات مبدده.

د. رفعت السعيد

- نحن مطالبون بفهم علمى متكامل للفكر الماركسى.
- فكرة البيريسترويكا استجابة لخلل عميق ومفزع داخل النموذج السوفيتى
- خيارات ثلاثة أمام الشيوعيين العرب والمصريين. استربتيز فكرى.. حالة انقراضيه.. أو فهم علمى متكامل للماركسية.

المطلوب ثالثا- تعزيز أواصر الصلات النضالية بين حركة التحرير العربية وكل القوى العالمية الساعية للسلام والحرية والعدالة والمعادية للامبريالية والاستغلال والقهر.

ان الهجوم الامبريالى الشامل.. يجب ان يقابل بمجابهة ثورية شاملة.. ترفض الاستسلام للأمر الواقع الامبريالى.. وتأبى التعايش معه.. وتصمم على تكثيف الجهود من أجل خلق الظروف الموضوعية الضرورية لتعديل توازن القوى العالمى من جديد لصالح الشعوب.

واخيرا فلايجوز لفصائل حركة التحرر العربى ان تراقب تطوير المعارك الطبقية الجارية فى الاتحاد السوفيتى وشرق اوربا من فوق مقاعد المتفرجين أو من داخل مقصورة المعلقين الرياضيين.

ان المعارك الطبقية الدائرة هناك هى معركة كل القوى المعادية للامبريالية وللاستغلال والقهر فى العالم.

ومصير هذا الصراع سينعكس بالسلب او الايجاب على نضالنا جميعا.

لذلك فان الواجب الأممى يحتم التضامن الكامل مع كل القوى الشريفة فى الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا، التى تناضل من اجل دحر الردة وقطع الطريق على المخطط الامريكى الرجعى. والتى تكافح من اجل استئناف المسيرة نحو اشتراكية حقيقية متطهرة من كل شوائب وانحرافات وتشويهات الماضى.

الفشل فى حل المشكلة الاقتصادية

د. ابراهيم سعد الدين

: أنا لا أزعم أننى خبير بالشئون السوفيتية ولا أزعم لنفسى القدرة العميقة على تحليل الأحداث المتسارعة وراء بعضها البعض فى خلال هذه الفترة.

ولكن كل مالدى هو مجموعة من التساؤلات، قد تكون لها دلالتها فى محاولة فهم مايحدث، ونقطة البدء لدى هى.. هل وصل النموذج السوفيتى الذى انتشر فى دول شرق أوربا الى أزمة حقيقية؟ وماطبيعة هذه الأزمة؟

لاجدال أننا جميعا عاصرنا وأدركنا وفرحنا بإنجازات عظيمة حدثت فى إطار الدولة السوفيتية ودول شرق أوربا والتقدم الذى حققته هذه الدول والانجازات وأيضا الدعم المادى والمعنوى الذى قدمته لحركة التحرر العالمية وحركة التحرر العربية. ولكن القضية المطروحة الآن هى: هل وصل هذا النموذج إلى أزمة ذات عمق اقتصادى وسياسى واجتماعى ؟ وما مدى تأثير هذه الآزمة على الأوضاع فى هذه البلدان.

إن فهم طبيعة هذه الأزمة وعمقها تجعلنا نفهم مايحدث حتى بما فى ذلك الأطروحات النظرية التى يقدمها هذا الطرف أو ذاك لأن هذه الأطروحات النظرية لاتقدم فى إطار مجرد وإنما فى إطار واقعى لأزمة مايمر بها هذا النظام.

وهذه فى اعتقادى قضية مهمة للغاية. أيضا من المهم أن نتعقب مسار التغير دون أن نحكم مقدما على حقيقته وهنا من المفيد أن نتذكر أن الخطوات الاولى التى اتخذت فى محاولة التغيير انصبت بصفة أساسية على تحرير المؤسسات الاقتصادية وجعلها مسئولة مسئولية كاملة عن مسارها بمعنى ان التغير الذى حدث فى القانون الذى يعرف بقانون المؤسسات الإقتصادية فى الاتحاد السوفيتى كان الخطوة الأولى قبل أى خطوات أخرى والدلالة هنا فى رأيى أن القضية التى كانت تشغل أغلبية الأذهان كانت هى قضية هذه المؤسسات وقدراتها.

وأقول إن البداية فى حركة التغييرات كانت معالجة هذه القضية والتى ظلت موضع اهتمام منذ سنة ١٩٥٣ وحتى هذه اللحظة أى كيفية ادارة

الاقتصاد السوفيتي وعلى الأخص الوحدات الإنتاجية فيه؟ وهذه المسألة كانت هي نقطة البداية الضرورية لأى محاولة للتغيير في الاتحاد السوفيتي

النقطة الثانية: وهى إنه فى مرحلة ماطرحت قضية أساسية وهى أن الاصلاح الإقتصادى مستحيل دون إصلاح سياسى. وكانت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه هى عقد الكونغرس الـ ١٩ حيث طرحت ماهية التغييرات السياسية التى يجب أن تحدث فى الاتحاد السوفيتى لاجراء التغيير والتجديد فى الاشتراكية.

وهنا أتساءل ماذا حدث فى هذا الكونغرس أوماهى نتائجه؟ وماهى القضايا التى أثيرت؟ وماهى القضايا التى اتفق عليها؟ لابد من أن نراجع ونحدد هذه النقاط وأريد هنا أن أشير الى عدة أشياء أساسية.

من أهم القضايا التى أثيرت كانت مسألة الفصل بين الحزب والدولة وثانيا أن تكون الدولة هى دولة القانون وثالثا دمقرطة الحياة السياسية بصفة عامة صحافة وإعلام الخ.. الخ وحتى هذه المرحلة العمل السياسى يتم بصفة أساسية داخل الحزب وعلى قاعدة الحزب والنضال كان هو النضال داخل الحزب الذى يقود افتراضا عملية التغيير لأنه لم تكن قد نشأت بعد قضية الآحزاب المتعددة والتيارات أو لم تكن على الأقل قد تبلورت بعد الاتجاهات المختلفة التى نشأت فى الاتحاد السوفيتى.

وكان من المهم جدا أن نراجع ماحدث وما اتفق عليه باعتباره خطوات ضرورية للتغيير ومتابعة ماحدث فى الكونغرس الـ ١٩ من ناحية، إمكانية وضع هذه القرارات موضع التنفيذ أو عدم وضعها موضع التنفيذ واحتدام الصراع داخل الحزب وخارجه وبعد الكونغرس الـ ١٩ برزت قضيتان أساسيتان وبدأتا فى لعب دور أساسى فى الصراع بعد ذلك وهما :

(١) إن ماتم من تغييرات فى إطار قانون المؤسسات وضح أنه لم يكن كافيا لنقل الاتحاد السوفيتى من حالة الأزمة الاقتصادية الى حالة النهوض الاقتصادى.

(٢) تفجر الازمة القومية: الذى أثر على الصراع داخل الاتحاد السوفيتى

وفى إطار الوضع الاقتصادى بدأ يبرز تباين شديد فى الاتجاهات من ناحية مدى السرعة فى الانتقال لاقتصاد السوق. من ناحية أخرى الدور الأساسى للتخطيط ومدى ضرورة المحافظة على المكتسبات الاجتماعية التى تحققت فى الدولة السوفيتية فى المراحل الماضية. وبغض النظر عن دور القيادة السوفيتية امتلأ المجتمع السوفيتى خلال هذه الفترة بالنشاط الفكرى والصراع الفكرى حول هذه القضايا، ومن يرجع للكتابات سواء المترجمة أو غير المترجمة. الاقتصادية منها أو غير الاقتصادية سيلاحظ أن الصراع خرج عن أن يكون مجرد طرح من القيادة بقبلة الناس أو يرفضونه إنما أصبحت قضايا حادة على مستوى المجتمع ككل وداخل الحزب أيضا وهذه هى النقطة الأساسية.

وهنا أقول إنه مع احتداد الأزمة أصبحت تتبلور داخل الاتحاد السوفيتى ثلاثة تيارات رئيسية بالنسبة لقضية الاقتصاد على وجه التحديد وأيضا بالنسبة لقضايا أخرى ثانوية. وبالنسبة لقضية الاقتصاد كان هناك التيار الذى يحافظ على النموذج الذى كان قائما مع تعديلات فيه. أى إعطاء دور أساسى للتخطيط المركزى والاحتفاظ بفكرة الملكية العامة دون السماح بالملكية الخاصة إلا فى أقل الحدود. هذا تيار للاقتصاد، والصراع فى هذا الإطار صراع ممتد مابين الاقتصاديين والمؤسسات ومابين العاملين بالصناعة ومابين العمال ومابين المستفيدين من السوق السوداء، ومابين أجهزة الحزب الفاسدة يعنى الصراع شمل المجتمع فى عمومه لكن القضية الأساسية هى المحافظة على النموذج الذى كان قائما مع إجراء بعض التعديلات فيه.

التياران الآخران هما: الاول هو تيار تغيير هذا النموذج أى إجراء تغيير جذرى فى هذا النموذج مما كان يسمى- أو ما أسميه- الإقتصاد الأوامرى وهو الإقتصاد المبنى على تغيير أساسى فى النموذج ليتحول من نموذج قائم على الامر إلى نموذج قائم على فصل المؤسسات الاقتصادية المستقلة. ولكن هذه المؤسسات الاقتصادية المستقلة يثار بشأنها خلاف حول إذا ماكان أستقلالها يتطلب بالضرورة هذه الخصخصة الواسعة أم لا؟ إنه يوجد اتفاق على ضرورة أن الوحدات تمتلك ولكن الخلاف حول قضية الخصخصة ومداها وهنا أيضا تسير عملية الخصخصة ومداها، فى اتجاهين: إتجاه للسماح بالنشاط الرأسمالى وخصوصا فى قطاع الخدمات وخلاف حول الملكية الفردية للأرض وهذا احد الخلافات الرئيسية، ودور مايسمى بالتعاونيات كنشاط وما إلى ذلك بالإضافة لدور السوق. وكانت هذه جميعا قضايا حادة فى النزاعات التى جرت فى الاتحاد السوفيتى فى خلال هذه الفترة.

بينما يرى آخرون أن عملية الخصخصة لابد أن تنتقل لمجمل مؤسسات الدولة وهذا هو الاتجاه الثالث. ولابد من الانتقال السريع لآليات السوق وأن تشمل عملية الخصخصة كافة المنشآت وأقول بصفة عامة أن هذا كان فى صميم الصراع داخل الاتحاد السوفيتى فى مثل هذه الفترة.

اشترك العاملون فى الصراع بصفة أساسية لتحسين ظروف المعيشة، واتخذ اشتراكهم أشكال إضرابات واسعة فى بعض الأحيان من أجل فرض تحسين أحوال المعيشة داخل الاتحاد السوفيتى.

ورغم كل هذا الذى حدث بين سنتى ٨٥، ٨٧ فإن الاوضاع الاقتصادية لم تتحسن بل إنها كانت تتدهور شيئا فشيئا وتتيح الفرصة اكثر فأكثر لعناصر السوق السوداء والعناصر الحزبية البيروقراطية الفاسدة لأن تجمع مزيد ومزيد من الاموال عن طريق فساد السوق. وهذه الظاهرة لم تبدأ فى هذه الفترة إنما اتسعت جدا مع عدم حل المشكلة الاقتصادية وزيادة الطلب وانتفاء قبضة الدولة الحديدية، واستطاعت بعض الفئات الحاكمة سواء فى المؤسسات الاقتصادية أو مؤسسات الدولة أو فى مؤسسات الحزب أو ايضا فى إطار السوق ومن العناصر المختلفة أن تستغل حالة النقص فى السلع وحالة تشوه الأسواق لتراكم مزيدا من الثراء فى خلال هذه الفترة وتسعى لنوع من الاستثمار الذى نسميه الاستثمار الطفيلى، أى استغلال هذه الظاهرة لتحقيق مزيد من التراكم فى الاتحاد السوفيتى وحتى الأن فأن عناصر الرأسمالية الاساسية فى الاتحاد السوفيتى هى من هذا النوع الطفيلى.

وكنتيجة أساسية لأن الرأسمالية إنتفت بعد ثورة ١٩١٧ كطبقة إجتماعية ومشاركة فى إدارة النشاط ومن هنا من يعود ليلعب دوره فى النشاط المالى والاستثمارى الجديد هم عناصر راكمت أموالها من الفساد وفساد السوق وليس إلا. وبالتالى هذا يعكس نفسه على نوع النشاط الدائر فى الاتحاد السوفيتى.

اشتدت الأزمة ولم تنجح محاولة الاصلاح وهى التى طرحت الخلاف الشديد بين الأطراف المتباينة معبرة بطبيعة الحال عن مواقف اجتماعية وثقافية مختلفة وفى مثل هذا الوضع ليس لدى مايسمح لى بأن أحققها وأدققها وإنما أنا ملاحظ خارجى وأقول إنها تعبر عن مواقف مختلفة بالنسبة للناحية الاقتصادية.

فى نفس هذا الوقت وكنتيجة أيضا- فى رأيى لعدم القدرة على حل المشكلة الاقتصادية تفجرت كل التناقضات الكامنة فى المجتمع وعلى رأسها التناقض القومى لأنه فى أطار الوضع الذى كان قائما كانت هناك تناقضات كثيرة مكبوتة وفى رأيى أيضا انه لو كانت المشكلة الاقتصادية قد حلت فان التناقض القومى كان سيصبح أقل حدة. ومن هنا فإن

التناقض القومي ضاعف من مشكلة الأزمة الاقتصادية أي أن الاثنين يصبان في بعضهما البعض بل أيضا الخلاف السياسي حتى داخل الحزب ضاعف من المشكلة الاقتصادية وسأضرب مثلا بسيطا للغاية في هذا الأمر: مثلا منطقة مثل موسكو ولينينجراد أتت فيها الانتخابات بما يسمونه بالقوى الديمقراطية. بينما المنطقة المحيطة بموسكو ومنطقة الفلاحين بقيت لجبهة المتشددين وكان لهذا تأثيره الشديد على العلاقة بين القرية والمدينة خلال هذه الفترة بمنع الحاصلات عن كل مدينة أي أن الصراع هنا يأخذ كافة الأشكال ويحتد ويشتد

ومن هنا في واقع الأمر أعطى أهمية خاصة للفشل في حل المشكلة الإقتصادية باعتبارها مصدرا لفهم كثير مما يجري وتداعيات الموقف.

وهنا أطرح على نفسي سؤالا- وليس لدي إجابة- لماذا لم تستطع وحدات الانتاج في المجتمعات التي تبنت النموذج السوفيتي أن تتابع وتستخدم وتستفيد من التقدم العلمي وأن تعمل بصفة مستمرة على رفع معدلات الانتاجية للعاملين ؟ لأني أعتبر أن هذا أساس المشكلة .لماذا لم تستطع هذه النوعية من الوحدات وهذا النوع من التنظيم أن يمارس هذه العملية ويحدث ماهو مفترض في النظرية الإشتراكية أن يتم؟ وهو أن النظام الإشتراكي أكثر قدرة على تحقيق إنتاجية أعلى للفرد وعلى الوفاء باحتياجات الناس لماذا لم تستطع هذه الوحدات أن تتم ذلك في وقت إستطاعت الوحدات الرأسمالية في إطار الأحتكارات والدولة أن تستغل الثورة العلمية والتكنولوجية وأن تجدد قدرات الرأسمالية وإمكانياتها في هذه المرحلة وأقول إنه حتى نفهم هذا دون الدخول في التفاصيل. ستظل لكل واحد فينا إجتهاداته. وهنا لا أختلف اطلاقا حول أن التغييرات في المواقف السياسية في الاتحاد السوفيتي وانهيار المجتمعات التي نشأت كنتيجة لثورة اكتوبر الإشتراكية وماتبعها من أشياء، تعطي وضعية جديدة لحركة النضال التحرري في العالم وأول القضايا التي يطرحها هذا الوضع الجديد هي في رأيي قضية التحالفات .لأنه بغض النظر عما يقال عن الاتحاد السوفيتي أو النظام العالمي الجديد.. و. والخ فمن المؤكد أن هناك قضية رئيسية نستطيع الاتفاق حولها وهي إن تحالفات حركة التحرر الوطني ليس فقط العربية وإنما على نطاق عالمي، قد آن الأوان أن يعاد النظر فيها وعلى ضوء واقع الإنهيار الذي حدث في هذه المجتمعات.

وإن ماحدث حتى الآن ليس نهاية وإنما هو جزء من عملية صراع لم يزل مستمرا.

مواقف ثلاثة من الماركسية

د. رفعت السعيد:

في البداية لدي بعض التعقيبات السريعة على الآراء التي طرحها الاستاذ نبيل الهلالي.

الاستاذ نبيل قال أنه يتعين أن يتوقف الرهان الخاسر على البريسترويكا ذلك إنها لم تكن تجديدا لشباب الإشتراكية وإنما تحريفا للنظرية الاشتراكية أنا أعتقد أنه يوجد بعض الخلط بين الفكرة وتداعيات الفكرة اذا كنا نحن نعتقد أن النموذج الذي بني في الاتحاد السوفيتي وفي دول أوربا الشرقية كان صحيحا مائة بالمائة اذا لم يكن هناك مبرر للدعوة لآية إصلاحات في داخله أو أي تصويبات في داخله اذا كنا نعتقد إنه كان يتمتع بقدر كبير من الآخطاء، فلابد من أن نضع في الإعتبار أن هذه الأخطاء كان يجب أن نجد من يتصدى لها لتصويبها.

هذا التصدي والمدى الذي أخذه، والإتساع الجماهيري الذي التف حوله يعبر عن عمق الأزمة التي كانت موجودة داخل النظام السوفيتي ولا يعبر عن مجرد خلل داخل هذه الفكرة أو مؤامرات أحاطت بها. هذا لايعني أنني أدافع عن مايجري الآن في الاتحاد السوفيتي أو في بلدان أوربا الشرقية لكن يجب أن نعرف إنه كان هناك خلل عميق وحقيقي ومفزع داخل هذا النموذج.

النقطة الثانية التي أثارها الاستاذ نبيل الهلالي وهي تستحق منا أن نتأملها وهي: هل الخلل في النظرية .أم التطبيق وأنا رأيي إن السؤال مشروع لكن ربما لايكون دقيقا لماذا؟ لأن النظرية التي تعجز عن تصحيح الآخطاء في التطبيق أولا بأول، لابد من وجود خطأ ما في جذورها أو في فهم البشر لهذه الفكرة. لأن الفكرة بذاتها مجردة تكون شيئا جميلا وعندما يحمل البشر على تفهمها فهم يتفهمونها بطريقتهم الخاصة وفق ظروف موضوعية خاصة . فربما كان فهمهم. لهذه الفكرة يستحق المراجعة وربما يستحقق التراجع عنه وأريد أن أضرب بعض الأمثلة.

لايمكن نسيان أن الماركسية- أو النصوص التي أمامنا لأننا خلطنا بين القوانين العامة وبين ركام النصوص الذي تراكم في أكوام كبيرة جدا أو أعتبرنا كل نص مكتوب هو جزء من النظرية ولم نعد نفرق بين القانون العام وبين المتن وبين الشروح على المتن وبين تفسيرات الشروح على المتن وتحولنا إلى عباد للنصوص وأنا سأسأل سؤالا. أكدت النصوص الماركسية أن الصراع الطبقي يختفي باختفاء حكم الطبقات وبوصول البروليتاريا إلى السلطة. طيب. كيف تولدت هذه الصراعات الطبقية داخل الاتحاد السوفيتي؟ الفارق المهول في الدخول في ظل دولة اشتراكية وفي ظل حكم طبقة واحدة. ألم تولد حالة من الأحقاد تحولت الى حقد على الحزب وإلى رفض للفكرة. تحولت الى أنهم أعتبروا أن الشيوعيين هم مجموعة من المرتزقة الذين ينهبون وينهشون المجتمع السوفيتي. الا تستحق هذه القضية قدرا من التأمل؟

النقطة الثانية: النظرية التنظيمية التي انبثقت عن الماركسية كفكرة عندما تحولت الماركسية الى محاولة لبناء مؤسسي سواء في شكل الدولة أو في شكل الحزب.

هذه النظرية التي قالت إن ديكتاتورية البروليتاريا هي أرقى أشكال الديمقراطية في المجتمع وإن ديكتاتورية البروليتاريا تتلخص في أن الحزب هو القائد ويعقد الحزب مؤتمره ثم مؤتمر ينتخب اللجنة المركزية وتصبح اللجنة المركزية وقد تبلورت فيها ديكتاتورية البروليتاريا ثم تتمركز ديكتاتورية البروليتاريا في المكتب السياسي ثم يعود تمركزها مرة أخرى في يد السكرتير العام الذي أصبح هو قائد القوات المسلحة وقائد الحزب والمفكر والمنظر والإقتصادي وكذا.. وكذا.. وكذا.

هل هذه الفكرة بعيدة عن الافكار النظرية التي ترددت خلال هذه المرحلة ؟أم لا؟

النقطة الثالثة: وهي أننا نتكلم عن- وهذه قضية يثيرها حوارنا الآن- الديمقراطية وعن التعددية.

السؤال هو:**اذا أقمنا فكرة التعددية فلابد أن نقيم معها فكرة تداول السلطة. فهل يصح بناء الاشتراكية في نطاق تداول السلطة؟**

بمعنى أن الاشتراكية اذ تأتي فإنها تغير هياكل الإقتصاد وهياكل المجتمع وتغير البنية العليا والبنية السفلى وتهدم المجتمع وتعيد بناؤه وتأتي بعد خمس سنوات وتسقط الشيوعية في الانتخابات ويأتي الرأسمالي ويقدر على أن يهدم هذا كله ويبنيه من جديد أم أن فكرة التعددية أي فكرة التداول ستفني نسقا للتطبيق الاشتراكي مختلفا أم سيكون شيئا آخر. سيكون ماركسية أو تطبيقا اشتراكيا مرنا قادر على التجاوب. وهو أولا قادرا على كسب الناس بحيث لايسقطونه في الإنتخابات لكن هذه قضية إفتراضية وليس شرطا أن كل نموذج ناجح ينتخبه الناس دائما. ممكن الا ينتخبه الناس بسبب مجئ سكرتير عام ردئ أو تطبيق خاطئ أو موسم حصاد فاشل.

إذاً فهذه قضية تحتاج إلى جهد نظرى عميق لكى نستطيع أن نقرر كيف يمكن أن يحكم الإشتراكيون بلدا وأن يقيموا نموذجهم فى ظل إمكانية تداول السلطة بينهم وبين قوى أخرى وأقول هذا لأنه فى الإفتراض النظرى السابق كان تداول السلطة غير وارد وثبت خطأ هذا لأنه مع إفتراض عدم تداول السلطة استراح الشيوعيون على مقاعد وثيرة ورفضوا إمكانية التواصل مع الجماهير ومن ثم عزلوا أنفسهم حتى عن الطبقة العاملة.

هذه العملية كلها فى ظل التردى الحالى سينعكس عنها بالضرورة أحد ثلاثة مواقف.

- موقف التنكر للماركسية وهذا التنكر سيتخذ عدة أشياء. اما التنكر لها نهائيا أو نلجأ لإسلوب الانتقائية بمعنى أن نجد أن هذه الجزئية غير صالحة فنتجنبها وأخرى أيضا غير صالحة فنتجنبها كذلك أو التلفيقية بمعنى إننا نأتى بالماركسية وبعد أن ننظفها ونجملها نظرية مقبولة ونضيف اليها قطعة من القومية وقطعة من التراثية وقطعة من كذا.. وكذا لكى نحليها فى نظر الجماهير ونجعلها مقبولة. هذا مايمكن أنا أن أسميه «الاستربتيز النظرى» لأن النظرية كل متكامل ولايمكن إجتزاء الماركسية لأن الماركسية رؤية للكل- رؤية للعالم .رؤية لتطور المجتمعات ولكيفية تطوير المجتمع الراهن. اذا فتخليصها من جزء واجتزائها لن يحل المشكلة.

وهناك مايمكن أن أسميه- ولم أجد غير هذه التسمية- الا نقراضية أى أن مجموعة من البشر تتخذ فكرا يؤدى الى إنقراضها بوعى. فهى تقرر أن الماركسية سليمة وصحيحة ولاتوجد أى أخطاء وكله تمام التمام وشوية أولاد أخطأوا وسنصلحها ويصبح الامر على مايرام.

هذه القضية أنا أعتقد أنها ستؤدى الى إنقراض الفكر الإشتراكى ويتحول الى تراث قديم. الموقف الثالث هو أن نمسك بالقوانين العامة للفكر العلمى والفكر الماركسى ونترك النصوص كأحد روافد التراث الفكرى المرتبط بزمانه ومكانه فحسب ثم يصوغ كل بلد وفق هذه القوانين نصوصا آخرى خاصة به ومرتبطة بالزمان والمكان أيضا.

هذه العملية بالطبع تنعكس على حركة التحرر الوطنى والاحزاب الشيوعية العربية بإمكان كل حزب أن يتنكر لكل ماكان ولن ينتظروا، وكل سيقول ليس لى شأن أو علاقة، وصحيح أسجل أن الشيوعيين المصريين أختلفوا جذريا عن الشيوعيين العرب فى موقفهم من المركز وتراثه. لكن الجميع اتفقوا على المرجعية الأيديولوجية للإتحاد السوفيتى وللحزب الشيوعى السوفيتى وملكت الفكرة للحزب الشيوعى السوفيتى والحزب ملكها لسكرتيره العام وتحولنا الى حالة من السلفية الفكرية لاهم لها إلا تكرار مايقرره المالك الرئيسى للنظرية فى موسكو.

والنقطة الثانية هى مرجعية النموذج وأننا إعتبرنا أن النموذج السوفيتى هو النموذج الأمثل فى كل شئ وأنا أذكر أن شيوعيين مصريين كانوا يتكلمون عن (السوفخوزات والكلخوزات) وهم لايعرفون معنى سوف خوز ولاكلخوز ولا أحد منهم رأى أو عرف إن كان هذا صحيحا أم لا ولا أحد عرف هل هذا ينطبق على الواقع المصرى أم لا ينطبق عليه وطبعا ضرب هذا النموذج لأن أحد المشاكل الرئيسية فى مجتمع مثل المجتمع المصرى هو الانطباعية. وهو أن يأتى الناس الى النموذج الناجح عندما نجح فى ثورة سنة ١٩١٧. أتت الموجة الجديدة بعد الأربعينات على نجاح النموذج السوفيتى المبهر فى حصار ستالينجراد وفى معارك لينينجراد وفى هزيمة الفاشية وبهذا فقد اتسعت موجة الحركة الشيوعية. لماذا؟ لماذا؟ لأن الشيوعيين فى بلادنا لايدرسون النظريات ثم يفاضلون فيما بينها ثم يقررون اختيار إحدى هذه النظريات ثم ينضمون الى الحزب الذى ينتمى الى هذه النظرية بالعكس هم يأتون الى النموذج الناجح ثم عندما يدخلون الى الحزب الشيوعى يأخذون فى التعرف على ماهية النظرية الماركسية سواء كان هذا التعرف يأتى صحيحا أم خطأ ويحدث الآن مع النموذج الاسلامى والنموذج الناصرى من قبل ومع النموذج القومى من قبله وتصعد هذه الموجات مع صعود النموذج وتهبط مع هبوطه.



د. رفعت السعيد

وأريد أن أقول أن الشيوعيين العرب والشيوعيين المصريين أمامهم الخيارات الثلاثة (الاستربتيز النظرى. الحالة الانقراضية- الفهم العلمى المتكامل للفكر الماركسى) ولكن هم مطالبون بعدة أشياء.

اولا: هم مطالبون بوضع نصوصهم .«يعنى إيه ماركسية» اذا سئلت الآن هذا السؤال فماذا تقول تحديدا. ومطالبون بأن يكون لهم النموذج الخاص بهم. وكذا نسأل شيوعية مثل ماذا؟ وإشتراكية مثل ماذا؟ فكنا نشير الى موسكو ونقول مثل هذا. الآن لانستطيع أن نقول مثل هذا وستقول أنا أريد إشتراكية. فماذا تعنى بالضبط. ماذا تعنى فى التجارة وماذا تعنى فى الزراعة وماذا تعنى فى الصناعة نحن مطالبون ببناء ماكيت متكامل للفكر وللتطبيق الذى نريده نحن لمصر. أذن هناك أربعة مكونات للماركسية فى إعتقادى.

١- القوانين العامة.

٢- النصوص التى سبق كتابتها والتى يتعين النظر إليها مرتبطة بزمانها ومكانها دون أن تكون ملزمة لنا بأن نقتبسها أو نقتدى بها إلا إذا توافقت مع متطلبات واقعنا

٣- النصوص التى يتعين على الماركسيين المصريين أن يجهدوا أنفسهم فى صياغتها لكى يحولوا هذا الهيكل العظمى المسمى بالقوانين العامة الى نظرية حية قادرة على التجاوب مع الفكر المصرى ومع متطلبات هذا الفكر.

٤- ماكيت أو نظرة تطبيقية للواقع المصرى بحيث نستطيع أن نقول للناس نحن نريد اشتراكية مثل هذه و«كلمة أخيرة.

لايمكن فصل جزء واحد من هذه الآربعة مكونات لآن فصله يعنى أننا بصدد شئ آخر غير الماركسية.

محاولة لفهم ماحدث

د. فوزى منصور:

أنا فى تصورى أنه من المستحيل الاقتراب مما يحدث فى الاتحاد السوفيتى إلا بمراعاة مسألتين هامتين

الأولى: وضع مايحدث فى الاتحاد السوفيتى فى الإطار التاريخى العام ليس فقط للرأسمالية ولاحتى للاتحاد السوفيتى وإنما لتطور المجتمعات الانسانية بشكل عام

الثانية: أنه لابد من اتباع وتسليط المنهج الماركسى نفسه على مايحدث فى الاتحاد السوفيتى. وهو ليس بعصى على التحليل الماركسى. بالعكس لابد وأن يطبق عليه. وهنا أنا أؤكد على كلمة (المنهج) لأأقصد النظرية ولا قواعد محددة مستقرة إنما أقول أسلوب معين لفهم التطور الاجتماعى. يعنى أستبعد حتى الآجزاء الاخرى فى الماركسية والخاصة بالفلسفة وبالمادية الديالكتية.. الخ أتحدث فقط عن



د. ابراهيم سعد الدين

منهج فهم التطورات الاجتماعية وأقول أن حتى هذا المنهج فى حد ذاته قابل للتفكير وينبغى أن يتواكب مع التطور التاريخى للأحداث. المسألة الثالثة: لأنه ليس أمامنا وقت و المهم الاتجاه مباشرة الى التصور ولويدأنا فى التفريعات سنتحدث أكثر فى الملموس وسنحتاج الى أيام وأيام إلى أن نستخلص الاصول التى نريد نحن أن نأخذ بها.

وانطلاقا من هذا أقول أن هناك كلمتين منذ بدأت أحداث الاتحاد السوفيتى ولهما دلالة خاصة وتوحيان بايحاءات معينة وهما كلمتا: الزلزال وكلمة البركان وقطعا هذه أحداث جسيمة وهامة إنما هى توحى بايحاء معين للعقل غير العلمى ويتصور أن الزلزال اولا هو حادث إستثنائى خارج الطبيعة ويتصور أيضا إنه يحدث فيه مايحدث لقواعد الفهم المعتاد

وثانيا: إنه غير متوقع وأنا أدعى أولا إن هذا الذى حدث متسق تماما مع قوانين التطور الطبيعى وثالثا : إنه كان من الممكن إن يكون متوقعا والبعض قد توقع. وأقول إنه بصرف النظر فاننا نتحدث عن الإشتراكية كنظام مرتبط بنا نحن والتغير من نظام الى نظام وإقامة نظام أخر جديد ليس بالمسألة السهلة أو التى يمكن أن تحسم فى خلال ١٠ سنوات أو ١٠٠ سنة ولاحتى فى قرنين. هذه نقطة أولية هامة جدا وأستشهد على ذلك بالرأسمالية. يعنى الشائع فى الرأسمالية إنها بدأت تظهر فى أواخر القرن الـ ١٥ يعنى مر عليها ٥٠٠ عام وهى تتطور.

وحقيقة الامر أن نفس الرأسمالية مستندة إلى نمط معين أو أسلوب معين من أنماط الانتاج وهو أسلوب الانتاج السلعى الصغير. وكلنا تقريبا تربينا على كلمة إن الرأسمالية فى كل لحظة فى كل دقيقة فى كل ساعة.. فى كل يوم.. تتولد تلقائيا من مظلة الانتاج السلعى الصغير. والانتاج السلعى الصغير موجود منذ أكثر من ١٥٠٠ عام وفى خلال الـ ١٥٠٠ عام باستمرار وبالرغم من وجود نظم أخرى سابقة للرأسمالية فانه كانت توجد هناك محاولات للرأسمالية للظهور. وأنا شخصيا أزعم أن منها مثلا مصر الفاطمية كانت تقريبا كل مقدمات النظام الرأسمالى موجودة وإرهاصات كثيرة توحى بها لكن فى حقيقة الامر نجد ماحدث أنها بدأت تظهر كشكل متكامل فى جمهوريات البحر الأبيض (البندقية- جنوة) ومع ذلك لم تستقر وتزدهر فيها وبالعكس إنطمست لاسباب تاريخية معينة وانتقلت منها لهولندا والمنطقة المحيطة بها. ثم لم يقدر لها أن تستقيم وتنتصر ثم جاء انتصارها النهائى بعد مائتى عام فى إنجلترا وهى التى بدأت خطها الصاعد المتواصل على مدى ٥٠٠ سنة. ولم يكن هذا التقدم بدون عثرات هذا فى نظام كلنا نقول إنه مبنى على استغلال الانسان للانسان ولا نريد أن نخلق نظما أخرى أيضا تقوم على استغلال الانسان للانسان ومن الممكن أن الطبقة المستقلة فى النظام المندثر أن تتحول هى نفسها أيضا وتأخذ أنماط الاستغلال الجديدة التى تتفق مع رأسماليتها.

ونقول فى نهاية الامر أن الرأسمالية كنظام متكامل خلفت النظام الاقطاعى وكانت عملية سهلة جدا نسبيا. وكما نعرف الكثير من الاقطاعيين تحولوا الى رأسمالين وبوجه خاص فى بلد مثل انجلترا ولم يكن هذا التحول يتطلب هنا الزلزال المهول فى النظم وفى القيم وفى العادات وفى أساليب الادارة.

الاشتراكية تختلف عن كل ماسبق وإنها لأول مرة فى التاريخ تحاول أن تنشئ نظاما ينقضى فيه إستغلال الانسان للإنسان وهذا معناه أولا إنها لاتستطيع أن تعتمد على طبقات مسيطرة سابقة ولاتستطيع أن تعتمد على قيم مستقرة سابقة ولاتستطيع والى حد كبير أن تمتمد على نظم ادارة للإقتصاد مستقرة وسابقة هذا هو الزلزال الحقيقى والتحدى الخطير.

أكثر من هذا من إجل أن ننظر للمسائل نظرة تاريخية بعيدة ولانبقى مستغرقين فى أحداث الساعة.

الرأسمالية لأنها استغلال يحل محل استغلال فمن الممكن أن تنشأ تدريجيا فى أحضان النظام الاستغلالى السابق عليه.

وبالفعل وجدت- قبل أن تستقر فى انجلترا وتتكامل كنظام- أنماط للنظام الرأسمالى فى التجارة والمال والاقتصاد ثم فى الصناعة وهكذا: عملية سهلة ثم تأتى النظم السياسية لكى تساعد وتتأقلم وتتوافق مع النظام الاقتصادى الجديد.

والعملية التى تبدو سهلة ويسرت للرأسمالية هذا النصر مستحيل أن تحدث للإشتراكية لماذا؟ لانه من المستحيل أن تبنى علاقات تتنافى مع الاستغلال فى رحم نظام هو نفسه قائم على الاستغلال ومن هنا يحدث إنعكاس فى عملية التطور غير مسبوق تاريخيا. وأنه لابد من الإشتراكية وهى التى تبدأ نظاما جديدا كلية من أن تحول النظم والقيم وأساليب الأدارة و..و.. الخ وأقول هذا كله لكى أساعد على رؤية الصعوبة البالغة التى تواجهنا فى التطور الإشتراكى وأريد أن إضيف أن هذه الرأسمالية مع سهولة الأمر نسبيا لها فقد ووجهت بإنتكاسات كثيرة. فما العجب فى إن الإشتراكية تنفرد عن كل ماسبق تاريخيا بكل هذه الصعوبات. تواجه بإنتكاسات خصوصا إنه من الطبيعى أنها تاريخيا نشأت فى دولة واحدة ضمن محيط رأسمالى أكثر تطورا وشديد الضراوة ومعاد لها. ماوجه الغرابة في أن تواجه بانتكاس ثان وثالث ورابع إن هذا هو الامر الطبيعى.

واذا كنا نستشهد بالآدب ونقول إنه أحيانا يسبق العلم فأنا أريد أن أذكركم برواية «جاك لندن» القدم الحديدية والتى تنبأ فيها بـ ٥ ثورات إشتراكية فاشلة وكتبت سنة ١٩٠٨ وقال فيها ان إحدى هذه الثورات ستحدث سنة ١٩٣٢ ويعقبها نظام فاشى أى وصف النظام النازى الذى ظهر فى ألمانيا سنة ١٩٣٠ وكان فى تصوره أن الاشتراكية لن يقدر لها أن تستقر كنظام إلا سنة ٢٢٠٠ أو ٢٣٠٠. هذا هو الادب المتمدن.!!

وقد لايكون من الصدفة إن هذا الرجل من الطبقة العاملة وكان مناضلا وكان فاهما وطأة النظام الرأسمالى وضراوته وصعوبة التغيير وأريد أن أقول عندما آتى للمنهج الماركسى هو أن ماركس قال: الاشتراكية- وكل النظرية التى وضعها- مغزاها ومحصلتها ستنشأ فى أعلى بلاد العالم الرأسمالى تطورا حيث تصل التناقضات الى مداها النهائى وماحدث غير ذلك تماما. فقد نشأت الإشتراكية فى أقل بلاد العالم الرأسمالى تطورا هذا اذا حتى وصفنا الاتحاد السوفيتى أنذاك بأنه بلد رأسمالى ولينين برر ذلك التبرير المعروف بأنها أضعف حلقات النظام الرأسمالى وأنالي رأى أعرضه على مافيه من زندقه إن ماركس كانت عبقريته فى إنه حلل آليات النظام الرأسمالى لكن ليس فى العصر الذى كان يكتب فيه التحليل وانما قبل ذلك بثلاثين عاما: أى ان النظام الذى وضعه ماركس فى سنة ١٨٦٧ كان هو النظام الرأسمالى فى منتصف القرن الـ ١٩. وفى حياة ماركس نفسه- وهو من هو- دون أن يتبين هذه الابعاد كان النظام الرأسمالى قد تحول الى نظام إمبريالى ولم يقدر إلا

للينين بعد ذلك بثلاثين أو أربعين عاما أن يدرك هذه الظاهرة. وهذا طبيعي لأنه من الصعب جدا مهما بلغت عبقرية الانسان وعلمه وبعد نظره أن يحلل الظاهرة التي يعيشها.

وأنا أزعم أن ماحدث لماركس حدث أيضا للينين لأنه تحدث عن الإمبريالية التي كانت في ذهنه إن الرأسمالية هي عبارة عن رأسماليات مستقلة بعضها عن البعض وتتنافس ثم تتناحر وهي عبارة عن حلقات متصلة وتأتي إحدى هذه الحلقات -الضعيفة- تقوم بثورة إشتراكية كحل مؤقت لن يقدر له النجاح إلا على أساس أن الحلقات الآخرى تتداعى لكي تضمن النجاح للحلقة الأولى.

وعندما نأتي لماركس نجد بعض لمحات لادراك التحول الذى كان يحدث أيامها لكن لم يستوعبها ويحللها بشكل كامل.

لينين أيضا عندما نقرأه باهتمام سنجد فيه إشارات الى النظام العالمي لكنه لم يستوعبه ولم يستطع أن يقدر كل أبعاده.

وفي الوقت الذى كانت تكتب فيه النظرية كان الرأسمالي عندما ولد في القرن ١٦ كان يولد في نفس اللحظة نظام قومي ونظام عالمي في نفس الوقت لكن هذه الظاهرة صارت تتغذى وتتطور وأبعادها الكاملة لم تكتمل إلا في القرن الـ ٢٠ والذى كان لا يزال فيه لينين يكتب عن بلاد رأسمالية متقدمة ومتداخلة لكنها في نفس الوقت منفصلة عن بعضها البعض.

وأقول أيضا أنه في وجود هذا النظام العالمي بجعل محاولة بناء الاشتراكية في بلد واحد خصوصا اذا كان هذا البلد شديد التخلف من ناحية القوة الإقتصادية ومن ناحية الموارد والقدرات الاساسية وشديد التخلف من الناحية الثقافية فإن هذه مسألة تكاد تكون مستحيلة وعندما رجعت لتروتسكي وجدته يتحدث قائلا بالنص أن كل مايمكن عمله اذا مابلد مثل روسيا اتجهت للاشتراكية هو أن تستبقي ديكتاتورية البروليتاريا حتى تأتي الثورة في البلدان الآخرى لكن تصور بناء الإشتراكية في بلد واحد فدونه خرط القتاد. واوضح أن سبب ذلك هو التفوق المهول في القدرات وفي تطور قوى الانتاج الموجود في البلدان الرأسمالية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد العالمي هو كيفيا شئ مختلف عن البلدان الرأسمالية لأنه هو نفسه يستفيد من إرتباطاته العالمية بشكل يعجز البلد الإشتراكي الذى يحاولون بناء الاشتراكية فيه.

ونجد أن الوحدة الانتاجية الموجودة في امريكا وتعمل في الالكترونات تستفيد بخبرات الوحدة الموجودة في المانيا واليابان وفرنسا على المستوى العلمي والمستوى التنظيمي ومستوى الامكانيات المالية ثم اهم من هذا وأكثر فالكل يستفيد من الانتاجيات المهولة التي توجه للعالم الثالث وأيضا من الموارد الطبيعة لهذا العالم الثالث ولايجب أن نصدق الكلام الفارغ من أن الرأسمالية كلما تقدمت كلما إستغنت عن الموارد الطبيعة الموجودة في العالم الثالث فهذا كلام فارغ ومضلل وليس فقط البترول وإنما في مجالات أخرى أيضا تشمل الايدى العاملة. وهذا المخزن الهائل هو رصيد لقوى الرأسمالية العالمية حرمت منه التجربة الإشتراكية وهذا المخزن هو رصيد خمسمائة عام من الاستغلال. والاتحاد السوفيتي محروم من هذا بل حمل بأعباء العالم الثالث- صوابا أو خطأ- فإن الحصاد النهائي لعلاقته بالعالم الثالث هو الخسارة على الاتحاد السوفيتي من الناحية الاقتصادية وخسارة بحته من الناحية العسكرية، وللاسف نحن كعالم ثالث لم نستطع أن نقوم نفسنا

وهنا أريد أن أقول أن المحاولة التي قام بها ستالين ابتداء من سنة ١٩٢٤، ١٩٢٥ في هذه الظروف الصعبة انتهت في الواقع الى إنشاء ليس الاشتراكية ولكن نظام ضغط.

وهنا أرد على د. رفعت إن الاشتراكيين والشيوعيين في مصر كانوا باستمرار متوجهين إلى القبلة في موسكو. سواء فيما يتعلق بالنظرية، أو بمرجعية النموذج. وأنا أقول لأنه كان هناك باستمرار محاولات كثيرة ولم تأخذ بالمرجعية النظرية ولا بمرجعية النموذج. وأن هناك من الاصوات ماكان يرى مايحدث في الاتحاد السوفيتي ليس نموذجا إشتراكيا ولكن نظاما طبقيا معينا ميزته- من وجهة نظري- إنه محاولة لتكوين اقتصاد مستقل يعتمد على الذات في ظروف صعبة جدا واستطاع أن يقوم بهذه المهمة.

وهذا في حد ذاته إنجاز كبير جدا لدولة متخلفة وفي فترة معينة (فترة الصمود) أن يقيم اقتصادا متقدما مستقلا وكانت هناك بيروقراطية الدولة أو ماتسمية دولة البيروقراطية البرجوازية ، وهي بدأت من أيام ستالين ولها أسباب عديدة جدا. أولا الضعف النسبي الكبير للطبقة العاملة الموجودة في الاتحاد السوفيتي. بالإضافة للصعوبات الخارجية التي تحيط بهذه التجربة والإهدار المهول الذى حدث للطبقة العاملة نتيجة الحروب وإنها التهمت احسن الناس وغالبية الطبقة العاملة فقدت. ثم عملية التصنيع السريع وإنقسام الحلف الموجود الذى كان يفترض وجوده بين الطبقة العاملة والفلاحين كل هذا أدى الى كل التعثرات التي هي في نهاية الامر قد حولت دولة البيروقراطية البرجوازية هذه الى ديكتاتورية الحزب . هذه الطبقة لها مردود إيجابي معين وهو اقامة الاقتصاد المستقل وهو مانعبر عنه بأنها حولت الاقتصاد السوفيتي الى الدولة الاقتصادية العظمى الثانية.

لكن في نفس الوقت أوجدت نظاما طبقيا شديد الوطأة داخل الاتحاد السوفيتي.

ومثل هذا التحليل يمكنه أن يطبق على مصر وماحدث لها في أيام السادات بالضرورة هو مايحدث أيضاً في الإتحاد السوفيتي الآن.

لانه طبيعياً من أجل التقدم لابد من وجود نوع معين من الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادى هنا محوره منذ العشرينات هو التخطيط وقد نشأ تضاد خاطيء بين التخطيط وبين استخدام آليات السوق هذا التناقض لا أساس له.

وهذا ماتولاه احد الاقتصاديين السوفيت في العشرينات وقال إنه من الممكن أن نجمع بين الاثنين والعبرة في الاستخدام وماذا تخدم هذه الآليات والاقتصاديات . وهل هي التي تسيطر وتوجه؟ يبقى هنا نحن رأسماليين، هل هي تستخدم ادوات وآلات مساعدة من أجل زيادة الكفاءة الانتاجية من أجل تحسين توزيع الموارد ومن الممكن أن تستخدم كسلاح من اسلحة الإدارة الاشتراكية.

في العشرينات كان لابد من التركيز على التخطيط لماذا؟

لأنه في مجال معين لازم تستخدم البلد وزر علشان تهدم حاجات

د. فوزى منصور

• هناك حدود فاصلة بين السوق الاشتراكي والسوق الرأسمالي.

• السلطة الاشتراكية وحدها لايكفي... لابد من مجتمع مدني يتقبل الاشتراكية.

• يستحيل بناء علاقات منافية للاستغلال في رحم نظام استغلالي.

اخرى كبيرة وتبنى خاجات أخرى كبيرة وفى مجالات اخرى عندما تتكامل عندك أوضاع اقتصادية هنا تستخدم المشرط والمبضع والآلات الدقيقة.

لم يكن هناك ابداً فى طبائع الاشياء ولا فى فهم الماضى ولا فى التقدم التكنولوجى خصوصاً بعد الكومبيوتر وأصبح من الممكن حل مئات الألاف من المعادلات الانية فى ثوان.

اذاً كل ميكانيزمات الزمن يمكن تطبيقها. اذا لماذا لم يحدث هذا بالرغم من إنه قيل فى العشرينات وكان يظهر كل خمس سنوات بشكل مؤسس وهنا تجىء الفكرة التى أكدت عليها فى مستهل حديثى وهى لابد أن نطبق على مايحدث فى الاتحاد السوفيتى أولويات التحليل الماركسى وأزعم ان المشكلة ليست مشكلة فنية على الاطلاق وإنما هى مشكلة طبقية. وحتى ليست بين الطبقة الحاكمة المسيطرة وبين الشعب، وإنما داخل الطبقة الحاكمة نفسها.

وتتبع هذا الخيط يمكننا من فهم مايحدث حالياً فى الاتحاد السوفيتى.

لأن كل هؤلاء اصبحوا فئات متميزة وأصبح لها تراكمات معينة وتطلعات معينة.

والبعض منها يستطيع أن يستخدم قدراته فى الإتجاة الرأسمالى لأنه اصبح يمتلك الملكات والقدرات.

والبعض الاخر من أجل إستمرار وضعه لابد أن يستبقى النظام القديم وهؤلاء موجودون فى أجهزة الحزب والتى لها فى الانتاج وما يتصل به والمتصلون بعمليات التوزيع لاعمليات الانتاج وهؤلاء يهمهم المحافظة على النظام القديم فى الحالين هناك نظام طبقى والصراع الموجود بين الجناحين واحد منهم له مصلحة فى الإبقاء على النظام القديم المتعثر والثانى يريد- كما حدث فى مصر- أن يتحول بالنظام إلى الغرب وساندت بعض فئات الشعب هذا بسبب الفشل وقد أبعدوا الشعب عن الفهم الماركسى وعزلاه عن ماضيه بشكل فج، وهنا بالتحديد أنا أشير ضمن ما أشير إلى مسألة الدين والقهر الدينى الموجود اذا كان قد لعب كأثر مدمر على الشعب وأبعده تماماً عن النظام الموجود وإنما لأنه ومن كثرة ماردد عليه من اكاذيب واضحة أصبح يرى فى الغرب الأمل الوحيد وبوجه خاص مسألة القيم الاستهلاكية عندما تدمر الشعب وعندما تفصله عن ماضيه وتفصله عن قيمه فأنت بالضرورة تضعه فريسه للمسائل السطحية مثل الإستهلاك «وازاى البس الجينز وأزاى أغنى أغانى هابطة ويمكن كل هذا يضع البداية لمحاولة فهم مايحدث.

الحاجة للاشتراكية

فريدة النقاش

أريد أن أسجل أولاً أن ماحدث للمنظومة الاشتراكية رغم أنه ليس نهاية المطاف فيما أعتقد، إلا أنه حقق للرأسمالية العالمية مالم يتحقق لها فى كل تاريخها الذى يمتد لأربعة قرون وهو نصر تتضاءل أمامه حتى قدرة الرأسمالية الفائقة على تجديد نفسها عبر الثورة العلمية والتكنولوجية والنهب المنظم للعالم الثالث. وذلك لأن الثورة المضادة كسبت نقاطا كثيرة.

ولأن موضوع الماركسية فى الاساس هو السلطة الطبقية أتصور أن مايجرى فى الاتحاد السوفيتى وأتفق فى ذلك مع د. فوزى منصور هو شكل من أشكال الصراع الطبقى الضارى المحتدم وأن مجاله الرئيسى ليس المجتمع السوفيتى كله فقط وإنما السلطة السياسية بشكل أساسى الآن وخاصة بعد الانقلاب وقد حسمت السلطة السياسية خيارها الرئيسى حين قرر الرئيس جورباتشوف تقديم استقالته من الحزب الشيوعى فور عودته من القرم، وذلك حتى دون أن ينتظر نتائج التحقيق حول اذا ماكان الحزب

فريدة النقاش- نبيل الهلالى- محمود العالم



قد شارك فى الإنقلاب ام لم يشارك أى أن القوة الطبقية التى تدفع البريسترويكا نحو التحول للرأسمالية حققت نصرا فى الصراع فى هذا الإتجاه، إذ سارعت بالمصادرة على الأداة الرئيسية للطبقة العاملة ولجماهير الكادحين السوفيت افتراضاً- هو الحزب الشيوعى السوفيتى.

وهذه التفصيلة مهمة لأنى أتصور طبقاً لما هو متوفر من معلومات حول القوى الرأسمالية الجديدة الناشئة والتى شرح لنا د. ابراهيم سعد الدين أصولها، أذ ليس لها أى أساس إنتاجى كبير بل هى قوة خارجة من اقتصاد الظل ومن الفساد عموماً من المضاربة على العملات..الخ. إلى الاتجار فى السوق السوداء، مع علاقات منظمة وغير خافية بالقوى الأجنبية التى تريد أن تعجل بانتقال الاقتصاد السوفيتى إلى الرأسمالية.

ورغم ذلك فإن القاعدة المادية الاساسية للاشتراكية مازالت قائمة لم تمس تقريبا هذا أساس مهم جداً ومايزال رغم المآسى صلباً وقوياً وسوف يدور حوله الصراع بكل عنف فى المرحلة القادمة حين تجد الرأسمالية السوفيتية الناشئة نفسها عاجزة عن شرائه ويتقدم الرأسمال الأجنبى.

فما اثر كل هذا على حركة التحرر العربى وحركة التحرر العالمية والاشتراكية فى مصر بشكل خاص؟..

اتصور ان التفرقة بين هذا الاساس المادى الذى لازال قائماً للاشتراكية وباتساع قاعدته الكبيرة وبالعزلة النسبية للقوى الرأسمالية الاقتصادية و التى ليس لها أساس إنتاجى، وبين السلطة السياسية التى تحقق لها النصر.

هى تفرقة ضرورية لأن هذا الأساس المادى الضخم هو نقطة إرتكاز لنا ولقوى الثورة والاشتراكية وقوى التحرر ولكنه سيحسم لصالح هذه القوى بمدى قدرتها على إدارة الصراع فى المستقبل القريب وحسمه فى جهه الاقتصاد لصالحها لأن ذلك سوف يؤدى على المدى القريب لتغير سياسى سوف ينعكس علينا أما إذا انتصر التوجه الرأسمالى والذى ترجم نفسه بشكل صريح فى التخلى عن العالم الثالث فسنتراجع وسنخسر كثيرا فى مواجهة الهجوم الأمبريالى وليس أدل على مايمكن أن يحدث عن الوضع الذى توجد فيه كوبا الأن الذى هو وضع من أصعب الاوضاع التى شهدتها على مدى تاريخها كله، وذلك رغم إن التجربة الكوبية وتحت حصار الاستعمار الامريكى لمدة ٣٠ عاما ومن الاوربيين لأنى أكتشفت أن أوربا أيضاً داخلة فى الحصار ضدكوبا- إستطاعت أن تصمد لكن بمعاونة نزيهة من الاتحاد السوفيتى ورغم الحصار فقد كانت تحقق شكلا من أشكال التقدم المضطرد على أساس تنظيم جديد للمجتمع وتقيم أساسا ماديا للاشتراكية وأساسا ثقافيا عميقا ويبدو أنها لم تترهل والحزب لم يترهل فيها مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى.

ومع ذلك فحتى لو خسرنا مؤقتا، وسوف ندفع فى ذلك ثمنا باهظا.. فسوف تنهض قوى الاشتراكية من جديد لأنها حاجة موضوعية وليست مجرد اختيار إيديولوجى.. سوف تنهض سواء فى الاتحاد السوفيتى أو على إمتداد العالم النامى كله لأن الرأسمالية لم تحل أى مشكلة من مشكلات هذا العالم بشكل خاص «النقطة الثانية: والتى أعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة لنا فى المستقبل القريب، بل والآن هى أن الشعوب السوفيتية فى هذا الصراع قد حققت شيئاً أساسياً سوف يكون أداة من أدواتها فى إقامة الاشتراكية الحقة فى مستقبل الايام وهو الديمقراطية أى قدرتها على انتزاع الحقوق التى كانت محجوبة عنها باسم الاشتراكية. هذه حقيقة أساسية لابد أن نحتفى بها وأن نتوقف أمامها باعتبارها اداة من أدوات الجماهير الواسعة فى الاتحاد السوفيتى للدفاع عن الاشتراكية فى مستقبل الايام والكيفية التى سيحسم بها الحزب الشيوعى استخدام هذه الأدوات فى تطوير الصراع ضد الرأسمالية الناشئة سوف تؤثر علينا تأثيرا مباشرا سوف تؤثر فى قدرتنا على مواجهة العنف الامبريالى الذى سوف يتزايد بانتظام.

ومع ذلك وبصرف النظر عن الاثار الكارثية على حركة التحرر العربى لكل ماحدث فإن هناك مجموعة من الخبرات الجديدة يتعين علينا إستيعابها للنهوض بأحزابنا. لأن مهمتنا الأن هى كيف ننهض بأحزابنا -بشكل خاص- فى إطار من التحالفات وأنا اوافق د. ابراهيم سعد الدين على أن المهمة القادمة والملحة بالنسبة للأحزاب العمالية الشيوعية فى الوطن العربى وللأحزاب التقدمية بصفة عامة هى كيف ستستطيع أن تنسج من حولها مجموعة من التحالفات الواسعة جداً التى تمتد لتشمل حتى القوى الرأسمالية المنتجة التى لامصلحة لها فى منظومة التبعية المهيمنة على المنطقة هذه الخبرات تقول احداها انه تولدت فى المجتمع السوفيتى أشياء جديدة وكثيرة ولم تعد المؤسسات القائمة قادرة على تلبيتها.

وعلينا أن ننظر لأحزابنا فى ضوء هذه الخبرات.. أن ننظر فى بنيتها وقدرتها على استيعاب الجديد فى العالم وفى الواقع المحلى والتعامل معه بجدارة، وبمرونة من موقع الطبقات الكادحة التى هى قاعدتنا.

هل الاشكال التى أقمناها ماتزال قادرة على استيعاب الجديد أم لا

وأنا أختلف مع د. رفعت السعيد حول مسألة إستلهام النموذج- لقد كان شيئاً طبيعياً أن يستلهم الناس النموذج لأنه نموذج ناجح او منتصر ليس فقط على الصعيد العالمى وإنما أيضاً على صعيد مساندته لقضايانا- فشىء طبيعى أن أمتن للاتحاد السوفيتى لموقفه من تأميم قناة السويس وتسليحه لمصر.. ومساندته لنا فى المحافل الدولية، واسهامه الهائل فى تجربة التنمية المستقلة التى أقامتها الناصرية.

أما الأثار السلبية لكل الهياكل التى نشأت فى ظل التجربة السوفيتية على المؤسسات الشبيهة التى نشأت فى بلدان العالم الثالث ومن ضمنها بلادنا فقد كان منطقياً أن تظهر ولايجوز أن نمسك بسكين ونظل نذبح فى أنفسنا إذ كان شيئاً طبيعياً فى المعركة العنيفة مع الامبريالية العالمية وفى وجود حركات التحرر وحاجتها الدائمة لحليف كبير أن نتطلع للنموذج ونستلهمه وجميعنا رأى بعد سقوط المنظومة الاشتراكية كيف تتصرف الامبريالية فى العالم بتوحش شديد وغير مسبوق وتعود بشكل ممارستها للاستعمار القديم فى القرن ال ١٩ صراحة.

أيضاً أحدى الخبرات التى نستلهمها مما حدث وبالذات وبشكل خاص من سلبية الحزب الشيوعى السوفيتى إزاء الأحداث الجارية الآن وعدم قدرته على إبتكار أشكال -أو ربما نحن لانعرف فكل عناصر الصراع ليست واضحة إلاعبر وسائل اعلام منحازة وربما إنه ليست لدينا معلومات كافية- لتعبئة الجماهير حوله والالتحام الدائم بها والتعرف على حاجاتها الجديدة وقدرته على تطوير رؤيتها لمصالحها فى ضوء العلاقات الجدلية بين ماهو أممى وماهو وطنى وماهو أممى وماهو قومى لأنه يقال الأن أن موجة هائلة من العداء للعالم الثالث تسود فى الاتحاد السوفيتى. هذا حزب كبير جداً وله هذا التاريخ العريق ووجوده فى السلطة لمدة ٧٠ عاماً لم يستطع أن يدافع عن نفسه وأن يعرض أفكاره وروؤاه حينما صدر قرارر أدارى من أعلى بتجميد نشاطه وتجميد أرصدته إستسلم أو على مايبدو أنه استسلم هذه محنة كبيرة جداً لابد أن تتأمل فيها الأحزاب التقدمية بشكل جدى كيف تربى أعضاءها، وتدربهم.

ما الذى نملكه الآن نحن كتقدميين؟ فنحن لانملك صنع الظرف الموضوعى لأن الظرف الموضوعى تدخل فيه عوامل كثيرة جداً دولية واقتصادية والقدرة على النمو..الخ. ومانملكه الآن هو التأثير فى أحزابنا لكى تكون قادرة على إنجاز المهمة الاساسية وهى توسيع التحالفات إلى اكبر مدى وبالنسبة للشيوعيين بشكل خاص أتصور انهم سوف يعيدون


محمود أمين العالم

النظر فى مسألة الوحدة القومية ويضعونها على جدول الاعمال خصوصاً فى ظل الهجوم الامبريالى الكاسح الذى لايتيح أى فرصة لأى كيان يكافح وينهض ويدافع عن نفسه وإن يعيد تقييم علاقته بالجماهير تقييما نزيها وبدون أى أوهام أو خداع للنفس هذه العلاقة التى ينبغى ان تكون قائمة بصفة منتظمة بين الحزب وجماهيره ليس على الاوراق فقط وإنما فى الواقع العملى الحى ولكى نكون ماركسيين لينينيين حقيقيين علينا أن نختبر فى كل عملنا هذه القاعدة ألا وهى مدى حميمية علاقتنا بالجماهير وقدرتنا على التعبير عن مصالحها.

وأعتقد أن أهم اختبار للأحزاب- أو أهم خبرة تستخلصها الأحزاب مما حدث هو هذا الدور الأساسى للحزب الدور الذى وضعته بعض الأحزاب على الورق وفى لوائح وبرامج ولكنها كثيرا ما تخلت عنه فى الواقع. أقول ذلك بصرف النظر عن أن المجتمع المصرى والعربى تغيب فيه الديمقراطية وتقوم فيه نظم حكم استبدادية.. الخ. إن الممارسة- فى رأى الماركسية- هى معيار الحقيقة وإذ نضع هذا نصب أعيننا ستكون الجماهير سنداً لنا.

ونحن سند لها فى المعارك المقبلة وهى كثيرة ومن ضمنها وفى قلبها معركة الدفاع عن الماركسية- اللينينية والقدرة على تطوير الأساسى فيه أى المنهج وحقيقة كونها أداه الكادحين لتغيير واقعهم البائس.

محمود أمين العالم

-بعد خمس مداخلات قيمة وعميقة من الصعب أن يضيف الانسان جديدا اللهم إلا فيما يختلف فيه مع ما جاء فى بعض هذه المداخلات. ولكن الأمر لن يخلو أحيانا من ضرورة تكرار بعض ما قيل لتوضيح أوجه الاختلاف. فهناك بالفعل اختلاف.

لاشك أن كارثة تاريخية قد وقعت. كان التاريخ المعاصر يشهد صراعا بين ايديولوجيتين مختلفتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية عامة، تتجسدان فى نظامين دوليين، هما الاشتراكية والرأسمالية، وكانت الآمال معلقة بانتصار الاشتراكية ولكن. الواقع قدم اجابة مختلفة أصبحت السيادة اليوم لأحد هذين النظامين هو النظام الرأسمالى على مستوى العالم. ودخلت الايديولوجية الاشتراكية والنظام الاشتراكى عامة فى أزمة حادة. ولكن هذا لايعنى نهاية المطاف، أو نهاية العالم لمصلحة الرأسمالية كما يقال. إنما هى مرحلة انتقالية صراعية، جديدة حقا إن هذه الأزمة لم تنعكس فقط على الاتحاد السوفيتى وبلاد الاشتراكية (سابقا) وانما على بلدان العالم الثالث كذلك التى كانت تتخذ من البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتى سنداً لها. ولهذا فإن تفهم وتقييم مايحدث فى العالم هو مدخل ضرورى لتفهم واقعنا العربى والمصرى، وتحديد واجباتنا.

ولكى نحسن تفهم مايحدث فى العالم، ينبغى -فى تقديرى- أن نلتزم بمبدئين منهجيين: الأول هو ألا نتخذ من بعض الأفكار والأحكام المسبقة معياراً لتقييم مايحدث فى الواقع، وإلا سقطنا فى رؤية سلفية. ينبغى أن ندرس الواقع ونتفهمه بشكل موضوعى.

الثانى هو إلا نتخذ من بعض الظواهر والمواقف الجزئية الآنية أساسا لتقييم وتعميم قاطع على حقيقة مايحدث والاسقطنا فى رؤية جزئية قاصرة.

على أن هذا لا يعنى أن نتخلى عن أى معيار لتقييم مايحدث أو أن نغفل عن ملاحظة الظواهر الجزئية والآنية وتفسيرها. ووضعها فى الاعتبار. انما المهم ألا نتعجل إصدار الأحكام المطلقة النهائية تأسيسا على مفاهيم مسبقة أو استناداً إلى ظواهر جزئية آنيه.

فى ضوء هذا نتأمل ماحدث فى الاتحاد السوفيتى أساسا. نحن أولا لانعرض للاتحاد السوفييتى باعتباره **نموذجا** للاشتراكية وانما باعتباره **تجربة** اشتراكية ولقد حققت التجربة الاشتراكية بغير شك نتائج باهرة على المستوى السوفييتى والعالمى انتاجيا وصناعيا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وعسكريا وعلميا، وظل انجازها يتدفق حتى الستينات، وخلال هذا التاريخ المجيد انتقلت البلاد السوفيتية إلى مستوى الدولة العظمى الثانية فى العالم، وساهمت المساهمة الأساسية فى هزيمة النازية، وساندت مساندة عسكرية واقتصادية وثقافية الدول النامية، وتصدت للتوسع والعدوان الامبريالى إلى غير ذلك ولكن كان هناك خلل تكشف فى بنيتها، وهو خلل كان يجرى باسم الاشتراكية نفسها.

ومن التبسيط أن يفسر هذا الخلل فقط بانعدام الديمقراطية وسيادة الارادوية والأوامرية هذا صحيح ولكنه غير كاف للتفسير. فهناك بلاد استطاعت أن تحقق تنمية عالية برغم الاستبداد (قد اذكر مثلا كوريا الجنوبية) ولكن هناك أسباب موضوعية وذاتية أخرى للأزمة التى أصابت الاتحاد السوفييتى والتجارب الاشتراكية الأوربية خاصة: فهناك أولا بالنسبة للاتحاد السوفييتى حرب التدخل، والحصار الشديد الذى سمى بالستار الحديدى بعد فشل حرب التدخل، وهناك الحرب العالمية الثانية والعبء الكبير الذى تحمله الاتحاد السوفيتى لهزيمة النازية، وهناك الحرب الباردة التى تلت الحرب العالمية الثانية. والحرب الباردة كانت تعنى أمرين الأول هو الدخول فى سباق التسلح الذى يضعف بل يستنزف الطاقات السوفيتية التى كان ينبغى أن تكرس للتنمية، والثانى حرمان الاتحاد السوفيتى من متابعة والاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية فى العالم. وإلى جانب هذا كانت هناك المساعدات الكبيرة بغير عائد تقريبا التى كان الاتحاد السوفيتى يغدقها على البلدان النامية والبلدان الاشتراكية الأخرى أما من حيث البنية الداخلية، فقد سادت خطة تنمية مركزية للتسريع بالانتاج الصناعى الثقيل للحاق بالدول الرأسمالية وكان ذلك على حساب قوى الانتاج الزراعى خاصة، فضلا عن أنه أفضى أساسا الى فرض دكتاتورية حزبية على جهاز الدولة، لادكتاتورية معبرة عن مصالح روابط المنتجين الأحرار ومشاركتهم كما كان يقول ماركس. وبهذا سادت الإرادوية فى التخطيط، دون مراعاة أو دراسة للواقع الموضوعى أو الاحتياجات الاجتماعية، وانعكس هذا فى سيادة البيروقراطية والجمود واستشراء الفساد وانعدام المبادرات الفردية والاجتماعية، وفرض إيديولوجية سلطوية احادية الجانب مما فجر بالضرورة، أو على الأقل أفضى إلى اختزان ايديولوجية مضادة لها سرعان ماانفجرت مع انفجار الأزمة التى أخذت تتصاعد منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات.

والواقع أن البيروسترويكا كانت على الأقل من الناحية النظرية محاولة جادة لإيجاد حلول للأزمة فى ظل أوضاع عالمية جديدة كان من أبرزها نجاح الرأسمالية فى تخطى بعض أزماتها وفى تجديد آلياتها، وبروز خطر الحرب النووية وأخطار تلوث البيئة الطبيعية. كانت البيروسترويكا محاولة لايجاد بدائل عن البيروقراطية، والجمود والمركزية فى التخطيط، وسيطرة الحزب على جهاز الدولة، وذلك بإشاعة الديمقراطية، واضافة السوق كمعيار منشط للمشروعات الاقتصادية، والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وانهاء الحرب الباردة، والتحول من المواجهة الى

التعاون عالميا على أساس المشروعية الدولية والمصالح المشتركة، والحد من أسلحة الدمار الشامل تمهيدا للقضاء النهائي عليها ونزع الطابع الايديولوجي في العلاقات بين الدول، ولتصفية النزاعات الأقليمية الى غير ذلك وكانت هذه التوجهات بدائل صحيحة للأوضاع المتأزمة في البنية الاقتصادية والاجتماعية. ولكنها- عمليا= فجرت العديد من التناقضات التي كانت كامنة وايقظت العديد من القوى الداخلية، بل فتحت الباب أمام قوى خارجية لتمزيق التجربة الاشتراكية وهكذا تفجرت تناقضات وصراعات قومية وطبقية. ومصلحية (تتعلق بالسلطة) وايديولوجية، وتمردات على النظام، ونزعات رأسمالية، ونزعات جامده ومحافظة الى غير ذلك ولم تنجح البيروسترويكا عمليا حتى الآن في تقديم بديل عن النموذج السابق الذي أدى الى الجمود والى الأزمة. هل نقول وداعا للتجربة السوفيتية بكل مافيها من سلبيات وايجابيات، هل ننتهي إلى ماانتهى اليه بعض الزملاء من أن الاتحاد السوفيتي قد اختار نهائيا طريق التحول الى الرأسمالية؟ في تقديري أن الوضع الراهن في الاتحاد السوفيتي يعبر عن مرحلة صراعية انتقالية. ومن التعسف الحكم عليه بأنه قد حسم اختياره للطريق الرأسمالي. ومن الصعب القطع بالأحكام في ظل هذه الأوضاع الصراعية، ولهذا فحسبنا أن نكتفي بإثاره بعض الاسئلة الاشكالية:

١- هل نظام السوق نقيض للتنمية الانتقالية ونقيض لمحاولة اصلاح الوضع الاقتصادي السوفيتي هل هي تفسيخ كامل للتجربة الاشتراكية وعلامة على الانتماء الى الرأسمالية؟ ألا يمكن تنمية سوق اشتراكية؟ هل من الصواب إقامة هذه الثنائية المطلقة بين السوق من ناحية والاشتراكية من ناحية أخرى. أن الامر يحتاج الى المزيد من الدراسة الموضوعية، وفي ضوء الظروف والاحتياجات الموضوعية، لمعرفة الحدود الكمية والكيفية للاستفادة من السوق في الأوضاع الصراعية المحتدمة في الاتحاد السوفيتي، بل في التجارب الاشتراكية عامة؟ الا يتم هذا كذلك في التجربة الصينية حيث يقام سوق في ظل التخطيط؟

٢- هل الانفتاح على السوق العالمية الرأسمالية هو اختيار للتبعية أم هو جزء من مرحلة انتقالية صعبة لاستعادة البنية الاقتصادية المنهارة. نعم، فيها تراجع، ولكنه تراجع موضوعي تحتمه الأوضاع أم تراجع نهائي عن الاشتراكية؟ هل يمكن اليوم الانعزال عن السوق العالمية بالنسبة لأي تجربة تنموية؟ ألا يمكن أن نتبين في مايحدث شكلا جديدا من أشكال «ال nep» في مرحلة تاريخية جديدة في الاتحاد السوفيتي وفي العالم؟ لقد بدأ لينين الـnep للخروج من التخلف الاقتصادي بعد حرب التدخل، والارتفاع بالانتاجية، واستعان في هذه بالرأسمال الأجنبي، وبانفتاح السوق المحلية لاشك أن الأوضاع مختلفة. والمطابقة غير سليمة، ولكن هناك بعض الضرورات الموضوعية المحلية التي تفرض مرحلة انتقالية في استعادة بنية الاقتصاد السوفيتي واخراجه من أزمته طبعا هناك أخطار، فالرأسمال العالمي والامبريالية العالمية تتربص وتفرض الشروط. ولكن هل الانغلاق والعودة الى التخطيط المركزي هو الحل؟ ألا يوجد في الأوضاع المحلية والعالمية ما يفرض خوض هذه التجربة على مافيها من أخطار، كجزء من مرحلة انتقالية تتحرك فيها عناصر أخرى عديدة؟

٣- هل الترقف عن المساندة الاقتصادية لدول العالم الثالث والبلاد الاشتراكية الأخرى يعد تخليا عن التضامن الأممي مع هذه البلاد، أم هو ضرورة تفرضها عملية الإصلاح الداخلية لبنية منهارة؟

٤- هل نزع الايديولوجية عن السياسة الدولية، والعلاقات الدولية، واستبدال المواجهة التصادمية بالتعاون، ومحاولة خلق بيت اوروبي، مشترك والاندماج في العالم، وتغليب مبدأ توازن المصالح على مبدأ توازي القوى العسكرية، هل هو خروج عن الاشتراكية أم هو ضرورة موضوعية للتصدي لخطر الحرب النووية ووقف سباق التسلح، ومواجهة أخطار البنية واضعاف الجانب العسكري في الرأسمالية التالية والاستفادة من التكنولوجية الغربية، وتنمية المشروعية الدولية، وتغليب الطابع السلمي عامة في العلاقات الدولية؟ ألا يعبر عن استراتيجية جديدة تحتاج الى الدراسة بدلا من الاكتفاء بالادانة!

٥- هل الموقف المعادي للشيوعية في الاتحاد السوفيتي اليوم، واستقالة جورباتشوف من الحزب ووقف نشاط الحزب وإحالة الموقف منه الى القضاء، هل هي مواقف سياسية آنية مدفوعة بقوة الاتجاهات اليمينية الداخلية والتدخلات الامبريالية الخارجية، أم هو اختيار ايديولوجي نهائي؟ هل هو موقف من الشيوعية كمبدأ أو هو موقف من تصرفات وسلوك الحزب الشيوعي وبعض قياداته اتسمت بالروح القمعية والتسلطية طوال السنوات الماضية؟

ألا يواصل الشيوعيون السوفييت رغم كل هذا نضالهم بأشكال مختلفة حفاظا على التجربة الاشتراكية، وتمسكا بمواصلتها.

أليس من التعسف أن نحكم بشكل مطلق على أن مايحدث هو نهاية التجربة الاشتراكية، ونهاية الفكر الماركسي ونهاية الشيوعية في الاتحاد السوفيتي؟ وأن الاختيار قد تم نهائيا للطريق الرأسمالي؟

ألسنا نستطيع أن نتبين بعض المؤشرات الايجابية؟ هناك أكثر من ثلاثة أحزاب شيوعية تتصارع داخل الاتحاد السوفيتي اليوم ضد القوى التي تسعى لتسييد التوجه الرأسمالي، فضلا عن قوى جماهيرية أخرى تتمسك بكل المكتسبات الاجتماعية للتجربة السوفييتية وبخاصة الطبقة العاملة السوفييتية وهناك مؤشرات على الاحتفاظ بوحدة الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في اطار كونفيدرالي. وعلى المستوى العالمي هناك تحركات جماهيرية ديمقراطية نشطة للقضاء على الاخطار البيئية وأخطار الحرب النووية والحد من الهيمنة الامريكية وتنمية تضامن أممي جديد. وبرغم الهيمنة الامريكية كقيادة للرأسمالية والامبريالية العالمية وخاصة بعد حرب الخليج على النظام العالمي وعلى المؤسسات الدولية، فهناك جهود موضوعية للحد من هذه الهيمنه، دعما للمنظمات الدولية وإقامة نظام دولي جديد يقوم على المشروعية الحقيقية، هناك تناقضات أخذت تبرز بين غرب اوروبا واليابان وأمريكا.. ان النظام الدولي لم تتحدد بعد قسماته النهائية ومايزال في مرحلة انتقالية صراعية كذلك.

ولكن لاشك أن العالم الثالث هو أكثر الأطراف العالمية تضررا من الأوضاع الراهنة. سيزداد فقرا وتخلفا وتبعية ولكن لعل هذا أن يساعد

نبيل الهلالي

- **مايجرى الآن ثورة مضادة لم تنتصر بعد.**
- **سوف تكتشف الشعوب بنفسها.. أن الاشتراكية هي الحل.**
- **تدور الآن معارك طبقية هائلة في الاتحاد السوفييتي.**
- **يستحيل إنعاش الاشتراكية بوسائل رأسمالية**

على تفجر صراعات وطنية واجتماعية واكتشاف طرق جديدة للتنمية المستقلة ولاشك أن انهيار العالم الثالث ليس لمصلحة العالم الرأسمالى نفسه، ولهذا فإن الأوضاع الموضوعية ونضال شعوب العالم الثالث قد تفرض اشكالا جديدة للعلاقات الدولية تلعب فيها بلدان العالم الثالث دورا اكثر فاعلية وتأثيرا.

الخلاصة: أن العالم يمر بمرحلة تحولات تاريخية على المستوى الايديولوجي والسياسي والاقتصادى، سواء فى البلاد الاشتراكية (السابقة) أو الرأسمالية التى لاتنكر ماتعانيه من تأزم كذلك. ولكن الارجح أن يسود فى العالم الاتجاه الى التعددية لا المركزية الأحادية، ويسود التنافس الاقتصادى بدلا من المواجهات العسكرية، ويسود التعاون الدولى فى مواجهة أخطار البيئة والاخطار النووية.

ولكن الذى لاشك فيه ان الاشتراكية فى التطبيق قد كشفت عن نواقص وسلبيات بل كشفت عن أخطاء فى بعض دعاويها النظرية. فمثلا ثبت بطلان القول بوشك انهيار النظام الرأسمالى العالمى، وثبت بطلان القول بوشك الانتصار النهائى للاشتراكية على الرأسمالية. وثبت فشل التنمية الاقتصادية التى تقوم على التخطيط المركزى البيروقراطى العلوى وثبت فشل مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، التى كانت فى التطبيق دكتاتورية للأحزاب الشيوعية وليست دكتاتورية للطبقات العاملة، وفشل كذلك مفهوم المركزية الديموقراطية فى بناء التنظيم الثورى، فقد ثبت أن المركزية كانت دائما على حساب الديمقراطية وأن التوازن بينهما لم يكن قائما أبدا. بل لقد ثبت كذلك أنه لم يكن هناك أى نموذج لتنمية يمكن أن تعد تنمية اشتراكية بحق، فمن التعسف بعد ماظهر من حقائق اعتبار أن ماكان يتحقق فى الاتحاد السوفييتى هو تجربة اشتراكية، أو بناء اشتراكى أقصى مايمكن قوله أنه كان مرحلة فيما بعد الرأسمالية، واختلف مع القائلين بأنه كانت مرحلة رأسمالية بيروقراطية. ولاشك أن كل التجارب المسماة بالاشتراكية فى العالم هى تجارب للتخلص من الهيمنة الامبريالية والرأسمالية العالمية، ولكنها لم تكن ولم تصبح بعد تجارب اشتراكية حتى التجربة الصينية العظيمة يعرف اصحابها بتواضع جم أنهم فى أدنى درجات السلم فى التنمية الاشتراكية.

وبهذا كله ينفتح الباب أمام باب الاجتهاد فى اكتشاف النموذج الملائم والخاص بحسب ظروف كل بلد ولعل من أبرز وأهم الدروس هو ضرورة الترابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية والديمقراطية وأن أى ثورة اجتماعية جذرية لاتتحقق بمجرد الاستيلاء على السلطة، بل لابد من مستوى معين من تطور المجتمع المدنى الذى يؤهل لهذا التحول. وفى هذا قد اختلف مع الاستاذ الدكتور فوزى منصور. ولعل تجربة اليمن بل تجربة الاتحاد السوفيتى نفسه دليل على ذلك. ولعل هذا يعود بنا إلى مقولة ماركس حول الاشتراكية باعتبارها التتويج لتصبح الرأسمالية ومن أبرز الدروس كذلك الأهمية الحاسمة للعلم والتكنولوجيا والثقافة كوسائل وأدوات وقوى انتاجية، مما يفرض التفتح على كل الخبرات العالمية فى هذه المجالات لقد أصبح العالم اليوم كوكبا واحدا ذامشاكل وهموم واحتياجات مشتركة، ولايمكن تجاهل هذا فى أى مشروع استراتيجى تنموى دون أن يعنى هذا إغفال الخصوصيات القومية والثقافية فى كل تجربة تنموية، أو إغفال تناقض المصالح المختلفة، إن نسيج الحياة هو التناقض ولكن هناك دائما وحده التناقضات (إننا فى مرحلة من التاريخ البشرى تفرض علينا اعادة اختبار كل مفاهيمنا وافكارنا ومسلماتنا وثوابتنا على أرضية الخبرة العملية والعلمية وسيادة روح النقد والعقلانية والاجتهاد والابداع دون أن يعنى هذا الاتهام بالارتداد عن المبادئ

النقطة الأخيرة تتعلق بالماركسية اللينينية. لاشك فى صحة الماركسية اللينينية فى مبادئهما العامة- ولاشك فى صحة وسلامة المنهج الجدلى ولكن ماهى الماركسية وماهى اللينينية؟ وكيف نتعامل مع المنهج الجدلى؟ ما أكثر ماتتحول الماركسية واللينينية إلى أنساق مغلقة مجردة معزولة عن الظروف والملابسات التى نشأت فيها. وما أكثر مانقف منهما موقفا انتقائيا، فنقبل أشياء هامشية ونغفل أشياء أساسية وما أكثر مايتحول المنهج الجدلى الى علاقات شكلية ميكانيكية. ماهى القوانين الأساسية العامة للماركسية مثلا: هل نعتبر ماقاله ماركس بأنه لاسبيل لتحول اشتراكى حقيقى الا تتويجا لنضج البنية الرأسمالية، هل نعتبر هذا قانونا ماركسيا عاما؟ ماهى بالفعل القوانين العامة للماركسية؟ هل هى قوانين الجدل، هل هى المادية التاريخية. ولكن الانختلف كذلك فى بعض حقائق المادية التاريخية. أذكر أن د. رفعت ذكر فى بعض كتاباته أن تعاقب المراحل الخمسة فى التطور التاريخى الاجتماعى هو جوهر المادية التاريخية مستندا الى بعض المراجع السوفيتية. والآن لم يعد هذا صحيحا ولن نجده فى نص صريح عند ماركس، فضلا عن أن العلم لم يثبته. ما أكثر ماتلصق بالماركسية أشياء هى ليست من جوهرها، ثم ان الماركسية ليست ولاينبغى ان تكون نسقا مغلقا. فلابد أن نؤسس مواقفنا على أساس الدراسة العلمية والممارسة النضالية. ولابد أن تكون الماركسية موضع اختبار وامتحان متصل وتطوير دائم على أساس من خبرة العلم وخبرة النضال. وكذلك شأن اللينينية. هناك فى اللينينة أشياء تتعلق بظروف آنية صاحبت قيام ثورة اكتوبر. ولايمكن أن تلزمنا فلاشك، كما قال بعض الزملاء أن كثيرا من الأفكار الماركسية اللينينية تخضع لبعض الملابسات المكانية والزمانية ولايمكن أن نتمسك بها. وفى تقديرى أننا تعاملنا فى الماضى مع الماركسية واللينينية كنسقين مغلقين. وهذا ماحدث كذلك فى الاتحاد السوفيتى نفسه وحول الماركسية واللينينية الى دين جامد والى رؤية مثالية غير مادية وغير علمية إن العلم هو أساس الماركسية وليست الماركسية هى أساس العلم كما يتصور بعض الزملاء. طبعا العلم فى خدمة الانسان لا فى خدمة الاستغلال والقمع.

عندما نتبين بالخبرة الحياتية والعلمية مايتناقض مع الماركسية لابد أن نعدل أفكارنا ومواقعنا ونستجيب لهذه الخبرة. أذكر أن لينين كان يؤكد دائما إن الماركسية هى التحليل الملموس للواقع الملموس، أى التحليل العلمى للواقع الموضوعى.

وعندما ندعو إلى اختبار افكارنا ومسلماتنا على أرض الواقع والعلم فليس هذا خروجا على الماركسية أو ردة وانما هو جوهر الماركسية. وفى الظروف الراهنة فى عالم اليوم نحن أحوج مانكون أن نفكر وأن ندرس وأن نبدع بشجاعة وجرأة سعيا لتحقيق أهدافنا وتجديد حياتنا.

تبقى بعد ذلك قضية تأثير مايحدث فى العالم على البلاد العربية، وفى تقديرى أنه لايمكن مناقشة هذه القضية منفصلة عن مصر. ولهذا أؤجل حديثى في هذه النقطة الى الجلسة القادمة.

الحاضر من أجل المستقبل

عبد الغفار شكر: الموضوع الأساسى للندوة كان رؤية مايحدث فى الاتحاد السوفيتى كمدخل لإنعكاسه على حركة التحرر العربية وأنا أعتقد أن النقاش دار بعيدا عن هذه النقطة الرئيسية واهتم بتناول ماحدث فى الاتحاد السوفيتى فى حد ذاته وهذا جاء على حساب تناول إنعكاس هذا على حركة التحرر العربية وأنا أركز على هذه النقطة.

لكن قبل هذا أنا أريد أن أحدد موقفى الفكرى مما يحدث فى الاتحاد السوفيتى إرتباطا بما قيل فى المناقشة. أولا أنا متفق على أن نرى مايحدث فى الاتحاد السوفيتى فى سياقه التاريخى بمعنى أنه ليس كل

ماحدث فى الاتحاد السوفيتى كان خطأ وليس كل ماهو موجود الآن صحيح وإنما هناك ظروف جديدة داخل الاتحاد السوفيتى وعلى المستوى الدولى وفى صراع الاشتراكية مع الرأسمالية أدت الى أن النموذج الذى تبلور على هذا الشكل لم يعد قادرا على النهوض بالمسئوليات الملقاة على عاتقه سواء الدور الذى زعمه الاتحاد السوفيتى لنفسه وهو قيادة الصراع الدولى ضد الإمبريالية أوفيما يتعلق بتلبية إحتياجات مشروعة لشعوب الاتحاد السوفيتى.

النقطة الثانية وهى إن ماحدث فى الاتحاد السوفيتى هو نتاج أزمة شاملة وعميقة لها مظاهر ثلاثة أساسية مثلما قيل. ١- مظهر الازمة السياسية المتعلقة بالنظام السياسى وجوهره قضية الديمقراطية.

٢- مظهر الازمة الاقتصادية وهى عجز الاقتصاد السوفيتى عن تلبية احتياجات شعوب الاتحاد السوفيتى فى مستوى معيشى أفضل وأيضا يلبى إحتياجات الدور الذى طرحه الاتحاد السوفيتى على نفسه عالميا.

٣- العلاقة بين القوميات

وهذه الازمة ليست نهاية الإشتراكية والنموذج الذى أقامه الاتحاد السوفيتى فى أزمة والنماذج الاخرى فى أزمة يعنى الصين أيضا تعانى من أزمة.

وهناك بالفعل سؤال كبير مطروح فيما يتعلق بمستقبل النموذج السوفيتى بالنسبة للإشتراكية لكن هذا لايعنى نهاية الإشتراكية.

فالاشتراكية نظام إقتصادى اجتماعى سياسى نابع من تطورات موضوعية فى النظام الرأسمالى وتناقضاته وهو بالقطع لابد وأن يظهر بأشكال مختلفة مع تطور نماذج المجتمعات الرأسمالية لكن فى هذا الاطار فالإشتراكية فى محنة وهذه المحنة لها بعد تاريخى وأنا لا أقف مع المتفائلين بإمكانية الخروج منها سريعا لأنها تتطلب إبداعا فكريا أى ابداعا نظريا وتتطلب ابداعا سياسيا وتتطلب ابداعا نضاليا وهذا غير متوفر الآن فى كثير من الاحزاب الشيوعية على مستوى العالم وأى إنسان يمنى نفسه بأمال وأحلام ويعكسها على هذه المسألة لايساعد على خروج الإشتراكية من محنتها

والنقطة التى تلى هذا وهى إن المفكرين المصريين عليهم مسئولية كبيرة فى قيادة عملية رؤية اليسار المصرى لما يحدث فى الاتحاد السوفيتى من منظور صحيح وليس من مجرد الادانة أو التبرير لمايحدث. لأنه من الملاحظ أن الكثيرين جدا من الشيوعيين المصريين والتقدميين المصريين ومن الناصريين المصريين ينظرون لما يحدث فى الاتحاد السوفيتى إما من زاوية إدانة مايحدث أو من زاوية التبرير له وأنا فى رأيى أنه يوجد منظور مختلف وهو الإشتباك مع القضايا التى يطرحها الصراع الدائر فى الاتحاد السوفيتى اذ توجد هناك إشكالية كبيرة وهى كيفية بناء الإشتراكية فى مجتمع متخلف.

هل الافضل أن أقول أن جورباتشوف هذا عميل للأمريكان وكذا .. وكذا..؟ لا هل هناك إشكاليات فعلا فى بناء الإشتراكية فى مجتمع متخلف أم لا؟ إذن ماهى؟ وكيف نواجهها. هكذا يكون المفكرون المصريون قادرين على قيادة اليسار المصرى فى الاتجاه الصحيح نحو التفاعل مع مايحدث هناك أيضا قضية النظام السياسى فى مرحلة الإنتقال وهل لابد وأن يحتكر الحزب الشيوعى السلطة؟ أم أن تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة بين كافة القوى السياسية الموجودة الممثلة لكافة الطبقات الموجودة مسألة واردة؟ هذه إشكالية حقيقية وأنا أزعم أن القفز عليها لن يقدم فى الفكر الإشتراكى شيئاً

أيضا مسألة العلاقة بين القوميات ومسألة الاقتصاد الإشتراكى وآليات السوق. هذه إشكاليات حقيقية وكلما تناولناها بالمناقشة الموضوعية وقدمنا فيها إسهامات كلما ساعدنا على نضوج حركة اليسار المصرى فى مواجهتها وبالتالى أنا رأيى أن هذه مسألة هامة جدا هذا موقفى فى كثير من القضايا التى طرحت من أجل أن أدخل للنقطة الرئيسية التى أريد أن أتكلم فيها وأنا سأكتفى فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى بأمر الأحداث وهو الإنقلاب الذى حدث والتطورات التى ترتبت عليه وأخذها من زاوية إنه اذا كنت أنا أنطلق من أن ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى هو نتاج أزمة وأن هناك صراعا يدور حول كيفية الخروج من هذه الازمة وأن هذا الصراع يدور بين ثلاثة أجنحة أساسا أو ثلاثة مواقف أساسا وأنا متفق حول كل ماقيل فى الندوة حول هذا الموضوع إذا موضوع الانقلاب والتطورات التى حدثت بعده هو حلقة متفجرة من حلقات هذا الصراع لكن هذه الحلقة كشفت عن خمس ظواهر أساسية هى فى اعتقادى المنظور الذى يجب أن ننظر منه الى مستقبل الصراع وهذه العوامل الخمسة هى:- فى تفاعلها معا وستظل متفاعلة معا لفترة طويلة- ستحكم نتيجة الصراع أو تؤثر عليها

١- انهيار الحزب الشيوعى السوفيتي وعجزه عن الظهور كطرف مستقل فى الصراع. هذه ظاهرة اساسية لها أهمية كبيرة جدا.

٢- غياب الدور الواضح للطبقة العاملة فى هذا الصراع سواء من خلال النقابات- نظرا لأن الحزب قد إنتهى- او من خلال تجمعاتها المباشرة إلا فى قطاع محدود من خلال عمال المناجم وهذه ظاهرة هامة جدا فى تفاعلها مع باقى الظواهر وهى التى ستحسم نتيجة الصراع.

٣- حيوية القوى الليبرالية وكفاءتها فى توحيد حركتها بالرغم من إنها نابعة من أسس إجتماعية ومن منابع إجتماعية مختلفة وبعضها أتى من قطاع المثقفين وبعضها أتى من القطاع الخاص ونشاطه الذى بدأ أخيرا والتعاونيات وبعضها أتى من العناصر الفاسدة للحزب الشيوعى السوفيتى وجهاز الدولة والبيروقراطية.

اذن كفاءة القوى الليبرالية فى إن توحد مواقفها وأن يكون لها فعالية ودورها المتزايد على عكس الحزب الشيوعى الذى يتفتت ويتحلل ولايبدو إنه يمكن أن يوحد نفسه.

٤- تبادل الازمة لأولوية التأثير. أى مرة تكون النقطة المتفجرة هى الأزمة القومية ومرة ثانية هى الأزمة السياسية ومرة الازمة الاقتصادية أى إنه يوجد تعقد فى الوضع وهذه الجوانب الثلاثة تتبادل أولوية المواقع والصدارة ولكنها تغذى بعضها بعضا لأنه وكما قال د. ابراهيم سعد الدين: إنه اذا حدث فى الازمة الاقتصادية اشتباك فتحدث تفجرات قومية ويحتدم الصراع السياسى وهكذا.

٥- تزايد التأثير الخارجى على الصراع الداخلى فى الاتحاد

عبد الغفار شكر

• اليسار المصرى يحتاج لإبداع فكرى وسياسى ونضالى

• لو خسرت حركة التحرر العربى الحاضر لن يكون لها مستقبل.

• غاب الحزب الشيوعى والطبقة العاملة فى الصراع الدائر فى الاتحاد السوفيتى وبرز الليبراليون بكفاءة.


نبيل الهلالى

السوفيتى إما لأن الاتحاد السوفيتى فى حاجة لمساعدات خارجية أو لأن الدولة السوفيتية فى الوقت الراهن أصبحت عاجزة عن حماية نفسها من الاختراقات الخارجية. وكفاءة الامبريالية فى تشغيل اجهزتها الاعلامية والمهم هنا إنه فى هذه الاحداث كانت أجهزة الاعلام الامبريالية هى التى تغذى العالم بالاخبار عما يحدث فى الانقلاب وهى تغذية موجهة وكانت ترد للاتحاد السوفيتى ردود فعل العالم وهذه أيضا محسوبة ومؤثرة

ان تفاعل هذه الظواهر الخمس مع بعضها البعض هو الذى سيحدد مسار الصراع ويحكمه ويؤدي الى النتيجة المحدده لكن من داخله تبرز الحلقة الرئيسية وهى هل يستطيع الشيوعيون السوفييت أن يتستعيدوا زمام المبادرة وأن يصوغوا برنامجا سياسيا جديدا يتمكنوا من خلاله من قيادة تحالف طبقى تقدمى موجود فى الواقع السوفيتى هو الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين والمثقفين التقدميين أم لا «وعلى قدر ماينجحون فى هذا على قدر ماتتحدد نتيجة الصراع فى اتجاه إنقاذ الاشتراكية والخروج بها من مأزقها وعلى قدر مايعجزون عن هذا على قدر مايكون مستقبل الاشتراكية مطروحا وتكون الرأسمالية وأردة.

وأنا ليس عندى أحلام ولا أوهام فيما يتعلق بهذا أوذاك ولكن العامل الحاسم هو قدرة الشيوعيين أو الاشتراكيين السوفييت على أن يعيدوا تنظيم أنفسهم سواء فى الحزب او من خلال حزب إشتراكى ديمقراطى وأن يصوغوا برنامجا سياسيا جديدا ينهض به ويلتف حوله تحالف طبقى جديد هو التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين وهما أساس هذا النضال ويسيرون بالمجتمع نحو بناء نظام جديد إشتراكى ديمقراطى وجزء من هذه الحلقة الرئيسية هو القدرة على إستعادة حيوية الاقتصاد السوفيتى والنتيجة النهائية لما حدث حتى الآن فى الاتحاد السوفيتى هى إن حركة التحرر العربية خسرت حلفها الدولى الأساسى. هذه هى النيجة العملية، وستخسره لفترة طويلة قادمة .الاتحاد السوفيتى خرج بالفعل من مجال المواجهة للامبريالية ومن مجال مساندة نضال الحركات التحررية ولفترة طويلة إما موضوعيا لأنه عاجز عمليا اولأن التوجهات السياسية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ترى معالجة جديدة للوضع الدولى ولا أقول صحيحه أو خاطئة ولكن هى لها رؤية تحدد الاولوية الحاسمة لمستقبل الاشتراكية الآن فى فك الاشتباك فى موضوع سباق التسلح وإعادة النظر فى العلاقات الدولية المهم أن النتيجة الموضوعية التى أريد الخروج بها هى أن حركة التحرر العربية قد خسرت حليفها الدولى الأساسى الذى كان سندها الرئيسى فى صراعها ضد الامبريالية والهيمنة الاستعمارية وعندما أتكلم عن الامبريالية فضمنا يكون فى رأسى الصهيونية أيضا وهنا على حركة التحرر العربية أن تعيد النظر فى برنامجها وتحالفاتها وسياساتها ومواقفها على ضوء هذه الحقيقة وعلى ضوء الاطار الدولى الجديد.لأنه يوجد هناك إطار دولى جديد تحكمه ست حقائق رئيسية هى:

١- انهيار المعسكر الاشتراكى وفقدان قوى التحرر الوطنى لحليفها الاساسى وهو ماتكلمنا عنه.

٢- تعثر تجارب التنمية المستقلة التى قامت على أساس التخطيط وملكية الدولة لوسائل الانتاج وسقوط معظم النظم الوطنية التى تبنت هذا النمط.

٣- حاجة بلدان التحرر الوطنى لمساعدات خارجية لمواجهة تدهور الأوضاع الإقتصادية.

٤- إنتعاش الرأسمالية فى الإطار الذى تكلم عنه د. فوزى منصور وأننا فى إطار نظام إقتصادى رأسمالى عالمى.

هذه الرأسمالية العالمية فى السنوات القريبة القادمة إنما هى فى حالة انتعاش . وهذا الانتعاش له اربعة أسباب

السبب الأول: الحقنة التى أخذتها من خلال حرب الخليج تكاليف الحرب والانتعاش الذى صنعته فى تجارة السلاح وأيضا تكاليف إعادة إعمار الكويت والعراق

السبب الثانى: وامامها الآن مجال كبير جدا للإستثمارات الجديدة فى شرق أوربا وفى الاتحاد السوفيتى وهذا يفتح لها أبوابا جديدة

السبب الثالث: وهو الثورة العلمية التكنولوجية وقدرتها على أن تستخدم منجزات هذه الثورة فى مزيد من التأثير على الاقتصاد العالمى

السبب الرابع: هو مايجرى الآن من إدماج كل اقتصاديات العالم من السوق الرأسمالى العالمى فى ظل عملية تحرير التجارة العالمية وإلغاء كل القيود والحواجز التى تحول دون إنتقال رؤوس الاموال من مكان الى آخر وحرية انتقال السلع.

وهذا الإطار الدولى الجديد معناه عمليا أننا فى السنوات القادمة المنظورة أمام حياتنا نحن أمام مد رأسمالى وأن النموذج المطروح على دول العالم الثالث عمليا هو التنمية الرأسمالية وعلى حركة التحرر الوطنى العربية- وعندنا مصر وسوريا والجزائر والعراق وهى التى كانت تنهج طريق التخطيط والتنمية المستقلة- أن تعيد النظر فى برنامجها وأولوياتها لكى تواجه هذه المسألة ولم يعد ينفع أى كلام فى الهواء عن بناء الاشتراكية فى مصر ولم يعد ينفع أى كلام عن أولويتها أو عدم أولويتها. المهمة المباشرة المطروحة الآن على حركة التحرر العربية والمصرية. لأن الاشتراكية فى جوهرها هى دراسة النظام الرأسمالى واكتشاف تناقضاته والتعامل معها وهذا ما فعله ماركس فى وقته وفعله لينين فى وقته ومافعله الشيوعيون والإشتراكيون المصريون مبكرا وأصبح مطلوبا منهم الآن « أيضا لم يعد من الممكن أن نغفل هذا ونتكلم فى الهواء.

وبالتالى أنا فى إعتقادى أن حركة التحرر العربية مطالبة بمجموعة من المهام فى مقدمتها:

توسيع قاعدة الديمقراطية وترسيع قاعدة المصالح المشتركة حتى بصرف النظر عن إختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد العربية وأقول وحدة قومية أساسها خلق مصالح مشتركة من خلال مشروعات مشتركة وانتقال رؤوس الاموال وإدخال الجميع فى مشروعات إقتصادية مشتركة تخلق واقع اقتصادى مشترك وأيضا فى هذا الإطار بلورة رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى لأنه من الممكن أن الصراع العربى الاسرائيلى يفعل بنا- وهو مافعله فعلا- الصراع بين الاشتراكية والامبريالية فى الاتحاد السوفيتى هذا الصراع الذى عمل على تعجيز النظام الاشتراكى وتعجيز نظام التنمية المستقلة فى مصر وهو الذى اوقف مايحدث فى سوريا وهكذا وبالتالى مالم تنجح حركة التحرر العربية فى أن تضع استراتيجية واضحة ومرنة تفرق فيها بين الهدف البعيد المدى وبين الاهداف المرحلية القابلة للتنفيذ والتى لاتكون عقبة أمام هذا فسيظل الصراع العربى الإسرائيلى عامل امتصاص للقدرة العربية والثروة العربية والجيوية حركة التحرر العربية.

والنقطة الاخيرة لهذه المسائل المشتركة هى تطوير مؤسسات العمل

العربى المشترك إنطلاقا من ماهو موجود.

وأنا فى رأى أن حركة التحرر العربية لابد وأن تعمل على مستويين، مستوى الانطلاق من ماهو موجود و مستوى تنمية مواهبه ولايجب أن تغفل الحاضر من أجل المستقبل لانها لو خسرت الحاضر والتفاعل معه ولعبت دورا أساسيا فيه فلن تقدر على لعب أى دور بالنسبة للمستقبل.

د. فهد العظيم أنيس: الآن على كل المتحدثين التعقيب على ماقيل وليس الهدف إضافة افكار جديدة على ماقيل وإنما فقط التعقيب على افكار الاخرين والتفاعل معها ونبدأ بالاستاذ نبيل الهلالى

نبيل الهلالى:

فى حدود الوقت المتاح للتعقيب سأركز الحديث على بعض ما اثاره الزميل محمود العالم.

انا اتفق معه تماما على ان الكثير من القضايا التى تناولناها فى هذه الندوة يحتاج لمزيد من القراءة والدراسة الاعمق.

ولكنى أختلف معه فى مجموعة نقاط أولاها تقييمه للبرسترويكا. وخاصة الجانب المرتبط مباشرة بحركة التحرر العربية.

اولا- لايمكن ان نحكم على البرسترويكا حكما اخلاقيا فنتقبلها بكل جوانبها او نرفضها.

ثانيا- لايمكن ان نحكم على البرسترويكا انطلاقا مماورد فى كتاب جورباتشوف وإنما حكمنا يجب ان ينصب على مجمل مسيرة البرسترويكا والاجراءات التى اتخذت وتتخذ باسمها دون تمييز وهذا صعب

ثالثا- ما القول فى تأثير التفكير السياسى الجديد على موقف الاتحاد السوفيتى من قضايانا والبالغ الخطورة بالنسبة لنا لماذا؟

نظرته الجديدة للامبريالية.. الرهان على تخلى الامبريالية عن عدوانيتها.. وهل ثبت صحة هذا التوقع؟ اتصور أن حرب الخليج تقدم لنا الرد القاطع.

ماالقول فى قبول الاتحاد السوفيتى للدول الامبريالية كشريك فى نظام اقتصادى عالمى جديد عادل.

ماالقول فى مقولة توازن المصالح والاعتراف للحزب الاستعمارى بمصالح مشروعة فى منطقة الشرق الاوسط.

ماالقول فى نبذ الاتحاد السوفيتى تقسيم الحروب الى حروب عادلة و غير عادلة وما تأثير ذلك على نظرتة وموقفه من الحروب التحررية العادلة لانتقال من عصر المجابهة مع الامبريالية الى عصر التعاون.. وقدرأينا كيف تجسد هذا التعاون خلال حرب الخليج.

ماالقول فى الموقف السوفيتى الجديد من العالم الثالث وتغليب مقتضيات توثيق العلاقة مع الغرب الاستعمارى على مقتضيات العلاقة مع بلدان العالم الثالث.

ثم نأتى للنظر الى تطبيق الفكر السياسى الجديد على الصراع العربى الاسرائيلى.

الم يؤد هذا التفكير الى تحول خطير فى النظرة الرسمية السوفيتية الصهيونية وفى الموقف الرسمى السوفيتى من اسرائيل اليس هذا التفكير وراء الموقف السوفيتى الجديد من قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة بادانة الصهيونية باعتبارها صورة من صور العنصرية.

الم يفرز التفكير السياسى الجديد فتح الباب على مصراعيه للهجرة الجماعية لليهود السوفيت.

الم يؤد الى القبول بشروط اسرائيل لمؤتمر السلام وبالصيغة الامريكية لهذا المؤتمر.

اليس التفكير السياسى الجديد وراء دعوة وزير الخارجية السوفيتى السابق شفرنادزه للعرب للتخلى عن نظره العدو تجاه اسرائيل

واخيرا وليس خيرا ماالرأى فيما يدعو اليه التفكير السياسى الجديد من التعاون المشترك بين الاتحاد السوفيتى والدول الرأسمالية فى تقديم المعونات لدول العالم الثالث؟

الايهدد ذلك بجر الاتحاد السوفيتى على أرضيه العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية والعالم الثالث.. والقائمة على النهب الاستعمارى واساليب الاستعمار الجديد.

فى شأن حديث الزميل محمود العالم عن الانعزال عن السوق الرأسمالى العالمى.. لا احد يدعو الى عدم التعامل مع هذا السوق. ولكن فارق بين التعامل مع السوق الرأسمالى العالمى وبين السعى للاندماج فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

بالنسبة لتساؤل الاستاذ محمود العالم هل نحن ازاء مرحلة nep جديدة تطبق فى الاتحاد السوفيتى؟ اقول اننا يجب ان نلاحظ الفارق بين السلطة التى مارست سياسة النب فى العشرينات وكانت سلطة ماركسية لينينية وبين السلطة اليوم فى الاتحاد السوفيتى التى تحل الحزب الشيوعى وتمارس سياسة معاداة الشيوعية.

وتساؤل الاستاذ محمود أيضا هل الاجراءات التى اتخذت ضد الحزب الشيوعى السوفيتى موقف ايديولوجى ام مجرد موقف سياسى قد يتغير غدا او بعد غد واعتقد ان الذى يهمنا هو تحديدا الهدف من اتخاذ هذه الاجراءات هل استهدفت الدفاع عن الاشتراكية. أو تصحيح التطبيق الاشتراكى ام الارتداد عنها وتسهيل احياء الرأسمالية.

اخيرا أتفق تماما مع ماقاله الزميل محمود حول الحيوية الجماهيرية الديموقراطية فى كل العالم.. اذ يمكننا ان نقول اننا نعيش اليوم عصر الشعوب.. وان كانت خياراتها احيانا تسير عكس اتجاه التاريخ.

ومع ذلك فيقينى ان الطاقات الشعبية التى نزلت الى الشارع للاطاحة بالانظمة البيروقراطية المتسلقة.. قادرة فى الغد على التحرك فى الاتجاه العكسى وتصحيح المسار.. يوم تكتشف بخبرتها الذاتية.. انها راهنت على الجواد الرأسمالى الخاسر.

وهذا له اهميته القصوى بالنسبة للنضال الديموقراطى لحركة التحرر العربية لانه يبرهن للشعوب العربية ان للشعوب قوة جبارة وقدرة خلاقة غير محدودة، على فرض ارادتها على الانظمة الحاكمة، شريطة ان تتخلص من اسر السلبية وتنزل الى الشارع لصنع القرار السياسى ولفرضه احيانا.

د. ابراهيم سعد الدين:

لقد تحدث د. فوزى عن المنهج وتحدث د. رفعت عن القوانين العامة. فهل مايقصده بالقوانين العامة هو المنهج؟ وفى مثل هذه الحالة أنا اتفق تماما مع هذا على أن المنهج الماركسى سيبقى وأنه احد الادوات الفعالة جدا

د. ابراهيم سعد الدين

- **الدرس الأساسى لحركة التحرر العالمى هو توسيع تحالفاتها.**
- **نحتاج لدراسة شكل الادارة الاشتراكية فى المستقبل.**
- **هل تتطلب الثورة الاشتراكية بالضرورة إقتلاع الرأسمالية.**


د. فوزى منصور

فى التحليل الاجتماعى *لكنه ليس المنهج الوحيد وهو قابل للتطوير والنمو.

فاذا كان هذا هو المقصود يكون واضحا واذا كان ليس هو المقصود فماهى هذه القوانين العامة وماهى النصوص

ومأأريد أن أقوله إنه فى أدبيات الماركسية هناك أشياء بعضها باق وسليم وبعضها يمكن الاستغناء عنه. ولنأخذ مثلا: تحليل لينين للإمبريالية ماالذى بقى صحيحا منه؟ وماالذى يجب أن يتطور؟ . أم هل يجمع كله ويلقى به فى سلة المهملات وعندما تقول الدولة وطبيعة الدولة والعلاقة بين الدولة والطبقة فهذا الكلام غير صحيح وهنا المشكلة فى واقع الأمر إعادة نظر فى كل القضايا على ضوء الواقع. وإعادة النظر فى قول ماركس مطلوبة ،لان الموقف الماركسى الصحيح هو النقد المستمر بمافى ذلك لمواقفنا نحن.

ومن هنا نقول أن هذه العملية تريد تحديدا بقدر ما لنكون واضحين.

الامر الثانى: هو أنى لا أود الدخول فى التقييم للبريسترويكا مالها وماعليها. ومايهمنا فى النهاية هو أن الاحداث فى الاتحاد السوفيتى قد أدت الى وضع كارثى نتفق جميعا بشأنه ولها تأثير سلبى على حركة التحرر العربية . وهذا لاشك فيه

لكنى أعود للقضية- باعتبارى إقتصاديا وهى التى تثير جدلا كثيرا- فنحن فى بعض الأحيان نلقى بالعبء كله على وجود مايمكن أن نسميه النهب الاستعمارى للعالم الثالث وعدم الاستفادة من الرصيد العالمى هذا.

وأنا لا أستطيع أن أرى فى النهب العالمى المصدر الاساسى للتجديد فى العالم الرأسمالى وتطوره ولا إستطيع باطمئنان القول أيضا أن غياب هذا المصدر هو سبب فى فشل المنظمات المملوكة ملكية عامة أو ملكية مجتمعية فى المجتمع الاشتراكى وعجزها عن التقدم فى اتجاه استيعاب الثورة العلمية. وهنا أطرح التساؤل- وليس عندى إجابة- فكرة المنافسة بين الوحدات حتى فى: أولا: فى الاطار الاحتكارى

ثانيا: فى الإطار الإشتراكى ودور المنافسة فى الاسواق.

وهنا أقول أن هذه قضية لابد أن نتأملها. لماذا؟ لأنه فى أى نموذج إشتراكى نقيمة فسنواجه فى النهاية بهذه القضية وحتى فى نموذج غير إشتراكى وفى السابقة على الاشتراكية بما فى ذلك القطاع العام والملكية الخاصة وهنا فى واقع الامر لابد لدور القطاع العام ومدى كفاءته وكيف يمكن أن تصل لحدود الكفاءة؟ هذه قضية مركزية ولاتزال حتى الآن بدون حل وهنا أنا أريد أن أفرق بين ماهو اساسى وماينتج عن الاساسيات وفى اعتقادى أن جزءا كبيرا مما يحدث فى الاتحاد السوفيتى هو رد فعل. وإنه لايوجد تقييم موضوعى بقدر ماهو موجود صراع انى فمثلا قضية- ولن أقول ضد الحزب الشيوعى- وإنما ضد تماثيل لينين مثلا. **هذه قضايا كفر**

وهنا أنا مع تقديرى لأهمية العامل الخارجى إلا أننى دائما أعطى لحالة الاتحاد السوفيتى وفى غيره من البلدان العوامل الداخلية ثقلاً أكبر كثيرا لأن العالم المضاد يحاول إستغلال الأوضاع الموجودة بالداخل. وهنا أقول أن القضية بالنسبة لنا ليست الحكم على مايجرى وإنما الاستفادة بمعنى طرح هذا السؤال ماهى الاشكاليات وكيفية تجاوزها فى أى نموذج قادم للإشتراكية.

وهنا تطرح أسئلة لاحد لها. وعلى سبيل المثال.

فى الثورة البلشفية حدث بصفة اساسية- عندما نفرقها عن النموذج فى أوربا الشرقية- إقتلاع للرأسمالية من جذورها ومحاولة إقامة نظام بديل. إلى أى حد يمكن اعادة هذا الطريق مرة أخرى؟. وهل الثورة الإشتراكية تتطلب اقتلاع الرأسمالية من جذورها؟. وماالذى يترتب على هذا؟

أنا أقول إن شكل الادارة الإشتراكية وشكل العلاقة بين المركز والوحدات وضع مايسمى بالدوافع والحوافز يعنى هناك أشياء كثيرة من هذا النوع تتطلب منا الاهتمام بدور الحزب ودور المنظمات الجماهيرية. والعلاقة بين الحزب والمنظمات الجماهيرية والعلاقة بين الحزب والدولة أى إنه توجد هناك مجموعة من الاسئلة نريد إجابة عنها لخبراتنا المستقبلية.

د. فوزى منصور:

سابدأ بالتساؤلات التى أثارها الاستاذ الكبير : محمود العالم لانها ستدخلنا فى أشياء كثيرة فضلا عن أهمية هذه التساؤلات «هل نظام السوق متناقض مع الاشتراكية ويؤدى الى تفسير ثان للإشتراكية وبناء للرأسمالية؟. أنا فى تصورى وبشكل مبدئى لا. بالعكس فانا تصورى الدائم وحتى قبل أن تثار بهذا الشكل الحاد إن المسألة هى مسألة القوى المسيطرة أما نظام السوق ونظام التخطيط فهى أدوات قد تكون متكاملة. لكن درجات التكامل تختلف من مرحلة الى مرحلة أخرى ووفقا للمهام الملقاة على الاقتصاد فى ظروف معينة.

فمثلا فى المراحل الاولى للتنمية حيث يكون المعول الاول على بناء اقتصاد إنتاجى ضخم. عملية التخطيط تزداد أهمية بقدر اكبر بكثير من عملية مايسميه الإقتصاديون «الاقتصاد التجزيئى» وهنا يكون مجال استخدام الاقتصاد الثمن والسوق وفى المراحل الأولى للبناء الاقتصادى فأنا أواجه بثلاث أو أربع قيم كبرى.

هل أركز على الصناعة أم التجارة؟ وعندما اركز على الصناعة فهل تكون الصناعة الثقيلة أم الصناعة الخفيفة؟ هذه قرارات إستراتيجية- تدخل فى مجال التخطيط وأنا كطالب إقتصاد محترف أزعم- ويمكن هذا كان جزء من نشاطى العلمى على مدى أربعين عاما- أن نظام السوق ونظام الثمن عاجز عجزاً مطلقاً عن التصدى والاجابة السليمة على مثل هذه الاسئلة وفى هذا المجال تظهر أهمية عملية التخطيط. لكن بعد بناء اللبنات الأساسية للإقتصاد ويكون عندى الف مصنع ومصنع على مراحل مختلفة من العملية الانتاجية. وتكون المسألة متسعة جدا و أكبر من أن يستوعبها نظام التخطيط الآنى وهنا يأتى المجال لدور السوق وآلياته ولكن ليس بشكل مطلق ولكن العبرة فى كل الاحوال هى الفيصل بين السوق والثمن فى النظام الرأسمالى والسوق والثمن فى النظام الاشتراكى والعبرة بسؤال محدد هو: هل نظام السوق ونظام الثمن يؤدى دوره كخادم لأغراض حددها المجتمع بواسطة الهيئات الممثلة له وبالتالى من شأنه فقط أن يرفع الكفاءة المطلوبة لتحقيق هذه الأغراض ام أن نظام السوق ونظام الثمن يتحول كما هو الشأن فى النظام الرأسمالى الى السيد المسيطر الذى يبين كيفية توزيع الموارد وإستخداماتها وتوزيع الدخل.. الخ؟ اذا اتفق على ذلك فليس هناك أبدا أى تناقض إنما العبرة فى نهاية الامر بالسلطة السياسية . وهذا يؤدى بى إلى نقطة أيضا أثارها الاستاذ محمود العالم وهى مسألة: هل الاشتراكية تبدأ بتولى السلطة أم لا؟ أنا فى تصورى إن هذا شرط لازم وليس شرطا كافيا أى إنه تحديد للاسباب التى كنت قد أشرت إليها من قبل إن العلاقات الاشتراكية صعب جدا أن تنشأ من رحم مجتمع قائم على الاستغلال ولابد ان تكون للسلطة توجهات إشتراكية

لكن لايكفى هذا وإنما لابد أن تستمد هى نفسها المشروعية من تقبل المجتمع المدنى لها وإذاً فلابد أن المجتمع المدنى نفسه يكون قد أصبح مهيئا لهذا التحول وأوجد المؤسسات اللازمة المساعدة لها. أما أن جماعة معينة- وكما حدث فى أوروبا الشرقية وإلى حدما الاتحاد السوفيتى- إستنادا إلى قراءة معينة للتاريخ وظروف تاريخية مكنتها من الوصول للسلطة دون أن يكون المجتمع المدنى مهيأ بمؤسساته ومشبعا ومتقبلا ومتعاونا سيؤدى هذا للأخطار وللنتيجة التى نراها الآن اذاً فلابد أن يكون للسلطة نفسها توجه إشتراكى لكن لابد أن تكون أيضا تعبيرا عن مجتمع مدنى أصبح مهيأ ومتقبلا وله مؤسساته التى تبغى بناء الاشتراكية.

مرتبط بهذا أيضا الانفتاح على السوق العالمى وهنا أيضا الإجابة تتوقف على المرحلة. والمعيار عندى واضح من سنوات طويلة وهو هل أستطيع أن أستخدم علاقاتى مع السوق العالمى للمساعدة على تحقيق أهدافى التى أحددها انا وسواء كانت هذه الاهداف هى البناء الإقتصادى والتنمية أم بناء الاشتراكية أم استقلال الثقافة القومية الخ... الخ...؟ أم أن وسائل الإنفتاح على الاقتصاد الدولى والسوق العالمية ستؤدى بالعكس إلى خضوعى له وإلى انحرافى تباعا وبسرعة متزايدة عن الأغراض التى حددتها بنفسى وبالتالى ستؤدى إلى خضوعى وتبعيتى فى كل النواحى التى أشرت إليها «هذه مسألة ليست منطقية بحتة وهى مسألة ممكن أن تعالج من خلال الدراسة النظرية والفهم النظرى ومبناها فى نهاية الامر معرفة الإقتصاد العالمى والقوى المسيطرة علية وما تستهدفه؟ وكيف تتطرق بى إلى أن أقع فى حبائلها قال د. فوزى منصور «لغاية ما تجيبنى على حجرها وتسيطر علي وتفعل بى ماتشاء». هل أنا واع لكل هذا ويقظ العينين وأنا أختار أم أنى مضطر ومنجرف. وإنه فى كل الاحوال فان العامل الاساسى يكمن فى العوامل الداخلية بمافى ذلك أيضا ماحدث فى الاتحاد السوفيتى. وغاية ماهنالك أننى عندما أشرت الى إنه من المشاكل التى واجهت الاتحاد السوفيتى هناك شيئان وأعتقد أننا جميعا متفقون عليهما. وهما

إنه تحمل أعباء كبيرة فى مواجهة حركات التحرر ولم ترد له حركات التحرر الجميل ليس بالشكر وإنما المؤازرة.

وهناك مسألة هامة وهى. لماذا عجز الاتحاد السوفيتى عن أن يصل إلى الابتكارات والتكنولوجيا التى وصل إليها النظام الرأسمالى وهنا أعود الى فكرة الوسيط. فمهما بلغ كبر حجم الدولة السوفيتية فهى ضخمة جدا لكنها محدودة إقتصاديا بحكم التخوف بينما المجتمع الرأسمالى فيه قاعدة الاختيار أوسع بكثير جدا وكما قال لنا د. عبد العظيم أنيس إنه كلما زادت قاعدة الاختيار كلما زادت التبادلات والتوافقات الممكنة والامكانيات لم تكن تمكنه من السيطرة على كل المجالات وهنا أيضا أؤكد- مع تسليمى الكامل بكلام د. ابراهيم سعد الدين- على أهمية العامل الداخلى وإنه لايمكن رد قوة الرأسمالية الى استنفاذ موارد شعوب العالم الثالث وماالى ذلك فهذا مضبوط ويمكن حسابها لكن أريد أن أضيف عامل التراكم وهنا لانقول أنه فى كل عام يكون خمس الدخل القومى للبلاد الرأسمالية أو ربعها، لكن نقول إنه تراكم اربعة قرون تتابعيا وصل بها الى مستويات عندما تحجب عن بلد مثل الاتحاد السوفيتى يؤدى حجبها إلى نوع من عدم التوازن الصارخ.

بالنسبة للأيديولوجية ومايتصل بها فأنا أقول إن المعيار فيها ليس الفكر النظرى وإنما نرى وزير الخارجية يقول مثلا< ونحن نريد أن ننضم الى البلدان المتمدينة وترد باشكال مختلفة على السنة المعبرين عن الاتحاد السوفيتى وترد أيضا فى مواقف عملية مختلفة فى قضايا متعددة وأنا أولا أقول إنه بالرغم مما يبدو من الازدهار الآنى للرأسمالية للأسباب التى أشار اليها الاستاذ عبد الغفار شكر فأنا تقديرى أن لها وضعاً. «أولا: بطبيعته هو وضع معقد وأن الكثير مما يبدو من أسباب إزدهاره يحمل فى طياته عوامل الانهيار وسأحدد كمثل وحيد مسألة طال الحديث عنها

محمود العالم ونبيل الهلالى



وتكرر وهى الثورة العلمية والتكنولوجية والتى يقال إنها أعطت الرأسمالية عمرا مديدا وجديدا.

أنا أختلف مع هذا و رأيى أنها تعمق من أزمة الرأسمالية وليس شأنها أبدا أن تعطى لها عمراً جديداً ولا أن تعيد تشكيلها واذا كان من الممكن أن يكون هناك جانب إيجابى لما حدث من انهيار الاتحاد السوفيتى فهو تحديدا سيجعل الرأسمالية تقف وجها لوجه أمام أزمتها بعد أن كانت تتخذ سبيل الحرب والصراع مع المعسكر الإشتراكى بما يؤدى إليه من وسائل لحل الأزمة التى تتعرض لها فى نهاية الامر فهناك إجابة على المهام المختلفة والتى أشار إليها الاستاذ عبد الغفار شكر والتى من المهم جدا تناولها واحدا بعد الآخر والمسألة تترقف على المنظور. والمنظور من وجهة نظرى إن وحدة التحليل هى الإقتصاد العالمى وإنه اذا كان ماركس قد صدق فى تحليله للرأسمالية والنظام الرأسمالى عام ١٨٤٠ فقد صدق مرة أخرى عندما نقل هذا التحليل الى الإقتصاد العالمى فى مجموعه؛ وأنا أطبق على الدول المتقدمة نفس التحليل الطبقى الذى طبقه ماركس وأطبقه على العلاقة بين البلدان البورجوازية وبلدان العالم الثالث وإنه من شأن هذا لوطبقت نفس التحليل مع تغير الزمن وبعض الآليات فلابد أن أنتهى بشكل أو بأخر إلى نفس النتائج التى انتهى إليها ماركس فى تحليله للرأسمالية القومية بما يترتب على ذلك من التهميش وزيادة البطالة والبؤس والاضطرابات والفوضى.. الخ لكن أيضا بانعكاسات مباشرة داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها وأنا رأيى أننا مقبلون على زيادة فى التأزم للنظام الرأسمالى العالمى وهذا التأزم لن يكون قاصرا على الاطراف التى يزداد فيها الاستغلال والبؤس والبطالة... الخ

اذا نظرنا إليها من هذا المنظور يكون لى أن أعتقد أن تساؤلاته الايمائية التى اشار إليها عندما تكلم عن نظرية الصراع العربى الإسرائيلى ووجوب أخذ موقف يتسم بالمرونة فان إجاباته على علاقاته بالعالم الخارجى قد تختلف إختلافا كبيرا إذا كان المنظور هو زيادة أزمة الرأسمالية وليس توقع أنها تزداد إزدهاراً.

فريدة النقاش:

أريد أن أؤكد على أهمية الدور الذى لعبته الثقافة الرأسمالية والترويج الهائل لنموذجها العالمى متمثلا فى الحياة الاستهلاكية الامريكية ، وإختراق المجتمع الاشتراكى بهذا النموذج الذى لعب دورا ماديا فى تدمير الإشتراكية، وهذا الدور يدعونا لمراجعة فكرة كانت رائجة عندنا. وهى إن الثقافة الإشتراكية تتولد بشكل تلقائى من التحولات الإقتصادية فى اتجاه الملكية العامة وهى وصول الطبقة العاملة للسلطة.

واعتقد إن هذه المسألة مثلها مثل عملية الوصول الى السلطة نفسها هى مسألة كفاحية. وعلى المثقفين التقدميين والشيوعيين أن يلعبوا فيها دورا أساسيا. رغم أن تاريخ الشيوعيين المصريين مرتبط بالتأكيد على الدور الثقافى.. فإن هذا الدور يزداد فى ضوء الخبرة الأخيرة أهمية.. وعندما نجئ إلى نقطة المركزية الديمقراطية فهنا أريد أن أعلق على كلمة الاستاذ : محمود أمين العالم. فى اعتقادى أن هذا المبدأ لايزال صالحا للبناء الحزبى شرط أن تكون المركزية ديمقراطية حقا ولكن ماذا حدث فى الواقع لقد أصبحت مركزية فقط وغابت الديمقراطية لافى الحزب فحسب وإنما أيضا فى المجتمع وهنا أؤكد على فكرة د. إبراهيم سعد الدين حول علاقة الحزب بالمنظمات الجماهيرية.

ومبدأ المركزية الديمقراطية فى البناء الحزبى هو اداة وحدة الكادحين فى مواجهة التنظيم العالى للرأسمالية الذى يزداد انضباطا ومقدرة بحكم الثورة العلمية والتكنولوجية.

بالنسبة للطبقة العاملة والكادحين وحلفائهما فإن اعمال هذا المبدأ يعد اداة من أدواتهم الاساسية شرط أن يكون ديمقراطيا وأن يكون هناك جدل مستمر بين المركزية والديمقراطية وبالمناسبة مبدأ المركزية الديمقراطية لايلغى التنوع ولا الغنى ولا التعدد بداخل الحزب وإنما هو ينظم أشكال الصراع الحزبى وحتى الصراع فى المجتمع وأعتقد أن التساؤل الذى طرحه د. ابراهيم سعد الدين يحتاج ندوة ثانية حول ماهية الماركسية اللينينية؟ وماهى القوانين العامة؟ ومابقى منها. وأنا لست مع القائلين بقدسية النصوص لكن أى نص من النصوص الاساسية فى المنظومة الفكرية الضخمة للماركسية اللينينية هو الذى كان تطبيقاً لشقين فى الماركسية اللينينية من وجهة نظرى.

الشق الاول: هو منهج رؤية العالم وتفسيره من وجهة نظر الكادحين والطبقة العاملة فى مواجهة الاستغلال

الشق الثانى: هو نظرية تغير هذا العالم.

هذين الشقين متلازمان فى الماركسية اللينينية لايمكن أن أقول أننى أخذ المنهج وأعتمده فى تفسير الأحداث وتحليلها فقط- كيسنجر كان يعتمد على المنهج الماركسى فى تفسير الظواهر- المهم من أى منطلق طبقى ومن أى أرضية إجتماعية أنطلق؟! من موقع أى الطبقات فى المجتمع؟! أنا انظر إلى العالم وأتحدث وادعو الى تغييره فى أى أتجاه؟!. ان التغيير كعملية نضالية مستمرة هو الشق الثانى فى الماركسية اللينينية مضافا للمنهج.

فالماركسية اللينينية لها هذين الشقين الذين من وجهة نظرى مايزالان صالحين حتى يومنا هذا وحتى ماسقط من نصوص كان برهانا فى زمانه على صحة هذين الشقين وطبعا أنا أتفق مع كل الاصدقاء بأن هذا ليس هو أخر المطاف.

وتعبير نزع الايديولوجية عن السياسة فأنا لست من القائلين بأنه توجد أى سياسة فى العالم بدون أيديولوجيات. وفى خلفية كل سياسة مصالح ورؤية للعالم ورؤية للعلاقات الدولية ورؤية لأطراف الصراع وأنت مع من وضد من هذا سؤال مطروق ومطروح خلف كل قرار! طبعا هناك تزييف نظرة الايديولوجية هنا أو هناك، ويمكن أن تكون هناك نظرة أيديولوجية أصلا ولكن هذا لايعنى إطلاقا أن أى موقف سياسى ليس وراءه ايديولوجية. وخصوصا ماأسفرت عنه هذه الفكرة فى التطبيق العملى. ونحن مع توازن المصالح لكن إكتشفنا إن توازن المصالح لايقوم إلا على توازن القوي وتوازن القوى راجع للميزان الطبقى فى المجتمع وقدرته وقوى التقدم ومدى كفاءتها فى إدارة الصراع.. الخ

فى الترجمة الواقعية شاهدنا موقف شيفرنادزة فى الصراع العربى الصهيونى وتضامن السوفيت مع الأمريكيين فى الغاء قرار الجمعية العامة الذى يدين الصهيونية كعنصرية ، أليس هذا موقفا إيديولوجيا؟

فريدة النقاش

• إنتصار الثورة المضادة- حتى الآن- سياسى فقط.

• ماحدث ليس نهاية المطاف رغم أنه أكبر نصر للرأسمالية فى تاريخها.

• تصفية الملكية العامة موضوع صراع طويل لم يحسم بعد.

يساوي بين الضحية والجلاد هذه أيديولوجية وعندما يساوي بين الصهيونية التى إنتزعت الارض العربية والعرب المعتدى عليهم فهذه أيضا أيديولوجية فليس هناك شئ يسمى نزع الايديولوجية عن السياسة الخارجية لأن هذا الموقف هو فى الواقع العملي أيديولوجية، أما عن اندماج الاتحاد السوفيتي فى العالم فانني أسأل أى عالم هذا طبعا العالم واحد وهو مهدد بالفناء النووي ولكن علينا أن نذكر أن أمريكا لم تقبل باتفاقيات «سولت» الابعد أن أيقنت أن الاتحاد السوفيتي قد تفوق عليها، وهي الان تستفرد بالعالم لأن الاتحاد السوفيتي انهار

صحيح نحن نعيش فى كوكب واحد وهذه ملاحظة الاستاذ محمود العالم- لكن هذا الكوكب فيه صراع ضار، وهناك أطراف فى هذا الصراع فالى أى الاطراف ينتمى الاتحاد السوفيتي.. ان مايظهر الآن- للأسف أنه يميل شيئا فشيئا للطرف المعتدى فأى عالم هذا الذى يتطلع الاتحاد السوفيتي الى الاندماج فيه؟

هو فى واقع الامر يتطلع إلى الاندماج بشروط مجحفة له هو نفسه كقوة عظمى سابقة. إندماج فى العالم الرأسمالي بشروط صندوق النقد الدولي وبشروط تفرض عليه كدولة تابعة وكانه ليس أغنى دول العالم قاطبة والتوجهات القائمة الآن فى العالم الأمبريالى لاتسير فى إتجاه أن نكون كوكبا واحدا هذا طموحنا نحن التقدميين ودعاة السلام الحق والإشتراكيون وكل محبى الخير فى هذا العالم. لكن كل طموحاتنا هذه واحلامنا لاتنفى أن الامبريالية مازالت قائمة وأن جوهرها العدوانى لم يتغير وأن هذه الحقيقة تحتاج الى مواجهة. نعم نحن الآن فى كارثة لأن القطب الرئيسى الذى كان يواجه لم يعد موجودا واعتقد انه من قبيل اراحة النفس أن نقول إننا فى كوكب واحد ومصالح البشرية.. الخ هذا مبدأ نظرى صحيح لكن فى واقع وهى تنهبنا وتعوق تطورنا وتستغلنا ولابد أن نقاومها، وأن يتضامن العالم النامى وحركة التحرر للدخول فى مرحلة مقاومة جديدة فى الظروف الجديدة «حول دكتاتورية البروليتاريا سقط هذا المفهوم منذ زمن بعيد، لأن قاعدة الكادحين اتسعت جدا وتشابهت ظروف معيشة الطبقة العاملة والمثقفين وفئات واسعة من الطبقة الوسطى لكن قدم هذا المفهوم وتراجعه لا يلغى مع ذلك الدور المركزى والقائد للطبقة العاملة، وهو دور لاتقول به الكتب والنظرية الماركسية اللينينية فقط وانما يثبته ويؤكده الواقع النضالى نفسه فى بلادنا وبلاد أخرى كثيرة. بالرغم من التراجعات والانهيارات.

د. عبد الغفار شكر:

أنا سأتكلم فى نقطتين:

النقطة الاولى وهى الملاحظة التى تفضل د. فوزى وطرحها فيما يتعلق بكلامى عن انتعاش الرأسمالية. أنا قلت فى المستقبل المنظور وأنا مشكلتى أنى أعمل بالسياسة والقضية المركزية عندى خلال عملى بالسياسة وخصوصا العامين الاخيرين هى قدرة اليسار المصرى على التفاعل مع الواقع لا التفاعل مع أوهام أو إنطباعات أو خيالات وبالتالى تلح على قضية مركزية وهى ماهو الواجب الملقى على عاتقنا اليوم وليس بعد خمس سنوات. وفى هذا الاطار أنا طرحت إن الواقع الراهن فيه إنتعاش للرأسمالية على المستوى العالمى وفى الوطن العربى وداخل مصر وإن هذا الانتعاش سيأخذ وقتا.

والدكتور فوزى يقول أن أزدهار الرأسمالية مؤقت ويحمل فى طياته عوامل انهياره. عندما يتم التعامل مع تناقضات الرأسمالية ولن تنتهى تلقائيا وإنما تنتهى عندما تنضج، وعوامل إنهياره يمكن أن تأتى من بروز واحتدام التناقضات بين مكونات رأسمالية وبعضها والتنافس بين اليابان وانجلترا وامريكا واليابان مثلا.

وأيضا نتيجة ماسيحدث فى بلاد العالم الإشتراكى والتى كانت إشتراكية واصبحت تمر بأزمة وأيضا ما سيحدث فى العالم الثالث.



عبد الغفار شكر

وأنا أسلم أن الرأسمالية فيها ايضا عوامل انهيار وإن التناقضات تحمل أساس هذا الانهيار أو ذبوله لكن هذا يتوقف على بروز الاطراف الاخرى فى التناقض. وأنا أرى أن الرأسمالية ليست ازدهارا مطلقاً وإن التنمية الرأسمالية فى العالم الثالث طريقها مسدود وأن لها نقاط ضعفها وانه من المهم أن ندرك أبعاد هذا الموضوع. «هذه التنمية الرأسمالية فى جانب منها تزيد الاعتماد على الاخر الجانب الثانى إنها تكثف الاستغلال الرأسمالى للطبقات الكادحة ونحن شاهدنا مايحدث فى مصر فالسنة الماضية جاءت على حساب الطبقات الكادحة وإلى متى ستتحمل هذا؟ والجانب الثالث إنها تتم من خلال اجراءات قمع فلم تأت الليبرالية الاقتصادية بالليبرالية السياسية

وبالتالى فمسئوليتنا أن نرى ماحدث اليوم وأنا لا أختلف مع د. فوزى على المدى البعيد لكن الاولوية عندى كمشتغل بالسياسة أن للرأسمالية على مستوى العالم وفى الوطن العربى ومصر ولابد أن نتعامل معها وندرسها ونعرف تناقضاتها ونتفاعل معها ونؤثر عليها هذه هى النقطة الاولى

النقطة الثانية: هى موضوع الماركسية وأنا فى رأيى إن الماركسية هى منهج وإعمال لهذا المنهج فى دراسة المجتمع والقوى وبالتالى فالمنهج لم يعد اليوم معلقا فى الهواء بل أصبح ضمن مناهج البحث فى مختلف العلوم الانسانية . وهو أساس نظرية المعرفة. وهناك مدرسة فى الجامعات- حتى الجامعات المصرية- وأنا سأقول كيف جاء التناقض. إنه فى الدراسات الاكاديمية التى تتم بواسطة قطاع من الاساتذة فى مصر و العالم كله نظرية المعرفة اساسها. فى التاريخ الاجتماع الاقتصاد السياسى وعلم النفس الاجتماعى كل هذه أصبحت تتضمن منهج الماركسية وهو من خلال هذه الدراسات الاكاديمية يحتنى وينمو بماذا؟ باكتشاف قوانين نوعية جديدة وبالتالى هو فى البحث العلمى موجود وحى وفى الاحزاب الشيوعية يتحول الى عقيدة جامدة واصبح شيئا اخر وهذه هى المفارقة فالمفترض أن الاحزاب هى التى تحمى هذا المنهج.

ومنذ سنة وانا أتابع هذه المسألة فى مصر. فالاستاذ الجامعى عندما يفلت من الحزب ينبغ كأستاذ جامعى ويعمل دراسات ويدرس الواقع المصرى ويستخرج منه وهو موجود داخل الحزب يقول شعارات عامة وعبارات مطاطة وغامضة وانطباعات. فالافضل أن يتحول الحزب الى مؤسسة تربى على أسس صحيحة وعلى قواعد صحيحة. وهنا أنا رأيى إن منهج الماركسية أثبت صحته وهو موجود وحى فى الدراسات الاكاديمية والعلمية وهو يثرى باستمرار. اما إعمال هذا المنهج فى دراسة المجتمع ابتداء من ماركس حتى اليوم فهو امر وارد عليه التغيير وهو إعمال تاريخى مشروط بظروف الزمان والمكان وبالتالى لا الذى قاله لينين كله صالح حتى الآن ولاماقاله ماركس كله صالح حتى الآن وأنا لا أتعامل معها كنصوص.

ماركس درس الرأسمالية- كما قال د. فوزى - فى منتصف القرن الـ ١٩ ولينين درسها فى أول القرن الـ ٢٠ ولكن نحن اليوم فى آخر القرن الـ

٢٠ إذن يصبح من حقنا بل من واجبنا ومن الطبيعي ومن الضروروى أن ندرس الواقع الراهن بصرف النظر عما قاله ماركس وماقاله لينين.

لكن بالقطع بعض الاستنتاجات العامة والاساسية التى قالها ماركس صالحة حتى الآن وليست إذن النصوص وأيضا بعض الاستنتاجات والاساسيات العامة التى توصل إليها لينين صالحة حتى الآن وهذا الايصادر على واجبنا ومسئوليتنا فى دراسة الواقع الراهن.

محمود أمين العالم

: شكرا على هذا الكرم فى التعليق على مداخلتى. سأحاول أن أرد بشكل تلغرافى - ما أمكن- على أبرز الملاحظات والانتقادات- يقول الزميل نبيل أننى أدنت بعض الافكار بأنها أحكام إطلاقية على حين أن ماقلته عن البيروسترويكا كان حكما إطلاقيا. والواقع أن حكمى عليها أبعد مايكون عن الاطلاقية. فلقد قلت إن البيروسترويكا قدمت نظريا بدائل عن النواقص والسلبيات التى اتسمت بها المرحلة السابقة، والتى أدت إلى الأزمة . ولكنى قلت فى الوقت نفسه إنها فجرت أخطاء وأخطارا وسلبيات، وقلت فى النهاية فيما أذكر أنه حتى الآن لايوجد فى الاتحاد السوفيتى خطه تنمية اشتراكية بديله عن الخطة السابقة القديمة وقلت كذلك ان الوضع عامة يتسم بأنه انتقالى صراعى. والمسألة بالنسبة للبيروسترويكا لم تكن أن نقبلها أو نرفضها، وأنما نفسرها كضرورة موضوعية تحاول أن تقدم بدائل عن التجربة السابقة التى انتهت الى الفشل والأزمة الأ أن هذه المحاولة اصطدمت فى الممارسة بظروف وعوامل وصعوبات مختلفة، بعضها داخلى وبعضها خارجى، بعضها قومى وبعضها اقتصادى، بعضها إيديولوجى وبعضها سياسى. وهكذا انفجر الوضع وكاد يخرج عن حدود السيطرة تماما. هل انتهت البيروسترويكا ؟ لا أعتقد لقد حققت بعض أهدافها، بالمصارحة (الجلاسنوست) وبالديموقراطية، وممارسة القوميات لحقها فى تقرير مصيرها بما فى ذلك حق الانفصال وهو مبدأ لينين، وفى إدخال نظام الحساب الاقتصادى واطلاق قوانين السوق والانفتاح على النظام الرأسمالى العالمى، وتحقيق بعض خطوات مهمة فى طريق الحد من سباق التسلح والخطر النووى والوصول الى تسويات فى بعض مواقع النزاع الدولى، وإنهاء الحرب الباردة، هل هذا يعنى التحول نهائيا إلى الرأسمالية والتبعية للامبريالية والرأسمالية العالمية؟ هناك بغير شك اتجاهات داخلية فى المجتمع وفى السلطة وقوى خارجية تحاول تقويض كل معالم النظام السابق، اقتصاديا وايديولوجيا والتحول الى الرأسمالية نهائيا. وهناك مقاومة فى المجتمع وفى السلطة، وهناك صراع، وهذا ماسميته مرحلة انتقالية صراعية. ولهذا كذلك اعتبرت أن قوى الاصلاح فى اطار البيروسترويكا تحاول أن تحقق شكلا من الـ nep أى السياسة الاقتصادية الجديدة ولكن فى ظروف محلية وعالمية مختلفة. لم أقصد بالطبع المطابقة بين تجربة «النيب» اللينينية وتجربة البيروسترويكا فمن الخطأ هذه المطابقة على اطلاقها ولكن هناك مايمكن أن يعد جوهرا مشتركا هو الخروج من التخلف الاقتصادى بالانفتاح على قوانين السوق محليا، والاستفادة بالرأسمال الأجنبى، بعد خروج الاتحاد السوفيتى من محنة حرب التدخل والحروب الاهلية. هناك فرق بالطبع- فى عام ١٩٢١ عندما بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة كانت هناك سلطة ثورية جديدة وقوة اندفاع تاريخية ثورية. أما فى الثمانينيات، فهناك إحباط ثورى بل بروز توجهات رأسمالية صريحة فضلا عن احساس عام بفشل نموذج التنمية المركزية السابقة وخاصة منذ أن ألغى ستالين «النيب» عام ١٩٢٩ وبدأت مرحلة التخطيط المركزى ولكن هناك ماهو مشترك بين التجربتين رغم اختلاف الاوضاع الداخلية والظروف العالمية، ويتمثل فى الانفتاح على قوانين السوق وعلى الرأسمال الغربى. وإلى أى حد سيفضى هذا الى تقويض كل بقايا التجربة الاجتماعية والاقتصادية السابقة، وترسيخ التحول الرأسمالى، أو إلى تقوية الاقتصاد السوفيتى عامة واكتشاف نمط جديد للتنمية الاشتراكية؟.. هذا هو محور الصراع الدائر الآن فى الاتحاد السوفيتى بين قوى اجتماعية وإيديولوجية مختلفة والمسألة كما ذكرت من قبل تحتاج إلى دراسة جادة لتحديد العلاقة بين التنمية الاشتراكية والسوق، بشكل عام، وفى المراحل الانتقالية بشكل خاص وإن كانت القضية العاجلة اليوم فى الاتحاد السوفيتى ليست قضية الاشتراكية بل قضية وقف التفكك والانهيار الاقتصادى بين مختلف الجمهوريات السوفيتية، وتوفير مستوى من التماسك السياسى والاقتصادى بينهما بما يتيح بعد ذلك التطلع الى خطوات أبعد.

أما بالنسبة للتفكير السياسى الجديد، فهناك كذلك فرق بين ان نرفضه ونقبله، وبين أن نفسره ونتفهمه. فنحن نرفضه مثلا فيما يتضمه من أمور تتعلق بمصالحنا القومية مثل السماح بهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين، ومثل مايتضمنه كذلك من إلغاء صورة العدو، أو القول بأنه لم تعد هناك إمبريالية . فرؤيتنا للأمور وتجربتنا النابعة من مصالحنا القومية والوطنية والاجتماعية تختلف وتتعارض مع مثل هذا التفكير فى هذه الامور ،فنحن نرى فى الامبريالية والصهيونية عدوا لنا. ولكن التفكير الجديد فى الساسية السوفيتية ينطلق من استراتيجية خاصة تتفق مع مصالحه، ومع مايرى أنها مصالح الانسانية كلها. فى الماضى كانت الاستراتيجية السوفيتيية هى استراتيجية المواجهة والمصادمه مع الامبريالية على أساس علاقات القوى الحضارية عامة والعسكرية بوجه خاص. وكانت تقيم هذه المواجهة على ثلاثة محاور: المحور الاول هو الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية والمحور الثانى هو الطبقات العاملة فى البلاد الرأسمالية والمحور الثالث هو حركات التحرر الوطنى فى البلاد النامية. لقد ثم استيعاب أقسام كبيرة من الطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية داخل انظمة هذه البلاد. وسقطت أغلب البلدان النامية فى تبعية للامبريالية العالمية. وانفرطت المنظومة الاشتراكية، وأخذ الاتحاد السوفيتى نفسه يعانى أزمة هيكلية حادة. وفضلا عن هذا، فهناك قضايا عالمية برزت تتخطى حدود الصراع الطبقى بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى، هى قضايا الأخطار البيئية وأخطار الانفجار النووى وهى أخطار تهم البشرية كلها، بأنظمتها وطبقاتها المختلفة. فى ضوء هذا ، لم تعد استراتيجية المواجهة والصدام هى الاستراتيجية الملائمة لهذه الأوضاع والأخطار. البديل الاستراتيجى هو التعاون بدلا من المواجهة، والاندماج فى العالم بدلا من قسمته إلى معسكرين، واعتبار توازن المصالح -لاتوازن القوة العسكرية- والمشروعية الدولية قاعدة للعلاقات الدولية. ومحاولة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية هذا هو البديل الاستراتيجى الذى اختارته القيادة السوفيتية واضعة فى اعتبارها كل الظروف المحلية والعالمية حقا، إن هذا التفكير السياسى الجديد قد أفضى إلى تغيير علاقات الاتحاد السوفيتى بالبلاد النامية، فأوقف دعمها شبه

محمود أمين العالم

- **ما كان فى الاتحاد السوفيتى تجربة وليس نموذجا للإشتراكية**
- **البيروسترويكا فى بدايتها كانت بديلا صحيحا عن أزمة شاملة.**
- **المرحلة الراهنة إنتقالية وصراعية**

المجاني، وهي قضية قديمة كانت تناقش في الاتحاد السوفيتي قبل البيروسترويكا، من منطلق أن المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي لهذه البلاد لاتساعد على تنميتها ذاتيا، على أن هذا التفكير الجديد قد أفضى كذلك بالنسبة لنا الى فتح أبواب الهجرة اليهودية السوفيتية الى فلسطين كما قلت من قبل وإلى عودة العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل، كجزء من عملية تنمية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وربما أفضى إلى التخفف من موقف المساندة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام القائم اليوم مراعاة لأمريكا ولاسرائيل، إلى غير ذلك، على أنه برغم أن التفكير السياسي السوفيتي الجديد قد حقق مكاسب لصالح السلام العالمي فيما يتعلق بسباق التسلح النووي بوجه خاص، فإنه قد أتاح للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها الهيمنة السياسية والاقتصادية المنفردة حتى الآن في العالم على أنها كما سبق أن قلت مرحلة انتقالية لم تتحدد معالمها بعد على أن المهم هو أن هذا التفكير السياسي الاستراتيجي الجديد لاينبغي الحكم عليه أو تقييمه من زاوية رؤية سابقة للأوضاع وعلاقات القوى الدولية، بل ينبغي أن يتم هذا في ضوء هذه الأوضاع والعلاقات القائمة. هل هي تخل عن مبادئ التضامن الأممي، والعداء للاستغلال والامبريالية، أم هو ضرورة موضوعية تفرضها ظروف عالمية موضوعية كذلك؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي الاجابة عليه في الواقع اساسا لا من زاوية رؤية أيديولوجية خالصة. ولكن لاشك أنه من زاوية قضايانا الوطنية والقومية والتنموية فأننا نختلف معه من حيث الموقف من الامبريالية والصهيونية وان اتفقنا مع هذا التفكير فيما يتعلق بالقضايا الانسانية العامة.

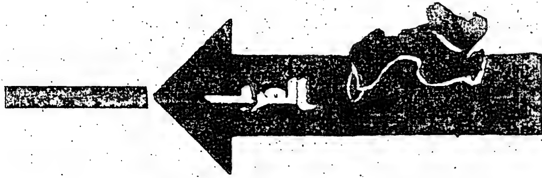
ويتساءل الاستاذ نبيل عن التفرقة التي قلت بها بين المواقف السياسية والمواقف الايديولوجية، ويقول إن الحكم على المواقف السياسية يكون بمدى ماتحققه من نتائج لصالح الاشتراكية أو ارتداد عنها. وفي تقديري ان هذا الحكم مرتبط بنتيجة الصراع الدائر داخل الاتحاد السوفيتي والذي لم يحسم بعد.

هل خروج جورباتشوف من الحزب الشيوعي السوفيتي يعني خروجه من الشيوعية، أم هو موقف سياسي آني في مواجهة تأييد الحزب للانقلاب والحملة الطاغية التي قامت ضده؟ هل كان يمكن الا يتخذ هذا الموقف ويبقى في مكانه؟ المسألة صراعية سياسية يحكمها المستقبل؟ ويؤكد الاستاذ نبيل معي على اهمية حركة الجماهير التي يتسم بها واقع العالم اليوم،لكنه يخشى ويتشكك في بعض توجهاتها وخاصة في البداية التي قد تكون ثمرة خداع وتضليل. وفي تقديري أن حركة الجماهير في البلدان الاشتراكية «سابقا» كانت رد فعل للنموذج الاشتراكي القمعي الذي كان سائدا، وكانت حركتها يغلب عليها الطابع التلقائي رغم توفر عناصر تضليلية. على أن حركتها رغم ماانتهت اليه من نتائج سلبية، كفيلة باستمرارها وتصاعد صراعها الطبقي الى اكتشاف آفاق واشكال جديدة للتنمية الاشتراكية. على أني لا أتحدث فقط عن حركة الجماهير في البلاد الاشتراكية السابقة، وإنما عن حركة الجماهير في العالم، في تجلياتها المختلفة، سواء في مجال السلام، أو حقوق الانسان أو الدفاع عن البيئة من أجل رفع المعاناة عن شعوب العالم الثالث، انها حركة ذات فاعلية وتأثير في اعادة صياغة الاوضاع الراهنة. وأنا اتفق مع تعقيب الدكتور فوزي منصور وأرى أن هذه المسائل المثارة وخاصة حول العلاقة بين التخطيط المركزي والسوق والانفتاح على السوق العالمية، تحتاج الى مزيد من الدراسات العلمية العينية، وألا نكتفي بالأحكام العامة المجردة، لافيما يتعلق بالتجربة السوفيتية فحسب، بل بالنسبة لنا، فنحن نحتاج الى إعمال الفكر على أساس الخبرة العالمية، لاكتشاف معالم خطة تنمية تتلاءم مع ظروفنا العربية والمصرية.

والكلمة الاخيرة للزميلة العزيزة فريدة. أنا مع دفاعك عن التاريخ العظيم للحزب السوفيتي ولأهمية المركزية الديمقراطية. ولكن الخبرة اثبتت في التطبيق في مختلف التجارب الحزبية، أن هذه المركزية الديمقراطية لاتقلص حركة الحزب وحيويته الفكرية والنضالية فحسب، بل تجعله يحتكر الساسية عن الجماهير أنها تحقق دائما المصالح المركزية على حساب الديموقراطية. لاشك ان كل احزاب العالم، حتى غير الشيوعية فيها مركزية وفيها ديمقراطية، هكذا الحزب الاشتراكي الفرنسي مثلا، هذه المركزية وهذه الديمقراطية تتمثل في خضوع الاقلية للأغلبية والمستوى الادنى للمستوى الأعلى ولكن يختلف الامر في الممارسة ويختل التوازن دائما في الاحزاب الشيوعية ولكن كيف يتحقق هذا التوازن بدون قمع للأقلية، ودون قمع للمستوى الأدنى ودون انفراد المستوى الأعلى بكل السلطة وكل الحكمة. هذه هي القضية هناك شبه ثبات لقيادات الأحزاب الشيوعية بهذه المركزية الديمقراطية بالمفهوم اللينيني نفس القيادة دائما كأنها مخلدة. واحتكار للفكر، فإذا جاء مؤتمر، فسوف تشكله هذه القيادة نفسها ليأتي بها مع بعض التعديل. ولهذا فأنا أرى أنه ينبغي الاحترام الكامل لرأي الأقلية، فلا ينتهي رأيها بالتصويت عليها،بل من حقها الاستمرار في التعبير عن هذا الرأي مع احترامها لرأي الأغلبية في الممارسة العملية. ولكن رأي الاقلية ينبغي أن يظل موضع حوار مفتوح وعلني يتم فيه احترام الاختلاف في الرأي ونقد الآراء وروح النقد بل لعلي أتجاوز الشكل التنظيمي القائم وأتساءل عن إمكانية الجمع بين هذا الشكل الهرمي والشكل الافقي أي الفئوي. لا أدري كيف يمكن الجمع بين الشكلين. ولكن مايحفزني الى هذا التفكير أو هذا الاجتهاد هو التطلع الى توسيع قاعدة الحزب جماهيريا لاكادريا. كيف نقيم بنية مرنه بين البناء الهرمي للحزب وبعض التنظيمات الفئوية كالفلاحين والنساء والحرفيين والمدرسين والموظفين إلى غير ذلك، لاكتنظيمات نقابية، وإنما كهياكل داخل البنية العامة للحزب؟ لست أقترح شيئا. إنما أفكر بصوت عال، بحثا عن شكل لاتختنق داخله حركة الجماهير،ولايصبح حلقات كوادر ونقاشات مغلقة أو معلقة في فراغ ولاشك كذلك أن الحرص على التعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان والرأي الآخر والاختلاف الفكري يكمل الصورة.

وتثير الزميلة فريدة مسألة نزع الايديولوجية عن العلاقات الدولية. طبعا، لايمكن نزع الإيديولوجية عن أي شئ عن أي سلوك انساني ولكن المقصود هنا الأ تكون الايديولوجيا هي أساس التعامل بين الدول إنها موجودة بغير شك في المصالح المختلفة، وفي السياسات المختلفة. بشكل ضمني أو صريح. ولكن المهم الا تصبح هي وحدها أساس إقامة السياسات بين الدول. وبتعبير آخر لايكون الصراع الطبقي هو الحاكم الأساسي بين الدول.فهناك اليوم من القضايا مايرتفع فوق هذه الحدود الطبقية ليرتبط بقضايا ذات دلالة انسانية شاملة كقضايا السلام والبيئة والتصحر والمجاعات. وحقوق الانسان الى غير ذلك. التعامل أذن يكون على أساس المصالح المشتركة لاعلى أساس الإيديولوجيا، والمقصود هنا هو التعامل السياسي بين الدول كأساس للمشروعية الدولية.

وختاما، أحب أن أوكد أننا نعيش تحولا تاريخيا جديدا لم تتحدد معالمه بعد، ولاينبغي أن نبادر بالأحكام القاطعة المطلقة حول طبيعته. لابد من الدراسة العميقة للظواهر الجديدة في عصرنا، ليس فقط من أجل تفهمها والمشاركة في صياغتها، وإنما من أجل أن تتكشف كذلك طريقنا العربي- المصري الخاص في إطار هذه التحولات نحو التخلص من التخلف والتبعية وبناء الاشتراكية، اشتراكيتنا.



رسالة حيفا

مؤتمر مدريد .. وكامب ديفيد

*** هل صحيح ذلك الادعاء ، الذى يطلقه عدد من أنصار كامب ديفيد العاشقين، بأن مايعرض على العرب عموما والفلسطينين خصوصا، فى مفاوضات السلام هو اقل مما عرض عليهم فى حينه فى كامب ديفيد؟ وهل تصح المقارنة أصلا؟ ولماذا؟ واذا كانت مثل هذه الحجة تخدم شامير كثيرا فى حربه ضد خصومه وحلفائه اليمينيين، فلماذا يمتنع عن استعمالها؟!**

نظير مجلى

فى اللقاءات التى أتيح لى اجراؤها فى مدريد مع مجموعة من الاخوة الصحفيين والدبلوماسيين العرب، وبالاساس من مصر، والمغرب ودول الخليج، كانوا يطرحون سؤالا اساسيا موحدا بما معناه:

«ألم يخطئ الفلسطينيون والعرب عندما رفضوا كامب ديفيد؟ فها هم يقبلون اليوم فى مدريد ماهو أقل»:

ومن مراجعة بعض الصحف المصرية والعربية ألاحظ أن هذا التساؤل مطروح بشكل كبير فى عالمنا العربى الرحب، ولو أنه على صعيد فلسطينى يطرح بشكل قليل جدا (مع العلم بان ساحة الديمقراطية الفلسطينية اوسع وارحب منها فى أى مكان من العالم العربى).. ولايطرح ابدا فى الشارع الاسرائيلي (وليس صدفة..).

وعلى الرغم من ان هناك مصلحة مباشرة للشركاء فى اتفاقيات كامب ديفيد فى طرح هذا الموضوع، مما يجعلهم فى كثير من الاحيان غير موضوعيين ؛ الا ان هذا الطرح مشروع وشرعى. خصوصا وان كثيرين يطرحونه ببراءة وبدوافع مراجعة الذات، وربما جلد الذات. ولا بأس فى ذلك وكلا هذين الطرحين يستدعيان اجراء مقارنة مابين أطروحات كامب ديفيد وظروفها ومابين أطروحات مدريد اليوم وظروفها.

أتفاقيات كامب ديفيد

هناك من ينسى أو يتناسى أن الظروف التى رافقت مسيرة اتفاقيات كامب ديفيد لم تخلق اى مجال للشعب الفلسطينى والعالم العربى المتضامن معه للانضمام الى مسيرة سلمية. ولنعد بذاكرتنا إلى الوراء قليلا.

ان الشرارة الاولى فى مسيرة كامب ديفيد، كما هو معروف ، اطلقها الرئيس المصرى انور السادات فى **نوفمبر** عام **١٩٧٧** عندما أعلن أمام مجلس الشعب وامام العالم أجمع انه مستعد للسفر فورا الى اسرائيل للحديث عن السلام.

والبقية معروفة. فقد تدحرج التصريح الى زيارة مباشرة اعقبتها مفاوضات مباشرة اوصلت الى كامب ديفيد بعد سنتين.

ان اهم وأخطر ما فى هذه المسيرة هو انها جاءت فقط بعد اسابيع قليلة من إصدار **البيان الامريكى- السوفيتى الشهير (اكتوبر ١٩٧٧)، الذى اعترفت فيه الولايات المتحدة (على لسان وزير خارجيتها سايروس فانس ووزير الخارجية السوفييتى، اندرية**

غروميكو) بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني اضافة الى قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

لقد اعتبر هذا البيان في حينه قفزة وتحولا بالغ الاهمية في الموقف الامريكي. ولما كان للاتحاد السوفييتي، يومها، وزن نوعي كبير في الخارطة السياسية العالمية فإن ادخال هذه الفقرة عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني اتخذ مكانة الالتزام.

على إثر ذلك قامت قيامة حكومة اسرائيل اليمينية، بزعامة «بجن» وحلفائها في المؤسسات الامريكية. وبالمقابل ثارت آمال الشعوب العربية وبشكل خاص الشعب الفلسطيني. وراحت الدول العربية تصب كل جهدها في سبيل استثمار هذا البيان الهام في خطوات عربية موحدة تسعى لترجمته الى لغة الفعل.

.. ولكن اعلان السادات ومبادرته لزيارة اسرائيل وبدء المفاوضات معها من الصفر (وليس من البيان الامريكي- السوفييتي) جاء بمثابة تراجع واضح عن المكسب الذي تحقق في صدور ذلك البيان. وشكل ضربة لجهود التضامن العربي في ذلك الوقت. ولذلك وقف كل العالم العربي ضده.

واما الجانب الفلسطيني فقد كانت ضربته أشد ايلاما. فأولا كان «ياسر عرفات» يجلس في قاعة مجلس الشعب عندما اعلن السادات مبادرته وقد فوجئ بها مثلما فوجئ العالم بأسره. وبلغة الدبلوماسية تعتبر هذه اهانة بالغة، ولكن هذا التصرف لم يكن سوى نموذج صغير للمنطقة الأكبر التي كان السادات يخبئها. فقد استهدف استبعاد القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير. ومن يريد اثباتات على هذا، فليعد الى العدد الماضي من «اليسار»، والذي نقلنا فيه ماقاله السفير الاسرائيلي الاول في القاهرة، و«الياهو بن اليسار»، اذ كشف ان السادات أكد امامه اكثر من مرة رفضه لإقامة دولة فلسطينية ورفضه لاعطاء م.ت.ف أي دور في مفاوضات السلام.

لقد شعرت القيادة الفلسطينية باتجاه الريح هذا، وليس مجرّد شعور نابع من فراغ واتفاقيات كامب ديفيد بخصوص الفلسطينيين كانت زبدة للأفكار المشتركة ما بين السادات وبيغن وفي صلبها:

اعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة (ما عدا القدس العربية) لفترة ٥ سنوات. وهذه الفترة تكون انتقالية، في ختام ٣ سنوات تبدأ مرحلة مفاوضات حول الحل الدائم.

إن من يريد أن يقارن بنزاهة عليه ان يقارن ليس بين هذا وبين مايعرض اليوم على الفلسطينيين (وهي نفس الصياغة اعلاه) انما بين هذا وبين ماجاء في البيان السوفييتي- الامريكي.

ان اية قيادة للشعب الفلسطيني، لوقبلت بمثل هذا التراجع، لكانت فقدت مصداقيتها بين جماهير شعبها.

ولكن ليس الشعب الفلسطيني وحده.

لا بل، ولماذا الشعب الفلسطيني وحده، فقد انقسم العالم كله جراء خطوات السادات الانفرادية. العالم الغربي وحلفاء اسرائيل وقفوا معه. والعالم العربي والعالم الثالث والدول الاشتراكية كلها وقفت ضده. فهل يمكن اتهام كل هؤلاء بالغباء او بالانجراف وراء «العاطفة الغوغائية» كما وصفها أحد الزملاء من الخليج؟ ام انها كانت جميعها متآمرة ضد مصر» كما قال زميل مصري؟

وفوق كل هذا وذاك، لقد استثمرت حكومة بيغن مسيرة السادات واتفاقيات كامب ديفيد وبأبشع صور القتل والذبح لتعزيز غطرستها العسكرية. ولا يمكن تبرئة السادات من مسؤوليته الجزئية عن ذلك.

فبعد زيارته الى اسرائيل ببضعة أشهر، في شباط ١٩٧٨، قام الجيش الاسرائيلي بغزوة الليطاني المشؤومة التي استهدفت اجراء تصفية جزئية للقوات الفلسطينية جنوبي الليطاني من جهة والسيطرة على منابع المياه في المنطقة. وكانت تلك لطمة طنانة للسادات ولكل مؤيديه من العرب. وفي الوقت نفسه انذارا جديدا لمعارضي السادات ونهجه وتغذية لموقفهم الرفضي اذ بدت اسرائيل مكشوفة لا تبغي السلام مع العرب.

وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفد بأقل من سنتين قامت اسرائيل بتفجير الفرن الذري العراقي (عام ١٩٨١)، الأمر الذي اعتبر تحديا ساخرا للعرب اجمعين واستخفافا بقدراتهم.

وبعد سنة واحدة من هذه، في حزيران ١٩٨٢، جاءت الحرب العدوانية على لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية للاجئين فيه وعلى القوات الفلسطينية المتواجدة في لبنان بموجب اتفاق القاهرة. لقد عقدت م.ت.ف، في حينه، اتفاق هدنة مع حكومة اسرائيل لعدم اطلاق الكاتيوشا الفلسطينية مقابل وقف الغارات الاسرائيلية. وصمد الاتفاق عشرة أشهر دون اي خرق، الى ان قامت القوات الاسرائيلية بشن حربها المخططة سلفا والتي استهدفت تصفية م.ت.ف. وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية، جسديا وعسكريا.

لقد دلت هذه النماذج الثلاثة على ان ماتريده اسرائيل هو ليس السلام مع العرب،





حنان عشراوي.. الطريق الى مدريد

بل الاستسلام والخنوع منهم. وما السلام الذى اقامته مع مصر سوى اجراء ضرورى لدعم مخططها هذا وذلك بواسطة تحييد القوة العسكرية المصرية للاستفراد ببقية الاطراف العربية.

وان أعمى البصر والبصيرة فقط هو الذى لا يرى الرابط بين الامريكين. خصوصا وان الولايات المتحدة الامريكية، وازاء موقف السادات، لم ترد ان تكون «ملكية اكثر من الملك» ولا «كاثوليكية اكثر من البابا». ولذلك، وبعد ان رأت مصر تدير ظهرها للاتفاق الامريكي السوفييتي وتقفز عنه اختارت هي ايضا التراجع.

والخيار الذى كان امام الفلسطينيين يومها - اما اللحاق بالسادات وهذا يعنى الانتحار كما ظهر أعلاه، عسكريا وسياسيا، واما التصدى لمخططات التصفية التى تشجعت الحكومة الاسرائيلية على تنفيذها بعد تغييب مصر.

وقد اختارت قيادة الشعب الفلسطينى، يومها ايضا، الخيار الصحيح.

مؤتمر مدريد

من الواضح انه منذ اتفاقيات كامب ديفيد الى مؤتمر مدريد، ليس فقط تغيرت الظروف، بل انقلب العالم. كله راسا على عقب. وكما يقول مثلنا الشعبى: «لم يبق فيه حجر على حجر».

ونجد أنفسنا مضطرين الى استعراض ابرز التغيرات باختصار:

أولا انهيار العالم الاشتراكي وانحسار دور الاتحاد السوفيتي من دولة عظمى وسند للشعوب المناضلة من اجل حريتها الى خليفة مجرورة وراء الولايات المتحدة الامريكية تقف خلفها فى السراء وفى الضراء. فالشيوعية، التى كانت طوال ٧٠ سنة تعنى دعم قوى التحرر فى العالم بالمال وبالسلاح وبالغذاء وبالكساء، سقطت فى تلك الدول. وحلت محلها المصالح الذاتية الضيقة. فلم يعد التأييد للشعوب المناضلة من اجل تحررها سوى تأييد معنوى. وباتت تلك الشعوب، ومنها الشعوب العربية والشعب الفلسطينى بشكل خاص مكشوفة الظهر بلا سند.

وثانيا: **جاءت حرب الخليج المدمرة، التى يمكن اعتبارها وحربا عالمية ضد بلد عربى هو العراق، ومروءة بهيمنة اخطاء قيادته. واصبحت الولايات المتحدة زعيمة العالم بلا منافس،** ليس اقتصاديا وعسكريا وسياسيا فحسب، بل تحكم بالبلطجية. وتملى على دول العالم كله والامم المتحدة ارادتها.

وثالثا: **تمزق العالم العربى وبات فى اضعف حال فى تاريخه، ولأول مرة وصل الى وضع تحارب فيه دول عربية الى جانب الدول الاستعمارية** ضد بلد عربى. وبات النفوذ الامريكى فى هذه الدول متجذر فيها حتى العظم. لدرجة ان بعض هذه الدول، مثل الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجى، تفضل الحماية الامريكية على الحماية العربية من الدول الحليفة مصر وسوريا. ورغم ماقدمته هاتان



رجل «كامب ديفيد».. يقول «شالوم» بالعبرى

الدولتان من تضحيات الى جانب دول الخليج، نرى هذه الدول توجه لهما الصفعة تلو الأخرى . فرفضت بقاء قواتها ضمن برنامج الامن الخليجى وطردت مئات الوف من عمالها دون ان تدفع لهم اموالهم وتعويضاتهم. ورفضت اعطاء الشركات المصرية والسورية امتيازات تعمير الكويت. والقصة معروفة..

واربعا: بدأت اسرائيل فى تنفيذ اضخم مشروع استيعاب سكانى فى التاريخ الحديث، الهجرة اليهودية الكبرى من الاتحاد السوفييتى واثيوبيا مدعومة بمليارات الدولارات من دول الغرب. بل انها حصلت على اموال دعم من الصندوق العربى لدفع التعويضات عن آثار حرب الخليج للدول المتضررة. واستخدمت وتستخدم هذه الاموال للصرف على مضاعفة الاستيطان -اليهودى فى المناطق الفلسطينية المحتلة والجولان.

وخامسا: **تعرض الشعب العربى الفلسطينى لابشع عملية تشويه لموقفه، رافقها ابشع قمع جسدى وتنكيل ونهب.** فقط فى السنة الاخيرة انخفضت نسبة الاراضى الزراعية فى الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٤٠٪ بسبب سياسة مصادرة الارض بهدف توطين اليهود عليها. الجوع بات ابرز ظاهرة للحياة الاقتصادية فى المناطق المحتلة. **العالم العربى، ليس فقط لم يف بالتزاماته فى دعم الانتفاضة كما تقرر ذلك فى مؤتمر القمة العربى فى حزيران ١٩٨٨، بل انقطعت هذه المساعدات تماما.** السجون الاسرائيلية امتلأت بحوالى ٥٠ الف فلسطينى ، ٤٫٥٠٠ منهم اطفال وفأتين وعدد مماثل- معتقلون اداريون. الجامعات والمدراس مغلقة نسبة البطالة تصل الى ٥٠٪ ، وهى اعلى نسبة فى العالم وربما فى التاريخ البشرى الحديث . اعمال القتل والقمع تنفذ يوميا. والارض العربية والفلسطينية، بما فى ذلك القدس الشريف، تتعرض لعملية تهويد رهيبة.

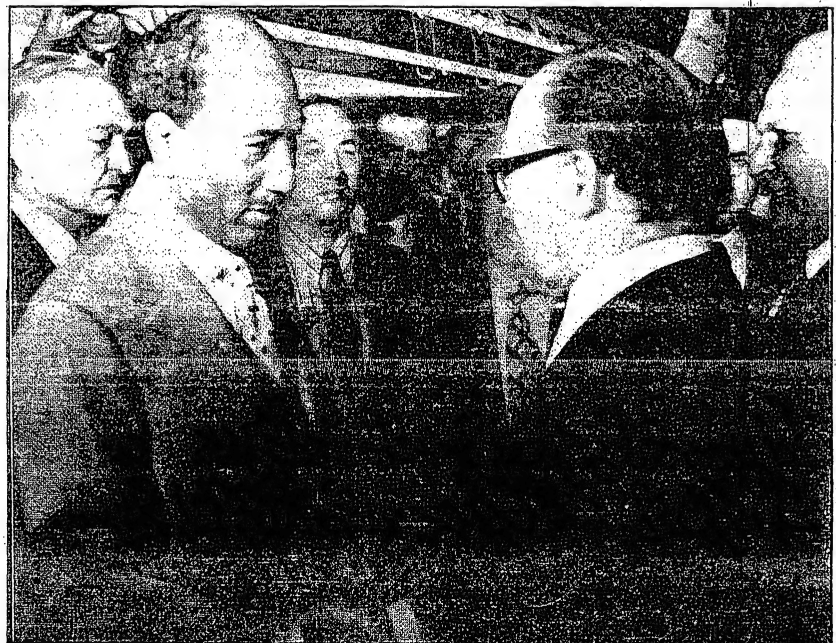
ازاء كل هذا، كان على الشعب الفلسطينى وبقية العرب ان يقرروا: هل يسمحون باستمرار هذا الوضع ام **يتخذون موقفا عقلانيا حكيما يتلاءم والظروف العالمية والمحلية الجديدة؟!**

من الواضح ان استمرار هذا الوضع يعنى الانتحار. (على عكس الوضع فى ظروف كامب ديفيد). فأكثر المستفيدين منه هى قوى اليأس الاصولية من جهة وحكام اسرائيل اليمينيون ودعاة الحرب والتوسيع من جهة ثانية.

وقد سهل على العرب والفلسطينيين فى اتخاذ الموقف الثانى، أى الذهاب الى مؤتمر مدريد والموافقة على مبادئه، عدد من الامور المشجعة ولانقول المضمونة:

فأولا- ان الولايات المتحدة الامريكية نفسها اصبحت معينة بتغيير صورتها امام العالم. فهى لا تستطيع ان تبقى ذلك الامريكى البشع والبلطجى الذى قاد حربا عالمية على دولة صغيرة عربية هى العراق. وتريد لنفسها صورة حامى الشرعية الدولية حتى لو كان ذلك ضد رغبة الحلفاء فى اسرائيل ولم يكن هناك افضل من تسوية ازمة الشرق الاوسط للظهور على صورة «رجل السلام». فقد **باتت مصلحتها تتطلب هذا السلام. وكذلك مصلحة حلفائها العرب فى حرب الخليج ، الذين يحتاجون، بعد ان وقفوا ضد دولة عربية شقيقة. الى الظهور. امام شعوبهم سعاة تسوية مشرفة لقضية القضايا فى العالم العربى، الا وهى قضية فلسطين.**

«السادات» وصديقه «بيجن» ..فى مطار بن جوريون عام ١٩٧٧





وثانيا إن الاسس التى يقوم عليها مؤتمر مدريد تتلاءم ومطالب العرب: الشرعية الدولية ممثلة بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ ، اللذين يعنيان الانسحاب الكامل من اراضى ١٩٦٧ من جهة، واحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. هذا ما اعلنه الرئيس الامريكى جورج بوش فى مؤتمر مدريد. **وهو قريب جدا من صيغة البيان السوفييتى- الامريكى عام ١٩٧٧.**

وثالثا: حتى لو لم تكن الادارة الامريكية محط ثقة العرب فان وضعها امام هذا الامتحان تحت انظار العالم كله هو أمر مهم ويحشرها فى الزاوية. ومن المعروف ان الولايات المتحدة لها تأثيرها اللامحدود على اسرائيل فاذا ماصدقت فى وعودها تستطيع ان تنفذها.

ورابعا: لقد ثبت بما لا يقبل الجدل **ان الرأى العام الاسرائيلى، خصوصا بعد حرب الخليج، مستعد للقيام بخطوات بعيدة المدى نحو تحقيق السلام مع العرب.** ومن المهم ان يستغل العرب عموما، والشعب الفلسطينى خصوصا، هذا الواقع ويحاول التأثير على الرأى العام الاسرائيلى بدفعه نحو السلام. ففى مثل هذه الدولة، من الممكن ان يقدم الشعب على زيادة نفوذ قوى السلام على حساب القوى المعادية للسلام فشامير وحزبه ورفاقه وحكومته ليسوا المنزان لتحقيق السلام فى المنطقة. ولن يجنحوا الى السلام الا مرغمين او بمعجزة.

ويجب الا نسقط من ايدينا اى سلاح للوصول الى ذلك.

وخامسا: إن هناك استعدادا واسعا لدى الرأى العام الاوربى ولامريكى والعالمى للمساهمة فى تحقيق سلام عادل وشامل فى المنطقة والمساهمة فى تمويل مثل هذا السلام ومن المهم ان يستثمر هذا الوضع، وفورا، خصوصا وان حكومة اسرائيل هى الرافضة للسلام اليوم وبأشد من أى وقت مضى.

وفوق كل هذا، ان اقدام العرب والشعب الفلسطينى على عملية السلام اليوم تتميز بعدد من الامور المختلفة جوهريا عن ظروف اتفاقيات كامب ديفيد، وهى:

- **ليس هناك حديث عن حل منفرد مع اسرائيل،** لا من الطرف السورى ولا اللبنانى ولا الفلسطينى والا الاردنى وهناك اتفاق عربى مبدئى على هذا الامر

- **الشعب الفلسطينى ليس ذلك الشعب القابع فى خنادق الحرب» بجيوش وبفرق انصار وفدائيين، وانما هو شعب منتفض، يقود منذ اربع سنوات انتفاضة جماهيرية مسالمة لا رجعة فيها الى الوراء. وليس لها الا ان** تتقدم الى الامام فى طلب العدل والحرية. وعلى الرغم مما حصل لهذه الانتفاضة من طمس اعلامى فى العالم وحصار اقتصادى عربى ومن قمع اجرامى اسرائيلى. فانها **صامدة ومتواصلة تزداد عمقا وتطورا.** ومن بين أبرز انجازاتها **انها اوجدت بنية اقتصادية -اجتماعية- ثقافية صالحة لأن تكون قاعدة معينة للدولة العتيدة.** وهذه ليست مجرد قضية معنوية تقال للاعلام، انما هى حقيقة واقعة وملموسة يعيشها الناس هنا يوميا وتعترف بها السلطة الاسرائيلية بوضوح لقد اعلن احد اعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض فى مدريد. **د. صائب عريقات** (التلفزيون الاردنى مساء ١٨/١١/٩١)، انه **ولو قامت الدولة الفلسطينية سنة ١٩٨٧ ، أى قبيل الانتفاضة لاحتاجت سبعين سنة حتى تنجز ماانجزته الانتفاضة فى اربع سنوات من حيث البنية التحتية للمجتمع.**

- لقد استعاد الشعب الفلسطينى وقيادته الشرعية مكانتهما فى العالم، بعدما حصل من تشويه وطمس لهما فى حرب الخليج. وكان متوقعا ومبرمجا ان يعمل الوفد الفلسطينى كل جهد لكسب الجولة الاولى فى مدريد امام الرأى العام العالمى.

- منظمة التحرير الفلسطينية، ليس كما كان فى مخططات السادات وكامب ديفيد، لها اليوم دورها الحاسم والمقرر فى كل المسيرة السلمية. واذا كانت حكومة اسرائيل تخدع نفسها اوشعبها بمحاولة اخفاء هذه الحقيقة ، فان العالم يرى هذه المحاولة كمن يخبئ الشمس بعباءة. **فلن يفاوض أى فلسطينى اذا لم تختره م.ت. ف. ولن يقرر المفاوضون الفلسطينيون أى شئ لا توافق عليه م.ت.ف. والعالم يشهد للمنظمة بحكمة موقفها. ويسعى لكسب ودها.**

بعد كل هذا ، هل من احد يدعى بعد ان هناك مقارنة بين اوضاع كامب ديفيد واوضاع اليوم، او بين مااعطى فى كامب ديفيد ويعطى اليوم؟

هنا اود ان اختم بالاشارة الى حقيقة واضحة نلمسها اليوم فى اسرائيل بكل سطوع. فهنا ومع أن رئيس الحكومة شامير كان من معارضى اتفاقيات كامب ديفيد **لايجرؤ على القول لشعبه مايقوله الصحفيون ورجال السياسة العرب، بأن مايعرض على العرب اليوم فى المفاوضات هو أقل مما عرض فى كامب ديفيد ،فمع ان مثل هذا الادعاء قد يخدم شامير امام اليمين الاسرائيلى فهو لايذكره. والسبب ، انه يعرف ان هذه ليست الحقيقة.**

رسالة القدس



انتهاء أعمال المؤتمر الثانى للحزب الشيوعى الفلسطينى

فى جو من الحماس الكفاحى والثقة العميقة بحتمية انتصار قضية الشعب الفلسطينى عقد فى النصف الثانى من شهر تشرين الاول فى دولة فلسطين المؤتمر الثانى للحزب الشيوعى الفلسطينى. وقد جاءت اعمال المؤتمر تتويجا لسلسلة واسعة من المناقشات والمؤتمرات التى عقدت فى كافة فروع الحزب فى الوطن والخارج، والتى ناقشت على مدار اكثر من عام ونصف برنامج الحزب ونظامه الداخلى الجديدين.

وقد افتتح المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت اجلالا لذكرى شهداء الشعب والحزب، ووجهت فى بداية اعماله التحية لمناضلى الحزب والحركة الوطنية الصامدين ببسالة فى سجون الاحتلال.

وناقش المؤتمر واقر اقتراح اللجنة المركزية ومؤتمرات المناطق بتغيير اسم الحزب، واقر الاقتراح بتغيير اسم الحزب الشيوعى الفلسطينى ليصبح «حزب الشعب الفلسطينى» ، وخول اللجنة المركزية الجديدة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة المترتبة على هذا الاعلان.

واستمع المؤتمر الى تلخيصات شاملة للتعديلات المقترحة على مشروعى البرنامج السياسى والنظام الداخلى الجديدين، اللذين نوقشا باستفاضة فى جلسات مندوبى المؤتمر، واقر برنامج الحزب من اجل تحرير الاراضى الفلسطينية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة، كما اقر النظام الداخلى الجديد بصيغته النهائية.

واطلع مندوبو المؤتمر على الوثيقة السياسية والتقرير التنظيمى المقدمين من الامين العام للحزب، وعكس المندوبون فى مداخلاتهم الاعتزاز الشديد بالدور النضالى للحزب، والتصميم على التصدى للمسؤوليات الجسام التى يواجهها الشعب الفلسطينى فى نضاله للظفر بالحرية والديمقراطية والاستقلال الوطنى.

واختتم المؤتمر اعماله، التى جرت فى جو من النقاش الديمقراطى العميق، بانتخاب اللجنة المركزية الجديدة للحزب.

وقد عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الاول، وانتخبت الأمين العام للحزب واعضاء المكتب السياسى الجديد.

عاش حزب الشعب الفلسطينى، حزب التحرر الوطنى والديمقراطية والتقدم.

عاش نضال الشعب الفلسطينى من أجل حقوقه الوطنية واقامة دولته الفلسطينية الديمقراطية المستقلة.

اواخر تشرين الأول ١٩٩١
الحزب الشيوعى الفلسطينى

قرار حول اسم الحزب

بعد عشر سنوات من إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي ضوء المراجعة الدقيقة والمسؤولة التي باشرناها ونجم عنها مشروع البرنامج والنظام الداخلي، كان لابد من طرح اسم الحزب للتمحص والتدقيق. وقد بدأ هذا التوجه لتغيير اسم الحزب مع التغيير المطروح في البرنامج والنظام الداخلي. لكن اللجنة المركزية آثرت أن تترك هذه المسألة لتناقش بجدية ومسؤولية من قبل مجموع اعضاء الحزب، وكانت نتيجة هذه المناقشات التي امتدت منذ أوائل عام ١٩٩٠، وعبر المجالس الحزبية ومؤتمرات المحليات والمناطق، ترجيح الاغلبية الساحقة من اعضاء الحزب لمسألة تغيير اسمه.

وفي واقع الامر كان هذا التغيير ضرورة لابد منها، ليس بسبب الانتكاسات التي حدثت لاحزاب الشيوعية في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي، وما تكشف عن ممارساتها غير الديمقراطية، وتشويهها في التطبيق لفكرة الاشتراكية السامية وحسب، بل لان برنامجنا الجديد هو برنامج وطني ديمقراطي تطلب اسما متطابقا مع مضمونه، الامر الذي جعل الابقاء على اسم الحزب الشيوعي غير منسجم ولايتفق مع مضمون البرنامج الجديد.

ولم يكن هذا هو السبب الوحيد. ومن واجبنا الاعتراف، بعد المراجعة الدقيقة واعادة النظر في واقعنا المحلي والقومي على اساس المنهج العلمي الجدلي. ان تسمية حزبنا باسم الحزب الشيوعي كانت اجتهادا نجم عن الاستسلام لقوة العادة دون التمحيص في واقع بلادنا وظروف وسمات حركتنا الثورية ومستوى تطورها، فضلا عن المرحلة التاريخية التي تمر بها.

ان نضالنا كان ولايزال من اجل التحرر والاستقلال الوطني وفي سبيل اقامة دولتنا المستقلة، ولم تكن القضية الاجتماعية في مركز الصدارة في نضال الحزب منذ اعادة تأسيسه، وان كان الاهتمام بتقديم حلول تقدمية للقضايا الاجتماعية في مختلف الميادين ولأحوال الكادحين والدفاع عن حقوقهم والنضال من أجل تحسين اوضاعهم، وسيظل في المستقبل، مهمة بارزة وثابتة في نضال الحزب على امتداد سنوات وجوده.

لكن شعبا يناضل من أجل تثبيت هويته الوطنية وتحقيق استقلاله الوطني يحتاج، في المقام الاول، الى حزب ثوري ديمقراطي يكرس طاقاته من أجل خدمة اهداف شعبه في المرحلة التاريخية المحددة، وهي مرحلة الاستقلال الوطني.

ومن أجل ذلك كان تغيير برنامج الحزب ونظامه الداخلي، ومن أجل ذلك ايضا كان تغيير اسم الحزب ليتطابق الشكل والمضمون.

ان تغيير اسم الحزب ليس هروبا من اية مسؤولية، فحزبنا ليس مسؤولا عن اخفاقات الاحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، ولا في أي مكان آخر. ان تشابه الاسماء مع تلك الاحزاب لايعني، وبحال التشابه في تحمل المسؤولية.

ان حزبنا كان، ولايزال وسيبقى، مسؤولا امام شعبه، وهو باسمه الجديد ومضمونه الجديد يحمل معه تلك المسؤولية ولايتهرب منها، ومستعد على الدوام لتقديم الحساب لشعبه عنها. وسيظل يعتز بدوره وسياسته، رأيا وكفاحا، في الحياة الوطنية. ولم يكن في يوم من الأيام، وهو يحمل اسم الحزب الشيوعي، الا حزبا للمناضلين الوطنيين الفلسطينيين ذوي الطموحات التقدمية لمصلحة شعبهم، وأصحاب التضحيات غير المحدودة في النضال من اجل الاستقلال الوطني.

اننا، ونحن ننتقل الى الاسم الجديد، انما نقرر حقيقة كانت قائمة في حياة الحزب ومسلكه ونضاله، وننقل معنا تراث الحزب الشيوعي وتاريخه وامجاد اعضائه.

اننا ننتقل الى الاسم الجديد محتفظين بسياستنا التي غدت سياسة لمجموع الحركة الوطنية، وبالتصميم على تبني مواصلة هذه السياسة والدفاع عنها في وجه محاولات التطرف أو التفريط..

اننا ننتقل الى الاسم الجديد رافعين رايات الكفاح من اجل التحرر الوطني والديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي. التي رفعناها منذ قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني.

إن مؤتمرنا الثاني يعلن، بمهابة، اقراره لاقتراح تسمية حزبنا باسم حزب الشعب الفلسطيني، ويخول اللجنة المركزية الجديدة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة المترتبة على هذا الاعلان.

عاش حزب الشعب الفلسطيني، حزب التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم ووريثا شرعيا للتراث الكفاحي المجيد للحزب الشيوعي الفلسطيني

اواخر تشرين الاول- ١٩٩١
المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الفلسطيني



في ذكرى إعلان الاستقلال

ليتعزز النجاح الأولي في مدريد بالوحدة والتمسك بالأهداف الوطنية



ياجماهير شعبنا البطلة، تهل علينا الذكرى الثالثة لاعلان الاستقلال الفلسطيني وشعبنا الأبي يتقدم نحو مرحلة نضالية جديدة، وتتزود انتفاضتنا المجيدة، وهي تدخل عامها الخامس، بقوة دفع وزخم جديد من النجاح الكبير الذي تحقق في مدريد. لقد مس هذا النجاح قلوب جماهير الانتفاضة الباسلة، التي عبرت عن تقديرها واعتزازها به، والعزم على صيانته وتعزيزه، في استقبالها الحاشد والحار لوفدنا العائد من مدريد.

لقد نجح وفدنا، وبجهد فلسطيني خاص ومتميز، ومن أول فرصة متساوية لمخاطبة الرأي العام العالمي، في كسر طوق العزلة الذي فرض على شعبنا وقضيته. استعدنا الوجه الناصع للانتفاضة، واستقطبنا من جديد اهتماما دوليا واسعا لقضيتنا ولحقوقنا العادلة. لقد كانت عدالة قضيتنا وانسجام طرحنا مع الشرعية الدولية العامل الهام في تحقيق النجاح. وما عاد بامكان اعدائنا طمس حقيقة وجود شعبنا، أو تشويه عدالة قضيته، أو تجاهل شرعية مطلبه، أو الاستمرار في مصادرة حقوقه الوطنية والانسانية.

الا أنه لايجوز أن يغيب عن البال، ولا أن تنسينا الفرحة، أن النجاح الذي تحقق، مع كل أهميته، هو مجرد خطوة أولى على بداية درب طويل وعسير. ان عدونا يزداد صلفا وتعنتا وعنجهية، ويستمر في تغيير الوقائع على الأرض من خلال توسيع الاستيطان، ويواصل التمسك بقوله أن أرض وطننا هي جزء لايتجزأ من «أرض اسرائيل الكبرى» المزعومة. ومن خلال ذلك يواصل محاولاته المستمرة لفرض شروطه، ولدفعنا، من خلال تشديد اجراءاته وممارساته القمعية وتصريحاته السياسية، للتخلي عن أهدافنا الوطنية، والاكتفاء بالقبول بحكم ذاتي هزيل تحت سيطرته وسيادته. ان جماهيرنا تعرف، كما يعرف عدونا، أن استمرار السيطرة الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية يمكن اسرائيل من تصفية والغاء أية مكتسبات نحققها، أو ضمانات نحصل عليها، متى شاءت، وبالتالي تقرير صيغة الحل النهائي كما تشاء.

ان جماهيرنا التي تعي حقيقة حجم نجاحنا في مدريد، وتعبر بأساليب مختلفة عن نشوتها بهذا النجاح، تعي أيضا أن الصلف والعنجهية الاسرائيلية يمكن كبحها. فيوما إثر يوم يشتد ويضيق طوق العزلة حول السياسة الاسرائيلية. لقد بدأ ذلك واضحا في مدريد. ويملك شعبنا وقيادته امكانيات فعلية لتعميق هذه العزلة واحداث ضغوط متنوعة لتبريد الرأس الاسرائيلي الحالي.

فلقد أظهر اجتماع مدريد أهمية تفعيل العاملين العربي والدولي، ولمست جماهيرنا جدوى التنسيق العربي وتوحيد المواقف العربية. لقد تكسرت أطواق العزلة التي فرضت على حركة منظمة التحرير، وبات عليها واجب ملح أن تنطلق مواكبة لحركة الانتفاضة في أرض وطننا المحتل، لتفعيل العاملين العربي والدولي ولاستثمار نجاح مدريد.

ان الانتفاضة وتطويرها هي السلاح الأمضى، السلاح الأساسي، وقوة الدفع والمحرك الفعال لعمل وفدنا المقبل. ان المرحلة المقبلة في حاجة الى درجة أعلى وأرقى من الوحدة الوطنية. وعلى الجميع فصائل وأفرادا، العمل بجد والمحاولة الدؤوبة للسمو الى المستوى المطلوب من الوحدة الوطنية، وحدة عنوانها المسؤولية الرفيعة والاخلاص اللامتناهي للمصلحة الوطنية العليا.

ان تطوير الانتفاضة وتعزيز عمل وفدنا اللاحق يتطلبان العودة الى تشكيل اللجان الشعبية. والتخلص من عيوب وسلبيات وتجاوزات المرحلة السابقة. يتطلبان انشاء لجان المساندة ولجان الرقابة على الاداء الوطني الفلسطيني عامة وأداء وفد المفاوضات خاصة. وتتمثل اولى مهام هذه اللجان في متابعة توافق وانسجام عمل وفدنا وأدائنا الوطني مع التوجهات العامة التي أقرها المجلسان الوطني والمركزي في دورتيهما الاخيرتين. كما تقع على عاتقها مهام تعبئة الشعب وشحذ نضاليته ويقظته ليشكل الحارس الأمين والموجه الواعي للعمل الوطني ولأداء وفدنا.

نعم ان الطريق طويلة وعسيرة، لكن شعبنا العظيم قادر، بسخاء عطائه واستعداده غير المحدود لمواصلة السير على طريق النضال، على تذليل كافة الصعاب، والتقدم الأكيد نحو تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال والديمقراطية والعودة.

عاش شعبنا العظيم، وعاشت وحدته الوطنية.

النجاح لوفدنا المتمسك بالأهداف الوطنية والمزيد من الوحدة لحراسة تلك الأهداف.

اواسط تشرين الثاني ١٩٩١

حزب الشعب الفلسطيني

علي عبد الله صالح



خلافات حادة حول قانون الأحزاب

سعيد الجناحي

قبل مايو ١٩٩٠ كان النظام الحزبي الشمولي هو أساس السلطة في شطري اليمن، فقد كان «الحزب الاشتراكي اليمني» الحزب الحاكم والوحيد في جنوب اليمن، و«المؤتمر الشعبي العام» التنظيم الحاكم في الشمال الذي أعلن انه ليس حزباً ويمثل تجمعاً سياسياً، ليتحايل على الدستور الذي يحظر العمل الحزبي.

ومع انتقال اليمن من النظام الشطري إلى النظام الواحد. وإعلان وحدته في ٢٢ مايو ١٩٩٠ تغير نظام الحكم وفقا للدستور الجديد -دستور الوحدة- بعد ان تم إعتماده والاستفتاء الشعبي عليه ليصبح دستور الجمهورية اليمنية.

وفي منتصف أكتوبر الماضي وفي ظل تواصل الاحتفالات بعيد الثورة اليمنية -٢٦ أكتوبر- أصدر الرئيس «علي عبد الله صالح» قانون الأحزاب، وهو أول قانون للأحزاب يصدر في تاريخ اليمن وبعد أن تأخر إصداره لأكثر من شهرين من موافقة مجلس النواب عليه، ورفعه إلى مجلس الرئاسة فقد أعاده مجلس الرئاسة إلى مجلس النواب متمنيا عليهم إضافة مادة تحظر الانتماء الحزبي للعاملين في جهاز الرقابة والمحاسبة لضمان حيادهم. غير أن مجلس النواب رفض ذلك الطلب وفي مثل هذه الحالة يتعين على مجلس الرئاسة اصداره خلال ثلاثين يوماً وإلا أصبح نافذاً بحكم الدستور.

وهكذا أصدر الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في ١٦ أكتوبر دون أن يشمل التعديل المقترح وبصدوره تكون اليمن قد دخلت نظام التعددية السياسية.

وينقسم القانون إلى «٧» ابواب تحتوي على «٤٠» مادة حددت الأسس والمبادي. والأهداف لتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ونشاطها، كما حددت الاحكام المالية وحقوق وواجبات الأحزاب ومواردها المالية. واستوحى مشرعو القانون احكامه من المادة (٣٩) من دستور الجمهورية اليمنية والذي «يعتبر الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية حقاً وركناً من اركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية، ولايجوز الغاؤه والحدمنه أو استخدام اية وسيلة تعرقل حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق كما لايجوز لاي حزب أو تنظيم سياسي اساءة ممارسة هذا الحق بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة السيادة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية»

عدد الأحزاب ينخفض من ٣٥ إلى حوالي ١٠ أحزاب

هل تتوحد الأحزاب البعثية الثلاثة في حزب واحد؟!

حدد قانون الأحزاب اليمني عدداً من الشروط والثوابت والمحاذير والخطوط الحمراء لتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية قبل التصريح لها بمزاولة النشاط وايضا كأساس لاستمرارها وفي مقدمة هذه الشروط:

* عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم السياسي مع برنامج أو اسم الأحزاب

والتنظيمات السياسية الأخرى عند التقدم بطلب التأسيس.

* **ان لايكون قيام أى حزب أو تنظيم سياسى على أساس مناطقى، أو قبلى أو طائفى، أو فئوى، أو مهنى أو يميز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.**

* عدم قيام الحزب أو التنظيم على مناهضة الدين الاسلامى الحنيف، أو على **أساس تكفير الأحزاب الأخرى،** أو المجتمع أو الافراد، **أو الادعاء. بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة.**

* أن لايكون الحزب أو التنظيم السياسى تابعاً لحزب أو تنظيم سياسى أو دولة أجنبية، فى وقت لايلغى حقه فى إقامة علاقات ثنائية مع الأحزاب والتنظيمات السياسية خارج اليمن.

* عدم المساس بعقيدة الشعب الاسلامية.

* عدم تبنى أى شكل من أشكال الحكم البائد الملكى، والسلاطينى، **وتحريم أى نشاط يناهض اهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهورى والوحدة الوطنية والديمقراطية**

* عدم الاخلال بالأمن، والنظام العام والاقدام على التآمر، والعنف أو التحريض عليه.

* عدم المساس بحيادة الوظيفة العامة أو تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لغرض حزبى.

* **عدم استخدام المساجد، والمنشآت التعليمية والحكومية لممارسة النشاط الحزبى أو الدعاية لصالح أو ضد أى حزب، أو تنظيم سياسى.**

ولكى يستوفى أى حزب أو تنظيم سياسى شروط تأسيسه فعليه الالتزام بالمبادىء التالية.

أولا: عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الدين الإسلامى.

ثانيا: الحفاظ على سيادة واستقلال الوطن ووحدته، ارضا وشعباً.

ثالثا: الحفاظ على النظام الجمهورى **وأهداف ومبادى ثورتى سبتمبر وأكتوبر** والالتزام بدستور الجمهورية.

رابعا: تعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع اليمنى.

خامسا: التمسك بالحريات والحقوق الأساسية والاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

سادسا: الانتماء القومى العربى والإسلامى للمجتمع اليمنى.

ومن المحظورات على الحزب أو التنظيم السياسى، أو الخطوط الحمراء التى لايسمح بتجاوزها هى:-

١- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة فى إقامتها.

٢- استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد أو التحريض عليه

٣- أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته مايحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنيه أو سرية

٤- ان لايكون من بين اعضائه أعضاء فى السلطة القضائية أو من ضباط أو افراد القوات المسلحة أو أعضاء فى السلك الدبلوماسى أو القنصلى أثناء فترة عملهم فى البعثات اليمنية فى الخارج.

٥- أن لايكون مقر الحزب والتنظيم الرئيسى أو الفرعى فى المساجد، أو الاماكن الانتاجية أو الخدمية، أو التعليمية أو العسكرية والقضائية وغيرها من الاماكن العامة.

القانون الجديد يفقد الحزب الاشتراكى ١٧ ألف من أعضائه

باذيب فضل فض حزبه خشية التماثل

مع نهاية العام القادم أحزاب اليمن تخوض معركة الانتخابات

ووفقا لقانون الأحزاب، والثوابت والشروط، والمحاذير التى اوردتها سيكون على ٣٦ حزباً وتنظيما سياسياً اعلنت عن نفسها من خلال بيانات صدرت أو تصريحات نشرت فى الصحف ان تستوفى شروط تكوينها. لتقدم بعد ذلك طلب تأسيسها موقعا من «٧٥» عضواً مؤسساً. ومرفق به جميع المستندات وخاصة البرنامج والنظام الداخلى وبيان بالممتلكات والموارد المالية إلى لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وشروط التأسيس لاتنتهى عند هذا الحد فقد اضاف القانون **ان تكون عضوية الحزب عند التأسيس لاتقل عن «٢٥٠٠» عضو على أن ينتموا إلى أغلب محافظات اليمن**

ولجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية تتكون وفقا لما أورده القانون فى البند الثالث -اجراءات التأسيس- من سبعة أعضاء برئاسة وزير الدولة لشئون مجلس النواب، وعضوية وزير الداخلية ووزير العدل، واربعة اعضاء غير حزبيين يتولى ترشيحهم مجلس القضاء الأعلى ويصدر بهم قرار جمهورى، ويشترط ان يكونوا من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالترافع أمام المحكمة العليا وعلى أن تتوفر فيهم النزاهة والحيدة، والاستقلالية، والتمسك بمبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.

وتتولى لجنة شؤون الأحزاب والتنظيم السياسيةمنح الأحزاب والتنظيمات السياسية شرعية مزاولة نشاطها السياسى بعد ان تكون قد تأكدت من إستيفاء الشروط التى اوردها القانون خلال (٤٥) يوماً من تقديم طلب التأسيس، وعلى اللجنة نشر شهادة ايداع طلب التأسيس فى احدى الصحف اليومية لمدة أسبوع، ولها حق الاعتراض باخطار كتابى يبين الأسباب التى بنى عليها الاعتراض، كما يحق للمؤسسين الرد على إعتراض اللجنة وفى حالة الخلاف تحال القضية من اللجنة أو بدعوى يرفعها المؤسسون إلى المحكمة المختصة، للبت فيها بصورة مستعجلة،



علي باذيب



سالم صالح/ الأمين العام المساعد



عبد الكريم الارياني

ويحق للأطراف الطعن بكافة طرق الطعن القانونية. وفي حالة صدور حكم المحكمة بالغاء قرار اللجنة يحق للحزب أو التنظيم المعني مزاولة نشاطه في يوم صدور قرار المحكمة، وفي حالة مرور الفترة المحددة الـ (٤٥) يوما دون اعتراض اللجنة يحق للحزب أو التنظيم صاحب الطلب مزاولة نشاطه السياسي. وتنشر وثائقه المتعلقة بالتأسيس في الجريدة الرسمية. وما إن يشرع الحزب أو التنظيم السياسي بممارسة نشاطه السياسي وفق قانون الأحزاب يصبح شخصية إعتبارية.

ويعتبر القانون مقرات الأحزاب والتنظيمات السياسية ووثائقها، ومراسلاتها، ووسائل إتصالاتها مصانة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو مداهمتها، أو مصادرتها، وفي حالة تلبس مجموعة حزبية أو فرد لايجوز تفتيش مقر الحزب الا بحضور رئيس النيابة المختص وحضور ممثلي الحزب وفي حالة الرفض يجرى التنفيش بحضور شاهدين.

وفي مجال الإعلام منح قانون الأحزاب، **الأحزاب والتنظيمات السياسية حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن ارائها دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في قانون الصحافة، ويحق لكل حزب أو تنظيم سياسي استخدام كل وسائل الاعلام للتعبير عن الرأي. ويقضي القانون أن تمكن اجهزة الاعلام الرسمية جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بالتساوي استخدام وسائلها لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين.**

ويحدد القانون حق أندماج أي حزب أو تنظيم في حزب أو تنظيم آخر، وحق الحصول على معونة من الحكومة بناء على اقتراح تقدمه لجنة الشؤون الحزبية والتي تقوم بتحديد المبلغ الاجمالي لدعم الأحزاب والتنظيمات السياسية سنوياً وتقدمه إلى الحكومة للموافقة عليه وإدراجه في مشروع الموازنة العامة.

ويتم توزيع ذلك المبلغ وفق قانون الأحزاب والذي حدد ٢٥٪ يوزع على الأحزاب والتنظيمات السياسية **التي لها تمثيل في مجلس النواب بصورة متساوية.** ويحدد توزيع النسبة الباقية ٧٥٪ على سائر الأحزاب والتنظيمات وفقا **لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها في الدورة الانتخابية لمجلس النواب،** ويحرم من هذه النسبة إذا كان عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها أقل من ٥٪ من مجموع الأصوات واشترط القانون في كل الأحوال أن لايتجاوز الاعانة التي تقدم **إجمالي الاشتراكات السنوية لاعضائها،** ويحظر القانون على الأحزاب والتنظيمات السياسية قبول أي تبرع أو هبة من غير يمني أو من جهة غير يمنية، وفي حالة قبول اى تبرع من يمني أو جهة يمنية على الحزب أو التنظيم متلقى التبرع اثبات قيمة التبرع في سجلاته الحسابية، وعليه إبلاغ الجهة المختصة اذ زادت قيمة التبرع على مائة ألف ريال في المرة الواحدة.

آراء حزبية رفضت القانون.. وأخرى اعترضت تقييد الأنتماء الحزبي

أو عن مئتي ألف في العام الواحد، ويعفي القانون المقرات والمنشآت المملوكة للحزب أو التنظيم السياسي وامواله غير الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم.

تلك هي المرتكزات القانونية التي حددت الثوابت والشروط والمحاذير لتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، والمعروف أن صياغة ذلك القانون جاءت من قبل لجنة التنسيق الحزبية التي شكلت من أعضاء كل من الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي العام قبل إعلان الوحدة اليمنية، برئاسة كل من الدكتور **عبد الكريم الارياني** عضو اللجنة العامة للمؤتمر، **وسالم صالح محمد** الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

وحظى القانون بمناقشات حزبية وشعبية من خلال ندوات ومحاضرات اشترك فيها العديد من الحزبيين والشخصيات المستقلة قبل عرضه على مجلس النواب، وأعلن البعض رفض القانون جملة وتفصيلاً تحت مبرر ان القانون يقيد الحريات ويتعارض مع الدستور، الذي اطلق الحريات العامة، ويرى أصحاب هذه الاراء بأن يكتفي بتسجيل الأحزاب والتنظيمات السياسية فقط، واعتبرت بعض الاراء أن منع القضاة وافراد المؤسسات العسكرية واعضاء السلك الدبلوماسي من الانخراط في العمل الحزبي مخالفة لما طرحة الدستور من «أن المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات، وبذلك يكون القانون قد حرم اعداداً كبيرة من المواطنين من حقهم المشروع».

ورغم حملة النقاش تلك الا أن مجلس

النواب ثبت مجمل الشروط والثوابت التى أقرها قانون الأحزاب، والجدير بالذكر ان غالبية أعضاء مجلس النواب يتكون من أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى، **والمؤتمر الشعبى العام**، وجماعة الاخوان المسلمين **(التجمع اليمنى للاصلاح)**، كما يوجد فى المجلس أعضاء، فى حزب البعث العربى الاشتراكى جناح العراق «وجهة **التصحيح الثورى**»، وهو تنظيم ناصرى.

ومع ذلك فإنه الحزب الوحيد الذى تضرر من حظر القانون للعمل الحزبى فى المؤسسات العسكرية والسلك القضائى والدبلوماسى هو الحزب الاشتراكى اليمنى، إذ يبلغ أعضاؤه فى الجيش والأمن (١٧,٠٠٠) ألف عضو، وهو عدد يوازى عدد (٧) سبعة أحزاب عند التأسيس، وله عدة مئات من الاعضاء فى السلكين القضائى والدبلوماسى.

لقد كان موضوع تخلى ذلك العدد الكبير من الاعضاء مثار اهتمام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى وكان هاجسها فى الدورة الـ(٢٦) التى عقدت فى منتصف شهر أكتوبر فقد ضمن الأمين العام، على سالم البيض فى تقريره إلى الدورة موضوع اعضاء الحزب فى الجيش والأمن بقوله «ان الرفاق فى الجيش والأمن هم اعضاء الحزب حتى الآن ويشكلون نسبة كبيرة حيث يربو عددهم عن سبعة عشر ألف حزبى، وليس بمقدور الحزب فصلهم لقد التحقوا طوعيا، ولكن يمكنهم ان يتركوا الحزب بشكل طوعى، وفى حواراتنا ومواقفنا من قانون الأحزاب فان حزبنا لايمكن أن يبخل بأى شىء فى سبيل اليمن، فنحن كحزب اشتراكى سنكون فى مقدمة من يطبق قانون الأحزاب على أساس ان يطبق على الجميع».

وتفيد مصادر مسئولة فى الحزب، «ان اعضاء الحزب الاشتراكى فى المؤسسات العسكرية سيتركون عضويتهم فى الحزب لصالح عملهم تنفيذاً لقانون الأحزاب، ولن يفضل أحد منهم الانتقال إلى وضع مدنى كى يبقى على عضويته الحزبية» ويعتبر يوم ٣٠ من نوفمبر الماضى أخر يوم حدده القانون لموائمة أوضاع الأحزاب وفقا للقانون وخاصة وضع أعضاء الأحزاب فى المؤسسات العسكرية والأمنية وأعضاء الأحزاب فى السلكين القضائى والدبلوماسى. كما وأن على الأحزاب التى اعلنت عن نفسها وعددها (٣٥) بين حزب وتنظيم سياسى مواءمة وضعها لحيازة الشرعية القانونية والذى على ضوئه سيتضح العدد الفعلى للتعددية الحزبية فى اليمن.

والمتوقع على ضوء قانون الأحزاب ان لايكون للأحزاب «التسعة» ذات الصيغة السياسية الدينية سوى حزب أو حزبين كما وأن المتوقع أن يصبح للناصريين بفصائلهم «الست» تنظيم حزب واحدا ولن يسمح القانون الا بحزب واحد للبعث العربى الاشتراكى، والذى ينقسم إلى ثلاثة اجنحة -عراقى- -سورى- ومستقل. وتبقى أربعة أحزاب مؤهلة للاستمرار وتحقيق شرط الحد الادنى للعضوية، عند التأسيس وهو (٢٥٠٠) عضو، وفى مقدمة تلك الأحزاب **«التجمع الوحدوى»، وحزب الأحرار الدستورى» و«رابطة أبناء اليمن»**، وربما يكون الرابع **«التنظيم السبتمبرى»** وبذلك سينحسر عدد الأحزاب إلى قرابة العشرة وتزول البقية الباقية مالم تتوحد مع أحزاب تماثلها.

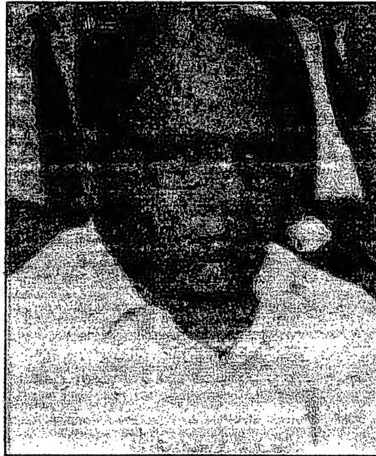
والمعروف ان للعمل السياسى فى اليمن تجربة رائدة فى التوحد، فالجبهة القومية شكلت على قاعدة ثمان فصائل عام ١٩٦٣م و١٩٦٤م وهى التى قادت تحالف وتوحيد سبع فصائل يسارية شكلت معها الحزب الاشتراكى اليمنى عام ١٩٧٨م.

وبعد إعلان الوحدة اليمنية كان الاستاذ «على باذيب» قد أعلن عن تشكيل **الحزب الديمقراطى**، ليكون قوام أعضائه اعضاء من الحزب الاشتراكى اليمنى وعدد واسع من انصاره يشكلون عدة مئات فصلوا من الحزب بعد ان نزحوا من جنوب اليمن إلى شماله اثناء وبعد احداث ١٣ يناير (١٩٨٦)، غير ان الحزب الاشتراكى الغى قرار فصلهم بعد إعلان الوحدة اليمنية واقر عودتهم إلى الحزب تمشيا مع المستجدات الوحدوية ونتيجة لذلك انفض الحزب الديمقراطى فقد عاد البعض إلى الحزب الاشتراكى كما عادت العناصر القيادية إلى مراكزها القيادية قبل الفصل، وانضم اخرون إلى المؤتمر الشعبى العام الذى منح العناصر القيادية (صفة) مواقعهم القيادية التى كانوا يتبوأونها فى الحزب الاشتراكى قبل فصلهم. وظل الاستاذ على باذيب بعيداً على العمل الحزبى حتى وفاته العام الماضى بعد ان فض حزبه خشية التماثل وقبل شهرين أعلن عن توحيد **التجمع الوطنى اليمنى** فى إطار المؤتمر الشعبى العام وأصبح زعيماه **محمد على هيثم، وتوفيق عويلى** اعضاء فى اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام وهى أعلى هيئة قيادية.

وفى الوقت الذى يجيز القانون للأحزاب والتنظيمات السياسية حق الحل الاختيارى، والاندماج فانه يشترط ان يتم ذلك بموجب قرار أو حكم قضائى. ويعطى القانون للجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية حق وقف نشاط أى حزب أو تنظيم يخالف نصوص القانون عن طريق المحكمة المختصة.

ان من يطالع قانون الأحزاب باعتباره أول قانون يصدر فى اليمن ينقلها من النظام الشمولى الذى عانى منه اليمنيون قبل الوحدة اليمنية إلى النظام التعددى الحزبى، يجد ان القانون فى صياغته عكس مخاوف وتوجسات التيارات السياسية المختلفة فى مجلس النواب، فقد نجح كل تيار فى تثبيت مخاوفه تحسبا لنزايا التيار الاخر بعد المرحلة الانتقالية والتى ستنتهى فى نوفمبر من العام القادم ففى منتصفه سوف يبدأ الاعداد للانتخابات العامة لمجلس النواب وسيسبق ذلك الاعداد تقسيم الدوائر الانتخابية على ضوء التقسيم الإدارى الجديد والذى سيصدر خلال الاشهر القادمة. ويليه إصدار قانون الانتخابات. لتشهد الجمهورية اليمنية ولأول مرة فى تاريخ اليمن السياسى تنافس الأحزاب على صناديق الاقتراع ومن المتوقع ان تكون الانتخابات «حامية الوطيس» فى أول تجربة لتبادل السلطة بين القوى السياسية فى اليمن على أساس صندوق الانتخابات.

عمر جاوى/ التجمع الوحدوى باليمن



قانون الأحزاب عكس المخاوف المستقبلية للتيارات الحزبية



رسالة واشنطن

أزمة النظام الأمريكي

من فقدان الثقة ... إلى فقدان الشرعية!

سمير كرم

لاتخرج الأزمات الاقتصادية إلى الصفحات الأولى من الصحف الأمريكية الرئيسية -التى يسميها الأمريكيون «صحف المؤسسة» (بمعنى صحف النظام)- إلا بعد وقت طويل من بدايتها.. بل بعد وقت طويل من اشتداد وطأتها على الأمريكيين من ذوى الدخول المحدودة لتصل إلى الطبقة المتوسطة. فقط عندما تمس الأزمة دوائر المؤسسات الكبيرة وتشعر بلهيب يقترب من أرقام أرباحها تتحول أنباء الأزمة إلى المساحات الكبيرة على الصفحات الأولى.

وذلك لسبب بسيط مباشر، هو أن **الصحف الكبرى هى بدورها مؤسسات اقتصادية كبرى**. والمؤسسات الاقتصادية لاتعترف عادة بأنها بأزمة.. لأن الاعتراف بالأزمة يعمقها. فهو عامل كبير فى إفقاد «المستهلكين» الثقة. فلا فرق فى هذه الحالة بين مؤسسة «واشنطن بوست» **ومؤسسة «ماكدونالد دوغلاس» للصناعات الحربية ومؤسسة «جنرال موتورز»** لصناعة السيارات.

ولقد شهدت الأسابيع الأخيرة التطور الذى أجبر المؤسسات الصحفية الكبرى فى الولايات المتحدة على نقل أنباء الأزمة الاقتصادية الأمريكية من الملاحق المتخصصة فى الشئون المالية والاقتصادية إلى الصفحات الأولى.. بمعنى آخر فان الصحف الكبرى- التى تجرى طوال الوقت وراء السبق الصحفى وتظهر براعتها فى اقتناصه- اضطرت فى الأسابيع الماضية إلى أن تضع فى عناوينها الرئيسية الأنباء والتحليلات التى سبقتها إليها بشهور صحف الاتحادات العمالية ونشرات الصحافة البديلة- وهى التسمية التى يطلقها الأمريكيون على الصحف المحدودة التوزيع التى تعنى بقضايا البسطاء والفقراء والاقليات.. وهى غالبا الصحف اليسارية والتقدمية بوجه عام، تلك التى لاتغرقها المؤسسات الكبرى ولاتخصها الوكالات الرسمية بالأنباء ولايجد فيها القراء مغريات الألوان والطباعة والصور الباهرة من كل نوع ومستوى.

على سبيل المثال فى شهر سبتمبر الماضى نشرت صحيفة «سوليداريتى» (التضامن) الناطقة بلسان اتحاد عمال صناعة السيارات أن **العدد الحقيقى للعمال العاطلين فى الولايات المتحدة بلغ ١٦ مليون** عامل.. وهو ضعف العدد الرسمى الذى تعترف به الحكومة الأمريكية. وقد جاء ذلك ضمن تحقيق موسع عن أزمة الكساد الاقتصادى الطاحنة التى تعصف بالغالبية العظمى من الأمريكيين.. ومضت عشرة أسابيع قبل أن تجد صحيفة «**واشنطن بوست**» - وهى واحده من أكثر الصحف الأمريكية نفوذا- أنه من الضرورى أن تقول للأمريكيين مايعرفونه بالفعل، أن ثمة أزمة كبيرة، و أن هذه الأزمة خلقت «**موجة هائلة من التشاؤم والشعور بانعدام الحيلة سياسيا تجتاح غالبية الأمريكيين**».

انما الأمر المثير أن «**واشنطن بوست**» نشرت تحقيقها المتأخر هذا فى الأسبوع الأول من نوفمبر الماضى! بعرض صفحتها الأولى فى المكان الذى يظهر فيه «المانشيت الرئيسى» تحت اسم الجريدة مباشرة. ونشر هذا التحقيق فى صورة مقالين على مدى يومين.. ونادرا مايخرج هذا النوع من المقالات ليأخذ مكان «المانشيتات» الاخبارية.. ولكن هذا بالتحديد ماحدث فظهر عنوان التحقيق «**أصوات السخط**» تحت تاريخ صدور الجريدة مباشرة.. وتحت هذا العنوان- ولازال على الصفحة الأولى- فقرة ببنط خاص داخل اطار تحت عنوان «**الثقة المفقودة**». وتقول الفقرة: «**من رئاسة دوايت ايزنهاور الى رئاسة جورج بوش وثقة الامريكيين بحكومتهم اخذة بالتلاشى. واليوم فان ثلث الامريكيين فقط يقولون انهم يثقون بقدرة حكومتهم على أن تقوم بما هو حق معظم الوقت. وتظهر المقاييس الاخرى لمواقف الرأى العام درجة أعلى حتى من ذلك من زوال الوهم عن عقول الأمريكيين بشأن حكومتهم**».

لقد انقضى الاحساس بالثقة والتفوق، وزالت النشوة التى عكستها حرب الخليج على معنويات الامريكيين. تبدد الأمل فى أن أمريكا بدأت رحلة استعادة الثقة بنفسها ومكانتها، واليوم يعتقد سبعة من كل عشرة أمريكيين- وفقا لاستطلاعات الرأى التى لاتنقطع- ان بلادهم «**فقدت الاتجاه**» وسبعة من كل عشرة أمريكيين أيضا يعتقدون أنهم لايملكون أى سيطرة أو رقابة على حكومتهم. وفى استطلاع آخر للرأى العام أجراه «**مركز الشعب والصحافة**» التابع لمؤسسة «**تايمزميرور**» **التى تصدر صحيفة «لوس انجيلوس تايمز»** (أوسع الصحف اليومية الأمريكية انتشارا) فى الأسبوع الثانى من نوفمبر الماضى، تبين أنه لوجرت انتخابات الرئاسة اليوم فان الرئيس

... د نفسه فى محنة قاسية كمرشح لفترة رئاسة ثانية.. أيا كان المرشح الديمقراطى الذى ينافسه. وكانت هذه أول نتيجة من نوعها تكشف ضعف مركز بوش الانتخابى منذ أن أنتخب رئيسا فى نوفمبر ١٩٨٨.

وفى هذا الاستطلاع نفسه تبين أن «أهم موضوع فى السياسة الخارجية»- لاينال اهتماما من أكثر من ٥ بالمئة فقط من الأمريكيين كموضوع من موضوعات الحملة الانتخابية للرئاسة. ولهذه النتيجة دلالتها الواضحة بالنسبة لرئيس أمريكى أظهر طوال السنوات منذ بداية رئاسته أنه يعطى أولوية قصوى للقضايا الخارجية، ويوجه إليه معارضوه- فى الحرب الديمقراطية وفى الحزب الجمهورى على السواء- انتقادات حادة بأنه أهمل القضايا الداخلية.. أو أنه لابرنامج له فى الشؤون الداخلية على الاطلاق. ولعل الجدير بالملاحظة أن اثنين بالمئة فقط من الامريكيين قرروا فى هذا الاستطلاع انهم يعتبرون أن إقامة سلام دائم فى الشرق الأوسط موضوع يستحق أولوية فى سياسة الولايات المتحدة.

وكتب المفكر الاقتصادى الأمريكى البارز **«جون كنيث جولبريت»**- ساخرا من بوش- انه إما ان يتعلم الرئيس الأمريكى جيدا من الأوضاع الداخلية الأمريكية.. واما أن يبقى مشغولا بالقضايا الخارجية(...)

ولقد كانت أزمة الثقة بين الشعب الأمريكى وحكامه سمة اساسية فى العلاقات بينهما منذ زمن بعيد يرجعها بعض المؤرخين الى بدايات تأسيس الولايات المتحدة كدولة مستقلة بعد حرب الاستقلال ضد بريطانيا، ويرجعها بعضهم الى زمن الحرب الأهلية قبل ١٣٠ عاما.. والأقل تشاؤما بين المؤرخين يرجعها إلى وقت أزمة الانهيار الاقتصادى الكبير التى اجتاحت أميركا فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالى. ان الشعور بانعدام الحيلة لدى جماهير الأمريكيين لايعادله أى شعور مماثل فى أى من الديمقراطيات الغربية. ويعتقد كثيرون من مفكرى اليسار الامريكى ان النظام الأمريكى- فى هذه الناحية- ليس أفضل من أى نظام دكتاتورى فى العالم الثالث، وبرؤية أكثر اعتدالا فان **شعور الغالبية العظمى من الامريكيين بالعجز عن التغيير حتى بالطريق الانتخابى، وهو الطريق الوحيد المتاح، خلق** نوعا من الاعتراف **بأن الديمقراطية الأمريكية فى أزمة**. وعبر كتاب سياسيين عن هذا الوضع بوصف الديمقراطية الأمريكية بأنها **«ديمقراطية بغير مواطنين»** (روبرت انتمان استاذ السياسة العامة فى جامعة «ديوك» الأمريكية).

وقد انعكس إنعدام الثقة بين الأمريكيين وحكامهم فى غياب الأمريكيين الملحوظ عن المشاركة فى العمل السياسى العام. وبصفة خاصة عن أداء الواجب الانتخابى.. خاصة فى انتخابات الرئاسة. بل ان بعض الكتاب السياسيين بدأ يوسع دائرة مفهوم المقاطعة الانتخابية (غير المنظمة) التى يمارسها الأمريكيون كتعبير عن سخطهم، معتبرا أن الأمريكيين أصبحوا يمقتون السياسة. ولم يكن غريبا عندما ظهر كتاب- قبل نحو أربعة أشهر- بعنوان **«لماذا يكره الأمريكيون**



ريجان



كارتر

المسألة الآن تتعلق بمستقبل المجتمع الأمريكى لكيان مستقل عن الاقتصاد الأمريكى... هل لاتزال تربط بيننا أمور أكثر من إجمالى الأنتاج

السياسة» (والعنوان لايحمل علامة استفهام) تأكيدا للمعنى المقصود) أن يسجل ارقاما قياسية في التوزيع.. بينما تحتكر مكانة أوسع الكتب انتشارا في أمريكا- عادة- الكتب غير السياسية، الروايات البوليسية وقصص الرعب وكتب الفضائح.. الخ.. وقد أوضح المؤلف - إي . جي. ديون وهو صحفي مرموق ويحمل درجة الدكتوراه من جامعة اكسفورد- ان الشعب الأمريكي يريد القصاص من جميع أولئك الذين تصرفوا وهم في السلطة بطريقة غير أخلاقية طوال ربع القرن الأخير، دون أن يحاسبوا.. الامريكيون يكرهون السياسة لأنهم «يكرهون التزييف الأخلاقي وأساليب شق الصفوف واشاعة التفاهة وتبادل تفجير الفضائح الشخصية... وهي اساليب العمل السياسي الشائعة الأمر في النظام الأمريكي».

وعلى العكس مما قد يوحي به هذا الكلام من أن الأمريكيين فقدوا «ثقتهم بالسياسيين الأمريكيين وليس بالنظام السياسي، فان الحقيقة انه لايمكن الفصل بين الأثنين. فالنظام السياسي هو الذي يفرخ هذه النوعيات من السياسيين التي تتوالى على مؤسسات السلطة. سواء بطريقة التعيين أو بطريق الانتخاب. واذا كان بعض الكتاب السياسيين الأمريكيين يفضل التركيز على انعدام الثقة بالسياسيين كأسلوب في معالجة أزمة النظام فأن غيرهم يركز على النظام السياسي نفسه ومؤسساته.

ويقول اثنان من أبرز العلماء الاجتماعيين الأمريكيين. هما سيمور ليبسيت وولهام شنايدر (الأول أستاذ للعلوم السياسية والثاني مستشار للشؤون السياسية لمراكز الابحاث).

«أن أزمة سلطة حقيقية تتميز بانهيار في اليات السيطرة (الرقابة) الاجتماعية، وبانتشار أساليب الاحتجاج ضد أشكال جديدة من السلطة، وتعمق المشاعر الراديكالية»، وهنا يشيران أيضا ألى أن فقد الثقة من جانب المواطنين الأمريكيين ليس قاصرا على القادة السياسيين حتى يقال ان المسألة تتعلق بأشخاص او قيادات معينة.. «وان فقد الثقة «يشمل كل قطاعات القيادات في قطاع رجال الأعمال والقطاعات العمالية، وفي مجالات التربية والعلوم والمهن.. في القطاعين الخاص والعام على السواء، كلها في وقت واحد وليس في أوقات متفرقة. ولهذا فان السؤال الذي ينبغي أن يسأل ليس: ماالخطأ في قطاع الأعمال؟ أو: ماالخطأ في الكونجرس؟ أو: ماالخطأ في الكنيسة؟ السؤال ينبغي أن يكون: ماالخطأ في النظام بأسره؟» (ليبسيت وشنايدر: هوة الثقة، وهو كتاب صدر في عام ١٩٨٣ في الوقت الذي كان يقال فيه ان انتخاب رونالد ريجان، قبل ذلك بثلاثة أعوام، قد أعاد الثقة لأميركا بأنها تقف عملاقة بين الأمم).

وقد نتصور أن الأزمة هي أزمة نظام إنتخابي تحكمنا فيه المصالح الخاصة للقادرين على تمويل الحملات الانتخابية على كافة مستوياتها، بما فيها الانتخابات الرئاسية، وبالتالي ان اصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية كفيل باعادة الأمور الى نصابها وانهاء أزمة الديمقراطية الأمريكية. لكن هذا التصور أبعد مايكون عن ادراك شمولية هذه الأزمة وعمقها. ان القاء اللوم على نظام تمويل الحملات الانتخابية وحده لايفسر- مثلا- الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة، والتي بدأ كثيرون يتخوفون من أنها ليست مجرد انكماش طارئ، كما يحلو للرئيس بوش نفسه وصفها، وأنها أعمق من ذلك وتنذر بركود اقتصادي حاد منشأة الأساسي «عدم قدرة أمريكا على المنافسه.»

والحقيقة أنه ليس أدل على عمق أزمة النظام الأمريكي من وضوح ارتباطها بالنظام الاقتصادي والتأثيرات الاجتماعية والسياسية التي تتركها على الحياة العامة.. على حياة الجماهير الأمريكية. فالأزمة الاقتصادية الأمريكية ليست مجرد تدهور أرقام الدين العام... الخ هذه كلها مؤشرات إلى أعراض الأزمة، لكن جذورها أعمق من ذلك. وما يعاني منه الأمريكيون. الآن من انكماش اقتصادي يتعكس أكثر ماينعكس في الارتفاع السريع لمعدلات البطالة ليس وليد اخفاقات اقتصادية وقعت خلال السنوات الأخيرة، منذ بداية رئاسة بوش في عام ١٩٨٩ مثلا.

ولنلق نظرة على الواقع الراهن للاقتصاد الأمريكي:

* أخفقت أكبر ٥٠٠ مؤسسة اقتصادية أمريكية في اضافة أية وظائف جديدة لسوق العمل خلال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٩٠.

*هبط نصيب أكبر ٥٠٠ مؤسسة أقتصادية أمريكية من العمالة المدنية من ١٧ بالمئة من قوة العمل الامريكية الى أقل من ١٠ بالمئة منها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

* ارتفعت نسبة الملكية الأجنبية للصناعات «الأمريكية» من ٥ر٣ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى ١١ بالمئة عام ١٩٩٠. وأصبح الأجانب يوظفون في استثماراتهم داخل أمريكا واحدا من كل ١٠ من القوى العاملة -الأمريكية

* فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠

بوش



زادت الشركات الامريكية انفاقها فيما وراء البحار على مصانع جديدة ومعدات وإبحاث وتطوير بمعدلات فاقت استثمارتها داخل الولايات المتحدة.

* اتسعت الهوة بدرجة رهيبة- على الرغم من الاخفاق الاقتصادى وفشل الإدارات التنفيذية- بين أجور رؤساء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين للمؤسسات الأمريكية، وأجور عمال الصناعة كان متوسط المرتب السنوى لأعلى الشرائح ١٩٠ ألف دولار فى عام ١٩٦٠ فكان بذلك يعادل ١٢ مرة متوسط أجر العامل الصناعى. أما فى عام ١٩٩٠ فقد أصبح متوسط المرتب السنوى فى المناصب العليا فى المؤسسات أكثر من ٢ مليون دولار. وبذلك أصبح يعادل ٧٠ مرة متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى.

* **فيما بين ١٩٧٧و ١٩٩٠ هبط دخل الخمس الأفقر من الامريكيين بنسبة ٥ بالمئة، بينما زاد دخل الخمس الأغنى من الامريكيين بنسبة ٩ بالمئة.**

وقد خرج المفكرون الاقتصاديون- الاجتماعيون الامريكيون من هذه التحولات باستنتاجات على درجة كبيرة من الأهمية، بل الخطورة.. على الرغم من اختلاف اتجاهاتهم الفكرية بين «ليبراليين» و«محافظين».. هذا اذا وضعنا على حدة استنتاجات المفكرين اليساريين الامريكيين.

على سبيل المثال فان الاقتصادى الأمريكى **روبرت رايك**- وهو من أساتذة الاقتصاد السياسى المرموقين، وكان من المستشارين الاقتصاديين فى عهد الرئيسين السابقين فورد وكارتر- يقول، وهو الرجل الذى لايمكن اتهامه باليسارية او الماركسية:

«ان كل التغيرات التى حدثت فى السنوات الأخيرة ترجع الى الجذور نفسها.. ان الامريكيين لم يعودوا فى القارب الاقتصادى ذاته، على الرغم من استمرار سيطرة الفكرة القديمة نفسها على أذهانهم. فالصورة القديمة تطمئنهم إرتياحا. فتوحى لهم بوجود تضامن قومى بينهم ووحدة هدف.. لكن الصورة الجديدة تختلف من ذلك كله. انها تعكس واقع بروز الاقتصاد العالمى والمجتمعات التى بدأت تتشكل نتيجة له. ان كل عامل من عوامل الانتاج تقريبا- النقود، التكنولوجيا، المصانع المعدات- تنتقل الآن بلا أى جهد عبر الحدود، ولهذا فان فكرة الاقتصاد الأمريكى ذاتها أصبحت بلامعنى، تماما مثل فكرة مؤسسة أمريكية، أو رأسمال أمريكى، أو منتجات أمريكية أو تكنولوجيا أمريكية».

ويضيف رايك موضحا وبصراحة:

«واذن، من نحن؟ ان الاجابة تكمن فى الجانب الوحيد، من أى اقتصاد قومى، الذى لايتحرك دوليا: انه قوة العمل الامريكية.. الشعب الامريكى. ان التحدى الاقتصادى الحقيقى الذى يواجه الولايات المتحدة فى السنوات القادمة هو زيادة القيمة الممكنة لما يستطيع مواطنوها أن يضيفوه الى الاقتصاد العالمى، وذلك عن طريق زيادة مهاراتهم وقدراتهم وتحسين وسائل الربط بين تلك المهارات والقدرات والسوق العالمية.. »

«لا أرباح المؤسسات القومية ولانجاح مستثمريها يؤدى بالضرورة الى تحسين مستويات المعيشة لمعظم مواطنى الأمة. ان **المؤسسات والمستثمرين يجوبون العالم الآن بحثا عن فرص الربح. لقد أصبحوا منفصلين عن وطنهم الأم**.. والمسألة الآن تتعلق بمستقبل المجتمع الامريكى ككيان متميز عن الاقتصاد الأمريكى. ومصير غالبية الأمريكيين الذين يضيعون فى المنافسة العالمية. ويتوقف الجواب على ما إذا كان لايزال هناك اهتمام كاف بالمجتمع الامريكى بحيث نعمل على استخلاص التضحيات من كل منا، وبالأخص من هم أكثر تميزا ونجاحا بيننا، لمساعدة الأغلبية على أن تستعيد الأرضية التى فقدتها..

هذه ليست مسألة أمن قومى.. انما هى مسألة هدف قومى، فهل مانزال مجتمعا حتى وأن لم نعد اقتصادا؟ هل لاتزال تربط بيننا أمور أكثر من اجمالى الانتاج القومى؟ أم أن فكرة الأمة- **الدولة كمجموع من البشر يشاركون فى مسئولية ولفاهيمهم المتبادلة قد أصبحت فى خبر كان؟»**

(رايك: عمل الأمم: كيف نعد أنفسنا لرأسمالية القرن الحادى والعشرين)

وربما نتساءل ماعلاقة كل ماورد فى هذا الاقتباس الطويل بقضية انعدام ثقة الامريكيين بنظامهم السياسى؟

والجواب البسيط للغاية هو أن مايقوله هذا المفكر الاقتصادى الأمريكى يعطى مؤشرات كافية على تدهور ثقة الأمريكيين بالنظام لأنه يقوله فى اللحظات نفسها التى أعلنت فيها الرأسمالية الأمريكية انتصارها بانهيار النظام السوفياتى. ففيما تعلن الرأسمالية الامريكية انتصارها كنظام كنتيجة تلقائية لانهيار النظام السوفياتى يتساءل المفكرون الامريكيون عن قدرة أمريكا على البقاء كمجتمع فى ظل هذا النظام «المنتصر».

ولايمثل ماقاله رايك- على خطورته- الحد الاقصى فى رؤية المفكرين الأمريكيين للوضع الراهن للنظام الأمريكى وفقدان ثقة الغالبية العظمى من الأمريكيين بقدرته على ابقاء المجتمع الأمريكى متماسكا. يقول **آرثر شليزنجر** - أبرز مؤرخ أمريكى معاصر- فى كتاب جديد صدر فى أكتوبر الماضى (شليزنجر: تفكيك وحدة أمريكا: تأملات فى مجتمع متعدد الثقافات)

«ان المعنى الكامن فى انحدار ثقة الرأى العام بالمؤسسات هو وجود أزمة شرعية.. ان أشد منتقدى النظام الأمريكى يقدرون ان هذا الانحدار فى الثقة يظهر نقدا أشد عمقا لشرعية المؤسسات ناتجا من النواقص الاساسية فى مجتمعنا».

وهكذا فان جرعة النشوة السريعة التى زودت حرب الخليج الأمريكيين بها لم تكن وحدها التى زالت خلال وقت قياسى.. **بل أن تقوض النظام الذى قدم نفسه على مدى سبعين عاما كبديل أفضل عن النظام الأمريكى لم يستطيع ان يعطى لهذا النظام الذى لايمكن وصفة بأكثر من أنه «النظام الذى لم يتقوض بعد» قدرا أكبر من الثقة.. بل لم يستطع أن يزوده بصك شرعية جديد.**

كيف يشخص المفكرون الامريكيون الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة الراهنة



سبعة من كل عشرة أمريكيين يعتقدون أن بلادهم فقدت الاتجاه وانهم لايملكون سيطرة أو رقابة على حكومتهم

رسالة موسكو

انكسار الشرق والجنوب الروسى

أحمد الخميسى

سقط المعسكر الاشتراكى، ثم الاتحاد السوفيتى، وتتكسر الان الاجنحة العريضة لروسيا الضخمة فى الشرق والجنوب. شرقا عند جزر **الكوريل** الاربع، وجنوبا عند **القفقاز** الذى يسكنه ستة ملايين مسلم. شرقا حيث تتمسك اليابان بالجزر باعتبارها «حدودها الشمالية» كما تشبث بها السوفييت طويلا باعتبارها «حدودهم الشرقية»، وجنوبا حيث ينتفض فقراء الاتحاد السوفيتى المسلمون، مستلهمين صور الشيخ الامام **«شاميل»** الذى ظل ثلاثين عاما متصلة يقاتل جيوش القيصره «كاترين»، وحدة لايفارق سلاحة فى الجبال. الإمام الثائر الذى خاطب شعوب الجبل بقوله: **«لايخدعكم ذهب ولاثروة.. وأخلصوا العشق لشعاب الجبال، وقد سوا الحرية كأنها امهاتكم، وكافحوا من اجلها فليس لكم حياة من دونها يا أهل الجبال الشامخة»** وخلافا لمشاكل الحدود الداخلية الناشئة من المساعى المتعسفة لدمج القوميات بالقوة، فان مشكلة الجزر الأربع ترجع إلى تاريخ أقدم من ظهور السلطة السوفيتية تاريخ الصراع الروسى اليابانى الطويل الحافل بتوقيع المعاهدات وخرق المعاهدات منذ عام ١٨٥٥.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى -مؤخرا- جرى ريق اليابان على جزرها الاربع القديمة، وسرحت بأمانيها وخيالاتها أبعد من الجزر صوب **ساخالين** بل ونحو منطقة الشرق الأقصى السوفيتية كلها التى تدخل كاملة فى الأراضى الروسية.

ومع بوادر الأزمة السوفيتية عام ١٩٨٥ تحرك السوفييت نحو اليابان طلبا للمساعدات، وتحركت اليابان صوب السوفييت طلبا للجزر. وفى حديث لأحد زعماء الحزب الديمقراطى الحاكم لليابان قال صراحة لمجلة صدى الكوكب السوفيتية «رن أغلب الوعود الغربية بتقديم المساعدات لكم هى مجرد ثرثرة فارغة فأوروبا الغربية وكندا لاتتحكمان فى موارد حرة ذات شأن لتقدم لكم القروض. أما ألمانيا الموحدة فغارقة فى محاولة بناء اقتصاد القسم الشرقى منها. بينما تطفح اليابان بروس الأموال، ولذا لابد لكم من حل مشكلة الأراضى الشمالية المعلقة، إذا أردتم ان تنشأ عندكم حركة استثمار فى الشرق الأقصى».

وعند وصول **جورباتشوف** للسلطة واستقراره على القيام بانطلاقته الاصلاحية الكبرى، اثيرت قضية الجزر والعلاقة مع اليابان. وبينما حدد جورباتشوف موقفه منذ البداية من العالم الثالث فانه فضل ان يؤخر تعرية موقفه من الجزر، مكتفيا بالحد الأقصى من التنازلات التى أعلن عنها خروشوف عام ١٩٥٦ حينما صرح أنه قد يعيد جزيرتين فقط وبشرط توقيع معاهدة صلح مع اليابان. ولكن جورباتشوف قدم فى يوليو عام ١٩٨٦ بمدينة **فلاديفستوك** مجموعة اقتراحات لإعادة ترتيب الاوضاع فى منطقة المحيط الهادى الاسيوى، انطلاقا من الدعوة لاقامة حاجز فى المنطقة ضد نشر الأسلحة النووية وتقليص النشاط البحرى السوفيتى وتخفيض القوات التقليدية السوفيتية فى اسيا. وتمنى كحلم استراتيجى ان يعيد تعمير الشرق الأقصى ببرنامج مشترك مع اليابان. وأدرك اليابانيون أن يدا تتحسس كيس نقودهم. ولم يكن لديهم مانع من الدفع.. لكن جورباتشوف لم يقل كلمة محددة بشأن الجزر. ونامت القضية وتأجلت فترة لتعقيدات تتصل بأن الجزر مسكونه منذ سبعين عاما على الاقل بمواطنين روس. وتفجرت المشكلة مرة أخرى مجددا، لكن فى ظروف مختلفة تماما، كان الاتحاد السوفيتى فيها قد انتقل من قطب دولى منافس لامريكا إلى قطب دولى شريك لامريكا، ثم إلى دولة تابعة فى العام الاخير. وفارق كبير بين ان تثار مشكلة الحدود مع الاتحاد السوفيتى وهو فى لحظات قوته وتماسكه وان تثار معه وهو فى ساعات الغيبوبة والذهول..

وكان جورباتشوف قد تمكن من تطبيع علاقاته بالصين وكوريا وكمبوديا وغيرها، ولم تبق امامه الا اليابان.. الأهم. فمهد لزيارته اليها بكل السبل، فسبقه **شفيرنادذة** واجتماع موسع بين اربعمائة رجل أعمال يابانى ومائة وعشرين سوفيتيا لبحث آفاق التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية. وحاول جورباتشوف ان يتحدث من منطق «العالم المترابط الذى يحتاج فيه كل جزء للجزء الاخر، المتفاعل، الحيوى» ولكن الرأسمالية اليابانية فضلت ان تأكل من الجزر على ان تأكل من تلك الاحاديث المعادة واصر الحزب الديمقراطى الحاكم و**«كايفو»** على مبادلة الأرض بالمساعدات، وركزت الصحافة السوفيتية حينذاك على ان تلك «أول زيارة يقوم بها زعيم سوفيتى لليابان»، لكن ذلك لم يحل شيئا من القضية المعقدة وهو مايدركه السوفييت انفسهم. وفى حديث **لفلاديمير كوزنتسوف** خبير الاقتصاد الدولى قال «نحن الذين نحتاج إلى اليابانيين، أما هم فبوسعهم ان يعيشوا على افضل وجه بدوننا، حتى لو اختفينا نهائيا من على وجه الأرض». ولأن اليابانيين يدركون ما يدركه **كوزنتسوف**، صرح **«سين كانيمارو»** السياسى البارز: **«وفيم المشكلة؟ دعونا نشترى الجزر الاربع من الاتحاد السوفيتى فى نهاية المطاف..»**

وتصور جورباتشوف وهو يسافر لليابان أنه سيعود بحوالى مائتى مليار دولار، لكنه عاد من زيارته باتفاقيات فى مختلف مجالات التعاون، من أهمها بالنسبة لليابان الاتفاقية الخاصة باسرى الحرب العالمية من اليابانيين الذين ماتوا وقتلوا ودفنوا فى سيبيريا والشرق الأقصى وزاد عددهم عن ستمائة ألف.

ولم يكن السوفييت يمنحون أهالى الموتى تصاريح لزيارة مقابرهم، كما لم يكشف السوفييت عن اماكن دفن اعداد هائلة منهم. وفى البيان المشترك الصادر وردت عبارة واحدة أصر كايفو على النصّ عليها، عبارة تشير إلى وجود مشكلات حدودية بين الاتحاد السوفيتى واليابان. وكانت عبارة مماثلة قد وردت من قبل مرة واحدة عام ١٩٧٣ فى بيان مشترك لبريجنيف ورئيس وزراء اليابان حينذاك «تانكا»، جاء فيها: «ان الجزر من المشاكل القائمة بين البلدين بعد الحرب العالمية»

وبذلك لم يتجاوز جورباتشوف موقف بريجنيف عام ٧٣، كما لم يعد بأكثر مما وعد به خروشوف عام ٥٦ أى جزيرتين، وتجمدت حركة طوكيو نحو الجزر فترة، وحركة موسكو نحو المليارات وألح كثيرون من الاقتصاديين، السوفييت على فكرة اخرى كمخرج للأزمة ان تقدم اليابان المساعدات وتقوم علاقات تجارية واقتصادية تمثل مع الوقت قوة ضاغطة لحل المشكلة.

وبعد انقلاب أغسطس واستقواء يلتسين بدوره الوهمى فى مسرحية حقيقية تزايد الدور السياسى المعبر عن روسيا باعتبارها اكبر الجمهوريات التى لاتتحكم فى ثمانين بالمئه من السلاح النووى فحسب، بل وفى ثمانين بالمئة من المحاور الأساسية لاقتصاد الاتحاد السوفييتى. وعند استعداد جورباتشوف لزيارة طوكيو اطل يلتسين برأسه محذرا: **«اذا لم ينضم إلى المباحثات ممثل لروسيا فاننا لن نعترف بايه إتفاقيات يتم التوصل اليها مع اليابان** وانتبه اليابانيون إلى ان يلتسين هو الذى قد يحل المشكلة وليس جورباتشوف، **وانتبهوا للحقيقة المعروفة وهى ان الجزر تقع داخل جمهورية روسيا وليس فى الاتحاد السوفييتى!**. ولهذا وجهت طوكيو الدعوة ليلتسين لزيارة اليابان. كما بعث يلتسين -بعد زيارة جورباتشوف- «بحسبو اللاتوف نائبه فى زيارة لطوكيو. وهنا أعلن «حسبواللاتوف».. «إن روسيا تنتظر المساعدات كما أننا لانقدر تلك المساعدات بالملايين ولكن بالمليارات. ولابد من القول ان روسيا فى طريقها لحل مشكلة الجزر».

وبزيارة «حسبو اللاتوف» لطوكيو، **دخل إلى اللعبة طرف اخر ثالث هو سكان الجزر** الذين أفاقوا إلى ان القيادة الروسية تعتزم بيع الأرض بمن عليها لليابان، وانهم قد يصبحون واذا بهم مواطنين من الدرجة الثانية فى أرض يابانية.

وحينذاك كتبت صحيفة «ايزفستيا»: ان احدا لايتخلى عن أرضه إلا فى حالات معينة من الارتباك والذل، ولايحدث ذلك إلا بعد هزيمة فادحة فى حرب قاسية ايضا فإن اعادة النظر فى حدودنا مع اليابان تعنى ان تصبح كل حدود روسيا موضع تساؤل»

واندلعت المظاهرات بين سكان الجزر احتجاجا على محاولة بيعهم بالبنات اليابانية، ورفع السكان يافطات كتبوا عليها: «لن نسلم الجزر. لم يكن لنا، وليس لنا، ولن يكون لنا وطن آخر إلا هذه الجزر» واتهموا القيادة الروسية بالخيانة خاصة انهم عندما انتخبوا يلتسين رئيسا انتخبوه على أساس برنامجه المعلن وأولى نقاطه: **«صيانة وحدة الأراضى الروسية»**. ووقعت الاضرابات والاعتصامات فى أغلب مواقع العمل والانتاج. وسعى يلتسين لتهدئة الغاضبين فأرسل بنائب وزير الخارجية الروسية للسكان، لكنه بدلا من تهدئتهم راح يلمح اليهم بان بيع الجزر فى مصلحة السكان أنفسهم.

وتشكلت قيادة محلية للدفاع عن جزر **الكوريل** كان أول تصريح لزعيمها **فالنتين فيودروف: «ان قادة روسيا لايعرفون سبيلا لحل مشاكلهم إلا النقود الاجنبية، كما ان بعضهم لايتمتع بأى حس وطنى على الاطلاق»**.

وتكتب مجلة **«الأدلة والوقائع»** السوفيتية تسأل: «كم سعر الاسرة من سكان **جزر الكوريل؟**. وتجيب المجلة: «تراوح سعر الاسرة الواحدة مابين مائة ألف وثلاثمائة ألف دولار، وهو الثمن الذى يقول اليابانيون انهم مستعدون لدفعه لكل اسرة روسية تغادر الجزر» وفات المجلة ان تشير إلى ان ثمن اجمالى عدد السكان سيدخل لجيب الخزانة الروسية وليس للمواطنين انفسهم. ولهذا رفع المواطنون الروس فى الجزر يافطات يسألون فيها: **«كم سعر الأوطان؟»**، وأخذوا يشكلون الفصائل المسلحة للدفاع عن أراضهم.

وبدخول السكان طرفا ثالثا فى اللعبة التى تدور بين طوكيو وموسكو، طرح البعض فكرة إقامة جمهورية جنوب الكوريل المحايدة المنزوعة السلاح. ولم يمر وقت طويل حتى اتضح ان ليلتسين خطة كاملة مكونة من عدة نقاط يتم فى نهايتها تسليم الجزر لليابان على خمس مراحل.

لكن العقبة الوحيدة الان هى الشعور الوطنى الروسى والرأى العام وهياج سكان الجزر ورفضهم ان يباعوا كالخراف. المشكلة الوحيدة انها: «أشياء لاتشترى» على حد قول شاعرنا أمل دنقل. وربما لذلك قال جورباتشوف لـ «ناكاياما»: «من الضرورى أولا تغيير الرأى العام فى الاتجاه المناسب» أى القيام بغسل الذاكرة. وقد اشار **كوزيريف** وزير الخارجية الروسى إلى نفس المعنى بقوله: «على الاتحاد السوفييتى واليابان معا ان يحاولا التأثير فى الرأى العام للمواطنين الروس الذين يقفون ضد اعادة الجزر لليابان»!

هناك مشكلة اخرى تواجه يلتسين ان

شاشانيون يتظاهرون امام مبنى البرلمان ضد اعلان الطوارئ



بيان السيادة الروسى ينص على ضرورة اجراء استفتاء عام عند اية محاولة لتعديل حدود جمهورية روسيا. ومن أغرب الافكار التى طرحت بهذا الشأن للتخلص من المشكلة هو مانشرته «ايزفستيا» كتبت: «لكن الجزء المذكور- أى الجزر- لاتعد قسما من أراضى روسيا ولاقسما من أراضى الاتحاد السوفيتى. فليس هناك قرار من مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى بضم تلك الأراضى إلى الاتحاد، وليس هناك ايضا قرار مشابه روسى بضمها لروسيا.» وتمضى الصحيفة: «واذا كان هناك قرار من هذا النوع فلعله كان قراراً سرّياً وبالتالى فليس له قوة القانون الملزمة»!. وكأن القيادة الروسية قد استيقظت صباحا لتجد جزرا دسها البعض عليها ليلا!

لكن ذلك المخرج الغريب لايمحو من التاريخ الروسى قرنين وأكثر من تاريخ الجزر الأربع، عندما سكن الجزر فى نفس الوقت اليابانيون والروس وقومية أخرى صغيرة هى «الاينى» التى منحتها روسيا عام ١٧٧٨ الجنسية الروسية. ويقال أن «الاينى» هم السكان الأصليون للكوريل وهناك كتاب مدرسى فى الجغرافيا صدر فى روسيا عام ١٧٨٧ جاء فيه ان تلك الجزر وعددها احدى وعشرين جزيرة تتبع روسيا، وجاء فيه ان سكان الجزر قلة ويدفعون اتاوة سنوية للسفن الروسية من كلاب البحر والثعالب.

واذا وقع يلتسين معاهدة صلح روسية يابانية كما أعلن، فستكون تلك هى المعاهدة الخامسة فى تاريخ الصراع بين البلدين على الجزر وكانت الأولى عام ١٨٥٥ أصبحت ساخالين برمتها تابعة لروسيا واستردت اليابان السيادة على الجزر وتم الاتفاق على تشكيل إدارة مشتركة من البلدين وبعد عشرين عاما فى ١٨٧٥ وقع البلدان اتفاقية ثانية، ثم ثالثة عام ١٩٠٥ بعد حرب طويلة وذلك فى مدينة «برتسموث» الأمريكية وتحت اشراف الرئيس الأمريكى روزفلت. ونصت على ان يكون القسم الجنوبى من الجزر تابع لليابان وهو الذى يضم الجزر الاربع التى تطالب بها اليابان الان. وظل الوضع على ماهو عليه بموجب هذه الاتفاقية حتى بدايات الحرب العالمية الثانية، وحينذاك وقع ستالين اتفاقية مع اليابان لضمان حيادها فى حربه على هتلر. وعندما انتهت الحرب مع ألمانيا ووقع الألمان وثيقة استسلامهم فى ٨ مايو ١٩٤٥، استمرت الحرب بين امريكا واليابان ولم تتوقف. وبعد ثلاثة شهور من هزيمة ألمانيا، فى ٨ أغسطس القت أمريكا بالقنبلة الذرية الأولى على اليابان.. وهزمت اليابان فعليا، معنويا وعسكريا.. ومع ذلك زحف ستالين بجيوشه على اليابان بعد القاء القنبلة لماذا؟! ليس لالتزامه الادبى باتفاقياته مع الحلفاء كما يقال، فلم يكن فى ذلك الاتفاق ان تجرب امريكا قنبلة ذرية فى لحم الناس العزل... لكن ستالين أراد ان يقتسم مع الاستعماريين التركة وهو الموقف الذى تعرض له لينين من قبل ورفضه بعد الحرب العالمية الأولى..

ويذكر خروشوف فى مذكراته: «كانت اليابان تعانى من سكرات الموت فعليا بعد ان القيت عليها القنابل، وكانت تبحث عن أى منفذ لوقف القتال.. وانضممنا إلى الحرب فى الأيام الاخيرة بكل معنى الكلمة لان الأمريكيين تعهدوا لنا بمنحنا الأراضى الشمالية التى اخذتها اليابان منا عام ١٩٠٥ فى حالة دخولنا الحرب..»

ولقد انبنى الموقف الدعائى السوفييتى طويلا على السلوك الأمريكى المجرم الذى القى بالقنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكى.. لكن السوفييت لم يمتنعوا عن الزحف تحت غبار تلك القنابل نفسها عام ١٩٤٥ مادام ذلك سيوسع دولتهم، وحينذاك لم يفتح ستالين فمه بكلمة.. وقبل ذلك عام ١٩٤٠ استولى ستالين بالقوة بموجب الاتفاقية السرية: «ريبنتيروب- مولوتوف» على البلطيق وعلى اقسام من بولندا ومن رومينيا، فى اشارة واضحة إلى أن التجربة الاشتراكية الوليدة كانت اقصر عمرا مما نظن، وانها قد مرت بمرحلة من التحولات منتهية إلى إمبراطورية توسعية.

ويقول خروشوف فى مذكراته: «لم تكن لدينا فيما بعد اية اتصالات مع اليابان، مما الحق بنا اضرار اقتصادية وسياسية، وعندما تحدثت مع بولجانين ومالينكوف تبين ان لهما نفس الرأى: لابد من انهاء حالة الحرب مع اليابان».

وحتى عام ١٩٥٦-بعد أحد عشر عاما من انتهاء الحرب العالمية- لم يكن السوفييت قد وقعوا اتفاقية انهاء حالة الحرب مع اليابان؛ وبينما وقعت ٤٩ دولة فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ معاهدة صلح مع اليابان فان الوفد السوفييتى برئاسة جروميكو غادر سان فرانسيسكو حينذاك دون توقيع لأن الاتفاقية من وضع أمريكا وانجلترا وتجاهلت الاتحاد السوفييتى.

ويقول خروشوف: «قام رئيس وزراء يابانى نسيت اسمه الان بزيارة لموسكو، وطرح مسألة تنازلنا عن جزيرتين صغيرتين من جزر الكوريل، وتشاورنا طويلا وانتهينا إلى انه من الافضل تلبية مطالب اليابان ونقل الجزيرتين لها ولكن بشرط التوقيع على معاهدة سلام وصلح وسحب القوات الأمريكية من اليابان. وكان ماوتسى تونج يؤيد حقوق اليابان فى جنوب ساخالين الجزر قائلا انها حقوق مشروعة. ولم يكن هذا التراجع ذا اهمية بالنسبة لنا، فهى جزر مقفرة لايستخدمها إلا الصيادون والعسكريون السوفييت وليس لها أهمية اقتصادية. وقلت لمولوتوف من الذى سيستفيد من غياب علاقاتنا باليابان؟ انهم الامريكيون المنتشرون هناك».

وحينذاك صدر البيان المعروف ١٩٥٦، وأصبح سارى المفعول فى ١٢ ديسمبر نفس العام بعد ان صادق عليه الطرفان، وسجله الاتحاد السوفيتى كوثيقة رسمية دولية فى الأمم المتحدة فى مارس ١٩٥٧، ولكنه تخلى عن الالتزام به عام ١٩٦٠ عندما وقعت اليابان على معاهدة أمن مشترك مع أمريكا. وتجمدت قضية الجزر حتى عام ١٩٧٣ عندما صدر بيان بريجنيف.. وتجددت القضية الآن مرة أخرى مع انهيار الاتحاد السوفيتى وروسيا، وعندما تنهار الامبراطوريات الشائخة تحوم الصقور الشابه فوق حدودها، وتهاجم اطرافها.

لقد انتهت الاشتراكية ليس مع ظهور البيروسترويكا، ولكن قبل ذلك بزمن بعيد، اما الذى انتهى مع البيرسترويكا فهو ظاهرة أخرى، وسيكون على اليسار أن يقطع مسافة طويلة فى الأمين لفهم «ما الذى جرى؟»..

وهناك وجه آخر للتوسع السوفييتى الخارجى الذى بدأ عام ١٩٤٠، وجه آخر فى

خروتشوف



الداخل هو السياسة السوفيتية فى مجال العلاقات القومية. حيث اقتطع ستالين الضفة الشمالية من نهر «**دينستر**» فى أوكرانيا وضمها بالقوة «**لمولدوفا**» واقتطع مساحة ضخمة من الأراضى الروسية وادخلها فى شمال **كازاخستان** واقتطع مساحات من **بيلاروسيا** ومنحها للبلطيق، وهى السياسة التى واصلها خروشوف عندما وهب القرم الروسى لاوكرانيا عام ١٩٥٦م. وأقام ستالين جمهورية «**اسيتيا**» على حساب أراضى **الانجوش وجيورجيا**. وفى الحالة الأولى من التوسع الخارجى سيطر عليه السؤال التالى: اذا تركنا هذه البلاد سيفوز بها الامبرياليون فلماذا لاتقع فى حصة الاشتراكيين؟.. وفى الحالة الثانية سيطرت عليه الفكرة التالية: لابد من دمج القوميات وخلق شعب سوفيتى جديد!!.

وقد ادى قمع الديمقراطية القاسى إلى ان ستالين كان يحاور نفسه، فيطرح الفكرة، ثم يؤيدها، دون أن يجرؤ أحد على ان يقول له ان الثورة الاشتراكية قد انتصرت لانها رفضت التوسع، ولانها وعدت القوميات- ليس بالدمج- ولكن بالتطور والازدهار.

وبينما تتكسر أجنحة روسيا فى الشرق، فإن **شمال القفقاز** ينتفض محطما جناح التوسع الجنوبى الروسى القديم. هناك حيث أعلن الشاشان المسلمون أول جمهورية مستقلة تنفصل عن روسيا بالحدود الروسية، وحيث انتخبوا زعيمهم «**جوهر دودايف**» رئيسا- لأول مرة فى تاريخ شمال القفقاز- لأول جمهورية تقوم هناك على امتداد تاريخ الستة ملايين مسلم.

ويضم شمال القفقاز ست جمهوريات: «**شاشان الجوشيا**»، و«**اديجيا**»، و«**قره شاى الشركسية**»، و«**داغستان**»، و«**شمالى اوسيتيا**»، و«**كبار بنوبلكاريا**». وقد عرف شعب شمال القفقاز بأنه شعب جبلى مقاتل، تصدى للامبراطورية الروسية على فقره فى حروب طويلة استمرت احداها ثلاثين عاما، قاد إحداها **الأمام الشيخ منصور** من ١٧٨٥ حتى ١٧٩١ إلى أن حاصرته قوات القياصرة فى قرية «الدى» واحرقت القرية بمن فيها لتظفر برأسه، ثم انتفاضة **الأمام شاميل** من ١٨٣٤ حتى ١٨٥٩، والتى كتب عنها الروائى العملاق تولستوى روايته «**حاجى مراد**». ورغم المقاومة الضارية لشعب لايقدس إلا السماوات المفتوحة بين هامات الجبال، تمكن الروس من ضم القفقاز إلى روسيا.. وعندما قامت الثورة الاشتراكية وقفت شعوب القفقاز مع **الثورة على أساس وعود لينين الثلاثة: «حق تقرير المصير»، و«احترام المعتقدات الدينية»، و«اعادة الأراضى التى استولت عليها الامبراطورية الروسية لاصحابها»**..

لكن ستالين بدأ كلمة بجمع الاسلحة من سكان الجبال، وهى أمر مألوف لديهم، ثم انتزع القسم الجنوبى من أراضى شعب **الاينجوش** واعطاه لشعب اخر هو «**الاسيتيون**» عام ١٩٣٣، وبعد عام واحد قضى على مقاطعة **الاينجوش نهائيا** «دمجها مع مقاطعة **الشاشان** ليشكل مقاطعة: «**الشاشان اينجوشيا**» بالقوة، وعام ١٩٢٧ بدل حروف الابجدية العربية التى كانت مستخدمة إلى الحروف اللاتينية، وبعد ثلاث سنوات قلب اللاتينية إلى الابجدية الروسية وهو ما قام به مع كافة الشعوب الاسلامية.. وعام ١٩٤٤ **فى فبراير ارسل بعربات نقل ضخمة شحنوا فيها بالقوة حوالى نصف المليون من الشاشان والاينجوش ورحلوهم فى ظروف قاسية إلى كازاخستان وقرغيزيا حيث مات اكثر من ثلثهم فى رحلة قاسيه**..

وعندما قرر الشعب الشاشانى ان يعلن جمهوريته المستقلة كان يطرح عمليا ليس خروج تلك الجمهورية وحدها من نطاق روسيا، ولكن **خروج القفقاز كله**، لان الشعوب الاخرى وقفت وراء **جوهر دودايف** الجنرال السابق، والرئيس الحالى الذى ادى يمين الرئاسة بالقسم ليس على الدستور ولكن على المصحف الشريف، معلنا ان «**جمهورية الشاشان تتطلع لتحرير شعوب القفقاز كافة وإقامة اتحاد كونفيدرالى يضمن لها حقوقها**»..

وانتقلت الحركة الاسلامية من آسيا الوسطى إلى شمال روسيا، وظلت الجماهير فى «جروزنى» عاصمة الشاشان مرابطة فى الساحة الرئيسية ثلاثة شهور كاملة تطالب باقالة «زامجاه» رئيس البرلمان ورجل موسكو واجراء انتخابات ديمقراطية حتى اقالوه بالقوة وانتخبوا بدلا منه «جوهر دودايف»..

وفى الثامن من هذا الشهر أعلن **يلتسين** فرض حالة الطوراىء فى **جروزنى**. فأعلن **دودايف** مساء نفس اليوم التبعئة العامة العسكرية، وخطب **جوهر دودايف** فى الجماهير المحتشدة قائلا لهم: لقد قمنا بحركة مباركة لايقاظ وعى الجماهير فى كافة انحاء الامبراطورية الروسية، وقد صرت اليوم باسم الله والشعب أول رئيس لهذا البلد من ابنائه».

وفى **مؤتمر شعوب القفقاز** أعلن موسى شانيوف رئيس المؤتمر: «**جمهورية الشاشان اليوم هى قلب القفقاز كله، واذا انتصر الشاشانيون فسيكتب النصر لنا جميعا**».

ويبعث يلتسين بقوات عسكرية مدربه تدريبا خاصا لكن الشاشانيين ردوها بحصار لم تطلق فيه رصاصة واحدة.

وقد سافرت إلى جمهورية الشاشان لاراها، واقول **أننى لم أر فى حياتى كلها بلدا بهذا الفقر، رغم أنى زرت عدن واليمن الديمقراطى**، ولم أر فى حياتى كلها بلدا لاتبيع إلا الخبز ولاتأكل سواه إلا بلد الشاشان التى ترفع فى كل ناحية يافطات بنداء الامام شاميل: «**قدسوا الحرية كانها امهاتكم، وكافحوا من اجلها، فليس لكم حياه من دونها يا أهل الجبال**»..

وقد قامت الثورة فى شاشان قبل غيرها من جمهوريات شمال القفقاز، لان حجم الاضطهاد فى شاشان كان أكبر من أى مكان آخر. وكان الروس الوافدون يشكلون أكثر من أربعين بالمئة من السكان، وحتى عام ١٩٨٨ كانت أكثر من سبعين بالمئة من كافة المناصب القيادية من نصيب الروس فى الداخلية والمخابرات. والاعلام والحزب وفازت الفئة الروسية المتميزة بكافة الخيرات فى السكن والرواتب وغير ذلك. وعلى الرغم من أن **جروزنى وباكو كانا أهم مصدرين للنفط للدولة السوفيتية**، الا ان ميزانية مقاطعة الشاشان لم تحصل ولا على واحد بالمئة من بيع نفطها. ولم تكن صدفة ان يقول يلتسين: «ان جمهورية الشاشان ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لنا»، ولم تكن صدفة ان يحاول اخضاع القفقاز بالقوة، وان يعلن جوهر دودايف ان يلتسين لن يبدأ إلا اذا سالت دماء الروس وشعوب القفقاز.

ومابين انكسار الحدود شرقا وانكسارها جنوبا كشف **الاصلاحيون السوفييت** «**يلتسين**» و«**جورباتشوف**» عن افلاسهم السياسى والفكرى، وعن استعدادهم لبيع الكوريل بمن عليها واستعدادهم فى نفس الوقت لشن الحرب على القفقاز، ولقد اتمت الثورة الروسية الاشتراكية ذورتها، لكن القضية الاساسية التى اخترعت الثورات لم تختف وهى قضية البؤس والثروة.

"التانجو الأخير" فى مدريد...

ستانسلاف كوندراشوف
المعلق السياسى
لجريدة ازفستيا

كانت المهمة الاساسية «لميخائيل جورباتشوف» فى مدريد تنحصر، لافى مصالحة. العرب واليهود، بل فى أن يبدو زعيما لدولة عظمى ونداً «لجورج بوش» باعتباره -جورباتشوف- رئيسا مشاركا، وهى مهمة رئيسية وغير قابلة للتنفيذ، ولاينبغى لأى بروتوكول دبلوماسى أو مؤتمرات صحفية مشتركة أن تصرفنا عن التفكير الذى يخلو مماينسر، بأن وضعنا العالمى كله الآن صار مختلفا، وبالطبع اختلف وضع رئيس الاتحاد السوفييتى، الذى مايزال **يعد رئيسا. مشتركا لنا جميعا فى الاتحاد السوفييتى، الذى لم يعد له وجود.**

ومنذ ثلاثة أشهر خلت، عندما التقى جورباتشوف وبوش فى موسكو، بدا الطموح الى الندية أقرب مايكون الى التصنع، إذا استخدمنا لطيف العبارة، ولكن **«جورباتشوف»** آنذاك، من حيث امتلاكه للسلطة الفعلية، كان متفوقا على **«بوريس يلتسين»**. اما الآن فقد اختلفت موازين القوى حتى هنا أيضا. ففى اليوم الذى غادر فيه رئيس الاتحاد السوفييتى الى مدريد كان انتباهنا مشدودا الى خطاب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية فى مؤتمر نواب الشعب لروسيا الاتحاديه، حيث راح يلتسين يدمر البقية الباقية من الهيئات المركزية، وبحزم يكاد يكون يأسا فتح أبواب اقتصاد السوق على مصراعيها نحو مجتمع مغاير تماما.

وفى ذلك اليوم كان **«يلتسين»** يجرب تاج السلطان الثقيل، وهو تاج ليس أقل ثقلا من ذلك الذى قصم ظهر جورباتشوف. وإن كان من طراز مغاير. وحتى لو نجحت الإصلاحات الاقتصادية التى ستعود بالمعاناة الهائلة على عشرات الملايين من البشر فى عبور تلك الابواب، وحتى لو استقر التاج على رأس يلتسين الأشيب المنتصر. فانه **لن يكون تاج زعيم دولة عظمى**. ولاداعى للتعلق بالاوهام فى هذا الصدد، على الرغم من انه فى ظل البنية الديمقراطية للمجتمع لايمكن لعظمة الدولة ان تكون هدفا فى حد ذاتها بالطبع، مثلما كانت فى عهد الشمولية المقبور.

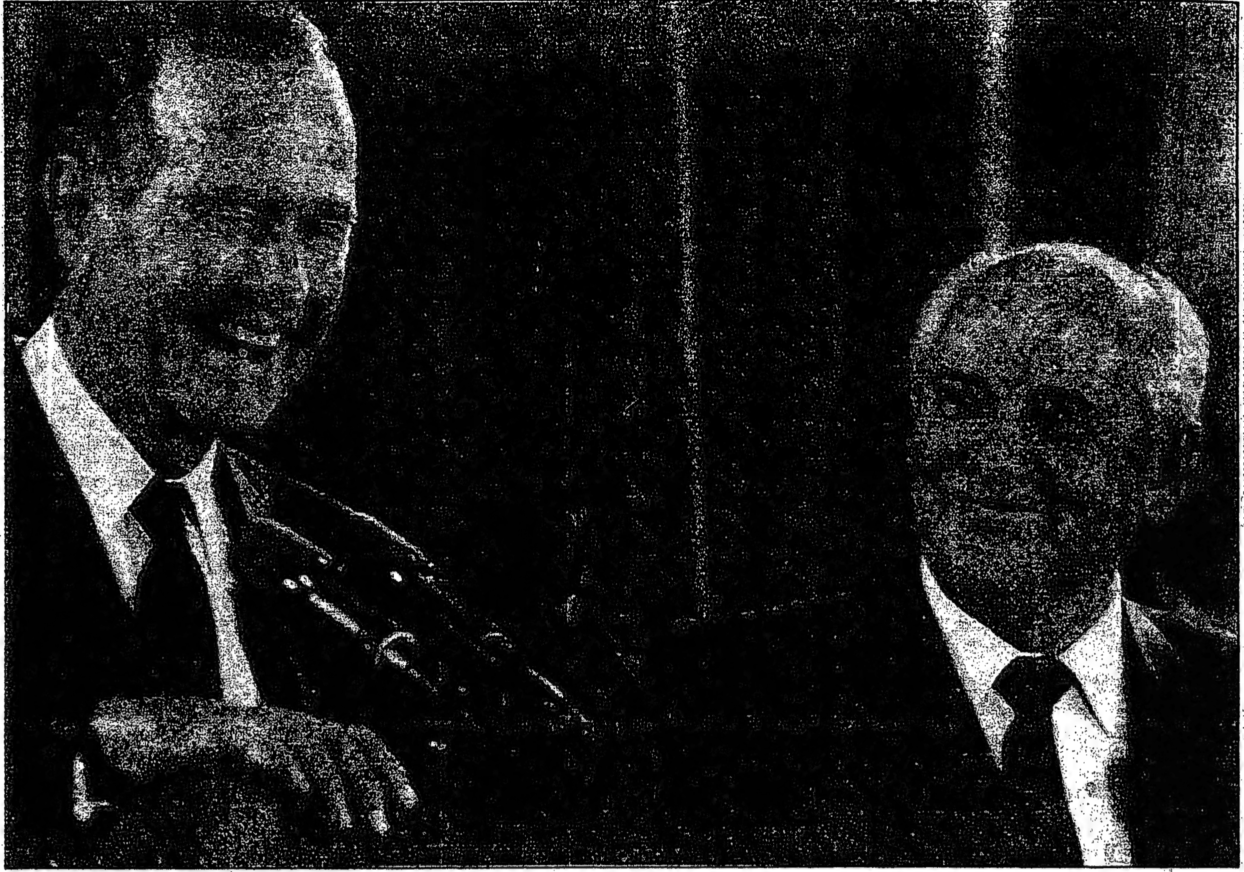
فى بداية الثمانينات، وفى احد المنعطفات اللانهائية لعملية المفاوضات السوفيتيية الأمريكية لخفض التسلح صدرت عن «رونالد ريجان» عبارة عارضة اصبحت كالمثل السائر، اذ قال **«ان رقصة التانجو تحتاج الى شخصين»** ويبدو ان هذا التانجو بالنسبة لجورباتشوف هو التانجو الاخير. فسوف تأتى بعد الآن رقصات أخرى. اذ لم نعد شريكا كما كنا منذ عهد قريب، ولا منافسا، كما كنا لزمن طويل. واذا ماسمينا الاشياء بمسمياتها **فإن الولايات المتحدة قد أصبحت حامينا.** وأحد الأشياء التى تجمع بين جميع أفرخ الطيور التى فقست من قشرة الامبراطورية السابقة وجميع قادة الدول الجديدة هو البحث عن الحماية لدى أمريكا. ومايوحدهم، وفى الوقت نفسه يدفعهم الى التنافس فيما بينهم هو من يحقق أكبر قدر من استمالة الدولة الكبرى فيما وراء المحيط والغرب عامة.

إن مشكلة نزع السلاح لم تنته بعد، كما أظهرت مباحثات مدريد، ولكن بدلا من الضرورة العامة الكونية الشاملة للجميع، ضرورة البقاء فى مواجهة الموت النووى، أصبحت هناك ضرورة أخرى، وحيدة الجانب، لاتشمل سوانا، الا وهى ضرورة الصمود أمام امتحان الشتاء والسنة القادمة فى ظروف قيل لنا بوضوح أنها ستسير من سيئ الى أسوأ قبل ان تتجه الى التحسن رغم ان **اكثر من نصف سكان روسيا يعيشون الآن تحت خط الفقر.**

وبالنسبة للشتاء فقد وعد **«بوش»** قبل مدريد بأنهم (أى نحن) لن يجوعوا، وجاء هذا الوعد بعد لقائه بنائب وزير الزراعة الأمريكى «ماريجان» الذى زار مؤخرا عدة مناطق فى الاتحاد السوفييتى مع فريق من الخبراء. واكتشف **المفتشون الأمريكيون** ان المشكلة ليست فى نقص المواد الغذائية (فهناك مايكفى منها من وجهة نظرهم) بل المشكلة هى فى الفوضى العامة والتخبط وانعدام السلطة التى لاتسمح بتوزيع المواد الغذائية على الوجه اللازم. ومن هنا كان موقف واشنطن الحذر، ان لم يكن السلبى، من الطلبات الجديدة بمنحنا القروض والمساعدات. وها قد اقبل الشتاء ومازالوا يتلكأون ويماطلون.

إن الصداقة شئ، اما النقود فشئ آخر..

اما نحن، وقد انتشينا بالعودة من جديد الى مشاركة الغرب مثله العليا، فلا نريد ان نفهم ان هذا المبدأ بالذات يعمل فى الديمقراطيات



الغربية بصورة صارمة ، وعالم الديمقراطيات الغربية كله يقوم عليه. ولكن سمعتنا فى هذا العالم، مع الأسف، تتدهور مثلما تتدهور قدرتنا على السداد. وقد أراد نواب وزارة مالية **«السبعة الكبار»** الذين جاءوا الى موسكو أن يتعرفوا بصورة أفضل على احتياجاتنا. ولكن الأهم من ذلك أن يحصلوا على إجابة عن السؤال: هل ضاعت عليهم فلوسهم أم لا؟ وهذه الفلوس التى وصلت، كما قيل، الى مبلغ ٦٨ **مليار دولار. هى ديون الاتحاد السوفييتى الخارجية.**

فمن الذى سيدفع هذه الديون الآن بعد أن كف الاتحاد السوفييتى عن الوجود؟ لقد التقى مبعوثو «السبعة الكبار» مع مندوب ١٢ جمهورية من الدول الجديدة ذات السيادة ، وتلقوا منهم تأكيدات ذات طابع عام، ولكن ظل السؤال: هل ضاعت عليهم فلوسهم أم لا؟! هذا الأمر لن يتضح الا فى المستقبل. وهذه الاجابة لاتبعث الحماسة فى **نفوس الدائنين الغربيين.** وأكبر هؤلاء الدائنين - ألمانيا - واكثرهم تعاطفا معنا، اخذت تتصرف معنا بمزيد من الحذر وتكاد تفصح علنا عن عدم رضاها ، واصطدم الاقتراح الامريكى الخاص بتأجيل سداد الاتحاد السوفيتى لديونه نصف سنة أو سنة، اصطدم فى المانيا بمقاومة، لأنه يعود عليهم بخسائر أكبر بعدة أضعاف مما يعود على الامريكيين.

وحالة عدم الوضوح تسود فى مسألة أكثر أهمية الا وهى **الأسلحة النووية** ان جورباتشوف، يؤكد لبوش إن معاهدة تقليص الأسلحة النووية الاستراتيجية التى أبرمت منذ ثلاثة أشهر سوف يصدق عليها مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتى. ولكن ماقيمة هذا التصديق، وبل وماقيمة السوفييت الأعلى نفسه؟ ان التنفيذ الفعلى للمعاهدة يتوقف الآن على الجمهوريات، وقبل كل شئ جمهورية روسيا الاتحادية، وازداد التباس قضية التحكم فى الاسلحة النووية لأن اوكرانيا لم تحدد نهائيا ماإذا كانت ستنقل جزءا من الاسلحة النووية من أراضيها الى أراضى روسيا الاتحادية، كما انها تطمح مع كازاخستان الى أن يكون لها حق النقض «الفيتو» على امكانية استخدامه. ومما يهدد بازدياد تعقيد المشكلة اعلان اوكرانيا، وليس اوكرانيا وحدها ، عن عزمها على انشاء جيوش قومية.

تلك هى ملامح التانجو الأخير فى مدريد. ولايمكن أن تغبط أى شريك على هذا.

والآن سيبرز على الساحة الدولية أكثر فأكثر شريك آخر من موسكو. وقد بدأت بالفعل مجموعات عمل لتحضير زيارات **«بوريس يلتسين»** الى بون وباريس، وثمة دعوة وجهت الى رئيس روسيا لزيارة روما ، وصرح يلتسين بأنه يقترح تخفيض وزارة الخارجية السوفييتية الى عشر ماهى عليه الآن، وجورباتشوف عاجز عن مقاومة ذلك. لقد دخلت روسيا مرحلة العلاقات المباشرة مع الدول الأخرى، رغم انها لاتعتزم بعد فتح سفارات لها فى كل بلد.

بيد أنه لاينبغى هنا ان نقع فى الوهم او نستسلم للآمال الكاذبة. فالشأن الجديد لن يكون اكثر من شأن جديد غير معروف من قبل، **وفى العواصم العالمية المحنكة سوف يستقبلون روسيا كمبتدئ غير ناضج حتى ولو كان عملاق القامة..**

«عن صحيفة ايزفستيا»

هل يمكن تجنب تدويل الفقر؟

ميشيل شوسودوفسكي

ترجمة وتقديم

لويس جرجس

العنوان الأصلي للمقال كيف يمكن تجنب تدويل الفقر؟ ولكننا فضلنا أن نكون أكثر واقعية ونقول هل يمكن تجنب تدويل الفقر الذي تدفع سياسات صندوق النقد الدولي، العالم إليه؟

إنها شهادة يشهد بها واحد من أهلها.. أستاذ في جامعة أوتاوا يقدم لنا تحليلاً أميناً لما تؤدي إليه وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين تلك التي تزيد من إفقار العالم وتعمم التفاوت الطبقي بين دول الشمال والجنوب على مستوى العالم، وبين الطبقات الغنية والفقيرة داخل البلد الواحد وخاصة في دول العالم الثالث.

انها «هيمنة جديدة» -هكذا يصفها الشاهد- تفقد الدول الفقيرة سيادتها الاقتصادية، وتعمل لمصلحة أعضاء نادي باريس ونادي لندن والسبعة الكبار.

وهي تتشدق بالحرية والديمقراطية ولكنها في النهاية تؤدي إلى زيادة قبضة السلطات الحاكمة على الشعوب حتى يمكنها تطبيق سياسات الصندوق والبنك، بغض النظر عما تسببه من مآسي اجتماعية لتلك الشعوب.

وهي تقدم دواء فاسداً أو كما يقول صاحب الشهادة فإن دول العالم الثالث اكتشفت أن مايقدم لها من حلول لأزمة الديون هو نفسه يتحول إلى سبب جديد من أسباب زيادة تلك الديون..... وهكذا إنها وصفات صندوق النقد كما يقدمها لنا أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة اوتاوا ميشيل شوسودوفسكي.

المحرر

دعا رؤساء الدول السبع الغنية في اجتماعهم بلندن في يوليو الماضي إلى تدعيم النظام العالمي، لقد أظهرت الأحداث الحالية في الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا والقرن الأفريقي حدود هذه الرغبة، فالفوضى التي تتسع حالياً في العالم تعود جذورها جزئياً إلى فقدان العدالة في النظام الاقتصادي العالمي.

«عقد الإفقار العالمي»... تلك هي الذكرى التي ستتركها سنوات الثمانينيات والتي بدأت بانهيار عالمي (٨١-٨٢) وهبوط أسعار المواد الخام، لقد وصل تفاوت الدخل ومستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء إلى مستويات غير مسبوقة، فما تكسبه أسرة متوسطة في باريس يعادل أكثر من مائة مرة ما تحصل عليه أسرة ريفية في جنوب شرق آسيا... ويضطر الفلاح الفلبيني مثلاً إلى العمل سنتين ليحصل على مكسب محام في نيويورك في ساعة واحدة، وينفق الأمريكيون ٣٠ مليار دولار سنوياً لشراء المياة الغازية وهو رقم يساوي ضعف الانتاج القومي لبنجلاديش.

الهيمنة الجديدة أفقدت الدول النامية سيادتها الاقتصادية

إن خطط تدعيم الاقتصاديات الصغيرة، وبرامج ضبط الهياكل التي يضعها صندوق النقد الدولي تمثل وسيلة فعالة لإعادة التكييف، وهي تؤثر على حياة مئات الملايين من البشر، كما تؤثر تأثيراً مباشراً على ظاهرة تدويل الفقر، إن تنفيذ «الجراحة الاقتصادية»

التى ينصح بها الصندوق يؤدى إلى ضغط الدخول الحقيقية، وإلى تدعيم الصادرات المعتمدة على الأيدى العاملة الرخيصة.

لقد طبق نفس هذا المزج من تقشف الميزانية والانفتاح والانتقال إلى القطاع الخاص في أكثر من ٧٠ دولة فى العالم الثالث وأوروبا الشرقية. هذه الدول فقدت كل سيادتها الاقتصادية، وكل تحكم في سياساتها الضريبية والمالية، لقد أعيد تنظيم بنوكها المركزية ووزارات الاقتصاد بها، وأخفقت مؤسساتها القومية وحل محلها نوع من الوصاية الاقتصادية، نوع من الحكومة الموازية تكونت بواسطة المؤسسات المالية والدولية وهى لاتقدم تقاريرها وحساباتها إلى الحكومات الوطنية.

الهيمنة الجديدة

لقد نشأ وضع عالمى فريد فى المجال الاقتصادى، فإن وضع برنامج ضبط الهياكل فى عدد كبير من الدول المدينة موضع التنفيذ أدى إلى تعميم سياسة اقتصادية عالمية تحت الإشراف المباشر لصندوق النقد والبنك الدولى الذين يعملان لمصلحة ذوى النفوذ- نادى لندن ونادى باريس والسبعة الكبار- هذا الشكل الجديد من الهيمنة والسيطرة والذى يطلق عليه «استعمار السوق» أخضع الشعوب والحكومات للعبة غامضة، والحلول مقيدة بقوى هذه السوق.

ولكن، على أى عالم يقوم هذا النظام؟ تعداد سكان العالم سيبلغ حتى نهاية القرن الحالى ٦ مليارات شخص سيكون ٥ مليارات منهم فى الدول الفقيرة. وتعداد الدول الغنية (بما فيها الدول البترولية) ١٥٪ من سكان العالم يتحكمون فى ٨٠٪ من اجمالى الدخل العالمى، وسيعيش ٥٦٪ من السكان فى الدول «ذات الدخل الضعيف» ونحو ٣ مليارات سيكون نصيبهم ٤,٥٪ من الدخل العالمى، ويكون نصيب دول افريقيا (٤٥٠ مليون نسمة) ١٪ من الدخل العالمى اى مايقارب نصف دخل تكساس.

لقد انحصر الرخاء والاقتصاد الاستهلاكى فى البلاد الغنية وفى اعداد قليلة جداً من سكان الدول الفقيرة، وفى حين يزداد الشقاء فى العالم الثالث فإن الحالة التى تزداد سوءاً بفعل البطالة وفقدان العدالة الاجتماعية باوروبا الغربية وأمريكا لاتسمح بتلبية الاحتياجات العالمية.

لاشك فى أن سياسات صندوق النقد والبنك الدولى عززت التناقضات الاجتماعية بين الدول بعضها البعض وفى داخلها أيضاً فى نفس الوقت، ولكن يتم إخفاء الحقيقة عن طريق التلاعب بالاحصائيات، فالبنك الدولى مثلاً يقدر ان ١٩٪ فقط من سكان أمريكا اللاتينية والكاريبى فقراء وهو تقدير خاطىء تماماً إذا عرفنا انه فى الولايات المتحدة (حيث الدخل السنوى ٢٠ ألف دولار) يوجد شخص من بين كل خمسة (٢٠٪) يصنف حسب الاحصائيات الرسمية تحت خط الفقر.

الصندوق.... والكوليرا

والواقع يؤكد أن الدخل الحقيقى فى القطاعات الحديثة بالعديد من دول العالم الثالث المدينة انخفض بما يزيد عن ٦٠٪ منذ بداية عقد الثمانينيات، ويزداد الموقف مأساوية بالنسبة للعمالة الهامشية والعاطلين، فى نيجيريا مثلاً انخفض الدخل الفردى بنسبة ٨٥٪ ويصل الآن إلى مابين ١٠ , ٢٠ دولارا



شهرياً، وفى شمال فيتنام ينخفض الدخل إلى أقل من ١٠ دولارات فى الشهر.

فى بيرو ونتيجة تطبيق سياسات الصندوق والبنك الدوليين ارتفعت أسعار الوقود فجأة ٣١ ضعفاً والخبز ١٢ ضعفاً، وانخفضت الدخول باكثر من ٩٠٪ بالمقارنة بـ ١٩٧٥، وبيرو انتشار وباء الكوليرا- إلى حد كبير- بالفقر وتدهور الخدمات الصحية وهى نتيجة مباشرة لتطبيق سياسات الصندوق الهادفة إلى رفع الأسعار.

وفى حين صارت نغمة «التحول إلى الديمقراطية» هى المرادف لتطبيق «السوق الحر» فإن وضع برامج الإصلاح الاقتصادى موضع التنفيذ يحتاج إلى مساندة العسكريين والحكومات الاوتوقراطية.. إن إعادة البناء ادى إلى إنشاء مؤسسات شكلية وديمقراطية برلمانية ممسوخة تضطلع بدور أساسى فى تأييد هذه البرامج الاقتصادية.

إن الضغط على قطاعات الإنتاج، وإنكار حقوق العمال يمنع توجه المجتمع إلى الديمقراطية الحقيقية، فصندوق النقد يصر على تخفيض الدخول كشرط لإعادة تنظيم الدين الخارجى، والوصول إلى هذا الهدف يحتم معاملة المضربين عن العمل بطرق غير مشروعة فيعتقل الزعماء النقابيين، فى بوليفيا ،مثلاً، اتبع قرار تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فى اغسطس ١٩٨٨ بإعلان الأحكام العرفية، والقبض على رؤساء النقابات ونفيهم داخل البلاد وفصل ٢٤ ألف عامل فى القطاع العام.

ثورات الخبز

من ناحية أخرى، وباسم الملكية الخاصة «فإن هذا التحرير يطول القطاع الزراعى فيزداد عدد الريفيين «بدون أرض»، وتحت غطاء التحديث يتم إفقار صغار الفلاحين وإعادة حقوق الطبقات القديمة المالكة للأراضى.

وعلى العكس من روح الحرية الانجلوسكسونية فإن هذه الاصلاحات تحتاج إلى تقوية قبضة سلطة الردع السياسى، بالثورات الشعبية ضد إعادة الهيكلة لكى تقمع بشدة.

فى كاراكاس وبعد اعلان الرئيس كارلوس بيريز اصلاحات الصندوق التى أدت إلى انتشار المجاعة أعلنت حالة الطوارىء وانتشر الجيش فى المناطق الريفية حول العاصمة، لقد اندلعت الاضطرابات من زيادة أسعار الخبز بنسبة ٢٠٠٪.. قبل ذلك حدثت ثورة الخبز فى تونس (يناير ١٩٨٤) وفى نيجيريا (مايو ١٩٨٩) حيث أرغمت المظاهرات القادة العسكريين على اغلاق ست جامعات، والمغرب (ديسمبر ١٩٩٠) اندلعت احداث عنيفة ومظاهرات شعبية فى فاس، ومكناس وطنجة احتجاجاً على السياسة الاقتصادية للحكومة.

«قبل هذه التواريخ وبالتحديد فى يناير ١٩٧٧ اندلعت مظاهرات الغضب والخبز فى مصر من اسوان إلى الاسكندرية احتجاجاً على سياسات رفع الأسعار التى أملاها صندوق النقد على الحكومة» «المترجم».

إن تطبيق هذه السياسات ليس قاصراً على العالم الثالث فقد شملت العديد من الدول الاشتراكية القديمة ونتج عنها افقار قطاع عريض من الجماهير، وفى خلال الشهور الاخيرة توسعت حركة الاستغناء عن العمال فى المجر وبولندا.

الدواء الفاسد

لقد ساهم الكساد الدولى فى ٨١-٨٢ فى إعادة صياغة اقتصاديات دول العالم الثالث، وإعادة تحديد دورها ومكانها... دول ضعيفة... صناعة وطنية مخصصة للسوق الداخلى المحدود.. مشروعات تتجه إلى الإفلاس هذا هو البرنامج الحقيقى للضبط الذى يطبقه الصندوق... ان الضغط على الدخول فى العالم الثالث واوروبا الشرقية يساعد على تحويل نشاطات الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.. إن تدويل الفقر يغذى تنمية اقتصاد دولى موجه نحو التصدير وقائم على أيدى عاملة رخيصة.

«التصدير أو الموت...» إنه الشعار المرفوع الآن... وبناء على نصيحة من الصندوق والبنك الدوليين تم تشجيع نفس النوعيات من الصادرات الغير تقليدية فى أكثر من ٧٠ دولة والنتيجة أن دول العالم الثالث دخلت فى منافسة حامية مع دول الإيدى العاملة الرخيصة فى أوروبا الشرقية، كلٌ يريد البيع فى نفس السوق الأوروبى الغربى والأمريكى، وهو ما أدى فى النهاية إلى تخفيض أسعار المنتجات.

لقد وجدت دول العالم الثالث نفسها أمام مفارقة غريبة.. مايقدم لها على انه الحل لأزمة الديون يصبح سبباً لها، فتشجيع سياسة الصادرات أفضت إلى تخفيض أسعار المنتجات، وبالتالى تخفيض الدخل المفروض أنه سيسدد الديون.

المفارقة الثانية فى الاقتصاد العالمى حالياً هى ان «القسوة» التى تقسم بها سياسات الصندوق والبنك تنتهى بالتأثير السلبى على كوكبنا الارضى كله فالفقر فى الجنوب يقلص من حجم الطلب الكلى العالمى على الواردات وهو مايؤثر فى النهاية على النمو وعلى

مشردون فى أثيوبيا: جرعة واحدة لاتكفى





البنك الدولى يدعم الاحتكارات الأجنبية ضد المواطنين السود بإيعاز من الولايات المتحدة

مستوى العمالة فى الشمال.

نمو الاقتصاد الترفى

إن تزايد تركيز الدخل والثروة (فى الشمال كما فى الجنوب) سمح بنمو قوى للاقتصاد الترفى.. رحلات وأوقات فراغ، سيارات، اليكترونيات، سينما السيارات، والأسواق الحرة.. لقد استحوذ كل ذلك على رؤوس أموال ضخمة فى مناخ اقتصادى عالمى مهدد بالكساد والانهيار.. إنه نمو يتناقض أكثر فأكثر مع كساد قطاعات انتاج السلع والخدمات الضرورية.

لقد عادت ازدواجية الاستهلاك فى العالم مرة أخرى، سواء فى العالم الثالث أو فى أوروبا الغربية.. فكساد الانتاج الضرورى للحياة مثل انشاء المساكن، وتوفير الخدمات الاجتماعية يتناقض مع ظهور أعداد قليلة من أصحاب الامتيازات الذين يعيشون فى رفاهية.. هذه النخبة المميزة فى الدول المدينة، أعضاء الطبقات القديمة ورجال الأعمال الجدد هم المستفيدون من هذا التطور.

وفى دول مثل المجر وبولندا فإن التفاوت الاجتماعى آخذفى الاتساع من الآن فصاعداً إلى الحد الموجود فى أمريكا اللاتينية.. فى بودابست مثلا يمكن لمواطن شراء سيارة «بورش كاريرا» بـ ٩,٧٢ مليون فورين وهو ما يعادل ٧٠ عاماً فى متوسط الأجور بأحد المصانع المجرية.

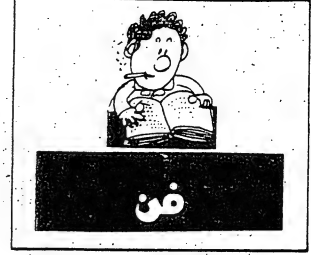
الأرباح لغير المنتجين

إن «اقتصاد الريع» فى الدول الغنية المعتمد على قطاع الخدمات يتطلع إلى جنى الأرباح من الصناعات المقامة فى الجنوب.. انه اقتصاد ذو تقنين عالى ويملك «حق المعرفة» الصناعية وتطوير المنتجات والأبحاث. هذا الوضع يؤكد أن الانتاج المادى الذى يتم فى الدول الفقيرة مرتبط ارتباطا وثيقاً بالانتاج «غير المادى» الذى تملكة دول الشمال... وزيادة على ذلك فإن إيرادات الانتاج فى العالم الثالث يستولى عليها تجار الجملة والتجزئة فى الدول المتطورة. فى قطاع الملابس مثلاً فإن القميص المصمم فى باريس يباع بـ ٣ أو ٤ دولارات فى فيتنام أو تايلاند ولكن سيعاد بيعه فى الغرب بـ ٤٥ دولاراً يوجد إذاً ٤١ دولاراً يحصل عليها «غير المنتجين» فى الشمال أى عشرة اضعاف مايحصل عليه المنتج.

وبينما يتزايد نصيب المنتجات الاستهلاكية فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الواردة من العالم الثالث فإن اقتصاد الريع فى العالم الغنى يستولى على نحو ٨٠٪ من إجمالى العائدات. ومن هنا تأتى ديون الجنوب، فجزء من ارباح المنتجات يذهب مباشرة نتيجة التبادل غير العادل، وهذه الأرباح تستخدم لتقديم قروض جديدة (بفوائد عالية) تسمح للدول الفقيرة بالاستمرار فى تسديد ديونها بشرط الموافقة على «وصفات» صندوق النقد، وقبول المزيد من الضغوط على الأجور وعلى الأسعار... وهكذا.

أين نجد الحلول البديلة؟ هل يمكن التحدث عن ديمقراطية مؤسسات بريتون وود ؟

ميشيل شوسكودوفسكى
موند ديبلوماتيك سبتمبر ١٩٩١
ص٤ ، ص٥
أستاذ العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاجتماعية. جامعة أوتاوا.





السينما السياسية عند أشرف فهمى وشجاعة النبش بين القبور

أحمد يوسف

فى المشاهد الأخيرة من فيلم **«قانون ايكا»** للمخرج **أشرف فهمى**، تكون أستاذة القانون هدى **(آثار الحكيم)** قد كرست حياتها من أجل انتشال أستاذها الدكتور حسين **«محمود عبد العزيز»** من حياة الضياع والمخدرات، التى رمى بنفسه- بوعى كامل- فى مستنقعاتها وأوحالها، بعد أن ذاق العذاب والهوان فى غياهب السجون والمعتقلات، وبعد أن ماتت زوجته منى **(عزة الحسينى)** على أثر تعذيبها الوحشى، مما أدى إلى كسر فى الجمجمة، أودى بحياتها لتغيب فى ظلام القبر. إن بطلتنا هدى تقرر أن تطلب اعادة تشريح جثة زوجة أستاذها، لتتمكن من اثبات واقعة التعذيب، تمهيدا للمطالبة بالتعويض، الذى قد يشجع البطل المظلوم على العودة إلى الحياة. لكن الفيلم يحمل فى نهايته المفارقة الغريبة التى تدمر قضية أبطالها تدميرا كاملا، حين يكشف لنا عن أن الدكتور حسين ذاته قد باع- دون أن يعلم- جثة زوجته، قطعة وراء قطعة، فضاع منه الدليل، وضاعت منه القضية الى الأبد.

ومن الغريب أن تضيع أيضا، من بين أيدى صانعى «فيلم **«قانون ايكا»**- **أحمد صالح** كاتبا للقصة والسيناريو، **وأشرف فهمى مخرجا** -قضية فيلمهما، الذى حاولا فيه بدورهما النبش بين أطلال بناء درامى متداعى الأركان، بحثا عن دليل وهمى لدمغ سنوات الستينيات الأخيرة وادانتها بوصمة قمع الحريات، وتعذيب المثقفين. **لكن صانعى الفيلم، كبطله تماما، استغرقا فى مغازلة واعية لغرائز الجمهور الدنيا، وسعى حيث الى مشاهد العنف والجنس والمخدرات**، لنكتشف فى النهاية أنهما قد انزلقا إلى بيع أوصال الفيلم المفككة، الذى لم يفتقد فقط الرؤية السياسية الصحيحة، لكنه افتقد حتى الشروط الجوهرية لأى عمل فنى، التى كان من الممكن أن تصنع من شريطهما عملا سينمائيا ينتمى بحق إلى عالم الفن السابع. وربما كان ذلك الاضطراب الذى يقع فيه الفيلم، فى تحديد الزمن الذى تدور فيه أحداثه، هو أبسط وأوضح تناقضات بنائه، حين يضع فى أول لقطاته لوحه تشير الى **مارس عام ١٩٦٨**، وهى الفترة التى شهدت اضطرام وفوران الاحساس الشعبى الجارف، بين الشباب والمثقفين، بضرورة المواجهة الجذرية والحاسمة، لأسباب هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧، وهو الاحساس الشعبى الذى كان بيان ٣٠ مارس استجابة مباشرة له، واعلانا للنوايا عن خطة عمل لبناء المستقبل على أرض صلبة ثابته. لكن الفيلم بعد أن ينتهى مشهد ماقبل نزول العناوين، يقفز بأحداثه التى تشير إلى مرور سنوات خمس، مما يعنى أن **الحدث الرئيسى ينتقل إلى عام ١٩٧٣، بينما كل مانراه على الشاشة ينتمى إلى زمن مابعد الانفتاح، حين يئن الناس من جحيم الغلاء، وتجاوز سعر الدولار ثلاثة جنيهات!**

لكن قدرا يسيرا من التأمل، فى اضطراب الزمن داخل سياق أحداث الفيلم، يؤكد أن ذلك لايعكس فقط خطأ فينا، وإنما يعكس **حالة مرضية مزدوجة**، يعيش فيها الفيلم وبطله، حالة تمزج بين فقدان الشجاعة فى مواجهة الحاضر، والانسحاب الارادى الكامل الى ماض ذاتى، لاعلاقة حقيقية بينه وبين التاريخ الصحيح، الذى ينصب صناع الفيلم من أنفسهم قضاة وجلادين لمحاكمته، فيجعلون من شخصية الدكتور حسين الضحية التى يدافعون عنها، وإن كانت تلك الشخصية ذاتها، فى بنائها الدرامى غير

المنطقى، من الناحية الموضوعية الفنية معا، تمثل نقطة الضعف الرئيسية فى القضية كلها.

مناضل سياسى، أم دون جوان؟!

فى مشاهده الأولى، وقبل نزول العناوين، يقدم لك الفيلم بطله، الأستاذ بكلية الحقوق، الذى تقبض عليه السلطات لسبب غامض لكنك تعرف من خلال حوار طالباته.. اللاتى يهمن به عشقاً، أنهن عضوات فى تنظيمه السرى، الذى لن يهتم سيناريو الفيلم لحظة واحدة بأن يوضح لنا أهدافه ومبادئه، التى يناضل الدكتور حسين من أجلها، وإن وضع الحوار على لسانه بعض كلمات غامضة، ينطق بها بعد عودته إلى مدرجات الجامعة، محمولاً على أعناق الطلبة، بينما تنخرط الطالبة منى، التى سوف تصبح زوجته فى المستقبل، فى تحسس يده وتقبيلها فى عشق ولهان.

وهكذا تدوى كلمات الدكتور حسين الرنانة فى أسماع طلابه، يتحدث فيها عن نظريته فى (بناء العقول وتكوين فكر جديد هى. الحرية روح الأخلاق، ومن غير الأخلاق مفيش حرية.. لازم نقول رأينا بحرية ونموت)، فتنطلق حناجر الطلبة بالهتاف: (لاحياة بلا حرية).

وبينما كانت هتافات الجماهير آنذاك تتجاوز تلك الشعارات المسطحة الجوفاء التى وضعها الفيلم على لسان بطله، فإن الفيلم يؤكد لنا أن السلطات قد اعتقلت وعذبت (البطل) الدكتور حسين من أجل شعاراته، ليخرج من السجن بعد سنوات خمس محطماً بائساً، وقد فقد تلميذته وزوجته منى، ليقرر الاختفاء عن الناس، لكن تلميذته السابقة الدكتورة هدى، التى عادت من بعثتها الدراسية، تنجح فى العثور عليه، وإن كان الفيلم لايتوقف لحظة واحدة عند الدوافع والمبررات التى تحدوها لذلك.

وفى مسكن مهدم، يقبع خلف قبو مظلم، يعيش الدكتور حسين، الذى لن تعرف أبداً -وحتى نهاية الفيلم- إن كان مجنوناً أم عاقلاً، مريضاً نفسياً أم صاحب ارادة واعياً بقراراته وتصرفاته. وإذا كانت مثل تلك الشخصية التى تقف فى مفترق الطرق، بين الحكمة العميقة والهذيان الشامل، موضوعاً لأعمال فنية رفيعة، فإنها فى ظل «قانون ايكا» تعكس سطحية كاملة فى الفهم السياسى والمعالجة الفنية.

فالدكتور حسين، السياسى الذى دفع زهرة شبابه وحياة زوجته وراء أسوار السجن، ليس فى حقيقته -وكما يصوره الفيلم- إلا معبوداً للنساء، يقول الفيلم عنه فى مرحلة نضاله السياسى: **(كل البنات اللى دخلوا التنظيم السرى بتاعه دخلوه عشان بيحبوه)!!** وها هو اليوم، وقد انسحب من الحياة تتلقفه المرأة الشهوانية إيكا **(الراقصة منى السعيد)**، صاحبة غرزة الحشيش التى يتخذ منها لنفسه مأوى، وحيث تلتقى به إيكا وقد استبد بها العشق لفحولته، تسكب فى أذنيه الكلمات المعسولة، وتصب فى أذنيه التحذير من مغادرة جنتها، حتى لايتعرض للسجن والتعذيب من جديد، وإن كانت ترمى إلى أن يظل سجيناً مسلوب الارادة داخل عالمها.

عودة الوعى.. الزائف!

وبقدر الاصطناع والتسطيح فى بناء شخصية البطل، تبدو الفجاجة فى تصوير الفيلم للعالم كله، داخل وخارج امبراطورية «إيكا» المزعومة على السواء. فالعالم الذى يهرب إليه الدكتور حسين ليس أكثر من غرزة الحشيش التى سبق لك أن رأيتها فى عشرات الأفلام المصرية، تضم تحت سحابات الدخان الأزرق مجموعة من حثالة البشر، ترقص لهم إيكا رقصاتها المثيرة، بينما يتبادلون على الدوام النكات اللفظية التى تدور حول الجنس، و«إلا فيهات» السياسية المبتذلة، والسخرية من المرأة البدينة المصابة بمرض البواسير (تقوم بدورها الممثلة **نعيمة الصغير** فى آخر وأسوأ أدوارها على الاطلاق)، والاشارات السمجة حول اشتراك الدكتور حسين فى بيع أعضاء الجثث البشرية مع الحانوتى **(عثمان عبد المنعم)**، الذى لايجد له السيناريو إسماً، فى محاولة ممجوجة للطرافة، إلا.. فرح بهيج!

لكن الدكتورة هدى تظل مهمومة بانقاذ استاذها، فتلجأ بين الحين والآخر إلى زميلتها القديمة سامية **(٠علية كامل)**، التى تبدو فى البناء الدرامى شبحاً باهتاً، حين يمنحها الفيلم دور «السنيدة». فلا تفعل إلا أن تحرض هدى على الاستمرار فى محاولتها، عن طريق عبارات جوفاء مثل: (ما فاضلناش غير الحلم.. دا الشىء الوحيد اللى مش ممكن يتقبض عليه.. الدكتور حسين لازم يسيب القبر اللى عايش فيه ويرجع للجامعة). وبالفعل تنجح هدى فى اخراجه إلى الحياة، عندما يغازل الفيلم السلطة فى الزمن الحاضر، فيضع على لسان هدى جملة تقريرية: **(البلد اتغيرت، ما عدش فيها معتقلات زى زمان)!!**

وهكذا يبدو أن البطل قد بات قريباً من العودة إلى وعيه، فيثور على إيكا، التى تحاول أن تثير وساوسه من جديد فترمى إليه ببعض العبارات الغريبة الغامضة المتفلسفة، مثل: (أنا خايفة عليك من النداهة)، لكنه يحطم «الجوزة»، ويقف ليلقى خطبة عصماء على أسماع ندماء جلسة الحشيش، بينما تردد على شريط الصوت موسيقى مارش عسكرى: **(الحل الوحيد إننا نفوق من**

قانون ايكا: البحث عن دليل الادانة بين القبور



السطل لمنتجة للانتاج، ماحدش فيكم سأل نفسه كل ليلة بنتسطل ليه؟ الخوف هو اللى خلانا نهرب من نفسنا وندفن نفسنا بالحياة، ماتحكموش على نفسكم بالموت وانتم عايشين. لو كنا فايقين ما كانش اللى حصل لنا ده كله حصل)

لاتستغرب أن يستطرد بك السيناريو الملفق الهزيل إلى مونولوج آخر، أكثر تفلسفاً وادعاءً، يلخص فيه صناع الفيلم رؤيتهم التى تزعم الدفاع عن الحرية، حين يناجى الدكتور حسين ببغاءً حبيساً: (كانوا راميينى سنين طويلة مع كلاب سعرانه بتنهش فى لحمى ومخى كمان. أكيد انت نفسك تخرج من القفص اللى انت فيه زى ما أنا نفسى أخرج.. مبسوط من حبستك عشان بتلاقى اللى يأكلك ويشربك ويكيفك ؟ مش كل حاجة الأكل والشرب. لو انت خرجت من القفص ده وطرت فى السماء بجناحاتك عمرك ماهاترجع القفص تانى، حتى لو مت من الجوع).

لكن مايبعث حقاً على الاستغراب هو أن تبدو تلك اللحظة من الوعى المزعوم، بالنسبة للفيلم وبطله على السواء، نوعاً من النزوة العارضة، حين تكتمل الصورة القاتمة للعالم كله، التى يطرحها صناع الفيلم، فينتهون بنا وببطلهم إلى طريق مسدودة، ففى مشهد واحد وحيد، يعود فيه الدكتور حسين إلى الجامعة، **يكتشف أن جميع الطالبات يحترفن الدعارة، وأن الطلبة تستغرقهم الصراعات السياسية والاجتماعية المتناقضة، بين الانحلال والتزمت، الفوضى والتطرف!** وهكذا يعود الدكتور مرة أخرى إلى عالم إيكا، الذى يعج بدوره بالقبح والدمامة، حيث يطوف المشوهون فى الأقبية المظلمة، ويتاجر الأحياء فى أجساد الموتى.

ولأن الفيلم مايزال يحمل لنا المزيد من المآس الفاجعة، التى تزيد اضطراب وتشوش شخصياته وأحداثه، يكتشف البطل فى النهاية أنه اشترك فى بيع جثة زوجته منى، دليله الوحيد(!) على واقعة التعذيب، فينخرط فى البكاء بينما تتصاعد الموسيقى الحزينة والأصوات الكورالية، وتنطلق على لسانه العبارات المسرفة فى العاطفية الجوفاء: (يعنى أنا بعت منى بايديا دول؟ بعت قلبها اللى حبنى؟ بعت ايديها اللى ياما حضنتنى؟ بعت عينيها اللى كنت باشوف بيها؟). وفى لحظة غضبة العارمة، يضرب الملعم فرح الحانوتى ضربة قاتلة، ويخرج إلى الشوارع فى ثورة من الجنون، يحذر الجماهير: (انتوا



لقطة من فيلم قانون ايكا

هاتفضلوا ميتين لحد إمتى؟.. إوعى حد فيكم يموت.. اللى هايموت هايضيع)!

السوداوية والامتثال:

تحت تلك القشرة الهشة من ادعاء النقد السياسى لمرحلة الستينات فى فيلم «قانون إيكا»، تتجسد رؤية صناع الفيلم تجاه العالم كله، الذى يظهر لنا على الشاشة فى صورة مشوهة ممسوخة، فالجميع دون استثناء ملوثون مدانون، أو كما يقول البطل نفسه: موتى! لكن هذا هو العالم الذى أصبح يخيم بظلاله القاتمة على أفلام أشرف فهمى، منذ دخل إلى عالم «المجهول» (١٩٨٤)، ليعيش مع «سعد اليتيم» (١٩٨٥) مذابحه الدموية، التى استمرت فى أغلب أفلامه التالية: «اغتيال مدرسة» (١٩٨٨)، و«بستان الدم» و«عنبر الموت» (١٩٨٩)، و«ليل وخونة» و«إعدام قاضى» (١٩٩٠)، حيث أصبحت مشاهد العنف والتعذيب والقتل هدفاً فى حد ذاتها، وحيث يكتسى العالم الفيلمى بالكراهية الدفينة تجاه كل البشر، حتى أنك تفتقد تعاطفك مع الشخصيات جميعها، بما فيها تلك التى يريد الفيلم أن يجعلك تتوحد معها! كما ينزلق الأسلوب السينمائى كله إلى التصريح المباشر الفج، الذى قد يصير غليظاً أشد ماتكون الغلظة فى بعض الأحيان، وبدءً من الخيوط الدرامية المهترئة التى يبنى الفيلم من نسيجها، وانتهاءً بأداء الممثلين الذى يقع فى المبالغة الكاريكاتورية الساذجة، التى قد تبعث إلى الذهن المقارنة بين الأداء الشاحب لمحمود عبد العزيز فى «قانون إيكا»، بسبب محاولته اليائسة أن يبعث الحياة فى شخصية درامية ميتة، وأدائه فى «الكيت كات» للمخرج داود عبد السيد، المفعم بالحيوية، لشخصية درامية تنبض بالدماء الحارة، داخل نسيج سينمائى ناضج.

وإن كنت تبحث عن الرسالة الحقيقية التى يدور «قانون إيكا» حولها، ويتلعثم فى قولها من خلال لغة سينمائية ركيكة ومضطربة، ويختفى وراء شجاعة النبش بين القبور لكى ينبشها فى وعى المتفرج ولاوعيه على السواء، فلن تجدها إلا فى سراديب تلك الصورة السوداوية التى يصنعها عن العالم. فخلف تلك الصورة، يقول الفيلم، على لسان بطلته هدى، محذراً: (العنف مش حل مشاكلنا، وآديكم شايفين اللى حصل لكم). وكأن الفيلم كان يرمى إلى أن يحكى لنا قصة بطله، ويحشد الحكاية بمشاهد العنف والتعذيب، ليس بهدف الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان، وإنما لكى ينتهى الفيلم كله إلى أمثولة أخلاقية فجة، تدعونا للامتثال!!

حول جديد
توجه النظام للديمقراطية

محمد على أغا

نشرت اليسار فى عددها (١٩) الصادر فى أول سبتمبر مقالا هاما للأستاذ «عبد الغفار شكر» حول «مصر واليسار: رؤية مستقبلية» أكد فيه أن بناء المجتمع الاشتراكى يبدأ بالديمقراطية.

وبداية فإن البحث عن رؤية مستقبلية لليسار فى مصر والعالم العربى ضرورة يمليها مسار الأحداث العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وبيرسترويكا «جورباتشوف» وانقلاب «يانايف» وماتلاه من تداعيات أو تصفية سياسية- إن جاز الوصف- للحزب الشيوعى السوفييتى.. وتراجع موسكو عن دورها فى مساندة النظم اليسارية والحركات الباحثة عن حلم العدالة فى أحضان الاشتراكية... وإن كان هذا التراجع طبيعياً فى ظل فهم سائد فى «موسكو» بأن جمهوريات الأطراف ذاتها فى الاتحاد السابق صارت عبئا على «روسيا» وقد تخلت عن جمهوريات البلطيق وجارى البحث عن صيغة «للتخلى» عن بقية جمهوريات الأطراف..

وسواء كان هذا التراجع بنية إعادة البناء الاشتراكى(!) او بهدف التحول للنموذج الامريكى، فإن اليسار فى مصر والعالم العربى ملزم بالبحث عن هوية فكرية ولغة واعية يستطيع بها مخاطبة العصر مستوعبا ماطرأ من متغيرات.

أما على المستوى الداخلى فيزيد من أهمية البحث عن تلك الرؤية المستقبلية أن مصر بداية من عام ١٩٩١ دخلت بالفعل الى مرحلة جديدة أهم سماتها **القسوة المفرطة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة** وحرمانها من أساسياتها، لصالح فئة محدودة ذات اصول انفتاحية ولاؤها الاول للربح والثانى للرأسمالية العالمية، وولاؤها الثالث والأخير للفة القوة والسيطرة الاجتماعية والسياسية.

فى هذه الظروف تغيب حتما العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويغدو الكبت السياسى آلية ضرورية من آليات نظام الحكم.. ولأن **«الاشتراكية»** هى انسب الصيغ المطروحة لتحقيق العدل الاقتصادى والاجتماعى، فعليها أن تبحث لنفسها عن صيغة تحقق بها **العدل السياسى** باعتباره مدخلا عصريا للعدالة الاجتماعية فهذه الفترة فى التاريخ الانسانى تعتبر مفصلية بالنسبة للاشتراكية فإما أن تجدد نفسها.. او تحدث ردة عن انجازها البشرى يغرى الرأسمالية بالاستبداد..

ولهذا تجيئ حتمية البحث عن رؤية مستقبلية لبناء مجتمع اشتراكى فى مصر لعله يسهم فى الصياغة الجديدة للاشتراكية العالمية عندما تأخذ عجلة الأحداث مسارها فى اتجاه التاريخ.

وبمحاولة استقراء للأجواء السياسية باعتبارها الرحم الاول للديمقراطية نجد عدة ظواهر.

١- التشبث بالسلطة مصدر شرعية الحكم

فمنذ قيام ثورة يوليو وحتى مايو ٧١ كان توجه السلطة ونظام الحكم هو إعادة التوازن الاجتماعى والاقتصادى المختل ورفع الظلم عن الطبقات الفقيرة وإعطاؤها حقوقها فى الدخل القومى والحاجات الأساسية. وكان ذلك يقدم صك الشرعية لحكم الثورة وللمشروع الناصرى بل وللتوجهات الاشتراكية على المستوى الفكرى والاجتماعى والسياسى.

وبعد أن حظى الحكم بالشرعية الثورية اخذ يمد جذورا وركائز اجتماعية واقتصادية يمكن بها لنفسه لتلتف حوله الجماهير. وكانت هذه الركائز تتمثل فى الاصلاح الزراعى وانشاء وتوسيع القطاع العام والصناعات الثقيلة، بل ومحاولة انشاء طبقة تكنوقراط

إدارية وعسكرية تشكل عماد الطبقة الوسطى.

ومع وقوع انقلاب مايو ٧١ وانقلاب الحكم على الثورة وعلى اليسار بكافة فصائلة تولى السلطة فصائل الثورة المضادة وعلى رأسها السادات وظهر مشروعه «المتأمرك» ونموذج الانفتاح.

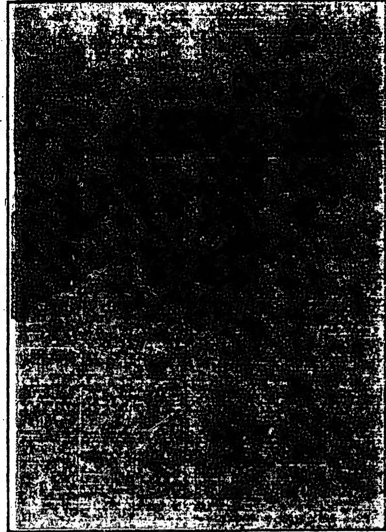
وكان المفروض أن يقنن دستور ٧١ لمنجزات ومكاسب ثورة يوليو ويحقق العدالة السياسية كمرحلة حتمية تالية للعدالة الاقتصادية والاجتماعية التى حققتها الثورة ولكن جاء الدستور محكوما بتوجهات المشروع الساداتي، فراح يقنن لسلطة الرئيس كما لو كان الرئيس مصدر السلطات. اذاً فشرعية الحكم تستند منذ العام ١٩٧١ على الانفتاح باعتباره المشروع الساداتى ودستور الرئيس أيضا.

ولم تستسلم القوى الثورية والشعبية وكانت «ثورة» يناير ٧٧ ولكنها- للاسف- انتهت بعصر جديد من حكم البوليس وظل الامر معقودا للسادات حتى عام ١٩٨١ والاحداث التى تولى بعدها الرئيس مبارك ومنذ هذا التاريخ والحكم مصاب بوسواس الحفاظ على السلطة واستولت على عقلية النظام «ايدلوجية» الحكم من اجل الحكم وظهرت القوانين التفصيل واصبح استمرار الحكم يحتاج عملية تبرير مستمرة.. فلا الحكم ممثل لثورة يستمد من شرعيتها سلطته.. ولاهو حتى ممثل لثورة مضادة بل ظلت مصر محكومة حتى نهاية الثمانينات بمنطق «أى حكم خير من لاحكم» ولم يكن لدى النظام أى توجه فلا هو رأسمالى ولااشتراكى بل هو بوليسى متسلط يحيط نفسه ببعض مظاهر الديمقراطية كديكور سياسى لايخلو من فائدة فحرية الصحافة للتنفيس ولتخدير الرأى العام.. وتعدد الاحزاب المسموح بها لاستكشاف قاع الوسط السياسى ومحاولة الاحتواء.

سلطة بهذا التاريخ وهذا الفهم هل من الممكن أن تتعايش مع الديمقراطية او تسمح أصلا بوجودها وتعتبرها مدخلا لبناء مجتمع الغد.. سيما لو كان هذا المجتمع اشتراكيا؟.

٢- التحالف الطبقى السلطانى

أى نظام حكم مهما كان انفصاله عن الشعب فهو يسعى لاصطناع واستقطاب فئة شعبية تمثل الاحتياطى الاستراتيجى يلجأ إليها الحكم وقت الازمات- على الاقل- هذه


السادات

الفئة ليست تحالفاً طبقيا بالمعنى الفنى للمصطلح.. فبدلا من أن يكون تحالف مجموعة قوى اقتصادية واجتماعية وشعبيه هو الذى افرز سلطة سياسية حاكمة العكس هو الذى يحدث فى مصر.. فالسلطة السياسية البوليسية صانعت واصطنعت فئات اجتماعية ذات فهم برجماتى يسعى للسيطرة والتمكن الاجتماعى من خلال العلاقة مع السلطة.. وراحت هذه السلطة تغدق على هذه الفئات المكاسب الاجتماعية ممثلة فى العضوية النيابية باعتبارها ذات صبغة مزدوجة بين المجتمع والسياسة.. وأخذت علاقة السلطة بهذه الفئات تتعمق .فزيجات بنات رجال السلطة من ابناء رجال المال.. واختراق بل وسيطرة رأس المال على الحكم.. قصر أغلبية الالتحاق بكليات الشرطة والكليات العسكرية على أبناء هذه الفئات وتوليهم الوظائف الحساسة فى محاولة للسيطرة على التكنوقراط ذات الأصول المنتمية لثورة يوليو.

وكان طبيعيا حدوث تشوهات بنيوية فى المجتمع وإفراز مجموعة من القوى نسميها مجازا. .بالتحالف الطبقى السلطانى هذا النظام والتحالف سرعان ماتبادلا التأثير والتأثر وسادت كلاهما المفاهيم النفعية والحفاظ على المكتسبات ورفع شعار الاستقرار فى الدعاية الانتخابية كناية عن استقرارهم فى الحكم. فهل من المتصور أن يتخلى هذا التحالف الطبقى السلطانى عن مكتسباته وسيطرته الاجتماعية والسياسية لمجرد أن القوى الوطنية تريد الديمقراطية.. ويزيد من قتال هذا التحالف ضد الديمقراطية أن نتائجها سوف تأتى فى غير صالحه وستأتى بالاشتراكية التى سوف تقضى على بقية السيطرة الاجتماعية لهذا التحالف؟

٣- نظام بوش والمتغيرات العالمية

أما التحولات الديمقراطية التى تشمل دول المعسكر الشرقى سابقا والتى يصفق لها الغرب، تعود لتوقفهم عن مقاومة الامبريالية ولايعنى ذلك أن الاستغلال والامبريالية اختفيا بل المقاومة هى التى فترت. فمازالت الرأسمالية العالمية تقف وراء صناعة وتصدير واستيراد الفقر لدول العالم الثالث، هذا النهب المنظم لثروات هذه الشعوب لايمكنه التعايش مع الديمقراطية- فى العالم الثالث- وأجواء المصارحة ومحاسبة نظم الحكم على ثروات البلاد وأوجه انفاقها. فضلا عن أن الغرب يساند بكل قوة النظم الموالية له بغض النظر عن ديمقراطية هذه النظم.

وفى مصر فليس اكثر ولاء للغرب من نظام «السادات/كامب ديفيد» إلا نظام «مبارك/ تدمير العراق العربى».

فهل الخيار الديمقراطى سيجد تشجيعا عالميا- من الغرب- فى مصر اذا كان هذا الخيار سيسفر عن حكم وطنى قد تتضار مصالح امريكا والغرب منه أوقد يكون غير متعاون تعاون النظام الحالى؟! ألا يعنى هذا وقوف النظام العالمى الجديد أمام الخيار الديمقراطى فى مصر؟!

٤- انسحاب الدولة أمام رأس المال

مثل القطاع العام.. العمق الاستراتيجى.. على المستوى الاقتصادى والاجتماعى للثورة بغض النظر عن الجانب الأيديولوجى. وبالنسبة للنظام الحالى فإن هذا العمق الاستراتيجى قد تغير بولائه للرأسمالية العالمية فمن الطبيعى بعد ذلك أن يصفى النظام هذا القطاع العام- عاجلا او أجلا.

فضلا عن أن الانفتاحيين والبترودولار والتحالف السلطانى او محظيوا النظام يبحثون لانفسهم عن دور فى النفوذ والسلطة فكان أن انسحبت أمامهم الحكومة من النشاط الاقتصادى والزراعى بما يستتبع ذلك من سيطرة اجتماعية.

كل ذلك باستحسان من صندوق النقد ومثلث اللعنات الغرب.. الامبريالية..

الصهيونية.. ولعلهم يعتبرون هذه الفئات طلائعهم ومبشريهم ونوابهم فى حكم مصر.. وذلك فى ظل ولاء اكبر موسسة تنفيذية لرئيس البيت الأبيض..

فهل هذا مناخ يسمح بتداول السلطة والحد من مكاسب الرأسمالية؟

٥- مجلسى الشعب والشورى

يعتبر مجلس الشعب أحد اهم مغانم التحالف الطبقى السلطانى الذى غنمه من الحكم.. ويجيئ توزيع مقاعده على اقطاب هذا التحالف بمثابة توزيع لبذور النفوذ فى المجتمع. ولخشية السلطة أن تجيئ الانتخابات بغير الاتباع الموزع عليهم مقاعد المجلس فهى تعمد الى «التعيين» ولكن يراعى الشكل الدستورى والانتخاب..

«فحزب الحاكم» يقوم بترشيح أعضاء «من الاتباع» تساندهم كل الأجهزة التنفيذية والشرطية.. لأن عملية الانتخابات هذه فترة يغامر فيها النظام بكل سلطانه فلا غرو إن هو حشد كل امكاناته القمعية والاجتماعية والاقتصادية.. ولكن هل أيسر من تزوير الانتخابات فى سبيل استعادة السيطرة السياسية باسم الاغلبية؟!

ولكن عدد مقاعد مجلس الشعب لاتكفى محظيى النظام ولهذا ابتكر فقهاء السلطان مجلس الشورى.. كمخزن للقيادات التى تستغنى عنها القمة ورصيد برلمانى توزع منه السلطة على من تريد استرضاءهم من محظييها ولتشركهم فى غنيمة حكم الشعب المصرى. هذا المفهوم للمجالس النيابية هل يتناسب مع دورها الفاعل فى تحقيق الديمقراطية بالمعنى الليبرالى؟!

جدير بالذكر: إن قاعدة تشكيل المجالس البرلمانية هذه عليها استثناءات تمثل الجهاد المخلص فى العمل الوطنى وخطاب النظام باللغة التى يفهمها ولكنها تظل فى نطاق استثناءات تؤكد ولاتنقض القاعدة

وختاما لم أرد من مداخلتى هذه مع الاستاذ عبد الغفار شكر التيئيس من جدوى الخيار الديمقراطى بل على العكس. ولكن من أين نبدأ السعى نحو الديمقراطية باعتبارها مدخل البناء الاشتراكى..

هل الانتخابات بقوانينها الحالية تصلح لاستيعاب الديمقراطية وتداول السلطة بعيدا عن تكتيك الجرعات المرتبط بمزاج الحاكم، شأنه شأن ديمقراطية الانياب ومجالس الأعيان.

إن نظام الحكم الذى جعل القوى الثورية والوطنية فى مصر فى طريق مسدود فلاهو متجاوب مع الخيار الديمقراطى بكل شروطه ولا القوى الوطنية تريد الذهاب لخيارات أبعد حرصا على صالح الوطن.

ولذلك فعلى النظام أن يقدم بوادر حسن نية على أرض الواقع السياسى وليس الأعلامى وهذه البوادر هى المدخل الحتمى للديمقراطية وتمثل:-

أولا: الإلغاء الفورى لحالة الطوارئ وسن قوانين خاصة تتضمن نصوص تشدد عقوبة التعذيب فى السجون والمعتقلات وأى اهدار لكرامة المواطن وتجعل الدعوى المباشرة فى الأضرار الناجمة عن هذا الإهدار فى يد المواطن المضرور وليس رئيس النيابة كما هو الشأن حاليا.

ثانيا: الحرية السياسية والاجتماعية مقابل الحرية الاقتصادية فحرية العمل والإضراب وتسيير المسيرات السلمية وحق التظاهر وحرية الاجتماع والتنظيم مقابل الحرية الاقتصادية.

ثالثا: ظهور بوادر استقلال فى الارادة السياسية عن الولايات المتحدة- وليس تصادما- بل مطلوب أن تكف الولايات المتحدة عن التدخل فى شئوننا الداخلية ويجب اولا أن تكف الدولة عن سياسة الاقتراض والاعتماد على الخارج كجزء من خطة شامله للاعتماد على الذات.

رابعا: إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى افرزت التحالف الطبقى المشوه.. كجزء من عملية إصلاح اجتماعى.. اذا لم تستطع الدولة فيها مراعاة الطبقات الفقيرة فلتتخلّ عن عقلية الجباية فى مسلكها إزاء الشعب.

خامسا: ضرورة التعددية الفكرية فالديمقراطية بتعدديتها السياسية على سطح المجتمع لابد لها من تعدد فكرى يمثل مجموعة من الرؤى والحلول والمنطلقات الفلسفية والمذهبية والحضارية.. ولتسهم فى عملية الفرز الاجتماعى او التعددية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه فلابد من حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف. وفى مثل هذا الجو لابد أن يفتح حوار فكرى سياسى بين كافة فصائل العمل الوطنى بهدف الوصول الى برنامج يمثل المشترك الاعظم لعله يتحول الى برنامج عملى ولو مرحلى يكون الخطاب المضاد لخطاب السلطة.

سادسا: حرية ونزاهة الانتخابات وتمنى اصلاحا قانونيا ودستوريا شاملين لقوانين الانتخاب وتقسيم الدوائر ووضع جداول الناخبين والاشراف القضائى وتحييد الادارة.

كذلك أن تعتبر فصائل العمل الوطنى سيادة القانون فى العملية الانتخابية هدفا نضاليا يستحق الجهاد وبذل القتلى والشهداء فى سبيله فإذا أقدم النظام وحزب الحاكم على هذه الاصلاحات فبها ونعمت والإ فسيعتبر غير جاد فى اتجاهه نحو الديمقراطية وعلى فصائل وقوى العمل الوطنى أن تبحث لنفسها عن وسائل تملى بها على النظام ارادة الشعب فى حكم نفسه

ساعتها تكون مهمة اليسار كشف تلاعب النظام بشعارات الديمقراطية والنزول للشعب لتوعيته

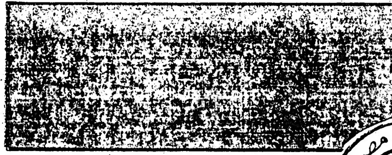
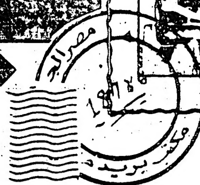
فهل سيقبل النظام ديمقراطية بلا جرعات ولاأنياب ولا أضاليل أم سيدع القوى الوطنية وظهرها للحائط نهباً للخيار رقم صفر؟

فتحى سرور



مصطفى كمال حلمى




أرشيف اليسار العربى

اكتب اليكم راجيا ان تضموا صوتكم الى صوتى لنتقدم جميعا الى الدكتور رفعت السعيد راجين ان يضم فى ارشيف اليسار كافة المناضلين من ابناء باقى اقطار الوطن العربى أسوة بابناء مصر. امثال الرفيق فهد من العراق وفرج الله الحلو من سوريا والرفيق محجوب من السودان الخ فما أغنى نضالات وطننا العربى العظيم وما أحوجه فى مثل هذا الوقت الردئ الذى تتكالب فيه قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

والسلام

مدحت عبد الحميد المنصورة

الولايات المتحدة الامريكية... واقع مشوه

الولايات المتحدة الأمريكية اسم بات يستهوى الكثير منا.. ينظر إليه باعجاب واحترام وانبهار.. يعتقد أن تقدمهم العلمي جعلهم آلهة تمشى على الارض.. وامتد هذا الإنبهار الى الشباب المطحون والذى يعيش مأساة كل يوم فى البيت والجامعة والعمل والمواصلات العامة.. أقول امتد هذا الإنبهار لديهم حتى وصل الى حد الإجلال وتقبل كل ماهو أمريكى دون النظر إلى فحواه وهويته وذلك أدى الى إنتشار عادات وسلوكيات ماكانت لتنفذ إلينا نحن الشرقيين.

لذلك كان لابد من وقفة نعيد فيها ترتيب الأوراق والحسابات ونكشف الاوراق التى على المائدة حتى تسود الحقيقة. والولايات المتحدة قديما كانت موطنا لما عرف بالهنود الحمر وهم طوائف من «ألانكا» و«الماب» واستخدم الأمريكيون أسلوبا فريدا للتخلص منهم عرف آنذاك «بالقتل الجماعى» هذا الى جانب إشعال الفتن بينهم والإعتقالات وغيرها.

كانت تلك البداية ومن يبدأ بالألف لابد وأن ينتهى بالياء.. و.. لنتصفح قليلا بعض صفحات من مجلد العنف فى المجتمع الأمريكى الكبير.

تذكر مجلة «تايم» الأمريكية سنة ١٩٧٩ أن هناك جريمة قتل ترتكب كل ٢٤ ساعة وكل ١٠ ثوان يتعرض منزل للسطو وكل ٧ دقائق تغتصب امرأة.

وتفصل مجلة «إيس نيوزاند وورلد ريبورت» العنف الأمريكى فتقول: «ان جريمة خطيرة ترتكب كل ثانيتين ونصف وحادث سرقة كل ثلاث ثوان وسطو كل عشر ثوان وجريمة عنف كل ٢٧ ثانية وسرقة سيارة كل ٢٩ ثانية واعتداء على أشخاص لأى سبب أو بلا سبب كل ٥١ ثانية واغتصاب كل سبع دقائق وجريمة قتل كل ٢٤ ساعة».

وفى سنة ١٩٨١ اعترف مكتب التحقيقات الفيدرالية بارتكاب ٢٢ر٥١٦ حادثة قتل سنويا وقتل الخمس منهم بواسطة الأقارب و١ر٠٧٣ر٩٩٨ حادثة سرقة سيارات وهناك ٣ مليون إمرأة يضربن بواسطة أزواجهن وربما ارتفع الرقم إلى ٦ مليون.

وفى سنة ١٩٨١ بلغت جرائم الإغتصاب ١٧٨ر٠٠٠ جريمة ولكن هذا الرقم ليس دقيقا جدا إذا وضعنا فى الإعتبار أن ٢٥٪ من النساء المغتصبات فقط يقمن بإبلاغ السلطات.

والشئ المؤسف والمدهش فى الوقت ذاته أن الارتفاع الكبير فى معدلات الجريمة تلك يقابله تدن فى إمكانيات رجال الشرطة.. فالشرطة الأمريكية عاجزة تماما عن مواجهة موجات العنف تلك.

ويكفى أن نعرف أنه فى سنة ١٩٧٩ بلغ العجز فى عدد رجال الشرطة فى مدينة «كليفلاند» بولاية «أوهايو» أكثر من ١٠٠٠ رجل وتم فى نفس السنة فى «ديترويت» الاستغناء عن خدمات ٦٩٠ رجل شرطة لتوفير مبلغ قدره ٢٧ مليون دولار. ويعبر مواطن أمريكى عن هذا الواقع المؤلم فيقول: لماذا نبلغ عن الجرائم مادمنا لانجد منهم المساعدة التى نتوقعها».

وبمجرد حلول الظلام تخلو الشوارع من المارة- اللهم الا اللصوص- ويعزف الناس عن ركوب وسائل المواصلات العامة ويهرعون الى منازلهم ليقضوا ليلتهم وراء المتارس!!..

ويعكس «مورای إستراوس» الباحث الاجتماعى بجامعة «نيوهامشاير» حقيقة العنف الخاص فيقول: «حوالى ٥٠٪ من كبار السن الأمريكيين الذين يعيشون على نفقة أقاربهم يتعرضون للضرب من أقاربهم»

لاشك أن دوافع الجريمة فى الولايات المتحدة مثل دوافع أى جريمة فى أى مكان فى العالم.. فلماذا إذن الزيادة الكبيرة فى معدلاتها تلك؟!..

قد يكون السبب التفكك الأسرى والذى بمقتضاه يمتنع الأب عن الانفاق على الإبن بمجرد بلوغه وإضطرار الإبن إلى الاستقلال بحياته وكذلك واقع الرأسمالية الاحتكارية هناك حيث من يعمل يأكل ومن لايعمل يموت جوعا دون نظر لأى إعتبارات أخرى كذلك إرتفاع معدلات البطالة وهى رد فعل مباشر للسببين السابقين.

ويعبر أحد رجال الشرطة عن الواقع الأمريكى المتدنى

فيقول: « إذا كنت تسير وحدك فى ساعة متأخرة بالليل وفجأة ظهر لك شبح وسط الظلام وأحسست بآلة حادة تلتصق بضلوعك من الخلف وصوت يأمرك بأن تعطيه حافظة نقودك فافعل دون تردد لاتقاوم إعطه كل شئ مالك وساعتك وأيه مجوهرات أخرى تكون فى حوزتك هذه هى نصيحة البوليس لك إذا كنت لاتريد أن تموت حتى لو كنت تحمل مسدسا لاتحاول أن تستخدمه لأنك لوحاولت وتحركت أصابعك الى جيبك فسوف تكون حياتك قد إنتهت وحتى لو كنت تجيد الجودو أو الكاراتيه انت ميت ميت فلاتقاوم فالرصاصة أسرع من أى حركة تقدم عليها لاتحاول مفاوضة من يهاجمك للإحتفاظ ببعض ماتحمل فكلما أحس بأنك تعرقل مهمته ازداد عنفا لاتصرخ لاتقوم بأى حركة



مفاجئة وأنت تمد يدك الى جيبك لتخرج منه مايريد أن يأخذه قل له أنك تنوى أن تفعل ماتريد أن تفعله قبل أن تحرك ساكنا ولاتنس دائما أن تخرج من بيتك وفى جيبك بعض المال لأن بعض هؤلاء المهاجمين سوف يتملكهم الغضب نتيجة خيبة الأمل التي أصابتهم وهم يخرجون بلا شئ من هذه المغامرة وربما قتلوك على أية حال»

ويتساءل «وارن بيرجر» وزير العدل الأمريكى السابق» ألسنا رهائن داخل حدود بلادنا المستنيرة المتحضرة؟

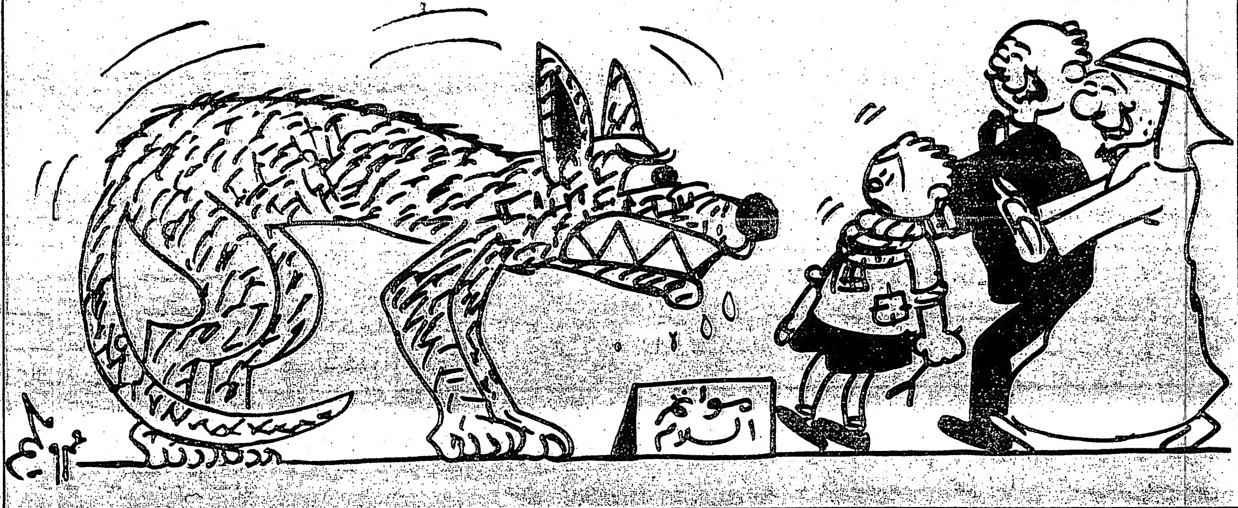
فأى حضارة تلك.. وأى حياة تلك التى يعيشها الأمريكان..؟!

محمود توفيق

البعد العلمى.. والقراءة والكتابة

طالعت فى مجلة اليسار عدد نوفمبر ١٩٩١ مقال الاستاذة **ليلى الشربينى»** والحق المقال جيد وما أحوجنا إلى مثل هذه الوقفات دائما.. ذكرنا المقال بأمجاد اسلافنا العرب أمثال **الخوارزمى وابن خلدون** وغيرهم.. ودعت الكاتبة الى عدم التبعية والوعى.. عدم التبعية للغرب والوعى بآثارنا الخالده من الاعلام.. كل ذلك جيد وجميل ولكن كيف يتم ذلك الوعى العلمى والثقافى فى مجتمع تسوده الأمية بما تحمل الكلمة من ألم.. اى عدم اجادة القراءة والكتابة وقد ذكر احد الباحثين إن النسبة تمثل ٧٠٪ وإذا نظرنا إلى الـ ٣٠٪ الباقية نجد أنها تسودها ايضا الأمية الثقافية إن لم تكن تجهل أصول العلم الذى تدرسه فشئ مخجل أن نرى خريج كلية الزراعة لايعرف الفرق بين نبتة الفلفل وشجيرة اليوسفى. ومخجل ايضا أن ترى خريجى الكليات النظرية لايجيدون الإملاء.. وأمثلة كثيرة أنا فى غنى عن توضيحها.. هل مجتمع به هذه السمات الأمية يستطيع أن يتخلص من تبعية الغرب.

وللأسف هذا لاينطبق على العلوم البحتة فحسب بل كاد يصل للأدب والفن.. فماقولنا ورد فعلنا إذا قرأنا مجلة فصول المجلد السادس العدد



الثالث، ابريل /يونية ١٩٨٦ وهى صادرة بعنوان جماليات الابداع والتغير الثقافى فنجد إن كل موضوعاتها بلا استثناء لكتاب أجانب ومترجمة عنهم.. أخال إن تبعيتنا للغرب هى نوع من السحر الشيطانى رغم عدم إيمانى بالخرافات والسحر، وإلا بماذا نفسر خروج جيل كامل فى كل مجال به شبق عارم لتدمير تراثه.. فنجد فى الفناء جيل «الهوهوه» وفى المسرح جيل «الهدا مات» وفى التلفاز جيل «التعمئة» وفى الطب جيل «الاستثمار الدموى» وفى الصحافة جيل «المؤامرات» .. ناهيك عن تقليدنا للغرب بل تبعيتنا له فى الملبس والموضة، حتى المساكن غلب عليها المسكن العلبة وهو النظام الامريكى أصبحت المبانى صماء تخلو من أى جمال.

هم لا يجردوننا من علومنا اوعقولنا فقط بل ويحولوننا إلى الآت وياليتنا الآت تعمل بل سرقت منها الشفرة الكمبيوترية فأصبحنا لانعمل وانما نشغل فراغاً ولذلك حق لهم أن يطلقوا علينا الدول النامية.. ان لم يصبح لنا كيان ثقافى فلن يصبح لنا كيان علمى ولايأتى الكيان الثقافى إلا إذا أصبحنا نجيد القراءة والكتابة ويكون لدينا أعلام يطبق نظريات الاعلام الحق وليس الاعلام المزيف..

نحن لانطالب فقط بأستراتيجية واضحة لحياتنا كما طالبت الاستاذة ليلى وإنما نطالب بمشروع ضخم ترصد له جميع الهيئات كل امكانياتها وقواها للقضاء على الأمية أولا ثم قوافل توعية ثقافية وليست قوافل تعبئة..

تولانى الخجل حين قال دكتور فى جامعة اسيوط فى احدى محاضراته إنه من الجيزة الى اسوان لاتوجد ست مصرية واحدة تجيد عمل طبق سلاطه وقال بالحرف يجب لكى ينصلح حال مصر إبادة كل البشر من الجيزة الى اسوان لتبقى القاهرة منورة بأهلها ولا أدرى هل قال ذلك لانه شاهد فيلم يوسف شاهين أم صدفه.. هل هذا الدكتور سيعطى مصر تفكيرا علميا فى يوم من الايام ام سيظل مسجونا فى فكرة الصعيد والقاهرة. قبل ان نبحث عن عدم تبعيه العلماء للغرب يجب ان نحرر انفسنا أولا ونضع لنا إيدلوجية خاصة تجعل الولد يفخر بمصريته ثم بعروبته ثم بمعلمه لا «بمازنجر» وبابا بوش محرر الكويت.. أحزن كثيرا لأجل بلدى احزن الى ان يتحرك كل المسئولين ويفتحون ملف العلم والتكنولوجيا ولكن قبل ان يفتحوا ملف العلم يجب ان يغلقوا ملف التعليم الذى أصابه التردى والدونية ليست الدونية التى تتكلم عنها الاستاذة ليلى ولكن الدونيه بما تحمله من معنى لغوى قوى..

إسحاق روحى الفرشوطى
أديب مصرى

يمين X شمال

نهاية الأنظمة العربية!!

فى عام ١٩٦٨ وعقب الهزيمة العربية الكبرى فى يونيو ١٩٦٧. كتب صلاح عيسى فى آخر أعداد مجلة (الكاتب) التى كانت تصدر حتى ذلك الحين. مقالا بعنوان (مستقبل الديمقراطية فى مصر):

أدى بالأضافة لإغلاق المجلة نهائيا إلى إثارة ضجة وخلاف مابعده خلاف. وأتهمه البعض بأنه مقال مفرط فى تشاؤمه ويساريته. فماذا كان يقول ذلك المقال.

كان يقول إن عصر الأنظمة العربية القائمة قد انتهى وأن أى دورلها فى أحداث تنمية أو تقدم أو ديمقراطية لشعوبها وهم وخيال.. وأن المآل الطبيعى للبرجوازيات العربية التى تمثلها تلك الأنظمة هو الإلتحاق بركب الخيانة وأن تصبح مجرد كيانات تابعة فى المعسكر الرأسمالى الدولى. مضحية بذلك بمصالح شعوبها ومستقبلها كان هذا الحديث غداة الهزيمة العربية: ولم يسقط بعد أى نظام رايه الصمود وضرورة تحرير الارض المحتلة والقضاء على إسرائيل قضاءا مبرما. لذلك فقد كان يبدو للبعض فى ذلك الحين أن هذا الحكم المستقبلى فيه بعض التجنى وأنه مجاف للحقيقة.

وتدور الأيام وتسقط عن الأنظمة العربية أوراق التوت ورقة ورقة فى عرض تعر رائع.. حتى يذهبوا جماعة لمؤتمر مدريد عرايا إلا من الخجل والعار الذى لحقهم.

ولسنا نذكر ذلك لنثبت مقولة كاتب قالها منذ ٢٣ عاما. ولكننا نقولها لنواجه باقى الكتاب العرب الذين راهنوا منذ ذلك الحين على الأصول الوطنية او القوميه او التقدميه أو...أو.. لهذا النظام العربى أو ذاك او لهذا الحاكم العربى او هذا والذين كانوا كلما تراجعت الأنظمة العربية أعادوا ترتيب أوراقهم ليجدوا من جديد من يراهنون عليه. فمن وحدة الصف العربى الى جبهة الصمود والتصدى بعد خروج مصر من الصف إلى الدور المميز للنظام السورى إلى...إلى.. حتى وجدوا أنفسهم يذهبون مع أنظمتهم التى دافعوا عنها إلى مدريد بدون غطاء.

ولم يسلم من هذا الفرز التاريخى الفصيل الفلسطينى الذى كان يطيب للبعض تحت شعار ان منظمة التحرير الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ان يطمس ان الشعب الفلسطينى كأى شعب آخر ليس شيئا واحدا وان منظمة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية تمثل مصالح البرجوازية الفلسطينية وكبار الملاك الزراعيين. وأن الجبهه الشعبية او الديمقراطية او الحزب الشيوعى الفلسطينى والحركات الإسلامية يمثلون طبقات إجتماعية أخرى لها مصالح لابد ان تتعارض فى وقت ما مع النهج الذى تمثله منظمة «فتح» وهذا مايحدث الآن.

إن مايمكن ان نؤكده اليوم بثبات ويقين هو ان عصر الأنظمة العربية قد انتهى. وإن كان عصر الشعوب العربية لم يبدأ بعد وهذا ما أدى لتأخر دفن جثة تلك الانظمة ٢٣ عاماً ولو كان عندئذ البديل الشعبى الديمقراطى لتحققت نبوءة صلاح عيسى على أرض الواقع.

ولكن الفصائل الثوريه أو المفترض أنها كذلك راهنت على كل الجياد الواحد تلو الآخر.. حتى نفقت الجياد جميعها. فماذا تراهم يقولون الآن؟

وإذا كان هناك واجب على تلك الفصائل فهو ان تراجع نفسها وتحدد مواقفها فلم يعد هناك مكان للبين بين ولنتذكر قول الشاعر الصديق عبد الرحمن السبع (إن الطريق إليك..

يمر ..عبر الأنظمة)

وقد صدق الشاعر.

أما الشعوب العربية فعليها ان تختار شعاراتها الواضحة والحاسمه وان تدرك ان مخزن الأوهام قد إنتهى. وأن التاريخ فى انتظار أن ندفعه للأمام بأيدى طلائعها الحقيقيين واضحى الهويه.

أحمد طاهر المعاصى

مشاغبات

المربوط... والسائب

اضرب المربوط يخاف السائب، هو خبرة فلاحية عربية، مجربة ومضمونة النجاح، يتعامل بها الفلاح مع ماشيته، فهو ليس في حاجة لأن يضرب كل مايستخدمه من ماشية، ووسيلته التى هدته إليها خبرته، دلته على أن يكتفى بربط واحدة منها على رأس الحقل، فإذا تكاسلت الباقيات، أو شردت، ضرب المربوط، وما أن يرى السائبون ذلك، حتى يواصلوا العمل بهمة لاتعرف الكلل أو الملل!

ومع أننا نحن العرب، لسنا- والعياذ بالله- حيوانات، ولامواشى، وهذا هو رأينا فى أنفسنا، إلا أن سيدنا بوش مايزال يصر على أن يعاملنا بنفس الطريقة، لأنه يعتبر كل مطالبة لنا بحق، او دفاع عن أرض، إرهابا، يتطلب إختيار واحد منا وربطه فى وتد الشرعية الدولية، وضربه، فيخاف السائبون، ويسيرون على الخط، دون حاجة لكى يبذل مجهودا إضافيا لوضعهم على الصراط الأمريكى المستقيم..

وليس الأمر فى حاجة إلى ذكاء، لكى يدرك الجميع، أن اختيار هذا الوقت بالذات لبعث الحياة فى الاتهامات الأمريكية- والغربية- التقليدية لليبيا، بمساندة أو تنظيم مايوصف فى المصطلح الغربى بأنه إرهاب دولى، هو تعليق أمريكى على الموقف الليبى المعارض لمؤتمر مدريد للسلام.. والتهديد الموجه إليها بأن تضرب بالشرعية الدولية الجديدة هو رسالة معناها: إياك اعنى.. واسمعى ياجاره!

وهذه الجارة الموجه إليها التهديد، هى الأمة العربية من المحيط الى الخليج، أو هو على وجة التحديد، ذلك التيار المعارض أو المتخوف او المتشكك فى الثمار التى يمكن أن تجنيها الأمة من مؤتمر مدريد، وهو تيار شعبى عربى واسع النطاق يتجاوز شعب ليبيا، ويتجاوز حدودها الجغرافية، ليشمل بعض الذين شاركوا فى المؤتمر، لأسباب عديدة، ليس من بينها الثقة فى أنه سوف ينجز شيئا..

ومشكله ليبيا الدولية، أو مشكلتها الأمريكية، أنها دولة صغيرة جدا، ورغم ذلك فهى تصر على أن تسبح ضد التيار، وترفض أن تتعامل مع الأمر الواقع، و هذا ليس خيالا ولاجنونا ولا ارهابا كما تعود خصومها فى الغرب- وبين العرب- اتهامها به، ولكنه استلهام صحيح لخبرة شعبها، الذى ظل يواصل القتال أربعين عاما متصلة ضد الاحتلال الايطالى، شهدت حربين عالميتين، تغيرت أثناءهما وفى اعقابهما الموازين الدولية، وتغير النظام الايطالى من ملكية الى فاشية، دموية عنصرية فلم يخف أو يلقى السلاح أو يقبل بالأمر الواقع، أو يتنازل عن اهدافه، حتى فاز باستقلاله ووحدته.

وهذه السباحة ضد تيار الخوف وتيار التنازلات هى التى جعلت ليبيا هدفا دائما للتحرشات الأمريكية المتوالية، وقصة الحصار- الأمريكى التى تعرضت له فى عهد ريجان، ووصلت الى حد ضرب منزل القذافى بالقنابل،معروفه وهى جريمة شروع فى قتل بكل المقاييس القانونية من أيام «حمورابى» حتى اليوم، اعترف بها الجانى، وفاخر بها علنا، لكن أحدا ايامها لم يتحدث عن الشرعية أو المحاكمة العادلة، طبقا لأى قانون، حتى لو كان قانون الغاب!

وهو أسلوب مارسته اسرائيل، ضد مقر عرفات فى تونس وتمارسه حتى هذه اللحظة،فهى دولة قامت على الارهاب وبه، وهى لاتمارسه ضد الخاضعين لاحتلالها فحسب، بل تمارسه كذلك ضد الشرعية الدولية ذاتها بدليل أنها لم تعترف يوما بقرار من قراراتها ،حتى فى يوم افتتاح مؤتمر مدريد بل وصل الأمر بشامير إلى القول: لوكنا قد نفذنا قرارات مجلس الأمن.. لما كنا هنا!

وليس سرا أن مربوطنا يهدد الأن بالضرب فى ظل تقدير الارهابيين فى الغرب العنصرى الارهابى بأن سائبنا خائف، حتى قبل الضرب، من آثار ضربات سابقة واستثمارا للتفكك القائم الآن فى الموقف العربى، والهدف هو تطويع الجميع لقبول المشي على الصراط الأمريكى المستقيم..فى مدريد، وغير مدريد!

على أن العرب، قد اثبتوا دائما، أن هناك حدودا لما يقبلونه، وما يرفضونه، رغم سوء الظروف، وهم أذكى من أن يصمتوا على ضرب ليبيا، لأن هذا الصمت، سيفقدهم ورقة المعارض الذى يشد أزر المفاوض، وشعوبهم تكظم غيظها لتلك المعاملة المهينة التى تتعامل بها واشنطن وتل أبيب مع قضاياهم، وتلك المكاييل الخاسرة، والموازين المطففه التى تتعامل بها معهم الشرعية الدولية، التى تعودت أن تنفذ بعض قرارات مجلس الأمن بالباتريوت والحصار الاقتصادى، وتعتبر غيرها حبرا على ورق، قابلا للتفاوض بل و للالغاء..

لذلك فإن المحاولة الأمريكية لضرب المربوط الليبى ، لن تنتهى هذه المرة بأن يخاف السائب، ولكنها ستؤدى إلى اشتعال نيران الغضب التى لاتبقى شيئا أمريكيا فى المنطقة!

فهل يتعظ الامريكيون ويتعظ العرب الأمريكيون! قبل أن يجرفهم الطوفان؟!

صلاح عيسى